

# النَّقِيَّةُ وَالْإِضَاحُ شرح مقدمة ابن الصّلاح

تأليف

الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

٧٢٥ - ٨٠٦

حققه

عبد الرحمن محمد عثمان



# لَنْقِيَّةٌ وَالْإِيضَاةُ شرح مقدمة ابن الصلاح

تأليف

الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

٧٢٥ — ٨٠٦

حقيقه

عبد الرحمن محمد عثمان

دار الفكر العربي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحافظ العراقي هو أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ولد في ٢١ جمادى الاولى ٧٢٥ في رازنان من أعمال إربل وكان كردى الاصل شافعى المذهب ، رحل أبوه به صغيراً إلى مصر وبها تعلم وتبحر ، ونظر في الفقه وأصوله على شيوخ منهم الاسنوى وابن عدلان وكانت إليه رئاسة الشافعية وسمع الحديث على جماعة منهم الملاء التركمانى ، واستظهر الحاوى والالمام لابن دقيق العيد وتصدى للتصنيف والخطابة ثم رحل إلى الحجاز والشام وجاور بمكة وبيت المقدس زمناً . وأخذ عن شيوخها وحج سمرأً وولى قضاء المدينة المنورة وإمامة مسجد النبى صلى الله عليه وسلم نيافاً وثلاث سنين وأمل هناك وعاد إلى مصر وولى تدريس الحديث بالكلمية والظاهرية وجامع ابن طولون . أمل ستة عشر وأربعمائة مجلساً وكان كثير الصيام ، قوام الليل .

وكان عالماً بالنحو والفقه والتراوات والفقه وأصوله والحديث وغلب عليه واشتهر به .

من شيوخه شيخ الاسلام العز بن جماعة ، ومن أصحابه الهيثمى ، ومن تلامذته شيخ الاسلام الحافظ بن حجر العسقلانى وحيد عصره وإمام الدنيا بأسرها فى أيامه فى علوم الحديث والفقه والجرى والتعديل وجميع فنون العلم . . قالوا لما حضرت العراق الوفاة قيل له من تخلف بسدك ؟ قال : ابن حجر ثم ابني أبانزوعة ثم الهيثمى .

من تصانيفه « المتقى عن حل الاسفار في الاسفار » في تخرىج أحاديث الأحياء .  
و « نكت منهاج البيضاوى » في الأصول و « ذيل على الميزان » و « الألفية »  
منفاومة على مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث و « التحرير » في أصول الفقه و « نظم  
الدرر السنية في السيرة النبوية و « الألفية » منظومة في غريب القرآن و « غريب الأسانيد  
وترتيب المسانيد » و « ذيل على ذيل العبر للذهبي » و « شرح التفرغ » و « شرح  
الترمذى » تسعة مجلدات و لا يكمل . شرع فيمن أوائل كتاب الصلاح حيث انتهى ابن  
سيد الناس وهو شرح غيبس بمنع فوائده جمة لا توجد في سواء .

أما كتابنا هذا ( التقييد والايضاح ) قد ألفه الامام العراقى — رحمه الله —  
شرح فيه كتاب علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح .

وقد قلنا طبعتنا المذكورة لكتاب التقييد والايضاح عن مخطوطة دار الكتب  
للضربة رقم ( ٢٥٣٧ ب ) وعلى ظاهرها عبارة « المحدث لله . ملك صاحب  
النعم الوزير الحاج إبراهيم باشا وإلى جدة دام عزه ومجده . العدد مائة  
ورقة وثمانية » .

والمقدمة المذكورة هي نفسها التي نظم الامام العراقى مضمونها شعراً في ألفيته المروقة .  
لغات أعجوبة في فن مصطلح الحديث . حتى ناهزت شروحها بأقلام جهابذة العلماء .  
عشرة شروح . أحدها كتاب ( وضع المفت ) للامام السخاوى رحمه الله . وهو  
الكتاب الذى نشرناه مؤخراً في ثلاثة أجزاء .

هذا وقد مقدمة ابن الصلاح — التى جملناه متنا لطبعتنا هذه — خير كتاب  
ألف في هذا الفن — وما كتب كاتب في علم المصطلح فأحسن وأجاد ، إلا كان  
لابن الصلاح عليه الفضل والسابقة .

— • —

رحم الله ابن الصلاح وأتابه الجنة وجزى الله الامام العراقي جزاء الصالحين .  
وشكر الله لأخينا الناشر الهمام الشيخ محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية  
بالمدينة المنورة سعيه ومهته في نشر النفائس من تراث المسلمين . وآحر دعوانا أن  
الحمد لله رب العالمين .

عبد الرحمن محمد عثمان



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل الاصطلاح بابا في العلم والدين  
 ونشهد ان لا اله الا الله العليم الغني عن الخلق  
 ونشهد ان محمدا عبده ورسوله افضل من الخلق  
 واسم الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد فان احسن ما صرف  
 أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح  
 جمع منه عن زرارة الرازي وروى له من الشواهد ما حاجت طلبة العلم  
 ان فيه غير موضع قد خالف فيه وأما ابن حجر فخرج إلى تقييد وتبسيط ما روي  
 ان أجمع عليه فكانت مطلوبة وتتم مغلطة وقد أورد عليه على واحد من  
 الناحيتين اراد ان ليست صحيحة فرائت ان أدركها في المتن فلو كان  
 الشيخ قد رحمه الله لا يعلق بها من لا يعرف مصطلحات العلماء ومفهوم  
 من جملة النفاذات مما لا يصلح للمؤلف وقد كان الشيخ في تمام العلامة في  
 الدين مغلطاي أو قصي على شيء جمعه عليه سماه اصطلاح في العلم  
 من ليله موصفا منه ولم أركابه المذكور بعد ذلك وأما في الاختصار  
 وجمع في مواضع منه بحيث كان لا يعرف من عليه من صحيح وادعوى  
 ذكره بسم الله أجمع من عليه على البناء المتقوون ومن احسن ما  
 الصلاح المذكور في النسخان الامامان الجليلين في علم الاصطلاح المذكورين  
 ابن خليل بن ككادي العلاني وهو في الدين أبو محمد عبد الله بن  
 محمد بن أبي بكر بن خليل الأموي يقران على كتابي جميع الكتاب وسما على  
 على الأول في جميع الكتاب ولان ما فيه قال لا اجمعه محمد بن يوسف بن  
 المطهر الدمشقي قاله المطهر بن محمد بن علي الشيخ الامام بن أبي عمير  
 عثمان بن محمد بن محمد بن موسى بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن  
 بن الخامسة بن عمري وسمي التقييد والاصح كما ألقا في وأعلن من كتاب  
 في الاصطلاح والله اشهد واستغفر أن يوفق لكتاب له ويعين وأن لا  
 يحول ما علمنا من العلم علينا وأما في جملة ما لا يصلح لوجه تارة في كتاب

نقد

ان  
نحوه

مغلطاي

سعيد

نسخ

شهر

مجلد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام

[illegible]





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام الحافظ مفتي الشام شيخ الاسلام تقي الدين أبو عمرو  
عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النعماني الشهرزوري  
الشافعي المعروف بابن الصلاح عليه الرحمة .

ربنا آتنا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا .

الحمد لله الهادي من استهداه . الوافي من آتاه . الكافي من تمحي رصاه .  
حداً بالفا أمد التمام ومنتهاه . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا والنبين  
وآله كل مارحى راج مغفرته ورُحماه آمين .

هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة . وأنفع الفنون النافعة . يحبه

---

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم أعن ويسر ، وصلى الله على محمد وسلم .

الحمد لله الذي ألهم لإيجاز ما أبهم وأنهم الى الاصطلاح ولو شاء لم تفهم ، وأشهد  
أن لا إله إلا الله الكاشف لما ينوب من الخطوب ويدهم ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
أفضل من أنجد وأنهم ، وأعدل من أنقذ وأسهم . وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
وسلم . وبعد .

فإن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن  
الصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ودعى له زمر الشوارد فأجابت طوعاً إلا أن فيه  
غير موضع قد خولف فيه وأما كن آخر تحتاج الى تقييد وتنبه فأردت أن أجمع عليه  
نسكتا تقييد مطلقه ، وفتح مطلقه ، وقد أورد عليه غير واحد من التأخرين إيرادات

ذكور الرجال وفحولتهم . ويعنى به محققو العلماء وكتابتهم . ولا يكرهه من الناس إلا رذائلهم وسفاهتهم وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها . لاسيما الفقه الذى هو إنسان عيونها . ولذلك كثر غلط العاديين منه من مصنفى الفقهاء . وظهر الخلل في كلام الخليلين به من العلماء .

ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيما ، عظيمة جوع طلبته ، رغبة مقادير

أبست بصحيحة ، فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه لئلا يتعاق بها من لا يعرف مصطلحات القوم ، ويتفق من مزجى البضاعات ما لا يصلح للسوم . وقد كان الشيخ الامام العلامة علاء الدين مناطاى أوقفى على شيء جمعه عليه سماه إصلاح ابن الصلاح وقرأ من لفظه موضعاً منه ولم أر كتابه المذكور بعد ذلك وأيضاً قد اختتمره جماعة وتقبوه في مواضع منه فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح ولا مقبول ذكرته بصيغة اعترض عليه على البناء للمفعول .

وقد أخبرنى بكتاب ابن الصلاح المذكور الشيخان الإمامان الحافظان الباران صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكادى العلائى وبهائى الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبى بكر بن خليل الأموى بقراءتى على الثانى لجميع الكتاب وسماهاً على الأول بعض الكتاب وإجازة باقية قالاً أنا يجميحه محمد بن يوسف بن المهتار النهمشقى قال أخبرنا بتواتره الشيخ الامام تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشهرزورى رحمه الله قراءة عليه فى الخامسة من عمرى وسماه «التقييد والإيضاح» لا أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح « والله أسأل وأستعين أن يوفق لإكمالها ويعين ، وأن لا يمل ما علمنا من «مد علينا وبالا ويجهله خالصا لوجهه تبارك وتعالى إنه على ما يشاء قدير ، وبالأجابة جدير .

( قوله ) ويعنى به محققو العلماء وكتابتهم ، هو بضم الياء وفتح النون على البناء للمفعول . نايه اقتصر أصحابا الصحاح والحكم وحكى المروى فى القبريين أنه استعمل على البناء للفاعل أيضاً فيقال غنى بكذا يعنى به ، وحكا المطرزى أيضاً وأنشد عليه (عاب بأخرها طويل الشغل) قال والمبى للمفعول أفصح .

حَفَاطَهُ وَحَمَلَتِهِ . وَكَانَتْ عُلُومُهُ بِحَيَاتِهِمْ حَيَّةً ، وَأَفْنَانُ فَنُونِهِ يَبْقَاثُهُمْ غَضَبُهُ . وَمَفَانِيهِ  
بَأَهْلِهِ أَهْلُهُ . فَلَمْ يَزَلْ وَافِيًا اقْتِرَاضَ ، وَلَمْ يَزَلْ فِي اِنْدِرَاسِ حَتَّى أَصْبَتْ بِهِ الْحَالُ إِلَى  
أَنْ صَارَ أَهْلُهُ إِتْمَامَ شَرْذِمَةِ قَلِيلَةِ الْعُدَدِ ، ضَعِيفَةِ الْعُدَدِ . لَا تُغْنِي عَلَى الْأَغْلَبِ فِي  
تَحْمِلِهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ سَمَاعِهِ غَفْلًا ، وَلَا تُغْنِي فِي تَقْيِيدِهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ كِتَابَتِهِ عَطْلًا .  
مُطَرِّحِينَ عُلُومَهُ الَّتِي بِهَا جَلَّ قَدْرُهُ : مِبَاعِدِينَ مَعَارِفَهُ الَّتِي بِهَا فُتِحَ أَمْرُهُ .

نَحِينُ كَادِ الْبَاحِثِ عَنْ مُشْكِلِهِ لَا يُبْقِي لَهُ كَاشِفًا . وَالسَّائِلُ عَنْ عِلْمِهِ لَا يُبْقِي  
بِهِ عَارِفًا مِنْ اللَّهِ الْكَرِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى - وَلَهُ الْحَمْدُ - أَنْ أَجْعَلَ بِكِتَابِ مَعْرِفَةِ  
أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ هَذَا الَّذِي بَاحَ بِأَسْرَارِهِ الْخَفِيَّةِ . وَكَشَفَ عَنْ مُشْكَلَاتِهِ الْأَبْيَةِ .  
وَأَحْكَمَ مَعَارِفَهُ ، وَأَقْعَدَ <sup>(١)</sup> قَوَاعِدَهُ . وَأَنَارَ مَعَالِمَهُ وَبَيَّنَّ أَحْكَامَهُ . وَفَصَّلَ أَقْسَامَهُ  
وَأَوْضَحَ أَصُولَهُ . وَشَرَحَ قَوَاعِدَهُ <sup>(٢)</sup> وَفَصَّوْلَهُ . وَجَمَعَ شَتَاتَ عُلُومِهِ وَفَوَائِدَهُ . وَقَنَصَ  
شَوَارِدَ نَسَكَّتِهِ وَفَوَائِدَهُ .

فَاللَّهُ الْعَظِيمُ الَّذِي بِيَدِهِ الْغَنَرُ وَالنَّعْمُ ، وَالْإِعْطَاءُ وَالنِّعْمُ - أَسْأَلُ : وَهُوَ يَهْدِي أَعْرَاجَ  
وَأُبْهَلِ مَتَوَسِّلًا إِلَيْهِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ . مَتَشَفِّعًا إِلَيْهِ بِكُلِّ شَفِيعٍ ، أَنْ يَجْعَلَ مِنِّي بِذَلِكَ  
وَأُمْلَى . وَفِيَّ بِكُلِّ ذَلِكَ وَأَوْفَى وَأَنْ يُعْظِمَ الْأَجْرَ وَالنِّعْمَ بِهِ فِي الْبَازِينَ أَنَّهُ قَرِيبٌ

(قوله) جَعَلَهُ اللَّهُ مِلًّا بِذَلِكَ وَأُمْلَى ، وَفِيَّ بِكُلِّ ذَلِكَ وَأَوْفَى . اسْتَعْمَلَ لِمَصْنَفٍ هُنَا مِلًّا  
وَأُمْلَى بِغَيْرِ هَمْزٍ عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَكَتَبَهُ بِالْيَاءِ لِلنَّاسِبَةِ قَوْلُهُ وَفِيَّ وَأَوْفَى . وَإِلَّا فَيَأْتِي  
مِنْ قَوْلِهِمْ مَلَأَ الرَّجُلَ بَضْمَ الْأَمِّ وَبِالْهَمْزِ أَيْ صَارَ مِلًّا أَيْ قَمَةً ، وَهُوَ مِثْلُ  
بَيْنَ الْمَلَاءِ وَالْمَلَاءَةِ مَحْدُودَانِ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ .

(١) هِيَ كَذَلِكَ بِالْأَصْلِ وَفِي الْقَامُوسِ أَقْعَدَ جَعَلَهُ يَقْعُدُ وَأَقْعَدَ الرَّجُلَ أَقَامَهُ وَأَقْعَدَ  
بِالسَّكَنِ أَقَامَ بِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَدْ بَشَّرَتْهُ الْعَيْنُ .  
(٢) فِي بَقِيَةِ النَّسَخِ فُرُوعُهُ وَأَصُولُهُ .

لجيب . وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وهذه فهرسة أنواعه !

( فالأول ) منها معرفة الصحيح من الحديث .

( الثانى ) معرفة الحسن منه .

( الثالث ) معرفة الضيف منه .

( الرابع ) معرفة للسند .

( الخامس ) معرفة المتصل .

( السادس ) معرفة المرفوع .

( السابع ) معرفة الوقوف .

( الثامن ) معرفة المقطوع وهو غير المنقطع .

( التاسع ) معرفة الرسل .

( العاشر ) معرفة المنقطع .

( الحادى عشر ) معرفة المفضل وبليه تفريعات منها فى الامتداد المنعن ومنها

فى التعليق .

( الثانى عشر ) معرفة التدليس وحكم للدلس .

( الثالث عشر ) معرفة الشاذ .

( الرابع عشر ) معرفة للنكر .

( الخامس عشر ) معرفة الاعتبار والتابعات والشواهد .

( السادس عشر ) معرفة زيادات الثقات وحكمها .

( السابع عشر ) معرفة الأفراد .

( الثامن عشر ) معرفة الحديث المثل .

( التاسع عشر ) معرفة المضطرب من الحديث .

( العشرون ) معرفة المدرج فى الحديث .

( الحادى والعشرون ) معرفة الحديث الموضوع .

- ( الثاني والعشرون ) معرفة القلوب .
- ( الثالث والعشرون ) معرفة صفات من قبل روايته .
- ( الرابع والعشرون ) معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وفيه بيان أنواع الإجازة وسائر وجوه الأخذ والتحمل وعلم جم (١) .
- ( الخامس والعشرون ) معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده وفيه معارف مهمة راجعة .
- ( السادس والعشرون ) معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك وفيه كثير من نفائس هذا العلم .
- ( السابع والعشرون ) معرفة آداب الحديث .
- ( الثامن والعشرون ) معرفة آداب طالب الحديث .
- ( التاسع والعشرون ) معرفة الاسناد العالي والنازل .
- ( النوع الموفى ثلاثين ) معرفة المشهور من الحديث .
- ( الحادى والثلاثون ) معرفة الغريب والمميز من الحديث .
- ( الثانى والثلاثون ) معرفة غريب الحديث .
- ( الثالث والثلاثون ) معرفة للسلسل .
- ( الرابع والثلاثون ) معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه .
- ( الخامس والثلاثون ) معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها .
- ( السادس والثلاثون ) معرفة مختلف الحديث .
- ( السابع والثلاثون ) معرفة المزيد فى متصل الأسانيد .
- ( الثامن والثلاثون ) معرفة المراسيل الخفى إرسالها .

---

(١) كذلك وردت بالأصل ومن أكثر النسخ : وفيه علم جم

(التاسع والثلاثون) معرفة الصحابة رضى الله عنهم .  
 (الموفى أربعين) معرفة التابعين رضى الله عنهم .  
 (الحادى والأربعون) معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر .  
 (الثانى والأربعون) معرفة المذبح وما سواه من رواية الاقران بعضهم  
 عن بعض .

(الثالث والأربعون) معرفة الاخوة والأخوات من العلماء والرواة .  
 (الرابع والأربعون) معرفة رواية الآباء عن الأبناء .  
 (الخامس والأربعون) عكس ذلك معرفة رواية الأبناء عن الآباء .  
 (السادس والأربعون) معرفة من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم  
 ومتأخر تباعد ما بين وفاتيهما .

(السابع والأربعون) معرفة من لم يرو عنه إلا راوا واحدا .  
 (الثامن والأربعون) معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .  
 (التاسع والأربعون) معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء  
 (الموفى خمسين) معرفة الأسماء والكنى .  
 (الحادى والخمسون) معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى .  
 (الثانى والخمسون) معرفة ألقاب الحديثين .  
 (الثالث والخمسون) معرفة المؤلفات والمختايف .  
 (الرابع والخمسون) معرفة المتفق والمتفرق .  
 (الخامس والخمسون) نوع يتركب من هذين النوعين .  
 (السادس والخمسون) معرفة الرواة المتشابهين فى الاسم والنسب التمايزين  
 بالتقديم والتأخير فى الابن والأب .  
 (السابع والخمسون) معرفة التسويين إلى غير آبائهم .

- ( الثامن والمخسون ) معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها .
  - ( التاسع والمخسون ) معرفة البهمات .
  - ( الموفى ستين ) معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها .
  - ( الحادى والستون ) معرفة الثقات والضعفاء من الرواة .
  - ( الثانى والستون ) معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات .
  - ( الثالث والستون ) معرفة طبقة الرواة والعلماء .
  - ( الرابع والستون ) معرفة الموالى من الرواة والعلماء .
  - ( الخايس والستون ) معرفة أوطان الرواة وبلدانهم ... وذلك آخرها .
- وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ؛ إذ لا تحصى  
أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ..
- وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بضد أن تفرد بالذكر وأهلها . فإذا هي  
نوع على حiale ، ولكنه نصب من غير أرب ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . .

# النوع الأول من أنواع علوم الحديث

## معرفة الصحيح من الحديث

اعلم علمك الله وإياي ، أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف .

## النوع الأول

### معرفة الصحيح

( قوله ) اعلم علمك الله وإياي أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف ، انتهى .

وقد اعترض عليه بأمرين أحدهما أن في الترمذى مرفوعاً « إذا دعا أحدكم فليبدأ بنفسه » الأولى أن يقول علمنا الله وإياك انتهى ما اعترض به هذا المعترض .  
والحديث الذى ذكره من عند الترمذى ليس هكذا ، وهو حديث أبى بن كعب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه » ثم قال هذا حديث حسن غريب صحيح . ورواه أبو داود أيضاً ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه وقال رحمة الله علينا وعلى موسى » الحديث .

ورواه النسائى أيضاً في سننه الكبرى وهو عند مسلم أيضاً كما سيأتى فليس فيه ما ذكره من أن كل داع يبدأ بنفسه ، وإنما هو من فضله صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، وإذا كان كذلك فهو مقيد بذكره صلى الله عليه وسلم نبياً من الأنبياء كما ثبت في صحيح مسلم في حديث أبى الطويل في قصة موسى مع الخضر ، وفيه قال . وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه رحمة الله علينا وعلى أخى ، وكذا رحمة الله علينا » الحديث .

فأما دعاءه لنبي الأنبياء ، فلم ينقل أنه كان يبدأ بنفسه ، كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذى رواه البخارى في قصة زمزم ( قال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم : رحم الله أم إسماعيل كلما تركت زمزم ، أو قال لو لم تعرف من الماء لكانت زمزم حياً معيئة .



وفي الصحيحين من حديث عائشة رضى الله عنها (سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال يرحمه الله) الحديث .

وفي رواية للبخارى : إن الرجل هو عباد بن بشر والبخارى من حديث سلمة ابن الأكوع « من السائق قالوا عامر قال يرحمه الله » الحديث .

فظهر بذلك أن بدءاً بنفسه في الدعاء وكان فيما إذا ذكر نبياً من الأنبياء كما تقدم على أنه قد دعا لبعض الأنبياء ولم يذكر نفسه معه وذلك في الحديث المتفق على صحته من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحم الله لوطاً لقد كان يأوى إلى ركن شديد » الحديث .

وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن مسعود رضى الله عنه مرفوعاً « يرحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصر » .

الأمر الثانى أن ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ليس بجيد ، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط ، صحيح وضعيف . وقد ذكر المصنف هذا الخلاف في النوع الثانى في التاسع من التفريعات المذكورة فيه فقال : من أهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجهله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتاج به قال وهو الظاهر من كلام أبى عبد الله الحاكم في تصرفاته إلى آخر كلامه فكان ينبغي الاحتراز عن هذا الخلاف هنا .

(والجواب) أن ما نقله المصنف عن أهل الحديث قد نقله عنهم الخطابى في خطبة معالم السنن فقال : اعلموا أن الحديث عند أهلنا على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم . ولم أر من سبق الخطابى إلى تقسيمه ذلك وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن ، وهو موجود في كلام الشافعى رضى الله عنه والبخارى وجماعة . ولكن الخطابى نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة فثبت المصنف على ذلك هنا . ثم حكى الخلاف في الوضع الذى ذكره فلم يهمل حكاية الخلاف والله اعلم .

أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل بإسناده بنقل العدل ، الضابط عن العدل ، الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معطلاً . وفي هذه الأوصاف اختراzen المرسل والمقطع والمضلل والشاذ وما فيه علة قاذحة . وما في روايته نوع جرح وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى .

فهذا هو الحديث الذي يعصمكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث .

( قوله ) أما الحديث الصحيح فهو المسند الذي يتصل إسناده إلى آخر كلامه ، اعترض عليه بأن من يقبل المرسل لا يشترط أن يكون مسنداً ، وأيضاً اشتراط سلامته من الشذوذ ، والعلّة إنما زادها أهل الحديث كما قاله ابن دقيق العيد في الاقتراح قال : وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من المال التي يحال بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء ، قال ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً .

والجواب أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا من عند غيرهم من أدل علم آخر .

وفي مقدمة مسام : أن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ، وليس بحجة ، وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين ، لا يفسد الحد عند من يشترطهما ، على أن المصنف قد احتراز عن خلافهم وقال بعد أن فرغ من الحد وما يحترز به عنه ، فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث .

وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل . انتهى كلامه ، فقد احتراز المصنف عما اعترض به عليه فلم يبق للاعتراض وجه والله اعلم .

( وقوله ) بلا خلاف بين أهل الحديث إنما قد نفى الخلاف بأهل الحديث ، لأن غير أهل الحديث قد يشترطون في الصحيح شروطاً زائدة على هذه كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة ، فقد حكاه الحازمي في شروط الأئمة عن بعض متأخري

وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل .

ومتى قالوا هذا حديث صحيح فغناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر ، إذ منه ما يفرد بروايته عدد واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقاها بالقبول ، وكذلك إذا قالوا في حديث أنه غير صحيح فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر وإنما المراد به أنه لم يصح إسنادوه على الشرط المذكور والله أعلم .

المفترضة ، على أنه قد حكى أيضاً عن بعض أصحاب الحديث . قال البيهقي في رسالته إلى أبي محمد الجويني رحمهما الله رأيت في الفصول التي أملاها الشيخ خرسه الله تعالى حكاية من بعض أصحاب الحديث أنه يشترط في قبول الأخبار أن يروى عدلان عن عدلين حتى يتصل مثني مثني برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكره . قاله إلى آخر كلامه وكأن البيهقي رآه في كلام أبي محمد الجويني فنبهه على أنه لا يعرف عن أهل الحديث والله أعلم .

( وقوله ) وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه انتهى . يريد بقوله هذه الأوصاف أي أوصاف القبول التي ذكرها في حد الصحيح وإنما نهت على ذلك وإن كان واضحاً لأن رأيت بعضهم قد اعترض عليه فقال إنه يعني الأوصاف المتقدمة من إرسال وانقطاع وعضل وشذوذ وشبهة . قال وفيه نظر من حيث إن أحداً لم يذكر أن للعضل والشاذ والمنقطع صحيح . وهذا الاعتراض ليس بصحيح . فإنه إنما أراد أوصاف القبول كما قدمته . وعلى تقدير أن يكون أراد ما زعم . فمن محتج بالمرسل لا يتقيد بكونه أرسله التابعي ، بل لو أرسله أتباع التابعين احتج به وهو عنده صحيح ، وإن كان معطلاً ، وكذلك من محتج بالمرسل محتج بالمنقطع ، بل المنقطع والمرسل عند المتقدمين واحد ، وقال أبو علي الخليلي في الإرشاد إن الشاذ ينقسم إلى صحيح ومردود ، فقول هذا المترضى إن أحداً لا يقول في الشاذ إنه صحيح مردود بقول الخليلي المذكور والله أعلم .

( فوائد مهمة )

إحداها — الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه كاسبق ذكره ويتنوع إلى مشهور وغريب وبين ذلك .

ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تُثبت الصحة عليها وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعمل إحصاؤها على العاد الجاصر .

ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم .

فروينا عن إسحاق بن راهويه أنه قال : أصح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل .

وروينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال : أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي .

وروينا نحوه عن علي بن المديني وروى ذلك عن غيرها . ثم منهم من عين الراوى عن محمد وجعله أيوب السخيتاني ومنهم من جعله ابن عون .

---

( قوله ) على أن جماعة من أهل الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم فذكر الخلاف في أصح الأسانيد إلى آخر كلامه ، اعترض عليه بأن الحاكم وغيره ذكروا أن هذا بالنسبة إلى الأمصار أو إلى الأشخاص ، وإذا كان كذلك فلا يبق خلاف بين هذه الأقوال . انتهى كلام المقرض وأيسر مجيب ، لأن الحاكم لم يقل إن الخلاف مقيد بذلك ، بل قل لا ينبغي أن يطلق ذلك وينبغي أن يقيد بذلك فهذا لا يبق الخلاف المتقدم . وأيضاً ولو قيدناه بالأشخاص فالخلاف موجود ، فيقال أصح أسانيد على كذا وقيل كذا وأصح أسانيد ابن عمر كذا وقيل كذا فالخلاف موجود والله أعلم .

وفيا نرويه عن يحيى بن معين أنه قال : أجودها الأعمش عن إبراهيم عن  
عقمة عن عبد الله .

ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة قال : أصح الأسانيد كلها الزهري عن  
علي بن الحسين عن أبيه عن علي .

ورويانا عن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح أنه قال : أصح الأسانيد  
كلها مالك عن نافع عن ابن عمر وبنو الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر  
التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

واحتج بإجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من  
الشافعي رضى الله عنهم أجمعين والله أعلم .

الثانية - إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح  
الإسناد ولم نجد في أحد الصحيحين ولا منصوفا على صحته في شيء من مصنفات  
أئمة الحديث النعمدة المشهورة فإننا لا نتجاسر على حزم الحكم بصحته فقد تعذر في

( قوله ) إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ،  
ولم نجد في أحد الصحيحين ولا منصوفا على صحته في شيء من مصنفات أهل الحديث  
النعمدة المشهورة ، فإننا لا نتجاسر على حزم الحكم بصحته فقد تعذر في هذه الأعصار  
الاستقلال بأدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد إلى آخر كلامه وقد خالفه في ذلك  
الشيخ محي الدين النووي فقال ، والأظهر عذري جوازه لمن تمكن وقوت معرفته .  
انتهى كلامه .

وما راجعه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحح جماعة من  
التأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها صحيحاً ، فمن المعاصرين لابن الصلاح  
أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب « بيان الوهم والإيهام »  
وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث منها حديث ابن عمر أنه كان يتوضأ وتلاه

هذه الأعيان الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه مأمّن إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عربا عما يشترط في الصحيح من الحفظ وال ضبط وال اتقان . قال الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على مانص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن

في رجاله ويمسح عليهما ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . أخرجه أبو بكر البزار في مسنده وقال ابن القطان إنه حديث صحيح . ومنها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة » رواه هكذا قاسم بن أصبغ وصححه ابن القطان فقال وهو كما ترى صحيح وتوفي ابن القطان ؛ وهذا هو على قضاء سجالامة من الغرب سنة ثمان وعشرين وستائة ذكره ابن الأبار في التكملة .

ومن صحيح أيضاً من العامرين له الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي جمع كتاباً سماه « المختارة » التزم فيه الصفة ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيما أعلم . وتوفي الضياء المقدسي في السنة التي مات فيها ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وستائة . وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد فيه « غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » وتوفي الزكي عبد العظيم سنة ست وخمسين وستائة .

ثم صحيح الطبقة التي تلي هذه أيضاً فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خاف الديلماني حديث جابر مرفوعاً « ماء زمزم لما شرب له » في جزء جمعه في ذلك أورده من رواية عبد الرحمن بن أبي اللوال عن محمد بن المنكدر عن جابر . ومن هذه الطريق رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وإعنا المروفي رواية عبد الله بن المؤمل عن ابن المنكدر كما رواه ابن ماجه وضعفه النووي وغيره من هذا الوجه ، وطريق ابن عباس أصح من طريق جابر ، ثم صححت الطبقة التي تلي هذه وهم شيوخا فصحح الشيخ تقي الدين السبكي خذيت ابن عمر في الزيارة في تصنيفه المشهور ، كما أخبرني به ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم ، إلا أن منهم من لا يقل ذلك منهم ، وكذا كان المتقدمون وبما صحح بعضهم شيئاً فأشكر عليه تصحيحه والله أعلم .

فيها شهرتها من التغير والتحريف. وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الاسناد التي خست بها هذه الأمة. زادها الله تعالى شرفاً آمين .

الثالثة - أول من صنف الصحيح البخارى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم ، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم . ومسلم مع أنه أخذ عن البخارى . واعتاد منه يشاركه في أكثر شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز .

وأما مارويناه عن الشافعى رضى الله عنه من أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك . ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ ، وإنما قال ذلك قبل وجود كتابى البخارى ومسلم . ثم إن كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد .

( قوله ) - أول من صنف الصحيح البخارى انتهى ، اعترض عليه بأن مالكاً صنف الصحيح قبله ( والجواب ) أن مالكاً رحمه الله لم يفرّد الصحيح بل أدخل فيه المرسى والمنقطع والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر ، فلم يفرّد الصحيح إذاً والله أعلم .

( قوله ) وتلاه أبو الحدين مسلم بن الحجاج انتهى كلامه اعترض عليه بقول أبى الفضل أحمد بن سلمة كنت مع منان بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين ، هكذا رأيت بخط الذى اعترض على ابن الصلاح سنة خمس مائة فقط ، وأراد بذلك أن تصنيف مسلم لكتابه قديم فلا يكون نالاً لكتاب البخارى ، وقد تصحّف التاريخ عليه ، وإنما هو سنة خمسين ومائتين بزيادة الياء والنون ، وذلك باطل قطعاً ، لأن مولد مسلم رحمه الله سنة أربع ومائتين ، بل البخارى لم يكن في التاريخ المذكور وصنف فضلاً عن مسلم ، فإن بينهما في العمر عشر سنين ، ولد البخارى سنة أربع وتسعين ومائة .

وأما مارويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال : ماتحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج . فهذا وقول من فضل من شيوخ الغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري ؛ إن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندھا على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري . وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله والله أعلم .

الرابعة — لم يستوعب الصحيح في صحيحهما ولا التزما ذلك . فقد روينا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح ، وترك من الصحاح لللال العاقل .

ورويانا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا — يعني في كتابه الصحيح — إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه . قلت : أراد — والله أعلم — أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عن بعضهم .

---

( قوله ) فهذا قول من فضل من شيوخ الغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح ، مسدوداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندھا على الوصف المشروط في الصحيح انتهى .

قلت قد روى مسلم بعد الخطبة في كتاب الصلاة بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير أنه قال ( لا يستطاع العلم براحة الجسم ) فقد مزجه بنفي الأحاديث وأسنده نادر جداً بخلاف البخاري والله أعلم .



ثم إن أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ قال : قل ما يفوت البخارى ومسلم بما  
يثبت من الحديث يعنى فى كتابيهما .

ولقائل أن يقول : ليس ذلك بالقليل فإن المستدرک على الصحيحين للحاكم أبى  
عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شىء كثير وإن يكن عليه فى بعضه مقال  
فإنه يصفو له منه صحيح كثير . وقد قال البخارى : أحفظ مائة ألف حديث صحيح  
ومائتى ألف حديث غير صحيح .

وجملة ما فى كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً  
بالأحاديث المكررة . وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث إلا أن  
هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد  
الروى بإسنادين حديثين .

ثم إن الزيادة فى الصحيح على ما فى الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه

( قوله ) وجملة ما فى كتابه الصحيح ، يعنى البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة  
وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة انتهى ، هكذا أطلق ابن الصلاح عدة أحاديثه  
والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهى رواية محمد بن يوسف الفربرى ، فأما  
رواية حماد بن شاكر ، فهى دونها بمائتى حديث ، وأتقص الروايات رواية إبراهيم  
بن معقل ، فإنها تنقص عن رواية الفربرى ثلاثمائة حديث .

ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم وقد ذكرها التنويز من زياداته فى  
التقريب والتيسير فقال إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر انتهى .  
ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخارى لكثرة طرقة ، وقد رأيت عن  
أبى الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث .

( قوله ) ثم إن الزيادة فى الصحيح على ما فى الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل  
عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث ، كتابى داود والترمذى والنسائى وابن  
خزيمة والدارقطنى وغيرهم منصوصاً على صحته فيها انتهى كلامه .  
ولا يشترط فى معرفة الصحيح الزائد على ما فى الصحيحين أن ينص الأئمة المذكورون

أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث ، كآبي داود السجستاني ، وآبي عيسى الترمذى ، وآبي عبد الرحمن النسائى ، وآبى بكر بن خزيمة ، وآبى الحسن الدارقطنى وغيرهم منصوفاً على صحته فيها ، ولا يكفى فى ذلك مجرد كونه موجوداً فى كتاب آبى داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائى وسائر من جمع فى كتابه بين الصحيح وغيره ، وبكفى مجرد كونه موجوداً فى كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة . وكذلك ما يوجد فى الكتب المنخرجة على كتاب البخارى وكتاب مسلم ككتاب آبى عوانة الاسفرائينى وكتاب آبى بكر الاسماعيلى ، وكتاب آبى بكر البرقائى وغيرهما ، من بتمه لمخدوف أو زيادة شرح فى كثير من أحاديث الصحيحين . وكثير من هذا موجود فى الجمع بين الصحيحين لأبى عبد الله الحميدى .

وغيرهم على صحتها فى كتبهم المعتمدة المشهورة كما قيده المصنف ، بل لو نص أحد منهم على صحته بالإسناد الصحيح كما فى سؤالات يحيى بن معين وسؤالات الإمام أحمد وغيرهما . كفى ذلك فى صحته وهذا واضح . وإنما قيده المصنف بتقصيصهم على صحته فى كتبهم المشهورة بناء على اختياره المتقدم ، أنه ليس لأحد أن يصح فى هذه الأعصار فلا يكفى على هذا وجود الصحيح بإسناد صحيح ، كما لا يكفى فى الصحيح بوجود أصل الحديث بإسناد صحيح .

ولكن قد تقدم أن اختياره هذا خالفه فيه النوى وغيره من أهل الحديث فإن العمل على خلافه كما تقدم والله أعلم .

( قوله ) وبكفى مجرد كونه موجوداً فى كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة . وكذلك ما يوجد فى الكتب المنخرجة على كتاب البخارى وكتاب مسلم ككتاب آبى عوانة الاسفرائينى وكتاب آبى بكر الاسماعيلى وكتاب آبى بكر البرقائى وغيرهما من بتمه لمخدوف أو زيادة شرح فى كثير من أحاديث الصحيحين ، وكثير من هذا موجود فى الجمع بين الصحيحين لأبى عبد الله الحميدى . انتهى كلامه وهو يقتضى أن ما وجد من الزيادات على الصحيحين فى كتاب الحميدى يحكم بصحته وليس كذلك لأن المستخرجات المذكورة قد رووها بأسانيدهم الصحيحة فكانت الزيادات التى تقع فيها صحيحة لوجودها بإسناد صحيح فى كتاب مشهور على رأى

واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه « المستدرك » أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده ، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن تتوسط في أمره فنقول : ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه .

المصنف ، وأما الذي زاده الحميدى في الجمع بين الصحيحين فإنه لم يروه بإسناده حتى ينظر فيه ، ولا أظهر لنا اصطلاحاً أنه يزيد فيه زوايد ألزم فيها الصحة ، فيقلد فيها ، وإنما جمع بين كتابين ، وليست تلك الزيادات في واحد من الكتابين فهي غير مقبولة حتى توجد في غيره بإسناد صحيح ، والله أعلم .

وقد نص المصنف بعد هذا في الفائدة الخامسة التي تلى هذه أن من نقل شيئاً من زيادات الحميدى عن الصحيحين أو أحدهما فهو مخطئ ، وهو كما ذكر من أنزله أن تلك الزيادات محكوم بصحتها بلا مستند . فالصواب ما ذكرناه والله أعلم .

( قوله ) واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة . في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ، مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما إلى آخر كلامه ، فيه أمران ، أحدهما : أن قوله أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ليس كذلك ، فقد أودعه أحاديث أخرجه في الصحيح وهما منه في ذلك ، وهى أحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً « لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن » الحديث . رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه .

وقد بين الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مختصر المستدرك كثيراً من الأحاديث

وبقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان الباقى رحمهم الله تعالى أجمعين  
والله أعلم .

الخامسة — الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم رضى الله

التى أخرجها في المستدرک ، وهى فى الصحيح . الأمر الثانى : أن قوله بما رآه على  
شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته فى كتابيهما فيه بيان أن ما هو على شرطيهما هو  
مما أخرجنا عن رواته فى كتابيهما ولم يرد إلّا كما ذلك فقد قال فى خطبة كتابه المستدرک  
وأنا أستمع الله تعالى على إخراج أحاديث رواها ثقات قد احتج مثلها الشيخان  
أو أحدهما فنقول إلّا كما بثلهما أى بثل رواها لابهما أنفسهم ويحتمل أن يراد بثل  
تلك الأحاديث وفيه نظر .

ولكن الذى ذكره المصنف هو الذى فهمه ابن دقيق العيد من عمل إلّا كما فإنه  
ينقل صحيح إلّا كما لحديث وأنه على شرط البخارى مثلاً ثم يعترض عليه بأن فيه  
فلانا ولم يخرج له البخارى وهكذا فعل الذهبى فى مختصر المستدرک ولكن ظاهر كلام  
إلّا كما المذكور مخالف لما فهموه عنه والله أعلم .

(قوله) عند ذكر تساهل إلّا كما : فالأولى أن تتوسط فى أمره ، فنقول ما حكم  
بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ، إن لم يكن من قبيل الصحيح ، فهو من قبيل  
الحسن يحتاج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعه انتهى . كلامه .

وقد تقبّه بعض من اختصر كلامه وهو مولانا قاضى القضاة بدر الدين بن جماعة  
فقال إنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا  
هو الصواب .

إلا أن الشيخ أباهم ورحمهم الله ، رأى أنه قد انقطع التصحيح فى هذه الأعصار ،  
فليس لأحد أن يصحح ، فهذا قطع النظر عن الكشف عليه والله أعلم .

(قوله) وبقاربه فى حكمه صحيح أبى حاتم بن حبان الباقى انتهى .

وقد فهم بعض الآخرين من كلامه ترجيح كتاب إلّا كما على كتاب ابن حبان ،  
فعارض على كلامه هذا بأن قال أما صحيح ابن حبان ، فمن عرف شرطه واعتبر كلامه

تعالى عنها ؛ لم يلزم مصنفوها فيها مواضعها في ألفاظ الأحاديث بعضها من غير زيادة وقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى وصلى طلبا لئلا الاسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ .

وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقي ، وشرح السنة لأبى محمد البغوى وغيرهما مما قالوا فيه أخرجه البخارى أو مسلم . فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخارى أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان معاونا في بعض المعنى ، وقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى .

وإذا كان الأمر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثا منها وتقول هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذى أخرجه قد قال أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فإن مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما . غير أن الجمع بين الصحيحين للحيدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تيمات لبعض الأحاديث ، كما قدمنا ذكره . فربما نقل من لا يميز بعض ما يعبده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ ، لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها في واحد من الصحيحين .

ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان : إحداهما - علو الاسناد . والثانية - الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتيمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما ، وخارجه من ذلك المخرج الثابت والله أعلم .

---

عرفنا سموه على كتاب الحاكم وما ضمه هذا الموضع من كلام المصنف ليس بصحيح وإنما أراد أنه يقاربهنى التساهل فالحاكم أشد تساهلا منه وهو كذلك . قال العازمى : ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم .

( قوله ) ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان ، ذكرهما .

السادسة - ما أسنده البخارى ومسلم رحمهما الله فى كتابيهما بالاسناد المتصل  
فذلك الذى حكى بصحته بلا إشكال .

وأما المعلق وهو الذى حذف من مبتدأ إسناذه واحد أو أكثر فأغلب ما وقع  
ذلك فى كتاب البخارى وهو فى كتاب مسلم قليل جداً ففى بعضه نظر .

ولو قال أن هاتين الفائدتين من فائدة المستخرجات كان أحسن فإن فيها غير هاتين  
الفائدتين فمن ذلك تكثير طرق الحديث ليرجع بها عند التعارض :

( قوله ) وأما الذى حذف من مبتدأ إسناذه واحد أو أكثر وأغلب ما وقع ذلك  
فى البخارى ، وهو فى كتاب مسلم قليل جداً ففى بعضه نظر . وينبغى أن يقول  
ما كان من ذلك ونحوه بلفظه جزم ، وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته  
عنه مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا : قال ابن عباس كذا ،  
قال مجاهد كذا ، قال عفان كذا ، قال القعنبي كذا ، روى أبو هريرة كذا وما أشبه  
ذلك من عبارات فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه ، بأنه قد قال ذلك ، وزواه .  
فإن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه ، ثم إذا كان الذى علق الحديث  
عنه دون الصحابة ، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي .  
وأما ما لم يكن فى أظهله جزم وحكم مثل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ،  
وروى عن أن كذا وفى الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وما أشبهه  
من الألفاظ ليس منه حكم منه بوضحة ذلك عن من ذكره عنه لأن مثل هذه العبارات  
تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً ومع ذلك فلا يراد له فى أثناء الصحيح مستند بوضحة  
أصله إشعاراً يؤس به ويركن إليه والله أعلم انتهى كلامه .

وفيه أمور ( أحدها ) أن قوله وهو فى مسلم قليل جداً هو كما ذكر ، ولكنى  
رأيت أن أبين موضع ذلك القليل لضبط . فمن ذلك قول مسلم فى التيمم : وروى الليث  
ابن سعد جدي جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن عمير مولى بن  
عبس أنه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم حتى دخنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصارى ، فقال أبو الجهم :  
« أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو ير حمل » الحديث .

ويبقى أن نقول : ما كان من ذلك محموم بالنظر فيه جزم ، وحكم به على من علمه عنه فقد حكم بصحته . مثاله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا ، قال مجاهد كذا ، قال عفان كذا قال القنبي كذا ، روى أبو هريرة كذا وكذا وما أشبه ذلك من العبارات . فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه فلان يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا ضيق عنده .

وقال مسلم في البيوع : وروى الليث بن - حدثنى جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن ابن هرم عن عبد الله بن كعب بن مالك ع كعب بن مالك أنه كان له مال على عبد الله بن أبي حذرد الأسامي الحديث .

وقال مسلم في الحدود : وروى الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله ، وهذان الحديثان الأخيران قد رواهما مسلم قبل هذين الطريقين متصلا ثم عقبهما بهذين الإسنادين العاقلين ، فلي هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث متعلق لم يوصله إلا حديث أبي الطهم المذكور ، وفيه بقية أربعة عشر موضعا . رواه متصلا ثم عقبه بقوله : ورواه فلان ، وقد جمعها الرشيد المطار في التبرير والمجموعة وقد تبينت ذلك كله في كتاب جمعت فيه ما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضع أو انقطاع والله أعلم .

( الأمر الثاني ) أن قوله في أمثلة ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر : قال عفان كذا قال القنبي كذا ليس بصحيح ، ولم يسقط من هذا الإسناد شيء فإن عفان والقنبي كلاهما من شيوخ البخاري الذين سمع منهم فما روى عنهما ولو بصيغة لا تضي التصريح بالسماع فهو محمول على الاتصال وقد ذكره ابن الصلاح كذلك على الصواب في النوع الحادي عشر من كتابه في الرابع من التفريعات التي ذكرها فيه فأنكر على ابن حزم حكمه بالانقطاع على حديث أبي مالك الأشعري وأبي عامر في تحريم الحازف لأن البخاري أورده قائلا في قال هشام بن عمار . وهشام بن عمار أحد شيوخ البخاري وذكر المصنف هنا من أمثلة التعليق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا وكذا ، روى أبو هريرة كذا وكذا ، قال الزهري عن أبي سلمة

ثم إذا كان الذى علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي ، وأما ما لم يكن فى لفظه جزم وحكم مثل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وروى عن فلان كذا ، أو فى الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس فى شيء منه حكم منه بصحة ذلك عن ذكره عنه لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضيف أيضاً ، ومع ذلك فلا يراد له فى أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه والله أعلم .

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وهكذا إلى شيخ شيخه قال وأما ما أورده كذلك عن شيخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً فى الثالث من هذه التصريحات انتهى كلامه . وسأبقى هناك ذكر ما يسكر على كلامه فراجعه . وانتهى ذكره فى ثالث التصريحات أن من روى عن أقيه بأى لفظ كان ، فإن حكمه الاتصال بشرط السلامة من التدليس ، هذا حاصل ما ذكره ، وهو الصواب ، وليس البخارى مدلساً ، ولم يذكره أحد بالتدليس فيما رأيت إلا أبا عبد الله بن منده فإنه قال فى حقه فى اختلاف الأئمة فى القراءة والسمع والناولة والإجازة : أخرج البخارى فى كتبه الصحيحة وغيرها قال أنا فلان وهى إجازة ، وقال فلان وهو تدليس . قال وكذلك مسلم أخرجه على هذا . انتهى كلام ابن منده وهو مردود عليه ، ولم يوافق عليه أحد علمته .

والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخارى مسلماً فى ذلك ، ولم يقل مسلم فى صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيخه : قال فلان ، وإنما روى عنهم بالتصريح ، فهذا يدل على توهين كلام ابن منده ، لكن سيأتى فى النوع الحادى عشر ما يذكرك على أن البخارى قد يذكر الشيء عن بعض شيخه ، ويكون بينهما واسطة وهذا هو التدليس فافهمه أعلم .

( الأمر الثالث ) أن قوله ثم إذا كان الذى علق عنه الحديث دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي . فيه نقص لا بد منه ، وهو



أنه يشترط مع اتصاله ثقة من أبرزه من رجاله ، ويحترز بذلك عن مثل قول البخارى وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحى منه » وقد ذكر المصنف بعد هذا أن هذا ليس من شرط البخارى قطعاً . قال : وتلك لم يورده الحميدى في جملة بين الصحيحين .

( الأمر الرابع ) أنه اعترض على المصنف فيما قاله من أن ما كان مجزوماً به فقد حكم بصحته عن عاقله عنه وما لم يكن مجزوماً به فليس فيه حكم بصحته وذلك لأن البخارى يورد بصيغة التثنية التمريض ، ثم يخرجها في صحيحه مسنداً . ويجزم بالشئ وقد يكون لا يصح ، ثم استدلل المترض بذلك بأن البخارى قال في كتاب الصلاة : ويذكر عن أبي موسى « كنا تتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء » ثم أسنده في باب فضل العشاء ، وقال في كتاب الطب : ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاحة الكتاب ، وهو مذكور عنده هكذا قال حدثنا سيدان بن مضارب حدثنا أبو معشر البراء حدثني عبد الله بن الأخصس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به ، وقال في كتاب الأشخاص : ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على التصديق صدقته قال : وهو حديث صحيح عنده : ذكر رجل عبداً ليس له مال غيره فباغاه النبي صلى الله عليه وسلم من نعيم بن النحام . وقال في كتاب الطلاق : ويذكر عن علي بن أبي طالب وبين السبب وذكر نحواً من ثلاثة وعشرين تابعياً كذا قال ، وفيها ما هو صحيح عنده . وفيها ما هو ضعيف أيضاً ، ثم استدلل على الثاني بأن البخارى قال في كتاب التوحيد في باب وكان عرشه على الماء . إثر حديث أبي سعيد « الناس يصقون يوم القيامة فإذا أنا بموسى » قال : وقال الماجشون وعن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة « فأكون أول من بث » فذكر في أحاديث الأنبياء حديث الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة ، وكذا رواه مسلم والنسائي ، ثم قال قال أبو ميعود إنما يعرف عن الماجشون عن ابن الفضل عن الأعرج ، انتهى ما اعترض به عليه .

( والجواب ) أن ابن الصلاح لم يقل إن صيغة التمريض لا تستعمل إلا في الضعيف ، بل في كلامه أنها تستعمل في الصحيح أيضاً . ألا ترى قوله : لأن مثل هذه المبارات

تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً ، فقله أيضاً دال على أنها تستعمل في الصحيح أيضاً ، فانه مال البخاري لها في موضع الصحيح ليس عالياً كلام ابن الصلاح ، وإنما ذكر المصنف أنا إذا وجدنا عنده حديثاً مذكوراً بصيغة التقرض ولم يذكره في موضع آخر من كتابه مسنداً أو تعليقاً مجزوماً به لم يحكم عليه بالصحة ، وهو كلام صحيح .

ونحن لم نحكم على الأمثلة التي اعترض بها المعارض إلا بوجودها في كتابه مسنده فلو لم نجدتها في كتابه إلا في مواضع التقرض لم نحكم بصحتها ، على أن هذه الأمثلة الثلاثة التي اعترض بها يمكن الجواب عنها بما ستره .

والبخاري رحمه الله حيث عاقى ما هو صحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم ، وقد يأتي به بشير صيغة الجزم لتقرض آخر غير الضعف وهو إذا اختصر الحديث وآتى به بالمعنى عبر بصيغة التقرض لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى ، والخلاف أيضاً في جواز اختصار الحديث ، وإن رأيت أن يتضح لك ذلك فقابل بين موضع التعليق وبين موضع الإسناد تجد ذلك واضحاً .

فأما المثال الأول : فقال البخاري في باب ذكر المشاء والمنة : ويذكر عن أبي موسى كنا يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة المشاء فأعتم بها ، ثم قال في باب فضل المشاء : حدثنا محمد بن العلا حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيع بطحان ، والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة المشاء كل ليلة تفرسهم فوافقنا النبي صلى الله عليه وسلم وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة حتى أجهار الليل » الحديث .

فانظر كيف اختصره هناك وذكره بالمعنى ، فلهذا عدل عن الجزم لوجود الخلاف في حواجز ذلك والله أعلم .

وأما المثال الثاني : فقال البخاري في الطب باب الرقا بقائمة الكتاب ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعده باب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم ، سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي قال حدثنا أبو معشر يوسف بن يزيد البراء

قال حدثني عبيد الله بن الأخصس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس « أن قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بقاء فيهم لبيع أو سليم فمضوا لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فإن في الماء رجلاً لدينا أو سليماً ، فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاة فقرأ فجاء بالشاة إلى أصحابه ففكروا ذلك فقالوا أخذت على كتاب الله أجراً ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » انتهى .

وإنما يأتي به البخاري في الموضع الأول مجزوماً به لقوله فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم والرقية بفاتحة الكتاب ليست في الحديث المتصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا من فعله ، وإنما ذلك من تهمينه على الرقية بها وتقريره أحد وجوه السنن . ولكن عزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من باب إرواية بالمعنى .

والذي يدل على أن البخاري إنما لم يجزم به لما ذكرناه أنه علقه في موضع آخر بلفظه فجزم به ، فقال في كتاب « الإجارة » باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب .

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » .

على أنه يجوز أن يكون الموضع الذي ذكره البخاري بغير إسناد عن ابن عباس مرفوعاً حديثاً آخر في الرقية بفاتحة الكتاب ، غير الحديث الذي رواه كنعان ما وقع في حديث جابر المذكور بده .

وأما المثال الثالث : فقوله رد على التصديق صدقته هو بشر لفظ بيع العبد المذبر ، بل أريد على هذا وأقول الظاهر أن البخاري لم يرد الصدقة حديث جابر المذكور في بيع المذبر وإنما أراد والله أعلم حديث جابر في الرجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يحطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاء في الجملة الثانية فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، فقام ذلك التصديق عليه فتصدق بأحد ثوبه فردة عليه النبي صلى الله

ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخارى في من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذى يشعر به اسمه الذى سماه به وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، وإلى الخصوص الذى ينابر جمع مطلق قوله ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح .

وكذلك مطلق قول الحافظ أبى نصر الوائلى السجزي أجمع أهل القلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالعلاق أن جميع ما في كتاب البخارى مما روى عن

عليه وسلم وهو حديث ضعيف رواه الدارقطنى وهو الذى تأول به الحنفية قصة سليلك الطغفانى في أمره بتحية المسجد ، حين دخل في حال الخطبة والله أعلم .

وأما المثال الرابع : وهو قوله ويذكر عن على بن أبى طالب إلى آخره فليس فيه عليه اعتراض لأنه إذا جمع بين ما صح وبين ما لم يصح أتى بصيغة التريض ، لأن صيغة التريض تستعمل في الصحيح ولا تستعمل ولا تستعمل صيغة الجزم في الضعيف ، وأما عكس هذا وهو الإتيان بصيغة الجزم فيما ليس بصحيح فهذا لا يجوز ولا يظن بالبخارى رحمه الله ذلك ولا يمكن أن يجزم بشيء إلا وهو صحيح عنده .

وقول البخارى في التوحيد : وقال الماجشون إلى آخره ، هو صحيح عند البخارى بهذا السند ، وكونه رواه في أحاديث الأنبياء متصلا فجعل مكان أبى سلمة الأعرج فهذا لا يدل على ضعف الطريق التى فيها أبو سلمة ، ولا مانع من أن يكون عند الماجشون في هذا الحديث إسنادان : وأن شيخه عبد الله بن الفضل سمعه من شيخين ، من الأعرج ومن أبى سلمة ، فرواه مرة عن هذا ومرة عن هذا ، ويكون الإسناد الذى وصله به البخارى أصح من الإسناد الذى علقه به ولا يحكم على البخارى بالوهم والغلط بقول أبى مسعود السمبقي بقوله إنه إنما يعرف عن الأعرج فقد عرفه البخارى عنهما ووصله مرة عن هذا أو علقه مرة عن هذا الأمر اقتضى ذلك لما وصل إسناده صحيح . وما علقه وجزم به يحكم عليه أيضاً بالصحة والله أعلم .

(قوله) وكذلك مطلق قول الحافظ أبى نصر الوائلى السجزي : أجمع أهل العلم

النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لاشك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حياته .

الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حياته انتهى .

وما ذكره الوائلي لا يقتضى أنه لا يشك في صحته ولا أنه مقطوع به . لأن الطلاق لا يقع بالشك ، وقد ذكر الصنف هذا في شرح مسلم له فإنه حكى فيه عن إمام الحرمين أنه لو حلف إنسان بطلاق اجراءه أتما في كتاب البخاري ومسلم بما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أزمته الطلاق ، ولا حنثه ، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما .

ثم قال الشيخ أبو عمرو : ولقال أن يقول إنه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لو يحنث وإن كان راويه فاسقاً فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع ، فلا يضاف إلى الإجماع .

ثم قال الشيخ أبو عمرو : والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً ، وأما عند الشك فمحكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً فلي هذا يحمل كلام إمام الحرمين فهو الأليق بتحقيقه .

وقال النووي في شرح مسلم : إن ما قاله الشيخ في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحنث فهو بناء على ما اختاره الشيخ ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحنث ظاهراً ولا يستحب له التزام الحنث ، حتى يستحب له الرجعة كما إذا حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فإننا لا نحنثه ، لكن تحب له الرجعة احتياطاً لاحتمال الحنث ، وهو احتمال ظاهر .

قال وأما الصحيحان فاحتمال الحنث فيهما في غاية من الضعف فلا يسحب له الرجعة لضعف احتمال موجبها .

وكذلك ما ذكره أبوه عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله لم نجد من الأئمة الماضين رضى الله عنهم أجمعين من أفصح لنا في جميع ما حمله بالصحة إلا هذين الامامين، فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً مثل قول البخارى باب ما يذكر في الفخذ ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة وقوله في أول باب من أبواب الفسل وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحى منه » فهذا قطعاً ليس من شرطه ولذلك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين فاعلم ذلك فإنه مهم<sup>(١)</sup> خاف والله أعلم .

السابعة : وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما أخرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره فالحاجة ماسة إلى

قوله مثل قول البخارى باب ما يذكر في الفخذ ، ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم « الفخذ عورة » انتهى .

اعترض عليه بأن حديث جرهد صحيح ، وعلى تقدير صحة حديث جرهد ليس على المصنف رد لأنه لم ينف صحته مطلقاً ، لكن نفى كونه من شرط البخارى فإنه لما مثل به وبحديث بهز بن حكيم ، قل : فهذا قطعاً ليس من شرطه على أنا لا نعلم أيضاً صحته لما فيه من الاضطراب في إسناده ، ف قيل عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عن جده وقيل عن زرعة عن جده ولم يذكر أباه ، وقيل عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر جده ، وقيل عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن أبيه عن جده ، وقيل عن زرعة بن مسلم عن جده ولم يذكر أباه ، وقيل عن ابن جرهد عن أبيه ولم يسم وقيل عن عبد الله بن جرهد عن أبيه .

وقد أخرجه أبو داود وسكت عليه ، والترمذى من طرق وحسنه ، وقال في بعض طرقه : وما أرى إسناده يتصل .

( ١ ) الظاهر أن بها تصحيحاً من قوله « مهم » .

التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك . فأولها صحيح البخارى ومسلم جميعا . الثانى صحيح انفراد به البخارى أى عن مسلم . الثالث صحيح انفراد به مسلم أى عن المنصارى . الرابع صحيح على شرطها لم يخرجاه . الخامس صحيح على شرط البخارى لم يخرجاه . السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرجاه . السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منها . هذه أمهات أقسامه . وأعلها الأول وهو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيرا صحيح متفق عليه . يطلقون ذلك ويمنون به اتفاق البخارى ومسلم لا اتفاق الأمة عليه . لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول .

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقنى النظرى واقع به خلافا لقول من

وقال البخارى فى صحيحه : حديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط .

( قوله ) عند ذكر أقسام الصحيح فأولها صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعا انتهى .

اعترض عليه بأن الأولى أن يقول صحيح على شرط السنة . وقيل فى الاعتراض عليه أيضا : الصواب أن يقول أصحابها ما رواه الكتب الستة والجواب أن من لم يشترط فى كتابه الصحيح لا يزيد تخريجه للحديث قوة نعم ما اتفق الستة على توثيق رواه أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وإن اتفق عليه الشيخان .

( قوله ) فى الحديث المتفق عليه : وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته ، والعلم اليقنى النظرى واقع به إلى آخر كلامه . وقال فى آخره : سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره ، وهى معروفة عند أهل هذا الشأن انتهى كلامه .

وفيه أهران ( أحدهما ) أن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحفاظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحالى بن يوسف فقالا إنه مقطوع به ، وقد عاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام على ابن الصلاح هذا ، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث

نفي ذلك محتجا بأنه لا ينفيد في أضلّه إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ. والأمة في إجماعها منصومة من الخطأ ولهذا كان الاجماع للبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها وأكثر اجاعات العلماء كذلك. وهذه نكتة نفيسة تافهة ومن فوائد القول بأن ما أغرد به البخارى أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم.

الثامنة : إذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسييل من أراد العمل

اقتضى ذلك القطع بصحته قال وهو مذهب ردى.

وقال الشيخ محي الدين النوى في التقریب والتيسير: خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: ينفيد الظن ما لم يتواتر.

وقال في شرح مسلم نحو ذلك زيادة قال: ولا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد اشدت إنكار ابن زهران الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تليظه.

(الأمر الثانى) : إن ما استثناء من المواضع اليسيرة قد أجاب العلماء عنها بأجوبة ومع ذلك فليست بيسيرة بل هى مواضع كثيرة وقد جمعها في تصنيف مع الجواب عنها وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة ورد عليه ذلك كما يئته في التصنيف المذكور والله أعلم.

(قوله) إذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسييل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لنفى مذهب أن يرجع



أو الاحتجاج بذلك إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو بالاحتجاج به لدى مذهب أن يرجع إلى أصل قد قابله أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتها هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتعريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول والله أعلم .

— ( النوع الثاني . . معرفة الحسن من الحديث ) —

روينا عن أبي سليمان الخطابي رحمه الله أنه قال بعد حكاية أن الحديث عند أهلنا ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي قدمنا ذكرها . الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال : وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله

إلى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة إلى آخر كلامه ما اشترطه المصنف من المقابلة بأصول متعددة قد خالفه فيه الشيخ محي الدين النووي فقال وإن قابلهما بأصل معتمد محقق أجزاء قلت وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اشتراط تعدد الأصول فإنه حين تكلم في نوع الحسن أن نسحق الترمذي تختلف في قوله حسن أو حسن صحيح ونحو ذلك . قال : فينبغي أن تصحح أصلك بمعاينة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه فقوله هنا يبينى يعطى عدم اشتراط والله أعلم .

( النوع الثاني معرفة الحسن )

( قوله ) روينا عن أبي سليمان الخطابي رحمه الله تعالى أنه قال : الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله انتهى

ثم ذكر الشيخ بعد ذلك أنه ليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفضل الحسن من الصحيح انتهى . وفيه أمران ( أحدهما ) أن ما حكاه من صيغة كلام الخطابي قد اعترض عليه فيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد فيما حكاه الحافظ أبو الفتح البصري في شرح الترمذي فقال إنه رأى بخط الحافظ أبي علي الجبائي أنه ما عرف مخرجه واستقر حاله أى بالسين المهمة وبالقياف وبالهاء المهمة دون راء في أوله . قال ابن رشيد : وأنا بخط الجبائي عرفت انتهى .

عامة الفقهاء وروينا عن أبي عيسى الترمذى رضى الله عنه أنه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك .

وما اعترض به ابن زشيد مردود فإن الخطأى قد قال ذلك في خطبته كتابه « معالم السنن » وهو في النسخ الصحيحة المتعمدة المسموعة كما ذكره المصنف واشتهر رجاله وليس لقوله : واستقر حاله كبير معنى والله أعلم .

( الأمر الثانى ) أن ما ذكره من أنه ليس في كلام الخطأى ما يفصل الحسن من الصحيح ، ذكره ابن دقيق البند أيضاً في الاقتراح وزاده وضوحاً فقال : ليس في عبارة الخطأى كبير تلخيص . وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في الحسن واعترض الشيخ تاج الدين التبريزى على كلام الشيخ تقي الدين بقوله فيه نظر لأنه ذكر من بعد أن الصحيح أحسن من الحسن قال ودخول الخاص في حد العام ضرورى والتقييد بما يخرج للحد وهو اعتراض متجه وقد أجاب بعض المتأخرين عن استشكل حدى الترمذى والخطأى بأن قول الخطأى ما عرف مخرجه هو كقول الترمذى ويروى نحوه من غير وجه . وقول الخطأى : اشتهر رجاله يعنى بالسلامة من وصمة الكذب هو كقول الترمذى ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب وزاد الترمذى ولا يكون شاذاً ولا حاجة إلى ذكره لأن الشاذ ينافى عرفان المخرج فكأنه كرره بلفظ متباين فلا إشكال فيما قاله انتهى .

وما فسر به قول الخطأى ما عرف مخرجه بأن يروى من غير وجه لا يدل عليه كلام الخطأى أصلاً بل الذى رأيته في كلام بعض الفضلاء أن في قوله ما عرف مخرجه إحترازاً عن الرسل . وعن خبر الدلس ، قبل أن يبين تدابيره وهذا أحسن في تفسير كلام الخطأى ، لأن الرسل الذى سقط بعض إسناده وكذلك الدلس الذى سقط منه بعضه لا يعرف فيهما مخرج الحديث لأنه لا يدري من سقط من إسناده بخلاف من أبرز جميع رجاله ، فقد عرف مخرج الحديث من أين والله أعلم .

( قوله ) وروينا عن أبي عيسى الترمذى رحمه الله أنه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً أو يروى من غير وجه نحو ذلك انتهى .

وقال بعض المتأخرين : الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل حسن الحديث

اعترض بعض من اختصر كلام ابن الصلاح عليه فى حكاية هذا عن الترمذى وهو الحافظ عماد الدين بن كثير فقال : وهذا إن كان قد روى عن الترمذى أنه قاله فى أى كتاب له قاله ، وأين إسناده عنه ، وإن كان فهم من اصطلاحه فى كتابه الجامع فليس ذلك بصحيح فإنه يقول فى كثير من الأحاديث هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، انتهى .

وهذا الإنكار عجيب ، فإنه فى آخر العلل التى فى آخر الجامع ، وهى داخلة فى سماعتنا وسماع المنكر لئلك . وسماع الناس نعم ليست فى رواية كثير من النارية فإنه وقعت لهم رواية المبارك ابن عبد الجبار الصيرفى ، وأبست فى روايته عن أبى يعلى أحمد ابن عبد الواحد وأبست فى رواية أبى يعلى عن أبى على السنجى ، وأبست فى رواية أبى على السنجى عن أبى العباس المهبوبى صاحب الترمذى وأبستها فى رواية عبد الجبار ابن محمد الجراحى عن المهبوبى ثم اتصلت عنه بالسماع إلى زماننا بعصر والشام وغيرها من البلاد الاسلامية ولكن استشكل أبو الفتح العيمرى كون هذا الحد الذى ذكره الترمذى اصطلاحاً عاماً لأهل الحديث فنورد امط الترمذى أولاً :

قال أبو عيسى وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن ، إنا أردنا به حسن إسناده عندنا . كل حديث بروى لا يكون فى إسناده من يثهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً وروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن انتهى كلامه .

فبعد الترمذى تفسير الحسن بما ذكره فى كتابه الجامع فذلك قال أبو الفتح العيمرى فى شرح الترمذى : إنه لو قل قائل : إن هذا إنا اصططلع عليه الترمذى فى كتابه هذا ولم ينقله اصطلاحاً عاماً كان له ذلك فعلى هذا لا ينقل عن الترمذى حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً فى الاصطلاح العام والله أعلم .

( قوله ) وقال بعض المتأخرين : الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل ، هو الحديث الحسن انتهى .

وأراد المصنف ببعض المتأخرين هنا أبا الفرج ابن الحوزى فإنه قال هكذا فى كتابه الموضوعات والعلل الختامية .

الحسن ويصلح للعمل به قات كل هذا مستبهم لا يشق الغليل وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح وقد أمنت النظر في ذلك والبحث ، جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتفتح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان أحدهما الحديث الذى لا يخلو رجال إسناداه من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثيرا الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث أى لم يظهر منه تعدد الكذب فى الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل .

قال الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد فى الاقتراح : إن هذا ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ، قال وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة .

( قوله ) وقد أمنت النظر فى ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتفتح لى ، واتضح أن الحديث الحسن قسمان إلى آخر كلامه . وقد أنكر بعض العلماء التأخر فى لفظ إلا معان وقال إنه ليس عربياً . وكذلك قول الفقهاء فى التيمم : أمعن فى الطلب ونحو ذلك .

وقد نظرت فى ذلك فوجدته مأخوذاً من أمعن الفرس فى عدوه ، أو من أمعن الماء إذا استنبطه وأخرجه . وقد حكى الأزهري فى تهذيب اللغة عن الليث بن المغيرة : أمعن الفرس وغيره إذا تباعد فى عدوه ، وكذا قال الجوهري فى الصحاح ، وحكاه الأزهري أيضاً : أمعن الماء إذا أحرأه ، ويحتمل أنه من أمعن إذا أكثر وهو من الامداد . قال أبو عمر والمعن القليل ، والمعن الكثير ، والمعن الطويل ، والمعن القصير ، والمعن الإقرار بالحق ، والمعن الجحود والكفر للنعم ، والمعن الماء الطاهر .

وما ذكره المصنف من كون الحديث الحسن على قسمين إلى آخر كلامه ، قد أخذ

القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حاله ، يعد ما يفرد به من حديثه منكراً ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معطلاً وعلى هذا انقسم ينزل كلام الخطابي . فهذا الذي ذكرناه جامع لا تفرق في كلام من بائنا كلامه في ذلك وكان الترمذى ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرأ كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل مرضاً عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم هذا تأصيل ذلك ونوضحه :

« بتنيهاً وتفرعات »

أحدها الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون

عليه فيه الشيخ تقي الدين في الاقتراح إجمالاً فقال بعد أن حكى كلامه : وعليه فيه مؤاحذات ومناقشات .

وقال بعض التأخرين : يرد على القسم الأول المنقطع والمرسل الذي في رجاله . . . وروى مثله أو نحوه من وجه آخر ، ويرد على الثاني المرسل الذي اشتهر رواه بما ذكر قال : فالأحسن أن يقال الحسن ما في إسناده التصل مستور له به شاهد أو مشهود ، قاصر عن درجة الإتقان وخلا من العلة والشذوذ والله أعلم .

( قوله ) الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رواه قد تبين عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إما بالنقل الصريح أو بالاستفاضة على ما سئله إن شاء الله تعالى ، وذلك غير مشروط في الحسن ، فانه يمكن في ما سبق ذكره من مجيئ الحديث من وجوه ، وغير ذلك بما تقدم شرحه ، انتهى كلامه ، وفيه أمران ( أحدهما ) أنه قد اعتبر على أن جميع رواة الصحيح لا يوجد فيهم هذه الشروط ، إلا في النذر اليسير . انتهى .

جميع روايته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إما بالنقل الصحيح وإما بطريق الاستفاضه على ما سنينه إن شاء الله تعالى وذلك غير مشروط في الحسن فإنه يكفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه .

وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي

والجواب : أن العدالة تثبت إما بالتنميص عليها كالصرح بتوثيقهم وهم كثير أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له فالعدالة أيضاً تثبت بذلك وكذلك الضبط والإتقان درجانه متفاوتة فلا يشترط أعلا وجوه الضبط كالك وشعبة بل المراد بالضبط أن لا يكون مغفلاً كثير القاط ، وذلك بأن يعتبر حديثه بحديث أهل الضبط والإتقان فإن وافقهم غالباً فهو ضابط كما ذكره المصنف في المسألة الثانية من النوع الثالث والعشرين ، وإذا كان كذلك فلا مانع من وجود هذه الصفات في رواية صحيح الأحاديث والله أعلم .

( الأمر الثاني ) أن قوله في الحسن إنه يكفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه فيه نظر إذ لم يسبق اشتراط مجيئه من وجوه ، بل من غير وجه كما سبق ذلك في كلام الترمذي ، وعلى هذا فحجيته من وجهين كاف في حد الحديث الحسن ، والله أعلم .

( قوله ) حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه في مراسل التابعين ، أنه يقبل منها الرسل الذي جاء نحوه مسنداً وكذلك لو وافقه مرسلاً آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلامه له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج الرسل بحجيته من وجه آخر ، انتهى كلامه وفيه نظر من حيث أن الشافعي رضي الله عنه إنما يقبل من الراسيل التي اغضدت بما ذكر مراسيل كبار التابعين بشروط أخرى في من أرسل كما نص عليه في الرسالة ، فقال : والنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين حدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمور منها ، أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فاندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يثل معنى ماروي ، كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه .

الله تعالى عنه في مراسيل التابعين أنه يقبل منها للرسل التي جاء بخبره مستنفاً وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم من غير رجال التابعين الأول في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج الرسل بمجيئه من وجه آخر وذكرنا له أيضاً ما حكاه الإمام أبو الظفر السجستاني وغيره عن بعض أئمة الشافعي من أنه تقبل رواية المتور وإن لم يقبل شهادة المتور ولذلك وجه متبع كيف وأما لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المتور على ما سبقه آنفاً والله أعلم .

( الثاني ) لعل الباحث الفهم يقول لما نجد أحاديث محكوماً بتسفيها مع كونها

وإن اتفرد بإرسال حديث لم يشاركه فيه من يستند قبل ما ينفرد به من ذلك ، ويخبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره فمن قبل العلم من غير رجال التابعين قبل عنهم ، فإن وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرحلة ، وهي أضيق من الأولى .

فإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له ، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له دلالة على أنه لم يأخذ مرحله إلا عن أصل صحيح إن شاء الله ، وكفكفك إن وجد عوام من أهل العلم يقتون بمثل ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يغير عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه الأصل لم يسم بهولاً ولا مرغوباً من الرواية عنه فيستدل بذلك على صحة ما يروى عنه ويكون إذا شارك أحداً من الحفاظ في حديثه لم يخالفه فإن وجد حديثه أتمس كانت له دلالة على صحة مخرج حديثه ومنى خلف ما وصفت أخيراً بحديثه حتى لا يصح أحداً قبوله مرحلة قال وإذا وجدت الدلائل صحة حديثه بما وصلت أجبنا أن تقبل مرحلة ثم قال فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم واحداً يقبل مرحلة لأمر أحدها أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه والآخر أنه وجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا أضيق مخرجه والآخر كثرة الإحالة في الأخبار وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للروم وضيق من يقبل عنه . هذه عبارة الشافعي رحمه الله في الرسالة ورواها عنه بالإمتداد الصحيح

قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث الأذنان من الرأس ونحوه  
فهل جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع  
الحسن على ما سبق آنفاً وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه  
من وجوه بل ذلك يتفاوت فتمت ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف  
حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة .

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه  
ضبطه له وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل  
الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ومن ذلك  
ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك  
كالضعف الذي ينشأ من كون الراوى متنبهاً بالكذب أو كون الحديث شاذاً وهذه  
جملتها ناصيحتها بذكر بالباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة  
والله أعلم .

اليهقى في المدخل ، والخطيب في الكفاية وعلى هذا فاطلاق الشيخ النقل عن الشافعي  
أبى محمد . وقد تبعه على ذلك الشيخ عبي الدين في عامة كتبه ثم تبه لذلك في  
سراج الوسيط المسمى بالتنقيح وهو من أواخر تصانيفه فقال فيه وأما الحديث  
المرسل فابى بحجة عندنا إلا أن الشافعي قال يجوز الاحتجاج بمرحل الكبار من  
التابعين بشرط أن يضمد بأحد أمور أربعة فذكرها .  
وقول الترمذي هنا يجوز الاحتجاج أخذه من عبارة الشافعي في قوله أحيانا  
أن قبل مرسله وقد قال اليهقى في المدخل إن قول الشافعي أحيانا أراد به  
أخيراً انتهى .

وعلى هذا لا يلزم أن يكون الاحتجاج به جائزاً فقط بل يقال اختار الشافعي  
الاحتجاج بالمرسل للموصوف بما ذكر أما كونه على سبيل الجواز أو الوجوب  
فلا يدل عليه كلامه والله أعلم .

قوله الثاني لمن الباحث بهم يقول إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها



(الثالث) إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والترو روى مع ذلك حديثه من وجه قد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرق حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح . مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فمحمد بن عمرو ابن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح والله أعلم .

(الرابع) كتاب أبي عيسى الترمذى رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعہ ويوجد فى متفرقات من كلام

قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث « الأذنان من الرأس » ونحوه إلى آخر كلامه اعترض عليه بأن هذا الحديث رواه ابن حبان فى صحيحه .

والجواب أن ابن حبان أخرجه من رواية شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وشهر ضعفه الجمهور ، ومع هذا فهو من قول أبي أمامة موقوفاً عليه ، وقد بينه أبو داود فى سننه عقب تحريمه أنه قد ذكر عن سليمان بن حرب قال يقولها أبو أمامة وقال حماد بن زيد فلا أدري أهو من قول النى صلى الله عليه وسلم أو أبى أمامة وكذا ذكر الترمذى قول حماد بن زيد ثم قال الترمذى هذا حديث ليس اسناده بذلك القام انتهى وقد روى حديث جماعة من الصحابة جمعهم ابن الجوزى فى الطل المتأهية وضمها كلها والله أعلم .

(قوله) (الرابع) كتاب أبي عيسى الترمذى رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعہ ويوجد فى متفرقات من كلام بعض

بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما . وتختلف النسخ من كتاب الترمذى في قوله هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك فينبى أن تصحح أصلك به بمراجعة أصول وتعمد على ما اتفقت عليه ونص الدارقطنى في سننه على كثير من ذلك .

ومن مظانه سنن أبى داود السجستانى رحمه الله . رويانا عنه أنه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه .

ورويانا عنه أيضاً ما منه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب وقال ما كان في كتابى من حديثه وهن شديد قد يئته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض .

مشايخه والطبقة التي قبله ، كأحمد بن حنبل ، والبخاري وغيرهما انتهى . وقد وجد التعبير به في شيخ الطبقة التي قبله أيضاً كالشافعى رحمه الله تعالى فقال في كتاب اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر « لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا ، الحديث حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد . وقال فيه أيضاً وصحت من بروى بإسناد حسن أن أبا بكر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه ركع دون الصف الحديث . وقد اعترض أيضاً على المصنف في قوله أن الترمذى أكثر من ذكره في جامعه بأن يعقوب بن شيبة في مسنده ، وأبا على الطوسى شيخ أبى حاتم أكثر من قولها حسن صحيح انتهى .

وهذا الاعتراض ليس بمجيد ، لأن الترمذى أول من أكثر من ذلك ويعقوب وأبو على إنما متفقا كتابهما بعد الترمذى وكان كتاب أبى على الطوسى يخرج على كتاب الترمذى لكنه شاركه في كثير من شيوخه والله أعلم .

(قوله) ومن مظانه أى الحسن سنن أبى داود رويانا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ثم قال : قال وما كان في كتابى من حديث فيه وهن شديد قد يئته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض . قال ابن الصلاح صلى

قلت فلي هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد من يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق . إذ حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي بصري يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . وقال ابن منده وكذلك أبو داود السجستاني

هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد من يميز بين الصحيح والحسن ؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به إلى آخر كلامه ، وفيه أمور .

(أحدها) قد اعترض الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد على المصنف في هذا فقال: ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة أن الحديث عند أبي داود حسن إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره . وكذلك حكاه الحافظ أبو الفتح اليمري في شرح الترمذي عن ابن رشيد ، ثم قال وهذا لعقب حسن انتهى .

(والجواب) عن اعتراض ابن رشيد أن المصنف إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عند أبي داود ، والاحتياط أن لا يرتفع به إلى درجة الصحة ، وإن جاز أن يظنها عند أبي داود لأن عبارة أبي داود فهو صالح إلى الاحتجاج به ، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف ، فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح ، وإن كان رأيه كالتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف ، لما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط أن يقال فهو صالح ، كما عبر أبو داود به والله أعلم .

وهكذا رأيت الحافظ - أبا عبد الله بن الواقف - فعل في كتابه بنية التقاد يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود هذا حديث صالح .

(الأمر الثاني) أن الحافظ أبا الفتح اليمري تعقب ابن الصلاح هنا بأمر آخر فقال في شرح الترمذي لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، وعمله بذلك شيء بسط مسلم انتهى

يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال والله أعلم .

لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره أنه اجتنب الضعيف الواهي ، وأتى بالقسمين الأول والثاني ، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث ، قال فهلا ألزم الشيخ أبو عمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبا داود فعلى كلامها واحد .

قال وقول أبي داود وما يشبهه يعنى في الصحة وما يقاربه يعنى فيها أيضاً قال وهو نحو قول مسلم ، إنه ليس كل الصحيح نجده عند مالك وشعبة وسفيان ، فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب ، وزيد بن أبي زياد لما يشمل الشكل من اسم العدالة والصدق ، وأن تفاوتوا في الحفظ والإتقان ، ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلماً شرط الصحيح فتخرج من حديث الطبقة الثالثة وأبا داود لم يشرط فذكر ما يشتد وهنه عنده ، والزم البيان عنه قال وفي قول أبي داود أن بعضها أصح من بعض ما يشير إلى التقدير المشترك بينهما من الصحة وأن تفاوتت فيه لما يقتضيه صيغة أصل في الأكثر انتهى كلام أبي الفتح .

(الجواب) عنه أن مسلماً شرط الصحيح ، بل الصحيح المجمع عليه في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه حسن عنده لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال إنما حكى عنه فهو صالح والصالح يجوز أن يكون صحيحاً ويجوز أن يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف .

ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً فكان الأولى بل الصواب ، أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أن رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل .

(الأمر الثالث) أن بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح يعقبه بتعقب آخر وهو الحافظ عماد الدين بن كثير فقال إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة ويوجد في بعضها ما ليس في الأخرى ولأبي عبيد الأجرى عنه أسئلة في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليق كتاب مفيد ، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه ، فقول ابن

(الخامس) ما صار إليه صاحب المصاييح رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين الصالح والحسان مريداً بالصالح ماورد في أحد الصحيحين أو فيهما وبالحسان ما أوزده أبو داود والترمذى وأشابههما في تصنيفهم فهذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك . وهذه الكتب تشمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه والله أعلم .

الصالح ما سكت عنه فهو حسن ما سكت عليه في سننه فقط . أو مطلقاً ، هذا مما ينبغي التنبيه عليه ، واليقظ له ، انتهى كلامه وهو كلام عجيب . وكيف يحسن هذا الاستسار بعد قول ابن الصلاح إن من مظان الحسن سنن أبي داود فكيف يحتل حمل كلامه على الإطلاق في السنن وغيرها وكذلك لفظ أبي داود صريح فيه كأنه قال في رسالته ذكرت في كتابي هذا الصحيح إلى آخر كلامه . وأما قول ابن كثير من ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه ، إن أراد به أنه ضعف أحاديث ورجالا في سؤالات الأجرى وسكت عليها في السنن فلا يلزم من ذكره لها في السؤالات ضعف أن يكون الضعف شديداً فانه يسكت في سننه على الضعف الذي ليس بشديد كما ذكره هو . نعم إن ذكر في السؤالات أحاديث أو رجالا بضعف شديد وسكت عليها في السنن فهو وارد عليه ويحتاج حينئذ إلى الجواب والله أعلم .

(قوله) الخامس ما صار إليه صاحب المصاييح من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصالح والحسان مريداً بالصالح ماورد في أحد الصحيحين أو فيهما وبالحسان ما أوزده أبو داود والترمذى . وأشابههما في تصنيفهم فهذا اصطلاح لا يعرف إلى آخر كلامه . وأجاب بعضهم عن هذا الأيراد على البغوى بأن البغوى بين في كتابه « المصاييح » عقب كل حديث حكمه صحيحاً أو حسناً أو غريباً ولا يرد عليه ذلك . قلت وما ذكره هذا الجيب عن البغوى من أنه يذكر عقب كل حديث كونه صحيحاً . أو حسناً . أو غريباً . ليس كذلك فانه لا يبين الصحيح من الحسن فنياً أورده من السنن وإنما يسكت عليها وإنما يبين التريب غالباً وقد بين الضيف ، ولذلك قال في خطبة كتابه وما كان فيها من ضعيف أو غريب أثبت إليه . انتهى .

(الناوس) كتب المائدة غير ملخصة بالكتب الحجة التي هي الصحيحان  
وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج  
بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كسند أبي داود الطيالسي وسند عبيد الله بن  
موسى وسند أحمد بن حنبل وسند إسحق بن راهويه وسند عبد بن حميد وسند  
الدارمي وسند أبي يعلى الوصلي وسند الحسن بن سفيان وسند البزار أبي بكر  
وأشابهها فهذه طائفتهم فيها أن يخرجوا في سند كل صحابي ما روه من حديثه غير  
متقيدين بأن يكون حديثاً صحيحاً به فلمذا تأخرت مرتبتها وإن جلت جلالة مؤلفيها  
هن مرتبة الكتب الحجة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم.

فالإيراد باقي في مزج صحيح ما في المتن بما فيها من الحسن وكأنه سكت  
عن بيان ذلك لاختلافها في الاحتجاج به والله أعلم.

(قوله) السادس كتب المائدة غير ملخصة بالكتب الحجة التي هي الصحيحان  
وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي ، وما جرى مجراها في الاحتجاج  
بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كسند أبي داود الطيالسي وسند عبيد الله  
ابن موسى وسند أحمد بن حنبل وسند إسحق بن راهويه وسند عبد بن  
حميد وسند الدارمي وسند أبي يعلى وسند الحسن بن سفيان وسند البزار أبي بكر  
وأشابهها فهذه طائفتهم فيها أن يخرجوا في سند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين  
بأن يكون حديثاً صحيحاً به فلهذا تأخرت مرتبتها إلى آخر كلامه وفيه أمران  
(أحدهما) أن عدة سند الدارمي في جملة هذه المائدة مما أفرد فيه حديث  
كل صحابي وحده وهم منه فاته مرجع الأبواب كالكتب الحجة واشتهر سميتها  
بالسند لاسيما البخاري السند الجامع الصحيح وإن كان مرجعاً إلى الأبواب لكون  
أحاديثه مسنده إلا أن سند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والعضة  
والقطرقة والله أعلم .

الأمير : قلنا أنه اعترض على المصنف بالنسبة إلى صحة بعض هذه المائدة  
بأن أحمد بن حنبل شرط في مسنده أن لا يخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده فإله

أبو موسى اللديني وبأن إسحق بن راهويه يخرج مثل ماورد عن ذلك الصحابي ذكره عنه أبو زرعة الرازي ، وبأن مسند اللديني أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ ، وبأن مسند البزار بين فيه الصحيح وغيره انتهى ما تعرض به عليه .

والجواب أنا لانسلم أن أحد اشترط الصحة في كتابه والذي رواه أبو موسى اللديني بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال انظروه فإن كان في السند وإلا فليس بحجة وهذا ليس صريحاً في أن جميع ما فيه حجة بل فيه أن ما ليس في كتابة ليس بحجة على أن ثم أحاديث صحيحة منخرجة في الصحيح وليمت في مسند أحمد منها حديث عائشة في قصة أم زرع .

وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعها في جزء وقد ضف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه فمن ذلك حديث عائشة مرفوعاً « رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا » .

وفي إسناده عمارة وهو ابن زاذان قال الإمام أحمد هذا الحديث كذب منكر . قال وعمارة يروي أحاديث مناكير وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ، وحكى كلام الإمام أحمد المذكور وذكر ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات مما في المسند حديث عمر « يسكنون في هذه الأمقرجل يقال له الوليد » وحديث أنس « ما من معمر يمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعا من البلاء والجنون والجناب والبرص » وحديث أنس « علقان أحد العروسين يمت منها يوم القيامة سبعون ألفاً لحسابهم » وحديث ابن عمر « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برأ من الله » الحديث وفي الحكم بوضعه نظر وقد صححه الحاكم .

ومما فيه أيضاً من التاكيد حديث بريئة « كونوا في بث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنها ذو القرنين » .

وليد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع فمن الموضوع

(السابع) قولم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن دون قولم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معلاً غير أن المصنف المتعمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأز. عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر والله أعلم .

(الثامن) في قول الترمذى وغيره هذا حديث حسن صحيح إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه في الجمع بينهما في حديث واحد جمع

حديث سعد بن مالك وحديث ابن عمر أيضاً في «سد الأبواب إلا باب علي» ذكرهما ابن الجوزى في الموضوعات أيضاً ، وقال إنها من وضع الرافضة .

وأما مسند إسحق بن راهويه ففيه الضيف ، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد الصحابي أن يكون جميع ما أخرجه صحيحاً ، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه .

ومما فيه من الضيف حديث سليمان بن نافع العبدي عن أبيه قال : وفد المنذر بن ساوى من البحرين حتى أتى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أناس وأنا غليم أمسك جمالمهم ، فنفلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ووضع المنذر سلاحه ، وأبس ثياباً ، ومسح لحية بدهن وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فكأنى أنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما أنظر إليك ، قال ومات أبى وهو ابن عشرين ومائة . قال صاحب الميزان: سليمان غير معروف وهو يقتضى أن نافعا عاش إلى دولة هشام انتهى

والمرروف أن آخر الصحابة موتاً أبو الطفيل كما قاله مسلم وغيره والله أعلم .  
وأما مسند الداريمى فلا يخفى ما فيه من الضيف لحال رواته أو لإرساله وذلك كثير  
فه كما تقدم .

وأما مسند البراز فإنه مجمل بين الصحيح من الضيف إلا قليلاً ، إلا أنه يتكلم في تردد بعض رواة الحديث به ومتابعة غيره عليه والله أعلم .

(قوله) الثامن في قول الترمذى وغيره ، هذا حديث حسن صحيح ، إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه في الجمع بينهما في ذلك حديث واحد جمع



بين نفي ذلك التصور وإثباته . وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح أى أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر ، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذى نحن بصدده فاعلم ذلك والله أعلم .

بين نفي ذلك التصور وإثباته ؛ قال : وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين : أحدهما إسناد حسن ؛ والآخر بإسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح ؛ أى أنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر ، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذى نحن بصدده فاعلم ذلك انتهى كلامه .

وقد تعقبه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الاقتراح بأن الجواب الأول ترد عليه الأحاديث التى قيل فيها حسن صحيح مع أنه ليس له إلا مخرج واحد قال : وفى كلام الترمذى فى مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه انتهى . وقد أجاب بعض التأخرين عن ابن الصلاح بأن الترمذى حيث قال هذا يريد به تفرد أحد الرواة به عن الآخر لا التفرد المطلق ، قال : ويوضع ذلك ما ذكره فى الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبى هريرة يرضه « من أشار إلى أخيه بحديدة » الحديث قال فيه هكذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه فاستنزه من حديث خالد لا مطلقاً انتهى .

وهذا الجواب لا يمتشى فى المواضع التى يقول فيها لا نعرفه إلا من هذا الوجه كحديث الغلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا بقى نصف من شعبان فلا يصوموا » .

(التاسع) من أهل الحديث من لا يفرّد نوع الحسن ويحمله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجها في أنواع ما يحتاج به وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته وإليه يوصى في تسميته كتاب الترمذى بالجامع الصحيح وأطلق الخطيب أبو بكر أيضاً عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائى .

قال أبو عيسى حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، ورد ابن دقيق العيد الجواب الثانى بأنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن ؛ وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا أجروا على اصطلاحهم انتهى .

(قلت) قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحى ؟ فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعاً « تعلموا العلم فإن تعلمه ذلك لله خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد وتعلّمه لمن لا يمامه صدقة ؛ وبذله لأهله قربة ، لأنه معالم الحلال والحرام ؛ ومنار سبيل أهل الجنة ؛ وهو الأنس في الوحشة والصاحب في التربة والمحدث في الخلوة والدليل على السراء والضراء والسلاح على الأعداء والزين عند الأخلاء يرفع الله تعالى به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة وأئمة تنص آثارهم ويقتدى بفعالهم وينتهى إلى رأيهم ترغب الملائكة في خلتهم وبأجنتها تحمهم ؛ يستغفر لهم كل رطب ويابس ؛ وحيتان البحر وهوامه ؛ وسباع البر وأنعامه ؛ لأن العلم حياة القلوب من الجهل ؛ ومصابيح الأبصار من الظلم ؛ يبلغ الصّد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة ؛ التمسك فيه يعدل الصيام ؛ ومدارسته تعدل القيام ، به توصّل الأرحام ، وبه يعرف الحلال من الحرام ؛ هو إمام العمل والعمل تابعه يلهمه السعداء أو يحرمه الأشقياء . »

قال ابن عبد البر وهو حديث حسن جداً ولكن ليس له إسناد قوى انتهى كلامه .  
فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً فإنه من رواية موسى بن محمد الباقاوى عن عبد الرحيم بن زيد العمى والبقاوى هذا كذاب كذبه أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه ابن حبان والعليل إلى وضع الحديث والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يدها وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك الحديث أيضاً .

روينا عن أمة بن خالد قال قلت لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي ساجان وقد كان حسن الحديث قال من حسنهما فررت ولا ضعف ابن دقيق العيد ما أجاب به ابن الصلاح عن الاستشكال المذكور أجاب عنه بما حاصله أن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح وإنما يجيء القصور حيث أغرد الحسن ، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ويؤيده قولهم حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى .

وقد سبق إلى نحو ذلك الحافظ أبو عبد الله الواق في كتابه « بنية النقاد لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحاً حتى تكون رواته غير مبهمين بل ثقات قال فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح . قال كل صحيح عنده حسن وأيس كل حسن صحيحاً انتهى كلامه .

وقد اعترض على ابن الواق في هذا الحافظ أبو الفتح البكري ، فقال في شرح الترمذي : بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ، ولم يشترط ذلك في الصحيح انتهى .

هكذا اعترض أبو الفتح على ابن الواق بهذا في مقدمة شرح الترمذي ثم إنه خالف ذلك في أثناء الشرح عند حديث عائشة ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك فان الترمذي قال عقبه هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة ، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة فأجاب أبو الفتح عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته قال وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرف بنوع منه لا بكل أنواعه .

وأجاب بعض المتأخرين وهو الحافظ عماد الدين بن كثير في مختصره علوم الحديث عن أصل الاستشكال بما حاصله : أن الجمع في حديث واحد بين الصحة والحسن درجة

وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة وقال : اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكرأ أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف . وصرح أبو داود فيما قدّمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن .

ثم أن من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح للمقدم التبيين أولاً . فهذا إذاً اختلاف في العبارة دون المعنى والله أعلم .

متوسطة بين الصحيح والحسن ، فقال : والذي يظهر أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث بالحسن كما يشرب الحسن بالصحة قال فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلا رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ويكون حكمه على الحديث بالصحة المفضة أقوى من حكمه عايه بالصحة مع الحسن انتهى .

وهذا الذي ظهر له تحكم لادليل عليه وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي والله أعلم ( قوله ) وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة وقال : اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب وهذا تساهل إلى آخر كلامه ، وإنما قال السلفي بصحة أصولها كذا ذكره في مقبلة الخطابي فقال : وكتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث الاعلام النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها انتهى .

ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحاً فقد ذكر ابن الصلاح عند ذكر التعليق أن ما لم يكن في انفعله جزم مثل روى ، فليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك من ذكر عنه قال : ومع ذلك لا يراد له في أثناء الصحيح مشرب بصحة أصله انتهى فلم يحكم في هذا بصحة ، مع كونه له أصل صحيح والله أعلم .

### (النوع الثالث : معرفة الضعيف من الحديث)

كل حديث لم يجمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف .

وأطلب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فيبلغ به خمسين قمياً إلا واحداً وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك .

وسبيل من أراد البسط أن يعد إلى صفة معينة منها فيجعل ما عدت فيه من غير أن يخلفها جابر على حسن ما تقرر في نوع الحسن قمياً واحداً ثم ما عدت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قمياً ثانياً ثم ما عدت فيه مع صفتين معينتين قمياً ثالثاً وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورة جمهاً ثم يمود ويمين من الابتداء

### النوع الثالث : معرفة الضعيف

(قوله) كل حديث لم يجمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف ، ثم قال وسبيل من أراد البسط أن يعد إلى صفة معينة منها ، فيجعل ما عدت فيه من غير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قمياً واحداً ، ثم قال ثم ما عدت فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل انتهى كلامه .

فقوله ثم ما عدت فيه جميع الصفات أى صفات ما يحتاج به ، وهو الصحيح والحسن وهى ستة : اتصال السند أو جبر الرسل بما يؤكد ، وعدالة الرجال ، والسلامة من كثرة الخطأ ، والخفة ، ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور ليس منهما كثير التلطيظ ، والسلامة من الشذوذ ، والسلامة من العلة . فجعل المصنف ما عدت فيه هذه الصفات هو القسم الأرذل ، وخالف ذلك في النوع الحادى والثميرين فقال : اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة وما ذكره هناك هو الصواب أن شر أصنام الضعيف الموضوع لأنه كذب بخلاف ما عدت فيه الصفات المذكورة فإنه لا يترتب من فقدوها كونه كذباً والله أعلم .

والآخر في كلام المصنف بقصر الهمز على وزن القنخذ وهو بمنى الأرذل .

صفة غير التي عينها أولا ويحتمل ما عدا ذلك فيه وحدها قسما ثم القسم الآخر ما عدا ذلك فيه مع عدم صفة أخرى ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى للبدء بها لتكون ذلك سبق في أقسام علم الصفة الأولى وهكذا هلم جرا إلى آخر الصفات .  
ثم ما عدا ذلك فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل . وما كان من الصفات له شروط فاهل في شروطه نحو ذلك فتضاعف بذلك الأقسام .

والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك . الموضوع والمقرب والشاذ والمطل والمضطرب والمرتبلي والمقطع والمفضل في أنواع سيأتي عاينها الشرح إن شاء الله تعالى .

والمحفوظ فيما نوردته من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التفسير الذي فرغنا الآن من أقسامه ونسأل الله تبارك وتعالى تصحيح النفع به في الدارين آمين .

### ( النوع الرابع : معرفة المسند )

ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل بإسناده من رواه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل ذلك جاء عن رسول الله

### النوع الرابع : معرفة المسند

( قوله ) ذكر أبو بكر الخطيب رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل بإسناده من رواه إلى منتهاه . وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم انتهى .

وقد اعترض عليه بأنه ليس في كلام الخطيب دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم لا في الكفاية ، ولا في الجامع والجواب أنه ليس في كلام ابن الصلاح التعمير بقله عنه ، وإنما حكى كلام الخطيب ثم قال : وأكثر ما يستعمل ذلك إلى آخر كلامه والله أعلم .

صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم . وذكر أبو عمر بن عبد البر الحافظ أن المسند مازع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضى الله عنهم .

وحكى أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبلت وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر في كتابه غيره . فهذه أقوال ثلاثة مختلفة والله أعلم .

#### ( النوع الخامس : معرفة المتصل )

ويقال فيه أيضاً الموصول ومطلقة يقع على المرفوع . والوقوف وهو الذى اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوه حتى ينتهى إلى منتهاه . مثال المتصل المرفوع من الموطأ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثال المتصل الموقوف مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله والله أعلم .

#### ( النوع السادس : معرفة المرفوع )

وهو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يقع مطلقة على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم . . . ويدخل فى المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها فهو والمسند عند قوم سواء والاتقطاع والانصال بدخلاق عليهما جميعاً . وعند قوم ينترقان فى أن الاتقطاع والانصال بدخلاق على المرفوع ولا يقع للمسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت الرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله . تخصمه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت ومن جعل من أهل الحديث الرفوع في مقابلة الرسل قد عني بالرفوع المتصل والله أعلم .

### ( النوع السابع : معرفة الموقوف )

وهو ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن منه ما يتصل الاستداف به إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول . ومنه ما لا يتصل امتداده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في الرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طائوس أو نحو هذا . وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر . قال أبو القاسم النوراني منهم فيما بلغنا عنه : الفقهاء يقولون الخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والأثر ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم .

### ( النوع الثامن : معرفة المقطوع )

وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره إن شاء الله تعالى ويقال في جمعه المقاطع والمقاطيع . وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم . قال الخطيب

### النوع الثامن

( قوله ) قول الصحابي كنا فعل كذا أو نقول كذا إن لم يضافه إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف انتهى . هكذا جزم به المصنف أنه إن لم يضافه إلى زمنه يكون موقوفاً وتبع المصنف في ذلك الخطيب فإنه كذلك جزم به في السكينة



أبو بكر الحافظ في جامعه : من الحديث المقطوع وقال المتاعل هي الوقوف على  
التابعين والله أعلم .

والخلاف في المسألة مشهور ، واختلف كلام الأئمة أيضا في الصحيح ، وقد حكى النووي  
الخلاف في مقدمة شرح مسلم . وحكى ما جزم به الصنف عن الجمهور من المحدثين  
وأصحاب الفقه والأصول وقد أطلق الحاكم في علوم الحديث الحكم برضه ولم يقينه  
بإضافته إلى زمنه . وكذا أطلق الإمام فخر الدين الرازي في المحصول والسيف الأمدي  
في الأحكام . وقال أبو نصر الصباغ في كتاب المدة إنه الظاهر ومثله بقول عائشة رضي  
الله عنها « كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه » وحكاه النووي في شرح المذهب عن  
كثير من الفقهاء قال وهو قوي من حيث المعنى .

( قوله ) وإذا قال الراوى عن التابعى رفع الحديث أو يبالغ به ، فذلك أيضا مرفوع  
ولكنه مرفوع مرسل انتهى

ذكر الشيخ فيما يتعلق بالصحابى أربع مسائل : الأولى — كنا نعمل كذا أو كانوا  
يفعلون كذا ونحوها . والثانية — أمرنا بكذا ونحوه . والثالثة — من السنة كذا .  
والرابعة — برضه ويبلغ به ونحوها . ثم ذكر فيما يتعلق بالتابعى المسألة الرابعة فقط ،  
وسكت عن الحكم فى الثلث الأول ، إذا قالها التابعى فأحييت ذكر الحكم فيها فأما المسألة  
الأولى : فإذا قال التابعى كنا نعمل فليس مرفوع قطعا ، وهل هو موقوف لا يخلو إما أن  
يضيفه إلى زمن الصحابة أم لا فيحتمل ، فإن لم يصفه إلى زمنهم فليس بموقوف أيضا بل  
هو مقطوع ، وإن أضافه إلى زمنهم فيحتمل أن يقال إنه موقوف لأن الظاهر اطلاعهم على  
ذلك وتقريرهم ويحتمل أن يقال ليس بموقوف أيضا ، لأن تقرير الصحابى قد لا ينسب  
إليه بخلاف تقرير النبى صلى الله عليه وسلم فإنه أجد وجوه السنن . وأما إذا قال التابعى  
كانوا يفعلون كذا ، فقال النووي في شرح مسلم إنه لا يدل على فعل جميع الأمة ،  
بل على البعض ، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع فيكون نقلا  
للإجماع وفى ثبوته بخبر الواحد خلاف .

وأما المسألة الثانية فإذا قال التابعى أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فجزم أبو نصر

قلت وقد وجدت التعبير بالقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرها والله أعلم .

(تفريعات) أحدهما قول الصحابي كنا نفل كذا أو كنا نقول كذا إن لم يضمنه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف وإن أضافه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالذي قطع به أبو عبد الله بن البيع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل للر فروع .

وبلغني عن أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي الإمام عن ذلك فأنكر كونه من الر فروع . والأول هو الذي عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول

ابن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه أنه مرسل ، وذكر النزالي في المستصفي فيه احتمالين من غير ترجيح هل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلًا .

وحكي ابن الصباغ في العدة وجهين فيما إذا قال ذلك سعيد بن المسيب هل يكون حجة أم لا .

(وأما المسألة الثالثة) فإذا قال التابعي من السنة كذا كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « السنة تكبير الإمام يوم الفطر ويوم الأضحي ، حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات » رواه البيهقي في سننه فهل هو مرسل مرفوع أو موقوف متصل فيه وجهان لأصحاب الشافعي حكاهما النووي في شرح مسلم وشرح المهذب وشرح الوسيط قال والصحيح أنه موقوف انتهى .

وحكي الداودي في شرح مختصر اللزني أن الشافعي رضى الله عنه كان يرى في القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابي أو التابعي ، ثم رجح عنه لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد انتهى .

وما حكاه الداودي من رجوع الشافعي عن ذلك فيما إذا قاله الصحابي لم يوافق عليه فقد احتج به في مواضع من الجديد ، فيمكن أن يحمل قوله ثم رجح عنه أي عما إذا قاله التابعي والله أعلم .

الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه . وقرره أحد وجوه السنن  
الرفوعة فإنها أنواع منها أقواله صلى الله عليه وسلم ومنها أفعاله ومنها تقريره وسكوته  
عن الانكار بعد اطلاعه . ومن هذا القبيل قول الصحابي : كنا لانرى بأساً بكذا  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا أو كان يقال كذا وكذا على عهده أو كانوا  
يفعلون كذا وكذا في حياته صلى الله عليه وسلم فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند  
مخرج في كتب المسانيد .

وذكر العاكم أبو عبد الله فيما روينا عن المغيرة بن شعبه قال كان أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأخافير ان هذا يتوهمه من ليس من أهل  
الصنعة مسنداً يعني مرفوعاً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل  
بل هو موقوف .

وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه . قلت بل هو مرفوع كما سبق ذكره  
وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى بكونه أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه والحاكم  
معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع .

وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند  
لفظاً بل هو موقوف لفظاً وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً وانما جعلناه مرفوعاً  
من حيث المعنى والله أعلم .

( الثاني ) قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا من نوع المرفوع  
والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم وخالف في ذلك فريق منهم  
أبو بكر الإسماعيلي والأول هو الصحيح لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من  
إليه الأمر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا قول الصحابي : من  
السنة كذا فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه . وكذلك قول أنس رضي الله عنه

أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وسائر ما جازى ذلك فلا فرق بين أن يقول ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعده صلى الله عليه وسلم .

( الثالث ) ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فإما ذلك في تفسير يتناقض بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك كقول جابر رضى الله عنه « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله عز وجل ( نساؤكم حرث لكم ) » الآية .

فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات والله أعلم .

( الرابع ) من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدھا عند ذكر الصحابي رفع الحديث أو يبلغ به أو ينميه أو روايته مثال ذلك سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية « تقاتلون قوما صفار الأعين » الحديث ، وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال « الناس تبع لقريش » الحديث فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع مرفوعاً . قلت وإذا قال الراوى عن التابعي يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع ولكنه مرفوع مرسلاً والله أعلم .

( النوع التاسع . . معرفة المرسل )

وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة ورجالهم كعبيد الله بن عدى بن الحارث ثم سعيد بن المسيب وأمثالهم إذا قال قال

النوع التاسع للمرسل

( قوله ) وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضى الله عنهم وله صور اختلف فيها أهى من المرسل أم لا .

إحداها — إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعى فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فالتى قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلأ وأن الإرسال مخصوص بالتابعين بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعى شخصاً واحداً سمي منقطعاً فحسب . وإن كان أكثر من واحد سمي معضلاً ويسى أيضاً منقطعاً وسيأتى مثال ذلك إن شاء الله تعالى . والمعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلأ واليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به وقال إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما رواه تابع التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل والله أعلم .

الصحابة وجالسهم كعبد الله بن عدى بن الحيار إلى آخر كلامه اعترض عليه بأن عبيد الله ابن عدى ذكر في جملة الصحابة وهذا الاعتراض ليس بصحيح لأنهم إنما ذكروه جرياً على قاعدتهم في ذكر من عاصره لأن عبيد الله ولد في حياته صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكروا فليس بن أبي حازم وأمثاله ممن لم ير النبي صلى الله عليه وسلم لكونهم عاصروه على القول الضعيف في حد الصحابة ، وإنما روى عبيد الله بن عدى عن الصحابة عمر وعثمان وعلى في آخرين ، ولم يسمع من أبي بكر فضلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

( قوله ) إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعى فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فالتى قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلأ إلى آخر كلامه ؛ فقوله قبل الوصول إلى التابعى ليس بجيد ، بل الصواب قبل الوصول إلى الصحابة ، فانه لو سقط التابعى أيضاً كان منقطعاً لا مرسلأ عند هؤلاء ، ولكن هكذا وقع في عبارة الحاكم فتبعه النصف والله أعلم .

الثانية — قول الزهرى وابن حازم ويحيى بن سعيد الأنصارى وأشباههم من أصاغر التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلًا بل منقطعًا لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين .

( قوله الثانية ) قول الزهرى وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصارى وأشباههم من أصاغر التابعين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلًا ؛ بل منقطعًا لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين انتهى .

وما ذكر في حق من سمى من صغار التابعين أنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين ليس بصحيح بالنسبة إلى الزهرى ، فقد اتى من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر وهم عبد الله بن عمر ، وسهل بن سعد ؛ وأنس بن مالك ، وعبد الله بن جعفر ، وريعة ابن عباد — بكسر العين وتخفيف اللوحدة — وسنين أبو حميلة ؛ والسائب بن يزيد وأبو الطفيل عامر بن واثلة ؛ والسور بن مخرمة ؛ وعبد الرحمن بن أزهر ؛ وعبد الله ابن عامر بن ربيعة ؛ وعمود بن الربيع ؛ وسمع منهم كلهم إلا عبد الله بن جعفر فرآه رؤية وإلا عبد الله بن عمر فقد قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إنه لم يسمع منه ؛ وقال علي ابن المدني إنه سمع منه ؛ وقال ابن حزم إنه لم يسمع أيضاً من عبد الرحمن بن أزهر ؛ ثم حكى عن أحمد بن صالح المصري أنه قال لم يسمع منه فيما أرى ؛ ولم يذكره .

قلت : وكذا قال أحمد بن حنبل ما أراه سمع منه قال : ومعمرو وأسامة يقولان عنه أنه سمع منه ولم يسمنا عندى شيئاً ؛ وقيل إنه سمع أيضاً من جابر بن عبد الله وسمع من جماعة آخرين مختلف في صحتهم ؛ منهم عمود بن لييد ؛ وعبد الله بن الحارث بن نوفل وثعلبة بن أبي مالك القرظي ؛ وأبو أمامة بن سهل بن حنيف ؛ فهؤلاء سبعة عشر ما بين صحابي ومختلف في صحته ؛ وقد تنبه المصنف لهذا الاعتراض فأملئ حاشية على هذا المكان من كتابه فقال قوله الواحد والاثنين كالمثال وإلا فالزهرى قد قيل إنه رأى عشرة من الصحابة ؛ وسمع منهم أنسا وسهل بن سعد ؛ والسائب بن يزيد ، وعمود بن الربيع وسنين أبو حميلة ؛ وغيرهم وهو مع ذلك أكثر روايته عن التابعين والله أعلم .

قلت وهذا المذهب فرع للمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول الى التابعى  
مرسلاً والمشهور التسوية بين التابعين فى اسم الارسال كما تقدم والله أعلم .

الثالثة — اذا قيل فى الاسناد فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان أو نحو  
ذلك فالذى ذكره الحاكم فى معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلاً بل منقطعاً  
وهو فى بعض المصنفات المعتبرة فى أصول الفقه معدود من أنواع المرسل  
والله أعلم .

ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح نخرجه بمجيئه من  
وجه آخر كما سبق بيانه فى نوع الحسن ولهذا احتج الشافعى رضى الله عنه بمرسلات  
سعيد بن المسيب رضى الله عنهما فإنها وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص  
ذلك عنده بإرسال ابن المسيب كما سبق ومن أنكر ذلك زاعماً أن الاعتماد حينئذ  
يقع على المسند دون المرسل فيقع لفوا لاجابة اليه فجوابه أنه بالمسند يدين صحة الاسناد  
الذى فيه الارسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه اسناد صحيح تقوم به الحجة على مامهدنا  
سبيله فى النوع الثانى . وإنما ينكر هذا من لاذواق له فى هذا الشأن . وما ذكرناه  
من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء  
جواهر حفاظ الحديث وقاد الأثر وقد تداولوه فى تصانيفهم .

(قوله) الثالثة إذا قيل فى الاسناد فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان أو نحو ذلك  
فالذى ذكره الحاكم فى معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلاً بل منقطعاً وهو فى بعض  
المصنفات المعتبرة فى أصول الفقه معدود فى أنواع المرسل انتهى .

اتصهر المصنف من الخلاف على هذين القولين ، وكل من اتبعوا خلاف ما عليه  
الأكثرين ، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أن هذا متصل فى إسناده مجهول وقد حكاه عن

الأكثرين الحافظ رشيد الدين العطار في الفرز المجموعة ، واختاره شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب جامع التحصيل .

وما ذكره المصنف عن بعض المصنفات المتبرة ولم يسمه فالظاهر أنه أراد به البرهان لإمام الحرمين ، فإنه قال فيه وقول الراوى اخبرنى رجل أو عدل موثوق به من المرسل أيضاً وزاد الإمام غير الدين في المصنوع على هذا فقال إن الراوى إذا سمي الأصل باسم لا يعرف به فهو كالمرسل .

وما ذكره المصنف عن بعض كتب الأصول قد ضله أبو داود في كتاب المراميل ؛ فيروى في بعضها ما أبهم فيه الرجل ؛ ويحمله مرسل ؛ بل زاد البيهقي على هذا في سننه ؛ فجعل ما رواه التابعى عن رجل من الصحابة لم يسم مرسل وهذا ليس منه بجيد ؛ اللهم إلا إن كان يسميه مرسل ، ويحمله حجة كرايسل الصحابة فهو قريب .

وقد روى البخارى عن الحميدى قال : إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة ، وإن لم يسم ذلك الرجل ، وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله يعنى أحمد بن حنبل إذا قال رجل من التابعين حسدنى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح ؟ قال نعم ، وقد ذكر المصنف في آخر هذا النوع التاسع أن الجهالة بالصحابى غير قاذحة ، لأنهم كلهم عدول .

وحكاها الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبي في كتاب القدح الملى عن أكثر العلماء نعم فرق أبو بكر الصيرفى من الشافعية في كتاب الدلائل بين أن يرويه التابعى عن الصحابى معناه أو مع التصريح بالسماع ، فقال : وإذا قال فى الحديث بعض التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : لا يقبل لأنى لا أعلم سمع التابعى من ذلك الرجل إذ قد يحدث التابعى عن رجل وعن رجلين عن الصحابى ولا أدرى هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا فلو علمت إمكانه منه لجعلته كمدرك العصر . قال وإذا قال جمعت رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل لأن الكل عدول . انتهى كلام الصيرفى وهو حسن متجه وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل ، والله أعلم .



وفي صدر صحيح مسلم المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة . وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما رحمهم الله في طائفة والله أعلم .

ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره عن أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة . والجهالة بالصحابي غير قاذجة لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم .

(قوله) وفي صدر صحيح مسلم : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة انتهى .

ومسلم رحمه الله إنما قال ذلك حاكياً على لسان خصمه الذي نازعه في اشتراط التقى في الإسناد للنعن ، فقال فإن قال قله لأنى وجدت رواية الأخبار قديماً وحديثاً يروى أحدهم عن الآخر الحديث ولما يحايته ولا سمع منه شيئاً قط فلما رأيتهم استجادوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع ، والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ، ليس بحجة احتجت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوى كل خبر عن راويه إلى آخر كلامه فهذا كإتراء حكاية على لسان خصمه ولكنه لما لم يرد هذا القدر منه حين رد كلامه كان كأنه قائل به فلهذا عزاه الصنف إلى كتاب مسلم والله أعلم .

قوله ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي ، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذجة لأن الصحابة كلهم عدول انتهى .

وفيه أمران (أحدهما) أن قوله لأن روايتهم عن الصحابة ليس بحجة ، بل الصواب أن يقال لأن أكثر روايتهم عن الصحابة إذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين وسيأتي

### (النوع العاشر معرفة المنقطع)

وفيه وفي الفرق بينه وبين المراسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم . فمنها ما سبق في نوع المراسل عن الحاكم صاحب كتاب معرفة أنواع علوم الحديث من أن المراسل مخصوص بالتابعي وإن المنقطع منه الاستناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً .

في كلام المصنف في النوع الحادي والأربعين ، أن ابن عباس وبقية العبادلة رَوَوْا عن كعب الأحبار وهو من التابعين ، وروى كعب أيضاً عن التابعين وقد صنف الحفاظ أبو بكر الخطيب وغيره في رواية الصحابة عن التابعين فابغوا جمعاً كثيراً إلا أن الجواب عن ذلك أن رواية الصحابة عن التابعين غالبها ليست أحاديث مرفوعة وإنما هي من الإسراييليات أو حكايات أو موقوفات وبلغني أن بعض أهل العلم أنكروا أن يكون قد وجد شيء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم فرايت أن أذكر هنا ما وقع لي من ذلك للفائدة ، فمن ذلك حديث سهل بن سعد عن مروان ابن الحكم عن زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وسلم أُملي عليه لا يستوي القاعدون من المؤمنين فجاء ابن أم مكتوم » الحديث رواه البخاري والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح .

وحديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأ ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل » رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة :

وحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق عن عائشة رضي الله عنهم « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يكسل هل عليها من غسل ؟ وعائشة جالسة فقال إني لأفضل ذلك أنا وهذه ثم تنفلس » أخرجه مسلم .

وحديث عمرو بن الحارث البصري عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

« يامشتر النساء تصدقن ولو من حليكن فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة » رواه الترمذى والنسائى والحديث متفق عليه من غير ذكر ابن أخى زينب جلاء من رواية عمر بن الحارث عن زينب نفسها والله اعلم .

وحديث يعلى بن أمية عن عتبة بن إبي سفيان عن أخته أم حبيبة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من صلى ثنى عشرة ركعة بالنهار أو بالليل بنى له بيت فى الجنة » رواه النسائى .

وحديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر الصديق عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألم تر أن قومك حين بنوا الكعبة قصروا عن قواعد إبراهيم » الحديث رواه الخطيب فى كتاب « رواية الصحابة عن التابعين بإسناد صحيح » والحديث متفق عليه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبى بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة بذلك فجعله من رواية سالم عن عبد الله بن عمر وهذا يشهد لصحة طريق الخطيب أن ابن عمر سمعه من عبد الله بن محمد عن عائشة والله أعلم .

وحديث ابن عمر عن صفية بنت أبى عبيد عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الخفين عند الإحرام » رواه الخطيب فى الكتاب المذكور . والحديث عند أبى داود من طريق ابن إسحق قال ذكرت لابن شهاب فقال حدثنى سالم أن عبد الله كان يصنع ذلك يعنى قطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته صفية بنت أبى عبيد « أن عائشة حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان رخص للنساء فى الخفين فتزك ذلك » وحديث جابر بن عبد الله عن أبى عمرو مولى عائشة واسمه ذكوان عن عائشة أن « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكون جنباً فيريد الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد » رواه أحمد فى مسنده وفى إسناده ابن لهيعة .

وحديث ابن عباس قال أتى على زمان وأنا أقول أولاد المسلمين مع المسلمين وأولاد المشركين مع المشركين حتى حدثنى فلان عن فلان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنهم

ومنه الإسناد الذى ذكر فيه بعض رواه بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرها .

(مثال الأول) ما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن وليتموها

فقال الله أعلم بما كانوا عاملين » قال فاقبت الرجل فأجبرني فأمسكت عن قولي رواه أحمد في مسنده وأبو داود الطيالسي أيضا في مسنده وإسناده صحيح .

وبين روايه عن الطيالسي وهو يونس بن حبيب أن الصحابي المذكور في هذا الحديث هو أبي بن كعب ، وكذا قال الخطيب وترجم له في رواية الصحابة عن التابعين عبد الله بن عباس عن صاحب لأبي بن كعب .

وحديث ابن عمر عن أسماء بنت زيد بن الخطاب عن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر ، فمات ذلك عليهم أمر بالسواك لكل صلاة » .

رواه أبو داود من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يحيى بن جابر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال قلت أرايت تؤضون ابن عمر لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر عم ذلك ؟ فقال حدثته أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر حدثها فذكره وفي رواية علقها أبو داود وأسندها الخطيب إلى عبيد الله بن عبد الله بن عمر كذا أورده الخطيب في رواية عبد الله بن عمر عن أسماء .

والظاهر أنه من رواية ابنه عبيد الله بن عبيد الله بن عمر عن أسماء وإن كانت حدثت (ابن عمر نفسه وكذا جيل للزنى في تهذيب الكمال الراوى عنها عبد الله بن عبد الله بن عمر وحديث عمر . عن أسماء بنت زيد بن الخطاب عن عبد الله بن حنظلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لولا أن أحق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة رواة الخطيب فيه .

وحديث سليمان بن صرد عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال تذاكروا غسل الجنابة عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً » الحديث ، رواه الخطيب وهو متفق عليه .

من رواية سليمان عن جبير ليس فيه نافع .

وحديث أبي الطفيل عن بكر بن قرواش عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « شيطان الردة يحذره رجل من بحيلة » الحديث رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ، قال صاحب الزبان بكر بن قرواش لا يعرف والحديث منكر وحديث أبي هريرة عن أم عبد الله أبي أنى ذئاب عن أم سامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما ابتلى الله عبداً ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء له كفارة » رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الرض والكفارات ومن طريقه الخطيب .

وحديث ابن عمر عن صفية بنت أبي عبيد عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من لم يجمع الصوم قبل الصبح فلا صوم له » .

وحديث ابن عمر عن صفية عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات فصاعداً » رواها الخطيب .

وفي إسنادها محمد بن عمر الواقدي .

وحديث أنس عن وقاص بن ربيعة عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل « ابن آدم إن دنوت من شبراً دنوت منك ذراعاً » الحديث .

وحديث أبي الطفيل عن عبد الملك بن أخى أبي ذر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرني أنهم لن تأسطوا على قتل ولن يفتنوني عن ديني » الحديث .

وحديث أبي أمامة عن عتبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من رجل مسلم يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد الظهر فتمسه النار » .

وحديث أبي الطفيل عن حلام بن جزل عن أبي ذر مرفوعاً : « الناس ثلاث طبقات الحديث روى هذه الأحاديث أيضاً الخطيب بأسانيد ضعيفة فهذه عشرون حديثاً من رواية الصحابة مرفوعة عن التابعين ، عن الصحابة مرفوعة ذكرتها لفائدة والله أعلم . ( الأمر الثاني ) أنه اعترض على المصنف في قوله ما يسمى في أصول الفقه ، بأن المحدثين أيضاً يذكرون مراسيل الصحابة فما وجه تخصيصه بأصول الفقه والجواب أن

أبا بكر فقوى مین الحديث . فهذا إسناد إذا تأمله الحديث وجد صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وإنما سمعه من النعمان بن أبي سنية الجندی عن الثوري ولم يسمعه الثوري أيضا من أبي إسحق وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحق .

( ومثال الثاني ) الحديث الذي روينا عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشيخير عن رجاين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » الحديث والله أعلم .

ومنها ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله . وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين والمنقطع شامل له ولتذييره وهو عنده ككل ما لا يتصل بإسناده سواء كان يرمى إلى البى صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره .

ومنها أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل بإسناده . وهذا المذهب أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذى ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابته إلا أن أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمرو نحو ذلك والله أعلم .

---

المحدثين وإن ذكروا مراسيل الصحابة فإنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها ، وأما الأصليون فقد اختلفوا فيها فذهب الأستاذ أبو إسحق الأسفرايينى إلى أنه لا يحتج بها وخالفه عامة أهل الأصول فجزموا بالاحتجاج بها ، وفي بعض شروح النار في الأصول الحنفية دعوى الاتفاق على الاحتجاج بها ، ونقل الاتفاق مردود بقول الأستاذ أبي إسحق والله أعلم .

ومنها ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله وفعله وهذا غريب بعيد والله أعلم .

### ( النوع الحادى عشر .. معرفة المضل )

وهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل مضل منقطع وليس كل منقطع مضل . وقوم يسمونه مراسلاً كما سبق وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً . وأصحاب الحديث يقولون لأعضله فهو مضل بفتح الضاد . وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة وبحث فوجدت له قولهم أمر عضيل أى مستغرق شديد . ولا التفات في ذلك إلى مضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى .

### النوع الحادى عشر

#### معرفة المضل

( وقوله ) : وهو عبارة عن ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً انتهى . أطلق المصنف اسم المضل على ما سقط منه اثنان فصاعداً ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين ، وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد فأما إذا سقط راو من مكان ثم راو من موضع آخر فهو منقطع في موضعين وليس مضل في الاصطلاح . وهذا مراد المصنف ويوضح مراده المثال الذى مثل به بعد وهو قوله ومثاله ما يرويه تابعى التابعى قالاً فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر كلامه .

( قوله ) وأصحاب الحديث يقولون لأعضله فهو مضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة وبحث فوجدت له قواهم أمر عضيل أى مستغرق شديد ولا التفات في ذلك إلى مضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى انتهى .

ومثاله ما يرويه تابعي التابعي قائلًا فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم .

وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوى بلغنى نحو قول مالك بلغنى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته » الحديث . وقال أى السجزي أصحاب الحديث يسمونه للعضل . قلت وقول المصنفين من

وأراد المصنف بذلك تخريج قول أهل الحديث معضل بفتح الضاد على مقتضى اللغة فقال إنه وجد له قولهم أمر عضيل ثم زاده المصنف إيضاحًا فيما أملاه حين قراءة الكتاب عليه . فقال إن فعيل يدل على الثلاثي . قال فعلى هذا يكون لنا عضل قاصراً وعضل متعدياً وقاصراً كما قالوا : ظلم الليل وأظلم الليل وأظلم الليل انتهى .

وقد اعترض عليه بأن فعيلًا لا يكون من الثلاثي القاصر . والجواب أنه إنما يكون من الثلاثي القاصر إذا كان فعيل بمعنى مفعول . فأما إذا كان بمعنى فاعل فيجوز من الثلاثي القاصر كقولك جريص من حرص ، وإنما أراد المصنف بقولهم عضيل أنه بمعنى فاعل من عضل الأمر عاجل وغضيل والله أعلم .

وقرأت بخط الحافظ شرف الدين الحسن بن على بن الصيرفى على نسخة من كتاب ابن الصلاح فى هذا الوضع دلالة قولهم غضيل على أن ما ضيه عضل فيكون أعضله منه لا من أعضل هو وقد جاء ظم الليل وأظلم وأظلمه الله . وغطش وأغطش وأغطشه الله تعالى والله أعلم .

(قوله) وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوى بلغنى نحو قول مالك بلغنى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته » الحديث . وقال أصحاب الحديث يسمونه للعضل انتهى . وقد استشكل كون هذا الحديث معضلاً للجواز أن يكون الساقط بين مالك وبين أبي هريرة واحداً فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة كعميد القري ، ونعيم المجرى ومحمد بن المنكدر فلم يجله معضلاً ؟ والجواب : أن مالكاً قد وصل هذا الحديث خارج الموطأ فرواه عن محمد



الفتهاء وغيرهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل المصل لا تقدم . وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلًا وذلك على مذهب من يسي كل ما لا يتصل مرسلًا كما سبق .

وإذا روى تابع التابع عن التابع حديثًا موقوفًا عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعًا من المصل مثاله ما رويناه عن الأعمش عن الشعبي قال « يقال للرجل يوم القيامة نعمت كذا وكذا فيقول ما علمته فيختم على فيه » الحديث . فقد أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلًا مسندًا .

قلت هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضمومًا إلى الوقت يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى والله أعلم .

(تفريعات) أحدها الإسناد الممنوع وهو الذي يقال فيه فلان عن فلان عده بعض الناس من قبيل المرسل وللتقطع حتى يتبين اتصاله بغيره .

والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل . وإلى هذا ذهب الجاهل من أئمة الحديث وغيرهم وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك . وادعى

ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة فقد عرفنا سقوط اثنين منه فذلك سموه معضلاً والله أعلم .

(قوله) عند ذكر الإسناد الممنوع : والصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل ثم قال وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك إلى آخر كلامه ولا حاجة إلى قوله كاد فقد ادعاه فقال في مقدمة التمهيد أعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة الحديث ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم

أبو عمر الداني القريء الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت النعنة إليهم قد ثبتت ملاقاتهم بعضهم بضامع برائتهم من وصية التدليس . فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك . وكثير في عصرنا وما قاربه بين التنبئين إلى الحديث استعمال عن في الإجازة فإذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان أو نحو ذلك فظن به أنه رواه عنه بالإجازة ولا يخرج ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى والله أعلم .

( الثاني ) لمختلفوا في قول الراوي أن فلانا قال كذا وكذا ؛ هل هو بمنزلة « عن » في الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع مثاله مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا . فروينا عن مالك رضي الله عنه أنه كان يروي عن فلان وأن فلانا سواء .

وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنها ليسا سواء . وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن « عن » و « أن » سواء وأنه لا اعتبار بالحروف والأناط وإنما هو لقاء والمجالة والسماع والشاهدة يعنى مع السلامة من التدليس فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث بعضهم عن بعض بأى لفظ ورد محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع .

---

ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المنعني لاختلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة وهي عدالة المحدثين وإقامتهم بضامع مجالة ومشاهدة ، وأن يكونوا برآء من التدليس . ثم قال . وهو قول مالك وعامة أهل العلم .

قوله اختلفوا في قول الراوي أن فلانا قال كذا وكذا هل هو بمنزلة « عن » في الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع مثاله مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا فروينا عن مالك رضي الله عنه أنه كان يروي عن فلان وأن فلانا سواء .

وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنها إيسا سواء .  
وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن «عن» و «أن» سواء ثم قال وحكى بن عبد البر عن أبى بكر البرديجى أن حرف أن محمول على الاشتطاع ، حتى يقين . السماع فى ذلك الخبر بينه من جهة أخرى ، ثم قال ابن الصلاح ووجدت مثل ما حكاه من البرديجى أبى بكر الحافظ للحافظ الفحل يعقوب بن شية فى مسنده الفحل فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار للحافظ قال « أتيت النبی صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فرد على السلام » وجعله مسنداً موصولاً وذكر رواية قيس بن سعد كذلك عن عطاء ابن أبى رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فجلسه مرسل من حيث كونه قال إن عماراً فعل ، ولم يقل عن عمار والله اعلم . انتهى

وما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل وعن يعقوب بن شية من تفرقتها بين . عن وأن إيسا الأمر فيه على ما فهمه من كلامهما ولم يفرق أحمد ويعقوب بين عن وأن لصيغة أن ولكن لمعى آخر أذكره وهو أن يعقوب إنما جله مرسل من حيث أن ابن الحنفية لم يسند حكاية القصة إلى عمار وإلا فلو قال ابن الحنفية إن عماراً قال : « مرت بالنبي صلى الله عليه وسلم » لما جله يعقوب ابن شية مرسل فلو أنى به بلفظ أن عماراً مر كان محمد بن الحنفية هو الخاكي لقصة لم يدركها لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان نقله لتلك مرسل ، وهذا أمر واضح ، ولا فرق بين أن يقول ابن الحنفية : إن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم أو أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به عمار فكلاهما مرسل بالاتفاق بخلاف ما إذا قال عن عمار قال مرت أو أن عماراً قال مرت فإن هاتين البارتين متصلتان لكونهما أسندتا إلى عمار وكذلك ما حكاه المصنف عن أحمد ابن حنبل من تفرقة بين عن وأن ، فهو على هذا النحو . ويوضح لك ذلك حكاية كلام أحمد وقد رواه الخطيب فى الكتابة بإسناده إلى أبى داود . قال سمعت أحمد يقول له أن رجلاً قال عروة « أن عائشة قالت يا رسول الله » وعن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا سواء ؛ ليس هذا سواء . انتهى كلام أحمد .

وانما فرق بين التفتلين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة ولا ادرك القصة وإلا فلو قال عروة إن عائشة قالت قلت يا رسول الله لكان ذلك متصلا لأنه أسند ذلك إليها .

( وأما اللفظ الثاني ) فأسنده عروة إليها بالنعنة فكان ذلك متصلا ، فما فعله أحمد ويعقوب بن شبة صواب سواء أيس مخالفا لقول مالك ولا لقول غيره ، وليس في ذلك خلاف بين أهل النقل وجملة القول فيه أن الراوى إذا روى قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه بأن حكي قصة وقعت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين بعض أصحابه والراوى لذلك صحابى قد أدرك تلك الواقعة حكناها بالاتصال وإن لم تعلم أن الصحابى شهد تلك القصة وإن علمنا أنه لم يدرك الواقعة فهو مرسل صحابى ، وإن كان الراوى كذلك تابيعا كمحمد بن الحنفية مثلاله منقطعة وإن روى التابعى عن الصحابى قصة أدرك وقوعها كان متصلا ولو لم يصرح بما يقتضى الاتصال وأسندها إلى الصحابى بلفظ أن فلانا قال أو بلفظ قال قال فلان فهي متصلة أيضا كرواية ابن الحنفية الأولى عن عمار بشرط سلامة التابعى من التدليس كما تقدم وإن لم يدركها ، ولا أسند حكايته إلى الصحابى فهي منقطعة كرواية ابن الحنفية الثانية ، فهذا الحقيق القول فيه .

وممن حكي اتفاق أهل النقل على ذلك الحافظ أبو عبد الله بن المواق في كتاب بنية النقاد قد ذكر من عند أبى داود حديث عبد الرحمن بن طرفة « أن جده عرفة قطع أنفه يوم الكلاب » الحديث . وقال إنه عند أبى داود هكذا مرسل قال وقد نبه ابن السكن على إرساله فقال فذكر الحديث مرسلا قال ابن المواق . وهو أمر بين لاختلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلك إذا علم أن الراوى لم يدرك زمان القصة كما في هذا الحديث وذكر نحو ذلك أيضا في حديث أبى قيس « أن عمرو بن العاص كان على سرية » الحديث في التيمم من عند أبى داود أيضا وكذلك فعل ذلك غيره ، وهو أمر واضح بين والله اعلم .

وقد ذكر المصنف بعدما حكاه عن مسند يعقوب بن شبة أن الخطيب مثل هذه المسألة بحديث نافع « عن ابن عمر عن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أيتام أحدنا وهو جنب » الحديث وفي رواية أخرى : عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال « يا رسول الله » الحديث ثم قال أى الخطيب ظاهر الرواية ، ( الأولى ) يوجب أن يكون من مسند

وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي أن حرف أن محمول على الاقطاع حتى يقين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . وقال عندي لا معنى لهذا الإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال . أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . والله أعلم . قلت ووجدت مثل ما حكاه عن البرديجي أبي بكر الحافظ للعافظ للتحلل يعقوب بن شعبة في مسنده النحل فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام » وجعله مسندا موصولا .

وذكر رواية قيس بن سعد لثلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية « أن عمارا مر بالنبي صلى الله عليه وسلم » وهو يصلي فجعله مرسلا من حيث كونه قال إن عمارا فعل ولم يقل عن عمار والله أعلم . ثم إن الخطيب مثل هذه المسألة بحديث نافع عن ابن عمر عن عمر « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أينما أجدنا وهو جنب » الحديث .

وفي رواية أخرى عن نافع عن ابن عمر « أن عمر قال يا رسول الله » الحديث . ثم قال ظاهر الرواية الأولى يوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . والثانية ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت ليس هذا المثال مما لا يمكن بصدده لأن الاعتماد فيه في الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور إتما هو على التقي والإدراك وذلك في هذا الحديث مشترك متردد لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم وبمرضى الله عنه وصحبة الراوي ابن عمر لها فاقضى

ذلك من جهة كونه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن جهة أخرى كونه رواه عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

(الثالث) قد ذكرنا ماحكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوى عن من هب به بأى لفظ كان وهكذا أطلق أبو بكر الشافى الصيرفى ذلك فقال كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ماحكاه . وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم ، وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليس .

ومن الجملة فى ذلك وفى سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الوسطة بينه وبينه مدلساً والظاهر السلامة من وصمة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس .

ومن أمثلة ذلك قوله : ~~فإن كان كذا وكذا مثل أن يقول نافع قال ابن عمر .~~ وكذلك لو قال عنه ذكر أو فعل أو حدث أو كان يقول كذا وكذا وما جانس ذلك فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما مما ثبت لقاءه له على الجملة .

ثم منهم من اقتصر فى هذا الشرط للشرط فى ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفاً . وقال فيه أبو عمرو المقرئ : إذا كان معروفاً بالرواية عنه وقال فيه أبو الحسن القابسى : إذا أدرك المتقول عنه إدراكاً بيننا .

وذكر أبو المظفر السمعانى فى العتقة أنه يشترط طول الصحبة بينهم ، وإنكر مسلم بن الحجاج فى خطبة صحيحة على بعض أهل عصره حيث اشترط فى المنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع ، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق فائده إليه وأن القول الشائع المتفق

عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفى في ذلك أن يثبت كونها في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتماعاً أو تشافها . وفيما قاله مسلم نظر وقد قيل إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم على بن المديني والبخاري وغيرهما والله أعلم .

قلت وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد المتقدمين فيها وجد من المصنفين في تصانيفهم بما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان ونحو ذلك فافهم كل ذلك فإنه مهم عزيز والله أعلم .

( الرابع ) التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المناربة في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها وقد استعمله الدارقطني من قبل صورته صورة الاقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه منه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف وذلك لما عرف من شرطه وحكمه على مانعها عليه في النائدة السادسة عن النوع الأول .

ولا تنافي إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأسعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحرير والعمر والمغازف » الحديث . من جهة

عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ( والثانية ) ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . وهذا يشهد لما ذكرناه إلا أن المصنف اعترض على الخطيب بقوله ليس هذا المثال مماثل لما نحن بصدده إلى آخر كلامه ، إلا أن كون الرواية الثانية ، تدل على أنه من مسند ابن عمر لا يخالف فيه ابن الصلاح وهو موافق لما ذكرناه ، وهو المقصود من الاستشهاد به والله أعلم ، وصلى على محمد وآله .

( بقوله ) الرابع التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها صورته صورة الاقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجاً ما وجد

أن البخارى أوردته قائلا فيه قال هشام بن عمار وساقه يلسناده فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المازف . وأخطأ في ذلك من وجوه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح .

والبخارى رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً . وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الاقطاع والله أعلم .

وما ذكرناه من الحكم في التعليق المذكور فذلك فيما أوردته منه أصلاً ومقصوداً لا فيما أوردته في معرض الاستشهاد ، فإن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح مطلقاً كان أو موصولاً ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مبتدأ إسناده واحداً أكثر حتى أن بعضهم استعمله في حذف كل

ذلك فيه منه ، من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف ، لما علم من شرطه اعترض عليه بأن شرط البخارى إن سمى كتابه للسند الصحيح ، والصحيح هو ما فيه من السند دون ما لم يسنده ، وهذا الاعتراض يؤيده قول ابن القطان في لسان الوهم والإيهام أن البخارى فيما يطلق من الأحاديث في الأبواب غير مبال بضعف روايتها فإنها غير معدودة فيما انتخب ، وإنما يعد من ذلك ما وصل الأسانيد به فاعلم ذلك انتهى كلام ابن القطان .

والجواب أن المصنف إنما يحكم بصحتها إلى من علقها عنه إذا ذكره بصيغة الجزم كما تقدم ولا يظن بالبخارى أن يحزم القول فيما ليس بصحيح ممن حزم به عنه فأما إذا ذكر فيما أبرز من السند ضعيفاً ، فإنه ليس صحيحاً عند البخارى كما تقدم والله أعلم . (قوله) فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام انتهى . وإنما قال ابن حزم في المحلى : هذا حديث منقطع لم يتصل ما بين البخارى وصدقة بن خالد انتهى وصدقة بن خالد هو شيخ هشام بن عمار في هذا الحديث ، وهذا قريب إلا أن المصنف لا يجوز تغيير الألفاظ في التمايز وإن اتفق المعنى .



الإسناد . مثال ذلك قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . قال ابن عباس كذا وكذا . روى أبو هريرة كذا وكذا . قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا . قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . وهكذا إلى شيوخ شيوخه وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريبا في الثالث من هذه التفريعات .

( قوله ) وأما ما أورده أى البخارى كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريبا في الثالث من هذا التفريعات انتهى . يريد أن ما قال فيه البخارى وقال فلان وسمى بعض شيوخه أنه محكوم فيه بالاتصال بالإسناد للمعنى ويشكل على ما ذكره المصنف هنا أن البخارى قال في صحيحه في كتاب الجنائز ( في باب ما جاء في قاتل النفس ) وقال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن قال حدثنا جندب في هذا المسجد لما نسيناه وما نخاف أن يكذب جندب على النبي صلى الله عليه وسلم قال « كان برجل خراج فقتل نفسه » الحديث . لحجاج بن منهال أحد شيوخ البخارى قد سمع منه أحاديث ، وقد علق عنه هذا الحديث ولم يسمعه منه وبينه وبينه واسطة بدليل أنه أورده في باب ما ذكر عن بنى إسرائيل . فقال حدثنا محمد حدثنا حجاج حدثنا جرير عن الحسن قال حدثنا جندب فذكر الحديث فهذا يدل على أنه لم يسمعه من حجاج ، وهذا تدليس .

فلا ينبغي أن يحمل ما علقه عن شيوخه على السماع منهم ويجوز أن يقال إن البخارى أخذ عن حجاج بن منهال بالمناولة أو في حالة الذاكرة على الخلاف الذى ذكره ابن الصلاح ، وصححه من سمعه منه فلم يستحسن التصريح باتصاله بينه وبين حجاج لما وقع من تحمله وهو قد صح عنده بواسطة الذى حدثه به عنه فأنى به في موضع بصيغة التليق ، وفي موضع آخر بزيادة الواسطة وعلى هذا فلا يسمى ما وقع من البخارى على هذا التقدير تدليسا وعلى كل حال فهو محكوم بصحته لكونه آتى به بصيغة الجزم كما تقدم لما قاله ابن حزم في حديث البخارى عن هشام بن عمار بمحدث المأثور من أنه ليس متصلا عند البخارى يمكن أن يكون البخارى أخذه عن هشام مناولة أو في الذاكرة فلم يصرح فيه بالسماع .

وقوله إنه لا يصح وإنه موضع مردود عليه ، فقد وصله غير البخارى من طريق هشام بن عمار ، ومن طريق غيره فقال الاسميلي في صحيحه حدثنا الحسن وهو ابن سفيان الإمام حدثنا هشام بن عمار وقال الطبراني في مسند الشاميين حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد وقال أبو داود في سننه حدثنا عبد الوهاب بن نعمة حدثنا بشر بن بكر كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر بإسناده .

وقد ذكر المصنف فيما تقدم في النوع الأول في أمثلة تطبيق البخارى قال القعنبي والقعنبي من شيوخ البخارى فجعله هناك من باب التطبيق وخالف ذلك هنا وقد يجاب عن المصنف بما ذكره هنا عقب الإنكار على ابن حزم ، وهو قوله : والبخارى رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستداً متصلاً وقد يفعل ذلك لتغير ذلك في الأسباب التى لا يصحها خلل الانقطاع انتهى . فحدث انتهى عن العازف من باب ما هو معروف من جهة الثقات عن هشام كما تقدم ، وحديث جندب من باب ما ذكره في موضع آخر من كتابه مسند . وقد اعترض على المصنف في قوله وقد يفعل ذلك لتغير ذلك من الأسباب التى لا يصحها خلل الانقطاع بأن حديث جندب الذى ذكر في الجناز صعبة خلل للانقطاع لأنه لم يأخذه عن حجاج بن منهال . والجواب عن المصنف أنه لم يرد بقوله لا يصحها خلل الانقطاع أى في غير الموضع الذى علقه فيه ، فان التعليق منقطع قطعاً وإنما أراد أنه لا يصحها خلل الانقطاع في الواقع بأن يكون الحديث معروف بالاتصال .

أما في كتابه في موضع آخر كحديث جندب أو في غير كتابه كحديث ابن مالك الأشعرى فإنه إنما جزم به حيث علم اتصاله وصحته في نفس الأمر كما تقدم والله تعالى أعلم .

وأختلف في محمد شيخ البخارى في حديث جندب ف قيل هو محمد بن عيسى الذهلي

وبلغنى عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً  
وأضاف إليه قول البخارى فى غير موضع من كتابه وقال لى فلان وزادنا فلان  
فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر ، المنفصل من حيث المعنى ، وقال  
مضى رأيت البخارى يقول : وقال لى وقال لنا فاعلم أنه إسناده لم يذكره للاحتجاج به  
وأما ذكره للاستشهاد به . وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم فى  
المذاكرات والمناظرات وأحاديث المذاكرة فلما يحتجون بها .

قلت وما ادعاه على البخارى مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخارى  
وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابورى فقد رويناه عنه أنه قال : كل ما قال  
البخارى قال لى فلان فهو عرض ومناولة .

قلت ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه  
أو من آخره ولا فى مثل قوله يروى عن فلان ويذكر عن فلان وما أشبهه لما  
ليس فيه حزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره . وكأن هذا التطبيق مأخوذ  
من تعليق الجليلار وتطابق الطلاق ونحوه لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال  
والله أعلم .

وهو الظاهر فإنه روى عن حجاج بن منهال ، والبخارى عادة لا ينسب إذا روى عنه  
إما لكونه من أقرانه أو لما جرى بينهما ، وقيل هو محمد بن جعفر السعفى .

( قوله ) ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه  
أو من آخره ، ولا فى مثل قوله يروى على فلان ، ويذكر عن فلان ، وما أشبهه مما ليس  
فيه حزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره انتهى .

وقد سمى غير واحد من المتأخرين ما ليس بمجزوم تعامياً ، منهم الحافظ أبو المحجاج  
الزى كقول البخارى فى باب من الحرير من غير لبس وروى فيه عن الزيدى عن

(الخامس) الحديث الذى رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا ، اختلف أهل الحديث فى أنه ملحق بقيل الموصول أو بقيل المرسل . مثاله « لانكاح إلا بولي » . رواه اسرائيل بن يونس فى آخرين عن جده أبى إسحق السيمى عن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسندًا وهكذا متصلًا . ورواه سفيان الثورى وشعبة عن أبى إسحق عن أبى بردة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلًا هكذا . فحكى الخطيب العافظ أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم فى هذا وأشباهه للمرسل . وعن بعضهم أن الحكم للأكثر وعن بعضهم أن الحكم للأجفأ فلإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله ثم لا يتقدم ذلك فى عدالة من وصله وأهليته .

ومنها من قال : من أسند حديثًا قد أرسله العفاظ فأرسله له يتقدم فى مسنده وفى عدالته وأهليته . ومنها من قال الحكم إن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة . قال الخطيب : هذا القول هو الصحيح .

قلت وما صححه هو الصحيح فى الفقه وأصوله . وسئل البخارى عن حديث « لانكاح إلا بولي » المذكور فحكم لمن وصله وقال الزيادة عن الثقة مقبولة فقال البخارى هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جيلان لها من الحفاظ والإتقان الدرجة العالية .

ويلحق بهذا ما إذا كان الذى وصله هو الذى أرسله ، وصله فى وقت وأرسله فى وقت

الزهرى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم فذكره المزى فى الأطراف ، وعلم عليه علامة التطبيق للبخارى وكذا فعل غير واحد من الحفاظ يقولون ذكره البخارى تطبيقاً مجزوماً ، أو تطبيقاً غير مجزوم به إلا أنه يجوز أن هذا الاصطلاح متجدد ، فلا لوم على المؤلف فى قوله إنه لم يجده .

(قوله) أما إذا كان الذى وصله هو الذى أرسله وصله فى وقت وأرسله فى وقت ،

وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم على الصحابي أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زادة الثقة من الوصل والرفع لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافياً فالتثبت مقدم عليه لأنه علم ماخفى عليه . ولهذا الفصل أطلق بفصل زيادة الثقة في الحديث وسأني إن شاء الله تعالى والله أعلم .

### ( النوع الثاني عشر معرفة التدايس وحكم التدايس )

( التدايس قسمان ) أحدهما تدايس الإسناد وهو أن يروى عن لقيه مالم يسمعه منه موها أنه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه موها أنه قد لقيه وسمعه منه . ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر . ومن شأنه أن لا يقول في ذلك أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبههما . وإنما يقول قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك . مثال ذلك ماروينا عن علي بن خشرم قال كنا عند ابن عيينة فقال : قال الزهري

---

ثم قال أو رفعه واحد في وقت ، ووقفه هو أيضاً في وقت آخر ، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع إلى آخر كلامه ، وما صحبه المصنف هو الذي رجحه أهل الحديث .

وصحح الأصوليون خلافه ، وهو أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فلان وقع وصله أو رفعه أكثر من إرساله أو وقفه فالحكم للوصل والرفع وإن كان الإرسال أو الوقف فأكثر فالحكم له والله أعلم .

### « النوع الثاني عشر : معرفة التدايس »

( قوله ) التدايس قسمان إلى آخر كلامه . ترك المصنف رحمه الله قسماً ثالثاً من أنواع التدايس وهو شر الأقسام وهو الذي يسمونه تدايس التسوية ، وقد سماه بذلك أبو الحسن بن القطان وغيره من أهل هذا الشأن ، وصورة هذا القسم من التدايس

قيل له حدثكم الزهري ؟ فسكت ثم قال : قال الزهري قيل له سمعته من الزهري ؟ فقال لا لم أسمع من الزهري ولا ممن سمع من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري .

( القسم الثاني ) تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يعينه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

مثاله ما روى لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني . قال حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ قال حدثنا محمد بن سند نسبه إلى جد له والله أعلم .

أن يحجب الدأس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة ، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة فيعمل الدأس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخه الضعيف ويحمله من رواية شيخه الثقة عن الثقة ، الثاني بلفظ محتمل كالمنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه ، لأنه قد سمعه منه ، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالمال .

ومثال ذلك ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب المال قال سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقة . قال حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه » فقال أبي إن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أمدى فكانه بقة ونسبه إلى بني أسد لكيلا يظن له حتى إذا ترك إسحاق ابن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له ، قال وكان بقة من أفضل الناس لهذا انتهى .

ومن كان يصنع هذا النوع من التدليس الوليد بن مسلم ، وحكي أيضاً عن

الأعمش ، وسفيان الثوري فأما الوليد بن مسلم فحكى الدارقطني عنه أنه كان يفعله ، وروينا عن أبي مسهر قال كان الوليد ابن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلّسها عنهم ، وروينا عن صالح جزرة قال سمعت المهيم بن خارجة يقول : قلت للوليد بن مسلم قد أفسدت حديث الأوزاعي . قال كيف قلت تروى عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري إبراهيم ابن مرة وقرّة قال أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء قلت فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث منكرة فاسقطهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي فلم يلتفت الى قولى .

وأما الأعمش والثوري فقال الخطيب في الكفاية ، كان الأعمش والثوري وبقية يعملون مثل هذا والله أعلم .

قال شيخنا الحافظ أبو سعيد الملائي في كتاب جامع التحصيل : وبالجملّة فهذا النوع أفحش أنواع التّدايس مطلقا وشرها أتى .

قلت ومما يلزم منه من الضرر الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويكون المدلس قد صرح بسماحه من هذا الشيخ الثقة وهو كذلك فتزول تهمة تدليسه ، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة ، لأن المدلس صرح باتصاله بالثقة الأول ليس مديسا ، وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها ، وهذا قلادخ فيمن يعتمد فعله والله أعلم .

(قوله) وهو أن يروى عن عمه أقيه ، ألم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه إلى آخر كلامه هكذا حد المصنف القسم الأول من قسمي التّدليس اللذين ذكرهما ، وقد جدّه غير واحد من الحفاظ بما هو أخص من هذا وهو أن يروى عن من قد سمع منه مالم يسمعه منه غير أن يذكر أنه سمعه منه ، هكذا جدّه الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحافظ البزار في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل ، وكذا جدّه الحافظ أبو الحسن بن محمد بن عبد الملك بن القطان في معرفة كتاب بيان الوهم

أما القسم الأول ففكروه جداً ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشد دمائه . فروينا عن الشافعي الإمام عنه أنه قال : التدليس أخو الكذب . وروينا عنه أنه قال لأن أزنّي أحب إلي من أن أدلس وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير . ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك . وقالوا لا تقبل روايته بحال بين السماع أو لم يبين .

والإيهام . قال ابن القطان : والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه انتهى .

ويقابل هذا القول في تضيق حد التدليس القول الآخر الذي حكاه ابن عبد البر في التمهيد أن التدليس أن يحدث الرجل بما لم يسمعه ، قال ابن عبد البر وعلى هذا لما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره ، وما ذكره الصنف في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث ، ، وإنما ذكرت قول الزائر وابن القطان كيلا ينتزعا من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك والله أعلم .

( قوله ) : أما القسم الأول : فكروه جداً ، ثم قال : ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك ، وقالوا لا تقبل روايته بحال بين السماع أو لم يبين ، والصحيح التفصيل ، وإن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه ، ثم قال : وأما القسم الثاني فأمره أخف . انتهى كلامه وفيه أمور .

( أحدهما ) أن الصنف أجرى الخلاف في الثقة بالمدلس وإن صرح بالسماع ، وقد ادعى أبو الحسن بن القطان نفي الخلاف فيه فقد ذكر في كتابه بيان الوهم والإيهام أن يحيى ابن أبي كثير كان يدلس وأنه ينبغي أن يجري في معتنه الخلاف ، ثم قال أما إذا صرح بالسماع فلا كلام فيه ، فإنه ثقة حافظ صدوق فتقبل منه ذلك بلا خلاف انتهى كلامه . والمشهور ما ذكره الصنف من إثبات الخلاف فقد حكاه الخطيب في الكفاية عن



والصحيح التفصيل . وإن مارواه الدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال  
حكمه حكم المرسل وأنواعه . وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو سمعت وحدثنا  
وأخبرنا وأشابهها فهو مقبول محتج به . وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتدة  
من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة والأعمش والفياني وهشام بن بشير  
وغیرهم . وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل  
والحكم بأنه لا يقبل من الدلس حتى يبين قد أجره الشافعي رضي الله عنه فيمن  
عرفناه دلس مرة والله أعلم .

فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث ، وهكذا حكمه غيره ، والثبت للخلاف مقدم على  
النافي له ، والله أعلم .

الأمر الثاني : أن المصنف ذكر أن ما لم يبين فيه المدلس الاتصال حكمه حكم المرسل  
فاقتضى كلامه أن من يقبل المرسل يقبل معنن المدلس ، وليس ذلك قول جميع من يحتج  
بالمرسل ، بل بعض من يحتج بالمرسل يرد معنن المدلس لما فيه من التهمة كما حكمه الخطيب  
في الكفاية فقال إن جمهور من يحتج بالمرسل يقبل خبر المدلس ، بل زاد النووي على  
هذا الحكي في شرح المذهب الاتفاق على أن المدلس لا يحتج بحجبه إذا عنن وهذا منه  
إفراط ، وكان الذي أوقع النووي في ذلك ما ذكره البيهقي في المدخل وابن عبد البر في  
التمهيد مما يدل على ذلك ، أما البيهقي فإنه حكى عن الشافعي وسائر أهل العلم أنهم لا يقبلون  
عننة المدلس ، وأما ابن عبد البر فإنه لما ذكر في مقدمة التمهيد الحديث المعنن وأنه  
يقبل بشروط ثلاثة قل إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول  
حدثنا أو سمعت ، قال : فهذا ما لا أعلم فيه أيضاً خلافاً . انتهى كلامه .

وما ذكر من الاتفاق لعله محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل خصوصاً عبارة  
البيهقي ، فإن لفظ سائر قد تطلق ويراد به الباقي لا الجميع والخلاف في كلام غيرهما وعن  
حكم الحاكم في كتاب المدخل فإنه قسم الصحيح إلى عشرة أقسام : خمسة متفق عليها ،  
وخسة مختلف فيها . فذكر من الحجة المختلف فيها الرايسيل وأحاديث المدلسين إذا لم  
يذكروا سماعتهم إلى آخر كلامه ، وحكى الخلاف أيضاً الحافظ أي بذكر الخطيب في

وأما القسم الثاني فأمره أخف وفيه تضييع للروى عنه وتويعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته . ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الفرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذى غير سمته غير ثقة أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه أو كونه أصغر سناً من الراوى عنه أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة . وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر . قد كان لهجاً به في تصانيفه والله أعلم .

### ( النوع الثالث عشر — معرفة الشاذ )

روينا عن يونس بن عبد الأعلى قال : قال الشافعى رحمه الله ليس الشافعى من

كتاب الكفاية ، فسكى عن خالق كثير من أهل العلم أن خبر المدائن مقبول ، قال : وزعموا أن خاية أمره أن يكون مرسلًا والله أعلم .

( الأمر الثالث ) أن المصنف بين الحكم فيمن عرف بالقسم الأول من التدليس ولم يبين الحكم في القسم الثاني ، وإنما قال إن أمره أخف فأردت بيان الحكم فيه للفائدة ، وقد جزم أبو نصر بن الصباغ في كتاب الصدة أن من فعل ذلك سيكون من روى عنه غير ثقة عند الناس ، وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب ألا يقبل خبره ، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه مالا يعرفه هو وإن كان أصغر منه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه والله أعلم .

### ( النوع الثالث عشر . . معرفة الشاذ )

( قوله ) أما ما حكى الشافعى عليه بالشدوذ فلا اشكال في أنه غير شاذ مقبول ، وأما ما حكى عنه غيره فيشكل بما يتقرب به العدل الحافظ الصابط كحديث إنما الأعمال بالنيات ، فإنه حديث فرد تقرب به عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تقرب به عمر عن عاتمة بن وقاص ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ثم عنه يحيى

الحديث أن يروى الثقة حالاً يروى غيره . إنما المشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما يروى الناس .

ابن سعيد عليه ما هو الصحيح عند أهل الحديث انتهى .  
وقد اعترض عليه بأمرين ..

(أحدهما) أن الحليلي والحاكم إنما ذكرا تفرد الثقة فلا يرد عليهما تفرد الحافظ لما بينهما من الفرقان .

(والأمر الثاني) أن حديث الثقة لم ينفرد عمر به بل رواه أبو سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره الدارقطني وغيره انتهى ما اعترض به عليه .

(والجواب عن الأول) أن الحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة ، والحليلي إنما ذكر مطلق الراوى فيرد على إطلاقها تفرد العدل الحافظ ولكن الحليلي يجعل تفرد الراوى الثقة شاذاً صحيحاً ، وتفرد الراوى غير الثقة شاذاً ضعيفاً ، والحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة فيدخل فيه تفرد الثقة الحافظ فلذلك استشكله المصنف ، وعن الثاني أنه لم يصح من حديث أبي سعيد ولا غيره سوى عمر ، وقد أشار المصنف إلى أنه قد قيل إن له غير طريق عمر بقوله عليه ما هو الصحيح عند أهل الحديث فلم يبق للاعتراض عليه وجه ثم إن حديث أبي سعيد الذي ذكره هذا المصنف صرحوا بتخليط ابن أبي داود الذي رواه عن مالك .

وعن وجه في ذلك الدارقطني وغيره . وإذا قد اعترض عليه في حديث عمر هذا ، فهلا اعترض عليه في الحديث الذي بعده فقد ذكر المصنف أنه أوضح في التفرد من حديث عمر ، وهو حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته كما سيأتي .

ومما يستغرب حكاية في حديث عمر أنى رأيت في المستخرج من أحاديث الناس لعبد الرحمن بن منده أن حديث «الأعمال بالنيات» رواه سبعة من الصحابة وأنه رواه عن عمر غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد بن إبراهيم . وعن محمد بن إبراهيم غير يحيى

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي وجماعة من أهل الحجاز . ثم قال الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان عن غير ثقة فترك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .

وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل يمتنع لذلك الثقة . وذكر أنه يفاير للمعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك .

قلت أما ما حكى الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول . وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث « إنما الأعمال بالنيات » فإنه حديث فرد للفرد به عمر وعمر بن عبد الله بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص . ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم . ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث .

ابن سعيد ، وقد بلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزني سئل عن كلام ابن مندة هذا فأذكره واستبعده وقد تبعت كلام ابن مندة المذكور فوجدت أكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنما هم أحاديث أخرى في مطلق التبة حديث يمتثلون على نياتهم ولحديث ليس له من غواته إلا ما نوى ونحو ذلك وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث المقين وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن تسكب في ذلك الباب . وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يهملون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بينه الذي رواه في أول الباب بعينه ، وليس الأمر على ما فهموه بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إسناده في ذلك الباب ، ثم إن تبعت الأحاديث التي ذكرها ابن مندة ، فلم أجد منها بلفظ حديث ابن عمر أو قريباً من لفظه بمناه ، إلا

وأوضح من ذلك في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء <sup>(١)</sup> وهبته » تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه مغفر » تفرد به مالك عن الزهري . فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة . وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة .

وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد والله أعلم .

حديثاً لأبي سعيد الخدري ، وحديثاً لأبي هريرة ، وحديثاً لأنس بن مالك ، وحديثاً لعلي بن أبي طالب وكلاهما ضعيف ، ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار في مسنده بعد ترجمته لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عمر ولا عن عمر إلا من حديث عاقمة ، ولا عن عاقمة إلا من حديث محمد بن إبراهيم ، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من حديث يحيى بن سعيد والله أعلم .

وذكره الصنف بعد هذا في النوع الحادى والثلاثين ونبسط الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

( قوله ) وأوضح من ذلك في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته » تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر » تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد انتهى وفيه أمران : ( أحدهما ) أن الحديث الأول وهو حديث انتهى عن بيع الولاء وهبته قد روى من حديث عبد الله بن دينار . رواه الترمذى في كتاب العلل المفرد قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا يحيى بن سليم عن

فهذا الذى ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر فى ذلك على الإطلاق الذى أتى به الخليلي والحاكم بل الأمر فى ذلك على تفصيل نبيته فنقول :

إذا انفرد الراوى بشيء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروف غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يتدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة . وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارماً له من حرجاً له عن حيز الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متناوطة بحسب الحال فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المتبول تفرده استحسننا حديثه ذلك ولم نخطه الى قبيل الحديث الضعيف . وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر .

نفرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث الفرد المخالف .

والثانى الفرد الذى ليس فى روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم .

---

عبيد الله بن عمر عن نافع عن عمر فذكره . ثم قال : والصحيح عن عبد الله بن دينار وعبد الله بن دينار قد انفرد بهذا الحديث عن ابن عمر ويحيى بن سليم أخطأ فى حديثه وقال الترمذى أيضاً فى الجامع أن يحيى بن سليم وهم فى هذا الحديث قلت وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم عن نافع . رواه ابن عدى فى الكامل فقال حدثنا عصمة ابن بهاء البخارى حدثنا إبراهيم بن قهده حدثنا مسلم عن محمد بن دينار عن يونس

( النوع الرابع عشر .. معرفة المنكر من الحديث )

لنا ابن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ أنه الحديث الذي ينفرد به

يعني ابن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره ، أوردته في ترجمة إبراهيم بن فهد ابن حكيم وقال لم أسمعه إلا من عصمة عنه ثم قال وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد من أكبر وهو مظلم الأمر ، وحكى أيضاً أن ابن صاعد كان إذا حدثنا عنه يقول حدثنا إبراهيم بن حليم ينسبه إلى جده أنهضته انتهى .

( والجواب ) عن المصنف أنه لا يصح أيضاً إلا من رواية عبد الله بن دينار كما تقدم في حديث الأعمال بالنيات والله أعلم .

( الأمر الثاني ) أن حديث المغفر قد ورد من عدة طرق غير طريق مالك من رواية ابن أخي الزهري وأبي أنس عبد الله بن عبد الله بن أبي عامر ومعمر والأوزاعي كلهم عن الزهري ، فأما رواية أخى الزهري عنه فرواها أبو بكر البرزاني في مسنده ، وأما رواية أبي أنس فرواها ابن سعد في الطبقات وابن عدى في الكمل في ترجمة أبي أنس وأما رواية معمّر فذكرها ابن عدى في السجل . وأما رواية الأوزاعي فذكرها المزني في الأطراف ، وقد بينت ذلك في شرح الترمذي .

وروى ابن مسدي في معجم شيوخه أن أبا بكر بن العربي قال لأبي جعفر بن الرخى حين ذكر أنه لا يعرف إلا من حديث مالك عن الزهري قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك ، فقالوا له أفدنا هذه القوائد فوجدهم ولم يخرج لهم شيئاً ، ثم تعقب ابن مسدي هذه الحكاية بأن شيخه فيها وهو أبو العباس المشاب كان متعباً على ابن العربي لكونه كان متعباً على ابن حزم فأنه أعلم .

( النوع الرابع عشر )

( معرفة المنكر )

( قوله ) المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ ، فانه بمناء منال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين ، عن عمر

الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لامن الوجه الذى رواه منه ولا من وجه آخر. فأطلق البرذنجى ذلك ولم يفصل . وأطلق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث والصواب فيه التفصيل الذى بيناه آنفاً فى شرح الشاذ .

وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ فإنه بمضاه .

مثال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهرى عن على بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » يخالف مالك غيره من الثقات فى قوله عمر بن عثمان بضم العين .

وذكر مسلم صاحب الصحيح فى كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهرى قال فيه عمرو بن عثمان يعنى بفتح العين .

وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه .

ابن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » يخالف مالك غيره من الثقات فى قوله عمر بن عثمان بضم العين .

وذكر مسلم فى كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهرى قال فيه عمرو بن عثمان يعنى بفتح العين إلى آخر كلامه حكم المصنف على حديث مالك هذا بأنه منكر ولم أحد من أطلق عليه اسم النكارة ولا يلزم من تفرد مالك بقوله فى الإسناد عمر أن يكون المتن منكراً فالتمس على كل حال صحيح ، لأن عمر وعمرأ كلاهما ثقة ، وقد ذكر المصنف مثل ما أشرت إليه فى النوع الثامن عشر أن من أمثلة ما وقعت العلة فى إسناد



وعمره وعمره جميعاً ولد عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين وحكم مسلم وغيره على مالك بالوم فيه والله أعلم .

ومثال الثاني وهو الزرد الذي ليس في رايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده . مارويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كلوا البلح بالتمر . فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ، ويقول عاش ابن آدم بخي أكل الجديد بالخلق » تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده والله أعلم .

من غير قدح في المتن مارواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « البطان بالخيار » الحديث قال : فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معطل غير صحيح .

قال والمتن على كل حال صحيح والملة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه فوم يعلى ابن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة انتهى كلامه فجعل الوم في الإسناد بذكرة ثقة آخر لا يخرج ذلك المتن عن صحيحاً فهكذا يجب أن يكون الحكم هنا ، على أن بعد اختلاف على مالك رحمه الله في قوله وعمر وعمر وفرواه النساء في سننه من رواية عبد الله بن المبارك وزيد بن الحباب ومعاوية بن هشام ثلاثهم عن مالك فقالوا في روايتهم عمرو بن عثمان كروايه بقية أصحاب الزهري لكن قال النساء بعده والصواب من حديث مالك عن عمر بن عثمان قل ولا نعم أحد تأبع مالكاً على قوله عمر بن عثمان انتهى .

وقال ابن عبد البر في التمهيد أن يحيى بن بكير زواه عن مالك على الشك فقال فيه عن عمرو بن عثمان أو عمر بن عثمان . قال والثابت عن مالك عمر بن عثمان كما روى يحيى وتابعه القضي وأكثر الرواة انتهى

وقد خالف مالك في ذلك ابن جريج وسفيان بن عينة وهشيم بن كثير ويونس ابن يزيد ومعمّر بن راشد وابن الهاد ومحمد بن أبي حفصة وغيرهم فقالوا عمرو وهو الصواب والله أعلم .

وقد رواه سفيان الثوري وشعبة عن عبد الله بن عيسى عن الزهري مخالفاً فيه الفريقين معاً فسقطا منه ذكر عمرو بن عثمان وجلاء من رواية علي بن حسين عن أسامة والصواب رواية الجمهور والله أعلم .

وإذا كان هذا الحديث لا يصلح مثالا للنكر فلنذكر مثالا يصلح لذلك وهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء وضع خاتمه » . قال أبو داود بعد تخريجه هذا حديث منكر .

قال وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن « النبي صلى الله عليه وسلم أخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه » وقال والوجه فيه من همام ولم يروه إلا همام وقال النسائي أيضاً بعد تخريجه هذا حديث غير محفوظ . وأما قول الترمذي بعد تخريجه له هذا حديث حسن صحيح غريب فإنه أخرى حكمه على ظاهر الإسناد .

وقول أبي داود والنسائي أولى بالصواب إلا أنه قد ورد من غير رواية همام . رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه من رواية يحيى بن التوكل عن ابن جريج ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين وضعفه البيهقي فقال هذا شاهد ضعيف ، وكان البيهقي ظن أن يحيى بن التوكل هو أبو عقيل صاحب بنية وهو ضعيف عندهم ، وليس هو به وإنما هو باهل يكنى أبا بكر ذكره ابن حبان في الثقات ، ولا يقدح فيه قول ابن معين لا أعرفه . فقد عرفه غيره وروى عنه نحو من عشرين نقلاً إلا أنه اشتهر بقرئ همام به عن ابن جريج والله أعلم .

( قوله ) عقد ذكر أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده انتهى .

( النوع الخامس عشر .. معرفة الاعتبار والتابعات والشواهد )

هذه أمور يتداولونها في نظرم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا وهل هو معروف أو لا ، وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله أن طريق الاعتبار في الأخبار مثله أن يروى حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين : فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه . وإن لم يوجد ذلك فتحة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة وإلا انصحبنا غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأى ذلك وجد يعلم به أن الحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا .

ولم يخرج له مسلم احتجاً ، وإنما أخرج له في التابعات وقد أطلق الأئمة على القول بالضعيف فقال يحيى بن معين فيها روى عنه إمام الحق الكوسج ضعيف ، وقال أبو حاتم بن حبان لا يحتج به وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وأورد له ابن عدى أربعة أحاديث منأكبر وأما قول المصنف إنه شيخ صالح فأخذه من كلام أبي يعلى الخليلي فإنه كذلك في كتاب الإرشاد والله أعلم .

( النوع الخامس عشر )

( معرفة الاعتبار والتابعات والشواهد )

( قوله ) مثال التابع والشاهد رويانا من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو أخذوا إهابها فدفنوه فانتقموا به » ورواه ابن جريج عن عمرو وعطاء ولم يذكر فيه الدباغ انتهى .

ورواية ابن جريج ليست كرواية ابن عيينة ، فإن ابن جريج جعله من مسند ميمونة من رواية ابن عباس عنها ، لا من مسند ابن عباس وقد زواه مسلم على الوجهين معاً من طريق ابن عيينة ، فجعله من مسند ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج فجعله من مسند ميمونة ، وكلام المصنف يوم اتفقا في السند وأن الاختلاف الذي

قلت فثالث المتابعة أن يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً . لكن يقتصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها وينبغي أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً . فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة . فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ . وينقسم عند ذلك إلى محدود منكر وغير محدود كما سبق . وإذا قالوا في مثل هذا تفرد به أبو هريرة وتفرده عن أبي هريرة ابن سيرين وتفرده عن ابن سيرين أيوب وتفرده عن أيوب حماد بن سلمة كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه .

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء . وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد . وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك والله أعلم .

( مثال التابع والشاهد ) روينا من حديث سفيان وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو أخذوا

بينها في ذكر الدباغ وإذ لم يتفق ابن عينة وابن جريج في الإسناد فلنذكر ما لا اتفق الراويان له على إسناده وأختلفا في ذكر الدباغ ، وهو ما رواه البيهقي من رواية إبراهيم بن نافع الصايغ عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ولم يذكر الدباغ ، والله أعلم .

إهابها فدبغوه فانتفعوا به » ورواه ابن جريج عن عمرو بن عطاء . ولم يذكر فيه  
الندباغ . فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث ابن عينة متابعاً وشاهداً . أما المتابع  
فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء . وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء عن ابن  
عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا نزعتم جلودها فدبغتموه فاستمتعتم به »  
وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال أيما إهاب دبغ فقد طهر » والله أعلم .

### ( النوع السادس عشر : معرفة زيادات الثقات وحكمها )

وذلك فن لطيف تستحسن العناية به ، وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري  
وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة المذكورين بمعرفة زيادات الأئمة  
التي في الأحاديث .

ومذهب الجمهور من الثقات وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر أن  
الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه

### ( النوع السادس عشر )

### ( معرفة زيادات الثقات )

( قوله ) مثله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فرض زكاة القطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ،  
فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله : من المسلمين .  
وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون  
هذه الزيادة انتهى .

وكلام الترمذي هذا ذكره في العالقي في آخر الجامع ولم يصرح بتفرد مالك بها  
مطلقاً فقال ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث وإنما يصح إذا كانت

ناقصاً مرة أخرى وفيه تلك الزيادة أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً خلافاً  
لمن رد من أهل الحديث ذلك معلقاً وخلافاً لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره . وقد  
قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم  
أن الحكم لمن أرسله مع أن وصله زيادة من الثقة .

وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يقع مخالفاً منافياً  
لما رواه سائر الثقات ، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ .

الثاني أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تنرد  
برواية جهته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً فهذا مقبول .

وقد ادعى الخطيب في اتناق العلماء عايه وسبق مثاله في نوع الشاذ ، الثالث  
ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظ في حديث لم يذكرها سائر من روى  
ذلك الحديث .

الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس فقد ذكر الحديث ، ثم قال : وزاد  
مالك في هذا الحديث من المسلمين ، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من  
الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ، ولم يذكروا فيه : من المسلمين . .

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه . انتهى كلام  
الترمذي فلم يذكر التفرد مطاعاً عن مالك وإنما قيده بتفرد الحافظ كمالك ، ثم صرح بأنه  
رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه فأسقط المصنف آخر كلامه وعلى كل تقدير  
فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة ، بل تابعه عليها جماعة من الثقات : ابنه عمر بن نافع والضحاك  
ابن عثمان ، وكثير بن فرقد ، ويونس بن يزيد ، والمعلل بن إسماعيل وعبد الله بن عمر  
العمري ، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري وعلى أيوب أيضاً .

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها البخاري في صحيحه من رواية إسماعيل بن  
جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه : من المسلمين ، وأما رواية الضحاك بن عثمان

مثاله مارواه مالك عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد فذكر أو أنثى من المسلمين » فذكر أبو عيسى الترمذى أن مالكاً تنرد من بين الثقات بزيادة قوله من المسلمين. وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعى وأحمد رضى الله عنهم والله أعلم .

فأخرجها مسلم في صحيحه من رواية ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضاً : من المسلمين .

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطنى في سننه والحاكم في المستدرک من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضاً : من المسلمين ، وقال الحاكم بعد تخريجه : هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى ، وكثير بن فرقد احتج به البخارى ووثقه ابن معين وأبو حاتم .

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر الطحاوى في بيان المشكل من رواية يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعاً أخبره فذكر فيه أيضاً : من المسلمين وأما رواية المولى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في صحيحه والدارقطنى في سننه من رواية أرطاة بن النضر عن المولى بن إسماعيل عن نافع فقال فيه عن كل مسلم . وأرطاة وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما والمولى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازى ليس بحديثه بأس صالح الحديث لم يرو عنه غير أرطاة وذكره ابن حبان في الثقات .

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطنى في سننه من رواية روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه : على كل مسلم . وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المتقى فترن بينه وبين مالك فرواه من طريق ابن وهب قال حدثنى عبد الله بن عمر ومالك وقل فيه : من المسلمين ، وأما الاختلاف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وأيوب فقد ذكرته في شرح الترمذى والله أعلم .

ومن أمثلة ذلك حديث « جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً »  
فهذه الزيادة تنرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي ، وسائر الروايات لفظها  
« وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من  
حيث أن ما رواه الجماعة عام . وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة  
في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم . ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث  
أنه لا منافاة بينهما .

وأما زيادة الوصل مع الإرسال ، فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو  
ما ذكرناه ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من  
قبيل تقديم المجرى على التعديل ، وينجذب عنه بأن المجرى قدم لما فيه من زيادة العلم  
والزيادة ههنا مع من وصل والله أعلم .

( قوله ) ومن أمثلة ذلك حديث « جعلت لنا الأرض مسجداً وحلت تربتها لنا طهوراً »  
فهذه الزيادة تنرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها « وجعلت  
لنا الأرض مسجداً وطهوراً » انتهى .

والمتأخر أبو مالك الأشجعي يذكر تربة الأرض في حديث حذيفة كما رواه مسلم  
في صحيحه من روايه أبي مالك الأشجعي عن ربه عن حذيفة وقد اعترض على المصنف  
بأنه يحتمل أن يريد بالتربة الأرض من حيث هي أرض لا التراب ، فلا يبقى فيه زيادة  
ولا مخالفة لمن أطلق في سائر الروايات .

( والجواب ) أن في بعض طرقه التصريح بالتراب كما في رواية البيهقي وجعل ترابها  
لنا طهوراً ولم يتقدم من المصنف ذكر الحديث حذيفة . وإنما أطلق كون هذه اللفظة  
تنرد بها أبو مالك فذلك أحببت أن أذكر أنها وردت من رواية غيره من حديث علي ،  
وذلك فيما رواه أحمد في مسنده من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي  
الأكبر أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول « أعطيت بما لم يعطه أحد من الأنبياء » فذكر الحديث . وفيه « وجعل  
التراب لي طهوراً » وهذا إسناد حسن وقد رواه البيهقي أيضاً في سننه من هذا الوجه .



### ( النوع السابع عشر . . معرفة الافراد )

وقد سبق بيان اللهم من هذا النوع في الأنواع التي تليه قبله لكن افردته بترجمة كما أفرده الحاكم أبو عبد الله ولما بقي منه فنقول :

الافراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقا وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة أما الأول فهو ما يتفرد به واحد عن كل واحد ، وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريبا ، وأما الثاني وهو ما هو فرد بالنسبة . فمثل ما يتفرد به ثقة عن كل ثقة وحكمه قريب من حكم القسم الأول . ومثل ما يقال فيه هذا حديث تفرد به أهل مكة أو تفرد به أهل الشام أو أهل الكوفة أو أهل خراسان عن غيرهم أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو الخراسانيون عن السكيين وما أشبه ذلك . ولسنا نناول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها .

وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يطلق قائل قوله تفرد به أهل مكة أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو نحو ذلك على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه ويضفيه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازا وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الأول والله أعلم .

### ( النوع الثامن عشر . . معرفة الحديث الملقول )

ويسميه أهل الحديث الملقول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والملقول مردول عند أهل العربية واللغة .

### ( النوع الثامن عشر معرفة الحديث الملقول )

( قوله ) ويسميه أهل الحديث الملقول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والملقول . مردول عند أهل العربية واللغة انتهى .

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذبة فيه .

فالحديث المثل هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تتدح في صحته مع أن الظاهر السلامة ويحطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر .

ويستعان على إدراكها بتعدد الراوى وبمخالفة غيره له مع قرائن تنغم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث . أو وهم وام لغير ذلك ، بحيث يئلب على غلته ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه

وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النوى فقال في مختصره إنه لحن واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه اللبلى والجوهري في الصحاح والطريزى في الثرب انتهى . والجواب عن المصنف أنه لاشك في أنه ضعيف وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال كابن القوطية ، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيدة والحري وغيرهما .

فقال صاحب الحكم : واستعمل أبو إسحق أفضلة المعلوم في التقارب من العروض ثم قال والتكلمون يستعملون أفضلة المعلوم في مثل هذا كثيراً قال وبالجملة فليست منها على ثقة ولا تلج لأن العروف إنما هو أعله الله فهو محل اللهم إلا أن يكون على ما ذهب سيويه من قولهم محنون ومسول من أنهما جاءا على جنته وسقته وإن لم يستملا في الكلام استغنى عنهما بأفضله .

قالوا : وإذا قالوا جن وسل فإنما يقولون جل فيه الجنون والسيل كما قالوا حرق وفسل انتهى كلامه ، وأنكره أيضاً الحري في درة النواص .

وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه .

وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه .

قال الخطيب أبو بكر : السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط .

وروى عن علي بن المديني قال : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر . وقد تقع في متنه . ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف . وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن .

فإن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « البيعان بالخيار » الحديث ، فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلى غير صحيح والمتن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما

قلت والأحسن أن يقال فيه معلى بلام واحدة لا مطلق ، فإن الذي يلامن يستعمله أهل اللغة بمعنى الهاء بالثاء وشغله به من تطويل الصبي بالطعام ، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة وفي عبارة أهل الحديث أيضاً لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا : أعله فلان بكذا وقياسه معلى ، وتقديم قول صاحب الحكم أن المعروف إنما هو أعله الله فهو معلى وقال الجوهري لا أعلك الله أى لا أصابك بعله انتهى .

والنصير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذى في

هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه  
فوم يعل بن عبيد ويعل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلامهما .

ومثال الملة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح  
بني قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فعمل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكرمين  
إنما قالوا فيه فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر  
البسمة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ورأوا أن من رواه  
باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له . ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد لله  
أنهم كانوا لا ييسلون فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا  
يفتحون بها من السور هي الفتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية .

جامعه ، وفي كلام الدار قطنى وأبي أحمد بن عدى وأبي عبد الله الحاكم وأبي يعلى الخليلي  
ورواه الحاكم في التاريخ وفي علوم الحديث أيضا عن البخاري في قصة مسلم مع البخاري  
وسؤاله عن حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن  
أبي هريرة مرفوعاً « من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه » الحديث فقال البخاري هذا  
حديث مبيع ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلا أنه مطول  
حدثنا به موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله قال البخاري  
هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل فقام إليه مسلم وقيل يده قلت  
هكذا أعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية والتأنيب على الظن عدم صحتها  
وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم فقد تكلم فيه وهذا الحديث قد  
صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ويعمد أن البخاري يقول إنه لا يعلم في الدنيا في  
هذا الباب غير هذا الحديث مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة غير أبي هريرة .  
وهم أبو هريرة والأسلمى ورافع بن خديج وجبير بن مطعم والزبير بن العوام وعبد الله بن  
مسعود وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك والسائب بن يزيد وعائشة وقد بينت هذه  
الطرق كلها في تخرىج أحاديث الإحياء للقرآلى والله أعلم .

(قوله) ومثال الملة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه من حديث أنس من اللفظ

المصرح بنى قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فصل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة إلى آخر كلامهم بما يترتب على المصنف بأنك قدمت أن ما أخرجه أحد الشيخين البخاري أو مسلم مقطوع بصلته فكيف يضعف هذا وهو فيما أودعه مسلم كتابه وأيضاً فلم تعين من أعلاه حتى ينظر عمله من العلم وما حكيته عن قوم لم تسهم أنهم أعلاه معارض بقول أبي الفرج بن الجوزي في التحقيق عقب حديث أنس هذا أن الأئمة اتفقوا على صحته والجواب عن ذلك أن المصنف لما قدم إنما أخرجه أحد الشيخين مقطوع بصلته قال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره انتهى . كلام المصنف فقد استثنى أحرفاً يسيرة . وهذا منها وقد اعلم جماعة من الحفاظ: الشافعي والدارقطني وابن عبد البر رحمهم الله ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلاه به فأما كلام الشافعي رحمه الله فقد ذكره عنه البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار وأنه قاله في سنن حرمة جواباً لسؤال أورده وصورة السؤال فإن قال قائل قد روى مالك عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم قال قال الشافعي قبل له خالفه سفيان بن عيينة والتفازري والثقفى وعدد لقينهم سبعة أو ثمانية مؤمنين مخالفين له ؟ قال والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » قال الشافعي يعنى يدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدهاولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم .

وحكى الترمذى في جامعه عن الشافعي قال : إنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين معاً أنهم كانوا يبتدئون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة وليس معناه أنهم كانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم انتهى .

وما أوله به الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني فكانوا يستفتحون بأم القرآن

فما يجهر به ، قال الدارقطني هذا صحيح ، وقال الدارقطني أيضاً إن المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس أنهم كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ليس فيه تعرض لنفي البسمة وكذا قال البيهقي إن أكثر أصحاب قتادة روه عن قتادة كذلك قال . وهكذا رواه اسحق بن عبد الله بن أبي طاححة وثابت البناني عن أنس انتهى .

وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فإنه قال في كتاب الاستذكار : اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومن لا يذكر فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وقال كثير منهم كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وقال بعضهم كانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرأونها وقال ابن عبد البر أيضاً في كتاب الإنصاف في البسمة بعد أن رواه من رواية أيوب وشعبة وهشام الدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب انتهى .

فهذا كلام أئمة الحديث في تطيل هذا الحديث فكيف يقول ابن الجوزي إن الأئمة اتفقوا على صحته أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله وقد رأيت أن أئين على الرواية التي فيها نفي البسمة من حيث صيغة الإسناد فأقول : قد ذكر ترك البسمة في حديث أنس من ثلاثة طرق وهي رواية حميد عن أنس ، ورواية قتادة عن أنس ، ورواية اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، فأما رواية حميد فقد تقدم أن مالكا رواها في الموطأ عنه وأن الشافعي رضى الله عنه تكلم فيها لخالفه سبعة أو ثمانية من شيوخه في ذلك وأيضاً فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب الإنصاف ما يقتضي انقطاعه بين حميد وأنس فقال : ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة عن أنس .

وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة ، وأما رواية مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكنوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة وإنما كتب إليه به والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف وعلى تقدير صحتها . فأصحاب قتادة الذين سمعوه منهم أيوب وأبو عوانة وغيرهما لم تعرضوا لنفي البسمة كما تقدم ، وأيضاً ففي طريق مسلم الوائد ابن مسلم وهو مدلس ، وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي فإنه بدلس تدليس النسوة أى يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه . نعم لمسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس « فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المقدمة .

وأما رواية إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة فهي عند مسلم أيضاً ولم يسبق لفظها وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة عن أنس فقال : حدثنا محمد بن مهران حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أخبرني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك فاقضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب الانصاف من رواية محمد بن كثير قال : حدثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ليس فيها تعرض لنفي البسمة موافقا لرواية الأكثرين وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقي من أن رواية إسحق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب إقتادة أنه ليس فيها تعرض لنفي البسمة فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحق للرواية التي فيها نفي البسمة وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له بلفظ فذكر ذلك لم يقل نحو ذلك ولا غيره فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتى قبلها التي أحال عليها فترجع رواية ابن عبد البر عليها لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي معضاً ورواية

وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم .  
ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادرة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف للامعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ولذلك نجد في كتاب علل الكثير من الجرح بالكذب والغلط وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح . وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث .

ثم أن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم .

ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير حدثنا الأوزاعى وصرح بافظ الرواية فهى أولى بالصحة ممن اتهم اللفظ وفى طريقه مداس عنده والله أعلم .

( قوله ) وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

وقد اعترض ابن عبد البر فى الإنصاف على هذا الحديث بأن قال : من حفظه عنه حجة على من سأل فى حال نسيانه . واعترض ابن الجوزى فى التحقيق على هذا الحديث بأنه ليس فى الصحاح فلا يارض ما فى الصحاح انتهى .

والجواب عن الأول ما أجاب به أبو شامة فى تصنيفه فى البسطة بأنها مسألان فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة وفى صحيح مسلم أن قتادة قال : نحن سألناه عنه قال أبو شامة وسؤال أبى مسلفة لأنس وهو هذا السؤال الأخير عن البسطة وتركها انتهى .

ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر من أن من حفظه عنه حجة على من سأل فى حالة نسيانه لقلنا قد حفظ عنه قتادة وصفه لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم البسطة كما رواه البخارى فى صحيحه من طريقين عن قتادة عن أنس قال : سئل أنس



ابن مالك كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال كانت مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد «بسم الله ويمد الرحمن بعد الرحيم» وهذا إسناد لا شك في صحته .

وقال الدارقطني بعد تخريجه هذا حديث صحيح وكلهم ثقات . وقال الحازمي هذا حديث صحيح لا يعرف له علة وفيه دلالة على الجهر مطلقاً وإن لم يقيد بحالة الصلاة فيتناول الصلاة وغير الصلاة . قال أبوشامة وتقرير هذا أن يقال لو كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم تختلف في الصلاة وخارج الصلاة أقال أنس لمن سأله عن أى قراءته لسأله عن القى في الصلاة أم القى خارج الصلاة فلما أجاب مطلقاً علم أن الحال لم يختلف في ذلك وحيث أجاب بالسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالسملة في قراءته ولولا ذلك كان أنس أجاب الحمد لله رب العالمين أو غيرها من الآيات قال وهذا واضح .

قال ولنا أن تقول الظاهر أن السؤال لم يكن إلا عن قراءته في الصلاة فإن الراوى قتادة وهو راوى حديث أنس ذلك وقال فيه نحن سألناه عنه انتهى .

ولم تختلف على قتادة في حديث البخارى هذا بخلاف حديث مسلم فاختلف فيه عليه كما بيناه وما لم يختلف فيه أولى عند الترجيح بمحصل الضبط فيه والله أعلم .

والجواب عن الثانى وهو قول ابن الجوزى ليس في الصحاح أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من الصحيحين فهو كما ذكر ليس في واحد منها ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من الصحيحين أن لا يكون صحيحاً لأنها لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما وإن أراد ليس في كتاب التزم مخبره الصحة فليس بمجيد فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية أبى مبيعة سعيد بن يزيد قال سألت أنس بن مالك «أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسألنى عن شيء ما أحفظه وما سألنى عنه أحد قبلك» .

وقال الدارقطني بعد تخريجه : هذا إسناد صحيح قال البيهقي في المعرفة في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعى انتهى .

وإن أراد ابن الجوزى بقوله إنه ليس في الصحاح أى ليس في أحد الصحيحين

— « النوع التاسع عشر . . معرفة المضطرب من الحديث » —

للمضطرب من الحديث هو الذى تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان . إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المتبعة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه :

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث . وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد . وقد يقع من رواية له جماعة . والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشماره بأنه لم يضبط والله أعلم .

ومن أمثله ما رويناه عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث

فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد الصحيحين وإن كان أيضاً صحيحاً في نفسه لأنه يرجع عند التمازض بالأصح منها فيقدم ما في الصحيحين .

والجواب عن هذا إن كان إرادته من وجهين أحدهما أن هذا إذا انضحت المعارضة ولم يمكن الجمع فاما مع إمكان الجمع فلا يهمل واحد من الحديثين الصحيحين ، وقد تقدم حل من حله من الحفاظ على أن المراد بحديث الصحيحين الابتداء بالفاتحة لأننى البسملة يوصح الجمع والوجه الثانى إنه إنما يرجع بما في أحد الصحيحين على ما في غيرها من الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم يضعه الأئمة فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره لحط وقع من بعض والله أعلم .

( قوله ) حكاية عن بعضهم ومن أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول انتهى .  
أبهم المصنف قائل ذلك وهو الحافظ أبو يعلى الخليلي فقال في كتاب الإرشاد إن الأحاديث على أقسام كثيرة صحيح متفق غاية وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه إلى آخر كلامه .

( النوع التاسع عشر معرفة المضطرب )

( قوله ) ومن أمثله ما رويناه عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث

عن جده حريث عن أبي هريرة « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصلي إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً » . فرواه بشر بن الفضل وروح بن قاسم عن إسماعيل هكذا . ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمر بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ابن سليم عن أبيه عن أبي هريرة ورواه وهيب وعبد الوارث عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث وقال عبد الرزاق عن ابن جريج سمع إسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه والله اعلم .

عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في « المصلي إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً » فرواه بشر بن الفضل وروح بن القاسم عن إسماعيل هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث من أبيه عن أبي هريرة ، ورواه حميد بن الأسود عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه وهيب وعبد الوارث عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث .

وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : سمع إسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه انتهى .

وفيه أمور : أحدها أنه قد اعترض عليه بأنه ذكر أولاً أنه إنما يسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان فأما إذا ترجحت إحداها فلا يسمى مضطرباً وهذا قد رواه الثوري وهو أحفظ من ذكرهم فينبغي أن ترجح روايته على غيرها ولا تسميه مضطرباً وأيضاً فإن الحاكم وغيره صحح الحديث المذكور .

والجواب أن الوجوه التي يرجح بها متعارضة في هذا الحديث فسفيان الثوري وإن كان أحفظ من سواه المصنف فإنه اقرء بقوله أبي عمرو بن حريث عن أبيه وأكثر الرواة يقولون عن جده وهم بشر بن الفضل وروح بن القاسم وهيب بن خالد وعبد الوارث

ابن سعيد وهؤلاء من ثقات البصريين وأثبتهم . ووافقه على ذلك من حفاظ الكوفيين  
سفيان بن عينة وقولهم أرجح لوجهين : أحدهما : الكثرة ، والثاني أن إسماعيل بن  
أمية مكي وابن عينة كان مقياً بمكة ، ومما يرجح به كونه الراوى عنه من أهل بلده  
وبكثرة الرواة أيضاً ، وخالف الكل ابن جريج وهو مكي أيضاً ومولى آل خالد بن  
سعيد الأموى وإسماعيل بن أمية هو ابن عمرو بن سعيد الأموى المذكور فيقتضى ذلك  
ترجيح روايته فتعارضت حينئذ الوجوه المقضية للترجيح وانضم إلى ذلك جهالة راوى  
الحديث وهو شيخ إسماعيل بن أمية فإنه لم يرو عنه فيما علت غير إسماعيل بن أمية مع  
هذا الاختلاف في اسمه واسم أبيه وهل يرويه عن أبيه أو عن حده أو هو نفسه عن  
أبي هريرة ، وقد حكى أبو داود في سننه تضعيفه عن ابن عينة فقال : قال سفيان  
لم نجد شيئاً ننسبه هذا الحديث ولم يحمى إلا من هذا الوجه ، وقد ضمه أيضاً  
الشافعي والبيهقي .

وقول من ضمه أولى بالحق من تصحيح الحاكم له مع هذا الاضطراب والجهالة  
برأويه والله أعلم .

وقد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال : قال الحفاظ هو  
ضعيف لا اضطرابه .

( الأمر الثاني ) أن قول المصنف في رواية حميد بن الأسود عن أبيه فيه نظر والذى  
قاله حميد عن جده كما رواه ابن ماجه في سننه قال : حدثنا بكر بن خلف أبو بشر قال  
حدثنا حميد بن الأسود ، وحدثنا عمار بن خالد حدثنا سفيان بن عينة عن إسماعيل بن  
أمية عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن خريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة  
قد ذكره ولكن المصنف اعتمد على رواية البيهقي فإن فيها من رواية حميد عن إسماعيل  
عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ؟ فأما أن يكون قد اختاف فيه  
على حميد بن الأسود في قوله عن أبيه أو عن جده أو يكون ابن ماجه قد حمل رواية حميد  
ابن الأسود على رواية سفيان بن عينة ولم يبين الاختلاف الذى بينهما كما يقع في  
الأسانيد على أنه قد اختاف فيه أيضاً على ابن عينة كما سيأتى في الأمر الذى يليه .

— « النوع العشرون . . معرفة المدرج في الحديث » —

وهو أقسام منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موضوعاً بالحديث غير فاضل بينها بذكر تالله فيلبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( الأمر الثالث ) المصنف أشار إلى غسير ذلك من الاضطراب فرأيت أن أذكر ما رأيت فيه من الاختلاف بما لم يذكره المصنف وقد رواه أيضاً عن إسماعيل بن أمية سفيان بن عينة ودواد بن علبه ، فأما سفيان بن عينة فاختلف عليه فيه فرواه محمد بن سلام اليكبي عن سفيان بن عينة كرواية بشر وروح المتقدمة ، وهكذا رواه علي بن المديني عنه فيما رواه البخاري في غير الصحيح عن ابن المديني ، واختلف فيه علي بن المديني كما سيأتي ، ورواه مسدد عن سفيان كرواية سفيان الثوري المتقدمة ، ورواه الشافعي والحيثي عن ابن عينة عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث العذري .

ورواه عمار بن خالد عن ابن عينة فقال عن أبي عمرو محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم رواه ابن ماجه عن عماره وقد تقدم وأما الأختلاف على ابن المديني فيه فرواه البخاري في غير الصحيح عنه عن ابن عينة كما تقدم . ورواه أبو داود في سننه عن محمد بن يحيى بن فارس عن ابن المديني عن ابن عينة عن إسماعيل عن أبي محمد ابن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني عذرة وأما ذواد بن علبه فقال عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان وقال أبو زرعة الدمشقي لا نعلم أحداً يئنه ونسبه غير ذواد بن علبه انتهى .

قلت وقد نسب ابن عينة أيضاً في رواية ابن ماجه إلا أنه قال ابن سليم كما تقدم والله أعلم .

( النوع العشرون )

( معرفة المدرج )

( قوله ) وهو أقسام منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند

ومن أمثله المشهورة ما روينا في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال قال : التحيات لله فذكر التشهد وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت إن تقوم فقم وإن شئت إن تقعد فاقعد .

هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر فأدرج في الحديث قوله : فإذا قلت هذا إلى آخره فإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن الدليل عليه أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن رواية الحسن بن الحر كذلك واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من

نفسه إلى آخر كلامه هكذا اقتصر المصنف في هذا . في هذا القسم من الدرج على كونه عقب الحديث وقد ذكر الخطيب في بعض الدرجات ما ذكر في أول الحديث أو في وسطه فمثال المدرج في أوله ما رواه الخطيب بإسناده من رواية أبي قطن وشبابه فرقهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار » .

قال الخطيب وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم وشبابه بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه وذلك أن قوله أسبغوا الوضوء كلام أبي هريرة وقوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

قال وقد رواه أبو داود الطيالسي وذهب ابن جرير وآدم بن أبي إياس وعاصم بن علي وعلي بن الجعد وبغندر وهشيم ويزيد بن زريع والنضر بن شميل ووكيم وعيسى بن يونس ومعاذ بن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً قلت وهكذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم

روى التّشّهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شّبابه عن أبي خيثمة فقصّله أيقناً .

ومن أقسام المدرج أن يكون متن الحديث عند الراوى له بإسناد إلا طرفاً منه فإنّه عنده بإسناد ثان فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأوّل ويحذف الإسناد الثّاني ويروى بحميمه بالإسناد الأوّل .

مثاله حديث ابن عيينة وزائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي آخره « أنه جاء في الشّتاء فرآهم يرفمون أيديهم من تحت الثّياب » والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة . وفصل ذكر رفع الأيدي عنه فرواه عن عاصم بن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر .

ومنها أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر يخالف الأوّل في الإسناد مثاله رواية سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تنافسوا » الحديث .

ف قوله لا تنافسوا أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه « لا تجسّسوا ولا تحسّسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا » والله أعلم .

ومنها أن يروى الراوى حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف بل تدرج روايتهم على الاتفاق .

مثاله رواية عبد الرحمن بن مهدي و محمد بن كثير العبدى عن الثوري عن منصور والأعشى وواصل الأحطب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن ( م ٩ قديد ١٦ )

منقول « قلت يا رسول الله أى الذنب أعظم؟ » الحديث . وواصل إنما رواه عن  
أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما والله أعلم .  
واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الأدراج المذكور وهذا النوع قد صنف فيه  
الخطيب أبو بكر كتابه الوسوم بالفصل للوصول للدرج في النقل فثنى وكفى  
والله أعلم .

( النوع الحادى والعشرون .. معرفة الموضوع )

وهو المختلق المصنوع . اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة

قال ويل الاعتقاد من النار ومثال الدرج في وسطه ما رواه الدارقطنى في سنته من  
رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقول من مس ذكره أو اثنيه أو رفقه فليتوضأ » .  
قال الدارقطنى كذا رواه عبد الحميد عن هشام ووهما في ذكر الأثنين والرفع  
وإدراج ذلك في حديث بسرة . قال والمحموط أن ذلك من قول عروة غير مرفوع قال  
وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السخيتى وحمام بن زيد وغيرهما ثم رواه  
من رواية أيوب . ففصل قول عروة من المرفوع وقال الخطيب في كتابه المذكور تفرد  
عبد الحميد بذكر الاثنين والرفقين وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وإنما هو من قول أبي عروة فأدرجه الراوى في متن الحديث وقد بين ذلك حاد وأيوب  
قالت ولم ينفرد به عبد الحميد كما قال الخطيب فقد رواه الطبرانى في المعجم الكبير من  
رواية يزيد بن زريع عن أيوب عن هشام « بافظ إذا أمس أحدكم ذكره أو اثنيه  
أو رفقه » فليتوضأ وزاد الدارقطنى فيه أيضا ذكر الاثنين من رواية ابن جريج عن هشام  
عن أبيه عن مروان بن الحكم عن بسرة وقد ضعف بن دقيق العيد في الاقتراح الحكم  
بالأدراج على ما وقع في أثناء لفظ الرسل صلى الله عليه وسلم معطوفاً بواو  
المطوف والله أعلم .

( النوع الحادى والعشرون )

( معرفة الموضوع )

( قوله ) اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة انتهى .



ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أى معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب على ما نبينه قريباً إن شاء الله تعالى .

وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه أو ما ينزل منزلة إقراره . وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو للروى فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها زكاة ألقاها ومعانيها .

ولقد أكثر الذى جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه وإنما حقه أن يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة .

والواضعون للحديث أصناف وأعظمهم ضرراً قوم من النسويين إلى الزهد وضموا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونا اليهم . ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ونحو عارها والحمد لله .

وفيا رويناً عن الإمام أبى بكر السمعاني أن بعض الكرامية ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب .

وقد تقدم قول للصف إن ما عدت فيه صفات القبول فهو أودخل الأقسام والصواب ما ذكره هنا أن للوضع شرها وتقدم التنبيه على ذلك .

( قوله ) وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه أو ما ينزل منزلة إقراره انتهى .

وقد استشكل الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد الحكم على الحديث بالوضع بإقرار من ادعى أنه وضعه لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع فقال في الاقتراح: هذا كاف في رده لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز أن يكذب في هذا الاقتراح .  
بینه انتهى .

ثم أن الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وربما غلط غلط فوقع في شبه الوضع من غير تمعد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » .

(مثال) روينا عن أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم أنه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا ببقه أني حنيفة ومغازي محمد بن إسحق فوضعت هذه الأحاديث حسبة .

وقول الشيخ أو ما يتنزل منزله إقراره هو كان يحدث بحديث عن شيخ ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده فهذا لم يتعرف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده بتنزل منزله إقراره بالوضع لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عند ذلك الشيخ ولا يعرف إلا برواية هذا الذي حدث به والله أعلم .

(قوله) وربما غلط غلط فوقع في شبه الوضع كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في « حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » انتهى

هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه عن إسماعيل بن محمد الطلمحي عن ثابت ابن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » والنقط الذي أشار للصنف هو ما ذكره الحاكم قال دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي والمستملين يديه وشريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان ثابت يتحدث به عن شريك . وقال أبو حاتم بن حبان في تاريخه للصفاء: هذا قول شريك قاله عقيب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم »

فأدرجه ثابت في الخبر وسرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك لخطه ابن حبان من نوع المدرج وقد اعترض بعض التأخرين على الصنف بأنه وجد الحديث من غير رواية ثابت ابن موسى فذكر من معجم ابن جميع قال حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الرقي حدثنا أبو الحسن محمد بن هشام بن الوليد حدثنا جبارة بن النحاس عن كثير بن سليم عن أنس بالحديث مرفوعاً انتهى .

وهذا الاعتراض عجيب فإن الصنف لم يقل إنه لم يرو إلا من طريق ثابت ومع ذلك فهذا الطريق التي اعترض بها هذا المعتبر أضف من طريق ثابت بن موسى لضعف كل من كثير بن سليم وجبارة بن النحاس وبدء أمر هذا الحديث قصة ثابت مع شريك وقد سرقه جماعة من الضعفاء فحدث به بعضهم عن شريك وبعضهم جعل له إسناداً آخر كذا الحديث قال العقيلي في الضعفاء في ترجمة ثابت بن موسى: حديث باطل لا أصل له ولا يتابه عليه ثقة . وقال ابن عدي في الكامل حديث منكسر لا يعرف إلا بثابت . وسرقه منه من الضعفاء عبد الحميد بن بحير وعبد الله بن شبرمه الشريكي وإسحق ابن بكر الكاهلي وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي .

قال وحدثنا بعض الضعفاء عن رحويه وكذب فإن رحويه ثقة انتهى .

ولو اعترض هذا المعتبر بواحد من هؤلاء الذين تابعوا ثابت بن موسى عليه كان أقل خطأ من اعترافه بطريق جبارة والحديث له طرق كثير جمعها أبو الفرج بن الجوزي في كتاب اللؤلؤة والتأهية وبين ضعفها والله أعلم .

وقول المصنف في هذا الحديث أنه شبه الوضع حسن إذ لم يضم ثابت بن موسى وإن كان ابن معين قد قال فيه أنه كذاب . نعم بقية الطريق التي سرقها من سرقها موضوعة ولعلك جزم أبو حاتم الرازي بأنه موضوع فيما حكاه ابنه أبو محمد في اللؤلؤة والله أعلم .

وهكذا حال الحديث الطويل الذى يروى عن أبى بن كعب عن النبى صلى الله عليه وسلم فى فضل القرآن سورة فسورة ، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجاعة وضموه وإن أثر الوضع لبين عليه . ولقد أخطأ الواحدى للفسر ومن ذكره من المفسرين فى إيداعه تفاسيرهم والله أعلم .

### ( النوع الثانى والمثرون . . معرفة القلوب )

هو نحو حديث مشهور عن سالم جل عن نافع ليصير بذلك غربيا مرغوبا فيه . وكذلك ماروينا أن البخارى رضى الله عنه قدم بئداد فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث وحمدوا إلى مائة حديث قتلوا متونها وأسأنيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناده هذا المتن لمتن آخر ثم جفروا مجلسه وألقوها فلما عليه فرغوا من إقامة تلك الأحاديث المقلوبة التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه فأذعنوا له بالفضل .

ومن أمثله ويصلح مثالا للسعل ماروينا عن إسحق بن عيسى الطباع . قال

( قوله ) وهكذا حال الحديث الطويل الذى يروى عن أبى بن كعب عن النبى صلى الله عليه وسلم فى فضل القرآن سورة سورة بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجاعة وضموه انتهى . لبهم المصنف ذكر هذا الباحث الذى بحث عن هذا الحديث وهو مؤمل بن إسماعيل فروينا عن مؤمل أنه قال حدثنى شيخ بهذا الحديث فقلت للشيخ من حدثك فقال حدثنى زجل بالديان وهو حى فصرت إليه فقلت من حدثك فقال حدثنى شيخ بواسط وهو حى فصرى إليه فقال حدثنى شيخ بالبصرة فصرت إليه فقال حدثنى شيخ ببادان فصرت إليه فأخذ يبدى فأدخلنى بيتا فإذا فيه قوم من التصوفة ومعهم شيخ فقال هبنا الشيخ حدثنى فقلت يا شيخ من حدثك فقال لم يحدثنى أحد ولكنتا رأينا الناش قد رغبوا عن القرآن فوضنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن .

حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن انس قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » قال إسحق بن عيسى فأثبت حماد ابن زيد فسأله عن الحديث فقال وهم أبو النضر إنما كنا جميعا في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان معنا فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس . أبو النضر هو جرير بن حازم والله أعلم .

### « فصل ————— »

قد وفيما بما سبق الوعد بشرحه من الأنواع الضعيفة والحدثة فلننبه الآن على أمور مهمة . ( أحدها ) إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد فقد يكون مرويا بإسناد آخر صحيح ثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به أو بأنه حديث ضعيف أو نحو هذا مفسرا وجه القبح فيه فإن اطلق ولم يفسر فيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى فاعلم ذلك فإنه مما يغلط فيه والله أعلم .

( الثاني ) يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صنات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها . وذلك كالمواظب والتقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد .

وممن روينا عنه التتبع على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي  
وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما .

(الثالث) إذا اردت رواية الحديث الضعيف بنبر إسناد فلا تقل فيه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه  
صلى الله عليه وسلم قال ذلك وإنما تقول فيه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كذا كذا ، أو بلغنا عنه كذا وكذا ، أو ورد عنه أو جاء عنه ، أو روى بعضهم  
وما أشبه ذلك .

وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه ، وإنما تقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أول والله أعلم .

### ( النوع الثالث والعشرون )

( معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك )

( من قدح وجرح وتوثيق وتعديل )

اجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون  
عدلاً ضابطاً لا يرويه . وتفصيله أن يكون مسلماً بالغا عاقلاً سالماً من أسباب النسق  
وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن

### ( النوع الثالث والعشرون )

( في معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته )

( قوله ) اجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن  
يكون عدلاً ضابطاً لا يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغا عاقلاً سالماً من أسباب  
النسق وخوارم المروءة إلى آخر كلامه وقد اعترض عليه بأن المروءة لم يشترطها إلا الشافعي  
وأصحابه وليس على ما ذكره المعترض بل الدين لم يشترطوا على الإسلام مزيداً لم يشترطوا  
ثبوت العدالة ظاهراً بل اكتفوا بعدم ثبوت ما ينافي العدالة فمن ظهر منه ما ينافي العدالة

حدث من كتابه . وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني . والله أعلم ونوضح هذه الجملة بمسائل .

(أحدها) عدالة الراوى تارة ثبتت بتنصيب المدلين على عدالته وتارة ثبتت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً . وهذا هو الصحيح في مذهب الشافى وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه .

ومن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ ومثل ذلك بمالك وشعبة والسيافين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وعطى بن المدينى ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم وإنما يسأل عن عدالة من خفى أمره على الطالبين .

---

لم يقبلوا شهادته ولا روايته ، وأما من اشترط العدالة وهم أكثر العلماء فاشترطوا في العدالة المروءة ولم يختلف قول مالك وأصحابه في اشتراط المروءة في العدالة مطلقاً وإنما تفرق العدالة في الشهادة والعدالة في الرواية في اشتراط الحرية فإنها ليست شرطاً في عدالة الرواية بلا خلاف بين أهل العلم كما حكاه الخطيب في الكفاية وهي شرط في عدالة الشهادة عند أكثر أهل العلم وقد ذكر القاضى أبو بكر الباقلانى أن هذا مما تفرق فيه الشهادة والرواية وتفرقان أيضاً على قول في البلوغ فإن شهادة الصبى المميز غير مقبولة عند أصحاب الشافى والجمهور وأما خبره فاختلف تصحيح التأخرين في مواضع فحكى النووى في شرح المذهب عن الجمهور قبول أخبار الصبى المميز بما طريقة الشهادة بخلاف ما طريقه النقل كالافتاء ورواية الأخبار ونحوه وقد سبقه إلى ذلك التولى فتبعه عليه .

وحكى الرافى في استقبال القبة عن الأكثرين عدم القبول وجعل الخلاف أيضاً في المميز ولكنه قيد الخلاف في التيمم بالمراعى وصحح أيضاً عدم القبول وتبعه عليه النووى والله تعالى أعلم .

وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال . كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » . وفيما قاله اتساع غير مرضى والله أعلم .

( الثانية ) يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبثاً . وإن وجدناه كثير الخالفة لم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بمحدثه والله أعلم .

( الثالثة ) التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فإن ذلك يحوج المحدث إلى أن يقول لم ينمأ كذا ، لم يرتكب كذا ، فل كذا وكذا فيعده جميع ما يفسق بفعله أو يتركه وذلك شاق جداً .

( قوله ) وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » وفيما قاله اتساع غير مرضى انتهى .

( فقوله ) يحمل حكى فيه الراجع على الخبر والجزم على إرادة لام الأمر وعلى تقدير كونه مرفوعاً فهو خبر أريد به الأمر بدليل ما رواه أبو محمد بن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل في بعض طرق هذا الحديث ليحمل هذا العلم بلام الأمر على أنه ولو لم يرد ما يخلصه للأمر لما جاز حمله على الخبر لوجود جماعة من أهل العلم غير ثقات ولا يجوز الحلف في خبر الصادق فيعين حمله على الأمر على تقدير صحته وهذا مما يوهى استدلال ابن عبد البر به لأنه إذا كان الأمر فلا حجة فيه .

ومع هذا فالحديث أيضاً غير صحيح لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رفاعة السلمي عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه بن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل وابن عدى في مقدمة الكامل والعقيل في تاريخ الضعفاء في ترجمه معان بن رفاعة وقال إنه لا يعرف إلا به انتهى .



وهذا اما مرسل أو مفضل وإبراهيم هذا الذى أرسله لا يعرف شيء من العلم غير هذا  
قاله أبو الحسن فى ابن التتبان فى بيان الوهم والايهام قال ابن عدى ورواه التتقات عن  
الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الرحمن الندرى قال حدثت الثقة من أصحابنا أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك انتهى .

ومعان أيضا ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازى والجوزجاني وابن جبان وابن عدى  
نعم وثقه على بن المدينى وكذلك حكى عن أحمد توثيقه والحكم بصحة الحديث فيها ذكره  
الخلال فى الطل أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كأنه كلام موضوع فقال لا هو  
صحيح فقيل له ممن سمعته قال من غير واحد قيل له من هم قال حدثنى به مسكين إلا أنه  
يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن قال أحمد ومعان لا بأس به قال ابن التتبان  
وخفى على أحمد من أمره ما علمه غيره ثم ذكر أقوال المضعفين له وقد روى هذا الحديث  
متصلا من رواية جماعة من الصحابة على بن أبى طالب وابن عمر وأبى هريرة  
وعبد الله بن عمرو وجابر بن سمرة وأبى أمية وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس  
فيها شيء يقوى الرسل المذكور والله أعلم .

وممن تبع ابن عبد البر على اختيار ذلك من التأخرين أبو عبد الله أبو بكر بن المواقى  
فقال فى كتابه بنية النقاد أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك  
ومما يستغرب فى ضبط هذا الحديث أن ابن الصلاح حكى فى فوائد الرحلة له أنه وجد  
بنيسابور فى كتاب يشتمل على مناقب بن كرام جمع محمد بن الميهم قال فيه سمعت الشيخ  
أبا جعفر محمد بن أحمد بن جعفر يقول سمعت أبا عمر ومحمد بن أحمد التميمى يروى  
هذا الحديث بإسناده فيضم الياء من قوله يحمل على أنه فعل لم يسم فاعله ويرفع الياء من  
العلم ويقول من كل خلف عدولة مفتوح العين واللام وبالتاء ومعناه أن الخلف هو العدولة  
بمعنى أنه عادل كما يقال شكور بمعنى شاكرو ويكون الماء للبالغة كما يقال رجل ضرورة  
والمعنى أن العلم يحمل عن كل خلف كامل فى عدالته . وأما أبو بكر الفيد فإنى قد حفظت  
عنه يحمل مفتوح التاء من كل خلف عدوله مضموم العين واللام مرفوعا هكذا نقلته  
من خط ابن الصلاح فى رحلته .

وأما الجرح فانه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما . ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كمكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما وكاسماعيل بن أبى أويس وعاصم بن على وعمر بن مرزوق وغيرهم .

واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم .

وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فرس سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحاً . منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال رأيتته يركض على بردون فتركت حديثه . ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى . فقال ما يصنع بصالح ؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد . والله أعلم .

( قوله ) وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب إلى آخر كلامه ثم قال وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله انتهى .

وقد حكى القاضى أبو بكر عن الجمهور قبول جرح أهل العلم بهذا الشأن من غير بيان واختاره إمام الحرمين وأبو بكر الخطيب والنزالي وابن الخطيب كما سيأتى في الجملة التى على هذه والله أعلم .

قلت وقائل أن يقول إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل . وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك ، أو هذا حديث ضعيف ، وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك . فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر .

وجوابه أن ذلك وإن لم نعمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمده في أن توقفتنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثله ذلك بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف .

( قوله ) وقائل أن يقول إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو التعديل وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك إلى آخر السؤال .

والجواب الذي أحاب به وما يدفع هذا السؤال رأساً أو يكون جواباً عنه أن الجمهور إنما يوجبون البيان في جرح من ليس عالماً بأسباب الجرح والتعديل وأما العالم بأسبابها فيقبلون جرحه من غير تفسير ويان ذلك أن الخطيب حكى في الكفاية عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه حكى عن جمهور أهل العلم أنه إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك قل ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن قال القاضي أبو بكر والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالماً كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار الزكي عدلاً إلى آخر كلامه وما حكيناه عن القاضي أبي بكر هو الصواب .

وقد اختلف كلام النزالي في نقله عن القاضي حكى عنه في المنحول أنه يوجب بيان الجرح مطلقاً وحكى عنه في المنتقى ما تقدم نقله عنه وهو الصواب فقد رواه الخطيب عنه بإسناده الصحيح إليه وحكاه أيضاً عنه الإمام غفر الدين الرازي والسبب الآمدي وقال أبو بكر الخطيب في الكفاية بتد حكاية الخلاف على أنا نقول أيضاً إن كان الذي يرحح إليه في الجرح عدلاً مرضياً في اعتقاده وأفعاله عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابها عالماً بخلاف الفقهاء في ذلك قبل قوله فيمن جرحه محملاً ولا يدان عن ميه . وقال أمام .

ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بصدائقه قبلنا حديثه ولم تتوقف كالذين احتج بهم أصحابا الصحيحين وغيرها من مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم ذلك فإنه مخلص حسن والله أعلم .

(الرابعة) اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره : أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات والله أعلم .

(الخامسة) إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل ، فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى . والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم .

---

الحرمين في البرهان : الحق أنه إن كان المزي علماً بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه وإلا فلا وما ذهب إليه الإمام في هذا اختاره أيضاً أبو حامد الترمذى وغير الدين الرازى والله أعلم .

(قوله) اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين ذلك كما في الجرح والتعديل في الشهادات ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره أنه يثبت بواحد إلى آخر كلامه فيه أمران أحدهما أنه حكى عن الأكثرين خلاف ما صححه المصنف واختلف كلام الناقلين لذلك عنهم حكى الخطيب في الكفاية أن القاضي أبا بكر بن الباقلاني حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل في التزكية إلا اثنان سواء كانت التزكية للشهادة أو للرواية .

( السادسة ) لا يجوز التمديل على الإيهام من غير تسمية المدل ، فإذا قال حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصبري الفقيه وغيرهما خلافاً لما اكتفى بذلك . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطاع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف ، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردد . فإن كان القائل لذلك عالماً أجزا ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض الحققين .

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم اسمه ثم روى عن من لم يسمه فإنه يكون من كماله غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه وهذا على ما قدمناه والله أعلم .

( السابعة ) إذا روى المدل عن رجل وسماه لم يحل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي : يحل ذلك تعديلاً منه لأن ذلك يتضمن التمديل . والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله .

وحكى السيف الآمدي وأبو عمرو بن الحاجب عن الأكثرين التفرقة بين الشهادة والرواية ورجحه أيضاً الإمام غفر الدين والآمدي أيضاً واختار القاضي أبو بكر بعد حكايته عن الأكثرين اشتراط اثنين فيها أنه يكتفى فيها بواحد وأن هذا هو الذي يوجب القياس وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

( الأمر الثاني ) أنه يؤخذ من كلام المصنف من قوله بواحد أنه يكفي كون المزكى امرأة أو عبداً أو استدال الخطيب في الكفاية على قبول تعديل المرأة بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم بريرة عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك فقد اختلف الأصوليون في ذلك فحرم صاحب المصنوع بقول تزكية المرأة العدل والبعد المدل وحكى الخطيب في الكفاية عن القاضي أبي بكر أنه حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه

وهكذا نقول أن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث . وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحا منه في صحته ولا في رآويه والله أعلم .

( الثامنة ) في رواية المجهول وهو في غرضنا ههنا أقسام . ( أحدها ) المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا وروايته غير مقبولة . عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا .

---

لا يقبل في التمديل النساء لا في الرواية ولا في الشهادة ثم اختار القاضى أنه يقبل تزكية المرأة مطلقا في الرواية والشهادة إلا تزكيتها في الحكم الذى لا تقبل شهادتها فيه .  
قال القاضى : وأما البعد فيجب قبول تزكيته في الخبر دون الشهادة لأن خبره مقبول وشهادته مردودة .

ثم قال القاضى : والذى يوجب القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضى ذكر أو أنثى حر أو عبد لشاهد أو غير انتهى .

( قوله ) وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث انتهى .

وقد تمعبه بعض من اختصر كلامه وهو الحافظ عماد الدين بن كثير فقال وفي هذا نظر إذا لم يكن فى الباب غير ذلك الحديث إذا تعرض للاحتجاج به فى فتياه أو حكمه واستشهد به عند العمل بمقتضاه انتهى .

وفى هذا النظر نظر لأنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دلائل آخر من قياس أو إجماع ولا يكرم الملقى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها ولعل له دليلا آخر واستأنس بالحديث الوارد فى الباب وربما كان الملقى أو الحاكم يرى العمل بالحديث الضعيف وتقدمه على القياس كما تقدم حكاية ذلك عن أبى داود أنه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد فى الباب غيره أولى من رأى

( الثاني ) المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور  
 فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنة .  
 فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من رد رواية الأول وهو قول بعض الشافعيين  
 وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي . قال لأن أمر الأخبار مبني على  
 حسن الظن بالراوى . ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه مصرفة  
 العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر وتنفارق الشهادة فإنها  
 تكون عند الحكم ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن .

( قلت ) ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأى في كثير من كتب الحديث  
 المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم وتعمدت الخبرة الباطنة  
 بهم والله أعلم .

الرجال وكما حكى عن الإمام أحمد من أنه يقدم الحديث الضيف على القياس وحل  
 بعضهم هذا على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن والله أعلم .

( قوله ) الثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور  
 فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنة انتهى .  
 وهذا الذي أبهم المصنف بقوله بعض أئمتنا هو أبو محمد البنوى صاحب التهذيب فهذا  
 أمظه بحروفه فيه ويوافقه كلام الراضى في الصوم فإنه قال فيه : إن العدالة الباطنة هي  
 التي يرجع فيها إلى أقوال الزكيين وحكى في الصوم أيضا في قبول رواية المستور وجهين  
 من غير ترجيح وصحح النووي في شرح المهذب قبول روايته . نعم عبارة الشافعي رحمه  
 الله في اختلاف الحديث تدل على أن التي يحكم الحاكم بها هي العدالة الظاهرة فإنه قال  
 في جواب سؤال أورده : فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إذا كانا عدلين في  
 الظاهر انتهى .

( الثالث ) المجهول المين وقد يقبل رواية المجهول الصدالة من لا يقبل رواية المجهول المين ، ومن روى عنه عدلان وعيناه قد ارتفعت عنه هذه الجهالة .  
ذكر أبو بكر الخطيب البندادى فى أجوبة مسائل سئل عنها : أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو وذى مر وجبار الطائى وسعيد بن ذى حدان لم يرو عنهم غير أبى إسحق السيمى . ومثل الهزهاز بن ميزان لا راوى عنه غير الشعبي . ومثل جرى بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة .

---

فعلى هذا تكون الصدالة الظاهرة هى التى يحكم الحاكم بها وهى التى تستند إلى أقوال الزكّين خلاف ما ذكره الرافعى فى الصوم والله أعلم .

( قوله ) ذكر أبو بكر الخطيب البندادى فى أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء . ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو وذى مر وجبار الطائى وسعيد بن ذى حدان لم يرو عنهم غير أبى إسحق السيمى ومثل الهزهاز بن ميزان لا راوى عنه غير الشعبي ومثل جرى بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة انتهى . ثم تعقب المصنف كلام الخطيب فإنه قد روى عن الهزهاز الثورى أيضاً انتهى .

وفيه أمور : أحدها - أن الخطيب سنى والد هزهاز ميزن بالياء الثناة وتبعه المصنف والذى ذكره ابن أبى حاتم فى كتاب الجرح والتعديل أنه مازن بالألف وفى بعض النسخ بالياء وأمل بعضهم أماله فى اللفظ فكتب بالياء والله أعلم .

( الثانى ) أنه اعترض على المصنف فى قوله إن الثورى روى عنه فإن الثورى لم يرو عن الشعبي نفسه فكيف يروى عن شيوخه وقد يقال لا يلزم من عدم روايته عن الشعبي عدم روايته عن الهزهاز وأمل الهزهاز تأخر بعد الشعبي ويقوى ذلك أن ابن أبى حاتم ذكر فى الجرح والتعديل أنه روى عن الهزهاز هذا الجراح بن مليح والجراح أصغر من الثورى وتأخر بعده مدة سنين والله أعلم .



( الأمر الثالث ) ان المصنف عزا ما ذكره عن الخطيب إلى أجوبة سئل عنها والخطيب ذكر ذلك بجملة مع زيادة فيه في كتاب الكفاية والمصنف كثير النقل منه فأبعد النجعة في عزوه ذلك إلى مسائل سئل عنها .

قال الخطيب في الكفاية : المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرقه العلماء به ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أعز الهنداني والهيثم بن حنيفة ومالك بن أعز وسعيد ابن ذي حدان وقيس بن كركم وخمر بن مالك قال : وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي ومثل ميمان بن مشنح والمزهازي بن مزين لا يعرف عنهما راو إلا الشفيعي ومثل بكر بن قرواش وحلام بن جزل لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر بن واثلة ومثل يزيد بن سحيم لم يرو عنه إلا خلاص بن عمرو ومثل جري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة بن دعامه ومثل عمير بن إسحاق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون وغير من ذكرنا انتهى كلام الخطيب .

وقد روى غير واحد من بعض من ذكر منهم خمر بن مالك ؛ روى عنه أيضاً عبد الله بن قيس وذكره ابن حبان في الثقات الا أنه قال خير مصفراً ؛ وقد ذكر الخلاف فيه في التصدير والتكبير ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ومنهم الهيثم بن حنيفة روى عنه أيضاً سلمة بن كهيل فيما ذكره أبو حاتم الرازي ، ومنهم بكر بن قرواش روى عنه أيضاً قتادة كما ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن حبان في الثقات وسمى ابن أبي حاتم أباه قريشا ، وقد فرق الخطيب بين عبد الله بن أعز ومالك بن أعز كلاهما بالأمين الهملة والرازي وجعلهما ابن ما كولا في الإكمال واحداً وأنه اختلف في اسمه على أبي إسحاق والله أعلم .

وأما حلام فهو بفتح الحاء الهملة وتشديد اللام وآخره ميم كذا ذكره الخطيب تبعاً لابن أبي حاتم ، وأما البخاري فإنه ذكره في التاريخ الكبير حلاب آخره باء موحدة ونسبه ابن أبي حاتم إلى الخطأ في كتاب جمع فيه أوهامه في التاريخ وقال : انما هو حلام أي باليم وأما مشنح والده ميمان فهو بضم الميم وفتح الشين المعجمة وفتح النون المشددة وآخره جيم .

(قلت) قد روى عن المهزاذ النورى أيضاً . قال الخطيب وأقل ما يرتفع به  
الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم إلا أنه لا يثبت له حكم  
العدالة بروايتهما عنه . وهذا مما قدمنا بيانه والله أعلم .

(قلت) قد خرج البخارى فى صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير زاو واحد  
منهم مرداس الأسلمى لم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم . وكذلك خرج مسلم  
حديث قوم لا راوى لهم غير واحد . منهم ربيعة بن كعب الأسلمى لم يرو عنه غير  
أبى سلمة بن عبد الرحمن .

وذلك منها مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية  
واحد عنه . واختلف فى ذلك متجه فى التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف فى  
الاكتفاء بواحد فى التعديل على ما قدمناه والله أعلم .

(التاسعة) اختلفوا فى قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر فى بدعته . فمنهم من

---

(قوله) قد خرج البخارى فى صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد  
منهم مرداس الأسلمى لم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم ، وكذلك خرج مسلم حديث  
قوم لا راوى عنهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمى لم يرو عنه غير أبى سلمة بن  
عبد الرحمن وذلك منها مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية  
واحد عنه إلى آخر كلامه وفيه أمور : أحدها أنه قد اعترض عليه النووى بأن مرداساً  
وزيفة صحابيان والصحابة كلهم عدول (قلت) لا شك أن الصحابة الذين ثبتت (١)  
صحتهم كلهم عدول ولكن الشأن فى أنه هل ثبت الصفة برواية واحد عنه أم لا تثبت  
إلا برواية اثنين عنه هذا محل نظر واختلف بين أهل العلم . والحق أنه إن كان معروفاً

(قوله) اختلفوا فى قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر فى بدعته إلى آخر كلامه وقد

رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببذعته ، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول  
يستوى في الفسق المتأول وغير المتأول . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن  
من يستحل الكذب في نصرته مذهب أو لأهل مذهب سواء كان داعية إلى بدعته  
أو لم يكن .

وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من  
الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور موافقهم . وقال قوم قبيل روايته إذا لم يكن  
داعية ولا قبيل إذا كان داعية إلى بدعته . وهذا مذهب الكثير أو الأكثر  
من العلماء .

وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية  
المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته . وقال أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم  
قبول روايته .

وقال أبو حاتم بن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث : الداعية إلى  
البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً . وهذا المذهب

فيد المصنف الخلاف بغير من يكفر ببذعته مع أن الخلاف ثابت فيه أيضاً ، قال صاحب  
المحصول الحق أنه إن اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته وإلا فلا ، وذهب القاضي أبو بكر  
إلى رد روايته مطلقاً ، وحكاها الأمدى عن الأكرين ، وبه جزم ابن الحاجب ، قوله  
وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي انتهى .

أراد المصنف ببعضهم الحافظ أبا بكر الخطيب فإنه عزا للشافعي في كتاب الكفاية .

( قوله ) وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول  
رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته وقال أما إذا كان داعية إلى بدعته فلا خلاف بينهم  
في عدم قبول روايته ثم حكى عن ابن حبان أنه لا يعلم خلافاً في أنه لا يجوز الاحتجاج  
بالداعية انتهى .

الثالث أعدلها وأولاهها ، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة .

وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول والله أعلم .

( العاشرة ) التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق  
تقبل روايته إلا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فإنه لا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم  
منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى . وأطلق الإمام أبو بكر

قلت : وابن حبان الذى حكى المصنف كلامه قد حكى أيضاً الاتفاق على الاحتجاج  
بنير الداعية ، فعلى هذا لا يكون فى المسألة خلاف بين أئمة الحديث فقال ابن حبان فى  
تاريخ الثقات فى ترجمة جعفر بن سليمان الضبى : ليس بين أهل الحديث من أثبتنا خلاف  
أن الصدوق الثيقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز  
فإذا دعى إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظر فإنه  
يروى عن مالك رد روايتهم مطلقاً كما قاله الخطيب فى الكفاية .

( قوله ) فإن كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفى الصحيحين كثير  
من أحاديثهم فى الشواهد والأصول انتهى .

وقد اعترض عليه بأنهما احتجا أيضاً بالدعاة فاحتج البخارى بمران بن  
حطان وهو من دعاة الفسقة ، واحتج الشيخان ببند الحميد بن عبد الرحمن الحناني وكان  
داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود انتهى .

قلت : قال أبو داود ليس فى أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران  
ابن حطان وأبا حسان الأعرج ولم يحتج مسلم ببند الحميد الحناني إنما أخرج له فى المقدمة  
وقد وثقه ابن معين .

( قوله ) التائب من الكذب فى حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته  
إلا التائب من الكذب متعمداً فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : وأطلق

الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر .

ومن ضعفنا قوله لم نعلمه قويا بعد ذلك ، وذكر أن ذلك مما اختلفت فيه الرواية والشهادة .

وذكر الامام أبو الظاهر السمعاني الروزي أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه وهذا أيضاً هي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي ، والله أعلم .

(الحادية عشرة) إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروى عنه فنناه فالخيار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب على أو نحو ذلك فقد تعارض الجزمان والجاهد هو الأصل فوجب رد حديث فرعه ذلك . ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطا . أما إذا قال المروى عنه لا أعرفه أو لا أذكره أو نحو ذلك . فذلك لا يوجب رد رواية الراوى عنه . ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والتكلمين خلافاً لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى

الإمام أبو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر إلى آخر كلامه فذكر المصنف أن أبا بكر الصيرفي أطلق الكذب أى فلم يخصه بالكذب في الحديث ، والظاهر أن الصيرفي (١) إنما أراد الكذب في الحديث بدليل قوله من أهل النقل وقد قيده بالمحدث فيما رأيته في كتابه المسمى بالدلائل والاعلام ، فقال : وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول تعمدت الكذب فهو كاذب في الأول ولا يقبل خبره بعد ذلك .

لإسقاطه بذلك . وبنوا عليه ردم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة  
من عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها  
باطل » الحديث من أجل أن ابن جريج قال لقيت الزهري فسألت عن هذا  
الحديث فلم يعرفه .

وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي  
قال لقيت سهيلاً فسألت عنه فلم يعرفه . والصحيح ما عليه الجمهور . لأن المروى عنه

( قوله ) وبنوا عليه ردم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن  
عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها  
باطل » الحديث من أجل أن ابن جريج قال لقيت الزهري فسألت عن هذا الحديث فلم  
يعرفه انتهى .

وقد اعترض عليه بأن في رواية الترمذي فسألت عنه فأنكره ، والجواب عنه أن  
الترمذي لم يروه وإنا ذكره بغير إسناد والمعروف في الكتب المصنفة في العلل فلم يعرفه  
كما ذكره المصنف ومع هذا فلا يصح هذا عن ابن جريج لا بهذا اللفظ ولا بهذا اللفظ  
فيطلب تعلق من تعلق بذلك في رد الحديث .

أما كون الترمذي لم يوصل إسناده فإنه رواه متصلاً عن ابن أبي عمر . عن سفيان بن عيينة  
عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ثم قال وقد تكلم بعض أهل الحديث في حديث  
الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جريج : ثم  
لقيت الزهري فسألته فأنكره فاضفوا هذا الحديث من أجل هذا . وأما كونه معروفاً في  
كتب العلل باللفظ الذي ذكره المصنف فهكذا هو في سؤالات عباس الدوري عن  
ابن معين وفي العال لأحمد وأما كونه لا يصح عن ابن جريج فروينا في السنن  
الكبرى للبيهقي بالسند الصحيح إلى أبي حاتم الرازي : سمعت أحمد بن حنبل يقول  
وذكر عنه أن ابن علية يذكر حديث ابن جريج « لا نكاح إلا بولي » قال ابن جريج

بصد السهو والنسيان والراوى عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال رايته . ولهذا كان سهيل بصد ذلك يقول حدثني ربيعة عنى عن أبى ويسوق الحديث .  
وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول حدثني فلان عنى عن فلان بكذا وكذا . وجمع الحفاظ الخطيب ذلك فى كتاب أخبار من حدث ونسى .

فاقيت الزهرى فسألته عنه فلم يعرفه واثى على سليمان بن موسى فقال أحمد بن حنبل إن ابن جريج له كتب مدونة وليس هذا فى كتبه يعنى حكاية ابن علية عن ابن جريج وروينا فى سنن البيهقى أيضاً بإسناده الصحيح إلى عباس الدورى : سمعت يحيى بن معين يقول فى حديث إنكحح إلا بولى الذى يرويه ابن جريج قات أن بن علية يقول قال ابن جريج فسألت عنه الزهرى فقال أست أحفظه فقال يحيى بن معين ليس يقول هذا إلا ابن علية وإنما غرض ابن علية كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبى رواد فأصلحها له وروينا فى السنن للبيهقى أيضاً بسنده الصحيح إلى جعفر الطيالسى سمعت يحيى بن معين يقول : رواية بن جريج عن الزهرى أنه أنكر معرفة حديث سليمان ابن موسى فقال لم يذكره عن ابن جريج غير ابن علية . إنما سمع بن علية من ابن جريج سماعاً ليس بذلك إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز وضعف يحيى ابن معين رواية إسماعيل عن ابن جريج جداً وقد ذكر الترمذى فى جامعه كلام يحيى هذا الأخير غير موصل الإسناد فقال وذكر عن يحيى بن معين إلى آخره وهو متصل الإسناد عند البيهقى وهذا يدل على أن المراد بقوله فأنكره أى أنه قال ما أعرفه كما حكاه المصنف فإنه قال فى هذه الرواية الأخيرة : أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى فليس بين البارزين إذاً اختلاف كما أنكره من اعترض بذلك على المصنف والله أعلم .

( قوله ) والصحيح ما عليه الجمهور لأن الروى عنه بصد السهو والنسيان انتهى .

وقد اعترض عليه بأن الراوى أيضاً معرض للسهو والنسيان فينبى أن يتنازعا .  
وينظر فى ترجيح أحدهما من خارج .

ولأجل أن الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء . منهم الشافعي رضى الله عنه . قال لابن عبد الحكم إياك والرواية عن الأحياء والله أعلم .

( الثانية عشرة ) من أخذ على التحديث أجرا منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . وروينا عن اسحق بن ابراهيم أنه سئل عن الحديث يحدث بالأجر . فقال لا يكتب عنه . وعن أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي نحو ذلك . وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلى بن عبد العزيز المكي وآخرون في أخذ العوض على التحديث وذلك شبهه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . غير أن في هذا من حيث العرف خرما للمروءة والظن يساء بفاعله إلا أن يقتصر ذلك بغير ينفى ذلك عنه كمثل ماحدثه الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أبي سعيد البيماني أن أبا الفضل محمد بن ناصر السلمي ذكر أن أبا الحسين بن النور فعل ذلك لأن الشيخ أبا إسحق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث لأن اصحاب الحديث كانوا يمنعون عن الكسب لمياله والله أعلم .

والجواب : أن الراوى مثبت جازم والمروى عنه ليس بناف وقوعه بل غير ذاكر فقدم المثبت عليه والله أعلم .

( قوله ) ولأجل أن الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء منهم الشافعي قال لابن عبد الحكم إياك والرواية عن الاحياء انتهى .

وقد اعترض عليه بأن الشافعي إنما نهى عن الرواية عن الاحياء لاحتمال أن يتغير المروى عنه عن الثقة والمدالة بطارىء . بطراً عليه يقتضى رد حديثه التقدم كما تقدم في ذكر من كذب في الحديث أنه يسقط حديثه التقدم ويكون ذلك الراوى قد روى عنه في تصنيف له فيكون روايته عن غير ثقة وإنما يؤمن ذلك بموته على ثقته وعدائه فذلك كره الشافعي الرواية عن الحى .



(الثالثة عشرة) لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . جاء عن شعبة أنه قال لا يثبتك الشاذ إلا من الرجل الشاذ . ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح وكل هذا يخرم الثقة بالراوى ويضبطه .

وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحيدى وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلظه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه . وفي هذا نظر وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة النقاد أو نحو ذلك والله أعلم .

والجواب أن هذا حدس وظن غير موافق كما أراد الشافعى رضى الله عنه وقد بين الشافعى مراده بذلك كما رواه البيهقى في الدخل بإسناده إلى الشافعى أنه قال : لا يحدث عن حنبل إلا ما يؤمن عليه النسيان . قاله لابن عبد الحكم حين روى عن الشافعى حكاية فأنكرها ثم ذكرها وما قاله الشافعى رحمه الله سيقه إليه الشعبي ومعه فروى الخطيب في الكفاية بإسناده إلى الشعبي أنه قال لابن عون لا تحدثني عن الأحياء وإسناده إلى معمر أنه قال لعبد الرزاق إن قدرت أن لا تحدث عن رجل حتى فأضل . وقد فهم الخطيب من ذلك ما فهم المصنف فقال في الكفاية ولأجل أن النسيان غير مأمون على الإنسان فيأذر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوى له كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء ثم ذكر قول الشعبي ومعمر والشافعى رضى الله عنهم .

(قوله) وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحيدى وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلظه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه قال الشيخ وفي هذا نظر وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة النقاد أو نحو ذلك انتهى .

(الرابعة عشرة) اعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما ينشأ من الشروط في رواية الحديث ومشاخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الرقاع بذلك على نحو ما تقدم . وكان عليه من تقدم . ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون التصود الحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الفرض على تجرده وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلما بالغا عاقلنا غير متظاهرا بالنسق والسفك وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه .

وقد سبق الى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى . فإنه ذكر فيما رويناه عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم .

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم قد دوت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث . ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جهلهم وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها .

قال البيهقي فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه . ومن جاء بحديث معروف عندهم قالوا يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره . والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث سلسلا بحدثننا وأخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفا لنبيينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله أعلم .

---

وما ذكره المصنف بمشاهد نص عليه أبو حاتم بن حبان فقال إن من بين له خطاه

(الخامسة عشرة) في بيان الأناظر المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل . وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن . ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى .

أما أناظر التعديل فعلى المراتب ( الأولى ) قال ابن أبي حاتم إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتاج بحديثه .

قلت : وكذا إذا قيل ثبت أو حجة ، وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط والله أعلم .

وعلم فلم يرجع عنه وتغادى في ذلك كان كذاباً بجم صحيح فريد ابن حبان ذلك بكونه علم خطأ وإنما يكون عنادا إذا علم الحق وخالفه وقيد أيضاً بعض المتأخرين ذلك بأن يكون البدي بين له غلطة عالما عند المبين له . أما إذا كان ليس بهذا المثابة عنده فلا حرج إذن .

( قوله ) أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب : الأولى — قال ابن أبي حاتم إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتاج به انتهى .

اقتصر المصنف تبعاً لابن أبي حاتم على أن هذه الدرجة الأولى وكذا قال الحافظ أبو بكر الخطيب في الكفاية أرفع العبارات أن يقال حجة أو ثقة انتهى .

وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال درجة قبل هذه هي أرفع منها وهي أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى إما باللفظ بينه كقولهم ثقة ثقة أو مع بخانة اللفظ الأول كقولهم ثقة ثبت أو ثبت حجة أو نحو ذلك ؟ وهو كلام صحيح لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي عن التأكيد والله أعلم .

( قوله ) قلت وكذا إذا قيل ثبت أو حجة انتهى .

وقد اعترض عليه بأن قوله ثبت ذكرها ابن أبي حاتم فلا زيادة عليه إذا انتهى .

(الثانية) قال ابن أبي حاتم إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزل الثانية .

(قلت) هذا كما قال لأن هذه المبرات لا تشمر بشرطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع .

وإن لم يستوف النظر المعروف لكون ذلك الحادث في نفسه ضابطا مطلقا واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر ، ومشهور عن عبد الرحمن ابن مهدى القدوة في هذا الشأن أنه حدث قال : حدثنا أبو خلدة قتل له أكان ثقة ؟ قال : كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيرا ، وفي رواية : كان خيارا الثقة شعبة وسفيان .

ثم إن ذلك يخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة ، قال : قلت ليحيى بن معين

قلت وأيسر في بعض النسخ الصحيحة من كتابه إلا ما نقله المصنف عنه كما تقدم ليس فيه ذكر ثبت وفي بعض النسخ إذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه . هكذا في نسخته منه أو متقن ثبت لم يقل فيه أو ثبت والله أعلم .

(قوله) الثانية قال ابن أبي حاتم إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه انتهى .

سوى ابن أبي حاتم بين قولهم صدوق وبين قولهم محله الصدق فجعلها في درجة وتبعه المصنف وجعل صاحب الميزان قولهم محله الصدق في الدرجة التي تلي قولهم صدوق والله أعلم .

(قوله) حكاية عن عبد الرحمن بن مهدى أنه قال الثقة شعبة وسفيان انتهى . وقد اعترض عليه بأن النبي في كتاب الخطيب وغيره الثقة شعبة وسفيان لم يذكر

إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف ، قال إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة ، وإذا قلت لك هو ضف فليس هو بثقة لا تسكتب حديثه .

( قات ) ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة ، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم والله أعلم .

( الثالثة ) قال ابن أبي حاتم : إذا قيل شيخ فهو بالانزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون النازية .

( الرابعة ) قال إذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

قلت : وقد جاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان ، قال كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله أعلم .

وأما ألقائهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب أولاهما قولهم لين الحديث . قال ابن أبي حاتم : إذا أجابوا في الرجل بالين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

قلت : وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام ، فقال له

---

والجواب : أن المصنف لم يحكم ذلك عن الخطيب وعلى تقدير كونه في كتاب الخطيب هكذا فيحتمل أنه من النسخة فليس غلط المصنف بأولى من تنليطهم . على أن المشهور المشهور عن ابن مهدي ما ذكره المصنف هكذا وحكاة عمرو بن عبيد القلاس وكذا رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وكذلك ذكره الحافظ أبو الجراح الزبي في تهذيب السكال في ترجمة أبي خلد . وتقل في ترجمة مسمر من رواية القلاس أيضاً عن ابن مهدي الثقة شعبة ومسمر وعلى هذا فلم يزل عنه مرتين فإن النقول في هذه الرواية أن أحمد ابن حنبل سأل عنه وأما قل الثقة شعبة وسفيان ومسمر فاقصر القلاس على التمثيل بآيتين فمرة ذكر سفيان ومرة ذكر مسمر والله أعلم .

إذا قلت فلان لين إيش تريد به ، نال لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن المدالة .

( الثانية ) قال ابن أبي حاتم : إذا قالوا ليس بثوى فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه .

( الثالثة ) قال : إذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

( الرابعة ) قال إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة .

قال الخطيب أبو بكر أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال حجة أو ثقة ، وأدونها أن يقال كذاب ساقط ، أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي النراوى قراءة عليه بنيسابور قال : أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي ، قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ ، أخبرنا الحسين بن الفضل ، أخبرنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا يعقوب بن سفيان ، قال : سمعت أحمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجمع على ترك حديثه ، قد يقال فلان ضعيف ، فأما أن يقال فلان متروك فلان أن يجمع الجمع على ترك حديثه .

وعلم بشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث ، فلان مضطرب ،

---

( قوله ) وعلم بشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب فقولهم فلان قد روى الناس عنه فلان وسط فلان مقارب الحديث إلى آخر كلامه فيه

---

( ١ ) وردت في ( ح ) بصيغة الإثبات فلم يذكر حرف الجزم .

فلان لا يحتاج به ، فلان مجهول ، فلان لاشئ ، فلان ليس بذلك ، وربما قيل ليس بذلك القوى فلان فيه أو في حديثه ضعف ، وهو في الجرح أقل من قولهم فلان ضعيف الحديث ، فلان ما أعلم به بأساً ، وهو في التمديل دون قولهم لا بأس به ، وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه أو أصل أصلناه تنبه إن شاء الله به عليها والله أعلم .

أمر . (أحدها) أن المصنف ذكر هنا ألفاظ التوثيق وألفاظ التجريح لم يميز بينها وقال إن ابن أبي جاتم وغيره لم يشرحوها وأراد بكونهم لم يشرحوها أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق من أى رتبة هى من الثانية أو الثالثة مثلاً وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أى منزلة هى وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هى من ألفاظ التوثيق أو التجريح فإن هذا أمر لا يخفى على أهل الحديث وإذا كان كذلك فقد رأيت أن أذكر كل لفظ منها من أى رتبة هو لتعرف منزلة الراوى به فأقول الألفاظ التى هى للتوثيق من هذه الألفاظ التى جمع بينها المصنف أربعة ألفاظ وهى قولهم فلان روى عنه الناس وفلان وسط وفلان متقارب الحديث وفلان ما أعلم به بأساً وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة وهى الأخيرة من ألفاظ التوثيق ، وأما بقية الألفاظ التى ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح وهى سبعة ألفاظ فمن الرتبة الأولى وهى الين ألفاظ الجرح قولهم فلان ليس بذلك وفلان ليس بذلك القوى وفلان فيه ضعف وفلان في حديثه ضعف ومن الدرجة الثانية وهى أشد في الجرح من التى قبلها .

(قوله) فلان لا يحتاج به فلان مضطرب الحديث ومن الدرجة الثالثة وهى أشد من اللتين قبلها .

(قوله) فلان لاشئ فهذا ما ذكره المصنف هنا مهملاً من مراتبه وذكر فيها أيضاً فلا مجهول وقد تقدم ذكر المجهول في الموضع الذى ذكره المصنف وإنه على ثلاثة أقسام فأغنى ذلك عن ذكره هنا .

( الامر الثاني ) أن قوله مقارب الحديث ضبط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف بكسر الراء كذا ضبطه الشيخ محي الدين النووي في محضره وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السيد حكى فيه الوجهين الكسر والفتح وأن اللفظين حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل وفتحها من ألفاظ التجريح انتهى .

وهذا الاعتراض والدعوى أيضا صحيحين بل الوجهان فتح الراء وكسرها معروفان وقد حكاهما ابن العربي في كتاب الأحوذى وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق وقد ضبط أيضا في النسخ الصحيحة عن البخارى بالوجهين وممن ذكره من ألفاظ التوثيق الحافظ أبو عبدالله الذهبي في مقدمة الميزان وكأن المعترض فهم من فتح الراء أو الشيء المقارب هو الردى . وهذا فهم عجيب فإن هذا ليس معروفًا في اللغة وإنما هو في ألفاظ العوام وإنما هو على الوجهين من قوله « سدّدوا وقاربوا » فمن كسر قال إن معناه أن حديثه مقارب لحديث غيره ومن فتح قال إن معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره ومادة فاعل تقتضى المشاركة إلا في مواضع قليلة والله أعلم .

واعلم أن ابن سيدته حكى في الرجل المقارب الكسر فقط فقال ورجل بالكسر مقارب ومتاع مقارب بالفتح ليس بنفيس وقال بعضهم دين مقارب بالكسر ومتاع مقارب بالفتح ، هذه عبارته في المحكم فلم يترك الفتح إلا في المتاع فقط ، وأما الجوهرى لجعل الكل بالكسر وقال ولا تقل مقارب أى بالفتح .

( الأمر الثالث ) أن المصنف أهل من ألفاظ التوثيق والمجرح أكثر مما زاده على ابن أبي حاتم فرأيت أن أذكر منها ما يحضرنى لتعرف وتضبط فأما ألفاظ التوثيق فمن المرتبة الثانية على مقتضى عمل المصنف قولهم فلان مأمون فلان خيار وهاتان من المرتبة الثالثة على مقتضى عمل الذهبي في جملة أعلى الدرجات تكرار التوثيق كما تقدم . ومن المرتبة الرابعة أو الثالثة قولهم فلان إلى الصدق ما هو . فلان جيد الحديث ، فلان حسن الحديث وفلان صويح وفلان صدوق إن شاء الله وفلان أرجو أنه لا بأس به وأما ألفاظ التجريح فمن المرتبة الأولى وهى أئبن ألفاظ التجريح قولهم فلان فيه مقال وفلان ضف وفلان تعرف وتكر وفلان ليس بالمتين أو ليس بمحجة أو لئى بمدة أو ليس بالمرضى وفلان للمصنف ما هو وسىء الحفظ وفيه خلف وطعنوا فيه وتكلموا فيه . ومن



## ( النوع الرابع والعشرون )

« معرفة كيفية سماح الحديث ووصفة ضبطه »

اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة ولتقدم على بيانها بيان أمور :

أحدها يصح النحل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده ، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده ، ومنع من ذلك قول فأخطأوا ، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير وأشباهم من غير فرق بين ما تحمله قبل البلوغ وما بعده ، ولم يزالوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويمتدون برواياتهم لذلك والله أعلم .

( الثاني ) قال أبو عبد الله الزيري يستحب كتب الحديث في الشرين لأنها مجتمعة العقل ، قال وأحب أن يشتغل دونها بحسب القرآن والفرائض ، وورد عن سفيان الثوري قال : كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة .

وقيل لموسى بن إسحق كيف لم تكتب عن أبي نعيم فقال كان أهل الكوفة

الرتبة الثانية وهي أشد من الأولى فلان واه ، فلان ضعفوه ، فلان منكر الحديث . ومن الرتبة الثالثة وهي أشد منها قولهم فلان ضعيف جداً . فلان واه بكرة فلان لا يساوي شيئاً فلان مطروح وطريق لا يثبت . ورد حديثه ومن الرتبة الرابعة فلان متهم بالكذب وهالك وأمس بقة ، وروى عنه فلان في حديثه نظر ، وسكتوا عنه ، وهاتان البارتان يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه ، ومن الرتبة الخامسة ولم يذكرها المصنف فلان ، وضاع فلان دجال ولهم ألفاظ آخر يستدل بها عليها والله أعلم .

لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صفاراً حتى يستكملوا عشرين سنة ، وقال موسى بن هرون أهل البصرة يكتبون لمشر سنيين وأهل الكوفة لعشرين : أهل الشام لثلاثين والله أعلم .

قلت : وينبغي بعد أن صار للمعوز إبقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه . وأما الاشتغال بكتبه الحديث وتحصيله وضبطه وتقنيده فمن حين يتأهل لذلك ويستعمله ، ولذلك يختلف باختلاف الأشخاص وليس منهدراً في سن مخصوص كما به بق ذكره آتفا عن قوم والله أعلم .

( الثالث ) اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير فروينا عن موسى بن هرون الحمال أحد الحفاظ النقاد أنه سئل متى يسمع الصبي الحديث فقال إذا فرق بين البقرة والدابة ، وفي رواية بين البقرة والحمار ، وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه سئل متى يجوز سماع الصبي الحديث فقال إذا عقل وضبط فذكر له عن رجل أنه قال لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة فأنكر قوله وقال بنس القول وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي عن أبي محمد عبد الله بن محمد الأشبري عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السبتي اليحصبي قال قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع ، وذكر رواية البخاري في صحيحه بعد أن ترجم متى يصح سماع الصغير بإسناده عن محمود بن الربيع قال : عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم بحجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو ، وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين .

( قلت ) التعديد يخص هو الذي استقر عليه على أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع ولمن لم يبلغ خمساً . وأحضر ، والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص ، فإن وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يقابل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه ، وإن كان دون

خمس وان لم يكن كذلك لم نصح سماعه وان كان ابن خمس بن ابن خمسين .

وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال : رأيت صبيا ابن أربع سنين ، وقد حمل الى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير أنه اذا جاع يبكي ، وعن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد الأنصهاني قال حفظ القرآن ولى خمس سنين وحمل الى أبي بكر بن المقرئ لأسمع منه ولى أربع سنين ، قال بعض الحاضرين لا تسمعوا له فيما قرئ . فإنه صغير فقال لى ابن المقرئ اقرأ سورة الكافرين قرأتها فقال اقرأ سورة الكوثر قرأتها فقال لى غيره اقرأ سورة والرسالات قرأتها ولم أغلط فيها ، فقال ابن المقرئ سمعوا له والهدية على . وأما حديث محمود بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس . ولم يميز تمييز محمود رضى الله عنه والله أعلم .

#### ( النوع الرابع والعشرون — معرفة كيفية سماع الحديث )

( قوله ) وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال رأيت صبيا ابن أربع سنين وقد حمل الى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير أنه اذا جاع يبكي انتهى .

احسن المصنف في التمييز عن هذه الحكاية بقوله بلغنا ولم يحزم بنقلها فقد رأيت بعض الأئمة من شيوخنا يستبعد محبتها ويقول على تقدير وقوعها لم يكن ابن أربع سنين وإنما كان مثيل الحلقة فيظن صفه والذي ينسب على الظن عدم صحتها . وقد رواها الخطيب بإسناده في الكفاية وفي إسناده أحمد بن كامل القاضي قال فيه الدارقطني كان متساهلا ربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه وأهاله له السجبة فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء أصلا . وقال صاحب الميزان كان يعتمد على حفظه فيهم . ( ١ )

( بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحملها . . . ومجامعها ثمانية أقسام )

( القسم الأول ) السماع من لفظ الشيخ وهو ينقسم إلى إملاء وتحديث من غير إملاء وسواء كان من حفظه أو من كتابه ، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير ، وفيما نرويه عن القاضي عياض بن موسى السبكي أحد المتأخرين المطلقين ، قوله : لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلانا يقول وقال لنا فلان وذكر لنا فلان ، قلت في هذا نظر ، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما نبينه إن شاء الله تعالى أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لمافي من الإيهام والإلباس ، والله أعلم .

وذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن أرفع العبارات في ذلك سمعت حدثنا وحدثني فإنه لا يكاد أحد يقول سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمه .

وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجزله حدثنا . وروى عن الحسن أنه كان يقول حدثنا أبو هريرة ويتأول أنه حدث أهل المدينة وكان الحسن إذ ذاك بها إلا أنه لم يسمع منه شيئا .

قلت : ومنهم من أثبت له سماعا من أبي هريرة والله أعلم ..

ثم يتلو ذلك قول أخبرنا وهو كثير في الاستعمال حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم إلا بقولهم أخبرنا ، منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير وعبد الله بن موسى وعبد الرزاق ابن همام ويزيد بن هارون وعمرو بن عون ويحيى بن يحيى التميمي واسحق بن راهويه وأبو مسعود أحمد بن الفرات وعبد بن أيوب الرازيان وغيرهم . وذكر

الخطيب عن محمد بن رافع قال : كان عبد الرزاق يقول أخبرنا حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية فقالا له قل حدثنا فكل ما سمعت مع هؤلاء قال حدثنا وما كان قبل ذلك قال أخبرنا . وعن محمد بن أبو الفوارس الحافظ قال هشيم ويزيد ابن هارون وعبد الرزاق لا يقولون إلا أخبرنا فإذا رأيت حدثنا فهو من خطأ الكاتب والله أعلم .

قلت : وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بما قرىء على الشيخ ثم يتلو قول أخبرنا قول أنبأنا ونبأنا وهو قليل في الاستعمال .

قلت : حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة أخرى وهي أنه ليس في سمعت دلالة على أنه الشيخ رواه الحديث وخطبه به وفي حدثنا وأخبرنا دلالة على أنه خطبه به ورواه له أو هو ممن فعل به ذلك . سأل الخطيب أبو بكر الحافظ شيخه أبا بكر البرقاني الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى عن السر في كونه يقول فيما رواه لم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني الآبندوني سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه عسيراً في الرواية فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا لأن قصده كان الرواية للدخل إليه وحده .

وأما قوله قال لنا فلان أو ذكر لنا فلان فهو من قبيل قوله حدثنا فلان غير أنه لائق بما سمعه . منه في المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا .

وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادى عشر عن كثير من المحدثين استعمال ذلك معبرين به عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات . وأوضح العبارات في ذلك أن يقول قال فلان أو ذكر فلان من غير ذكر قوله لى ولنا ونحو

ذلك . وقد قدمنا في فصل الإياد المنع أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمول  
عندهم على السماع إذا عرف لقاؤه له وسماعه منه على الجملة لا سيما إذا عرف من  
حاله أنه لا يقول قال فلان إلا فيما سمعه منه .

وقد كان حجاج بن محمد الأعور يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها قال  
ابن جريج فعلها الناس عنه واحتجوا برواياته وكان قد عرف من حاله أنه  
لا يروي إلا ما سمعه .

وقد خصص الخطيب أبو بكر الحافظ القول بحمل ذلك على السماع بمن عرف  
من عاداته مثل ذلك والحفوظ المعروف ما قدمنا ذكره والله أعلم .

( القسم الثاني ) من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ وأكثر المحدثين  
يسمونها عرضاً من حيث أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن  
على المقرئ . وسواء كنت أنت القارئ أو قرأ غيرك وأنت تسمع أو قرأت من كتاب  
أو من حفظك أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو أو  
ثقة غيره ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكى عن بعض من لا يمتد بخلافه  
والله أعلم .

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه  
فنقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ  
على السماع من لفظه . وروى ذلك عن مالك أيضاً . وروى عن مالك وغيره أنها  
سواء . وقد قيل أن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب  
مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ومذهب البخاري وغيرهم . والصحيح  
ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية . وقد قيل إن  
هذا مذهب جمهور أهل المشرق والله أعلم .

وأما العبارة عنها عند الرواية بها فغنى على مراتب أوجدها وأسدها  
أن يقول قرأت على فلان أو قرىء على فلان وأنا أسمع فأقر به فهذا شائع من  
غير إشكال ويتلو ذلك ما يجوز من المبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقاً إذا  
أتى بها ههنا مقيدة بأن يقول حدثنا فلان قراءة عليه أو أخبرنا قراءة عليه ونحو ذلك  
وكذلك أنشدنا قراءة عليه في الشعر .

وأما إطلاق حدثنا وأخبرنا في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه على مذاهب  
فمن أهل الحديث من منع منهما جميعاً وقيل إنه قول ابن المبارك ويحيى بن يحيى التميمي  
وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم . ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك وأنه كالسماع  
من لفظ الشيخ في جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا وأبأنا . وقد قيل إن هذا مذهب  
معظم الحجازيين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن  
سعيد القطان في آخرين من الأئمة المتقدمين وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح  
في جماعة من المحدثين .

ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً أن يقول سمعت فلانا . والمذهب الثالث  
الفرق بينهما في ذلك والنوع من إطلاق حدثنا وتجويز إطلاق أخبرنا وهو مذهب  
الشافعي وأصحابه وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق .

وذكر صاحب كتاب الانصاف محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري أن  
هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يخصصهم أحد وانهم جملوا أخبرنا  
علماً يقوم مقام قول قائله أنا قرأته عليه لانه لفظ بهلى . قال ومن كان يقول به من  
أهل زماننا أبو عبد الرحمن النسائي في جماعة مثله من محدثينا . قلت وقد قيل إن  
أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين ابن وهب بمصر وهذا يدفعه أن ذلك مروى  
عن ابن جريج والاوزاعي حكاه عنهما الخطيب أبو بكر إلا أن يبقى أنه أول من  
فضل ذلك بمصر والله أعلم .

قلت : الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث والاحتجاج لذلك من حيث اللفظ عناء وتكلف .

وخير ما يقال فيه أنه إصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص النوع الأول بقول حدثنا لقوة اشعاره بالنطق والمشافهة والله أعلم .

ومن أحسن ما يمكن : عن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ أبو بكر البرقاني عن ابن أبي حاتم محمد بن يعقوب المروى أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفربري صحيح البخاري وكان يقول له في كل حديث حدثكم الفربري فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه سمع الكتاب من الفربري قراءة عليه فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه أخبركم الفربري والله أعلم .



### (تفريعات)

الأول : إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره وهو موثوق به .  
مراع لما يقرأ أهل لذلك فإن كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما لو كان أصله بيد نفسه  
وبل أولى المتعاضد ذهني شخصين عليه . وإن كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا  
ما اختلفوا فيه فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا سماع غير صحيح والمختار أن ذلك صحيح  
وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث .

وإذا كان الأصل بيد القارئ وهو موثوق به ديناً ومعرفة فكذلك الحكم فيه  
وأولى بالتصحيح وأما إذا كان أصله بيد من لا يوثق بإمساكه له ولا يؤمن  
إيماله لما يقرأ فسواء كان بيد القارئ أو بيد غيره في أنه سماع غير معتد به إذا كان  
الشيخ غير حافظ للمقروء عليه والله أعلم .

( قوله ) إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره إلى أن قال وإن كان الشيخ  
لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا ما اختلفوا فيه فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا سماع غير  
صحيح والمختار أن ذلك صحيح انتهى .

هذا الذي أبهم المصنف ذكره هو إمام الحرمين فإنه اختار ذلك وحكى القاضي  
عياض أيضاً أن القاضي أبا بكر الباقلاني تردد فيه قال وأكثر ميله إلى النع انتهى .

وهن السلفي هذا الاختلاف لاتفاق العلماء على العمل بخلافه فإنه ذكر ما حاصله أن  
الطالب إذا أراد أن يقرأ على شيخ شيئا من سماعه هل يجب أن يريه سماعه في ذلك  
الجزء أم يكفي إعلام الطالب الثقة للشيخ أن هذا الجزء سماعه على فلان ، فقال السلفي هما  
سيان على هذا عهدنا علماءنا عن آخرهم قال ولم تزل الحفاظ قديماً وحديثاً يخرجون  
للشيوخ من الأصول قصير تلك الفروع جد المقابلة أصولاً وهل كانت الأصول أولاً  
إلا فروعاً انتهى .

الثاني : إذا قرأ القارىء على الشيخ قائلا أخبرك فلان أو قلت أخبرنا فلان أو نحو ذلك والشيخ ساكت مصغ إليه فاهم لذلك غير منكر له فهذا كاف في ذلك . واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ نطقا وبه قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازى وأبو الفتح سليم الرازى وأبو نصر بن الصباغ من النفاة الشافعيين . قال أبو نصر ليس له أن يقول حدثنى أو أخبرنى وله أن يعمل بما قرىء عليه وإذا أراد روايته عنه قال قرأت عليه أو قرأ عليه وهو يسمع . وفي حكاية بعض المصنفين للخلاف في ذلك أن بعض الظاهرية شرط إقرار الشيخ عند تمام السماع بأن يقول القارىء للشيخ وهو كما قرأته عليك فيقول نعم . والصحيح أن ذلك غير لازم وأن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارىء اكتفاء بالقرائن الظاهرة وهذا مذهب الجاهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم والله أعلم .

الثالث : فيما نرويه عن الحاكم أبو عبد الله الحافظ رحمه الله قال الذى اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى أن يقول فى الذى يأخذه من الحديث لفظا وليس معه أحد حدثنى فلان وما يأخذه من الحديث لفظا ومعه غيره حدثنا فلان وما قرأ على الحديث بنفسه أخبرنى فلان وما قرىء على الحديث وهو حاضر أخبرنا فلان وقد رويناه نحو ما ذكره عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضى الله عنهما وهو حسن رائق .

فإن شك فى شيء عنده أنه من قبيل حدثنا أو أخبرنا أو من قبيل حدثنى أو أخبرنى لتردده فى أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره فيحتمل أن تقول ليقل حدثنى أو أخبرنى لأن عدم غيره هو الأصل . ولكن ذكر على بن عبد الله

( قوله ) فإن شك فى شيء عنده أنه من قبيل حدثنا أو أخبرنا أو من قبيل حدثنى أو أخبرنى لترددهم فى أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره فيحتمل أن تقول ليقل حدثنى أو أخبرنى لأن عدم غيره هو الأصل انتهى .

المدني الإمام عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الإمام فيما إذا شك أن الشيخ قال حدثني فلان أو قال حدثنا فلان أنه يقول حدثنا .

وهذا يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول حدثنا وهو عندي بتوجه بأن حدثني أكمل مرتبة وحدثنا أقص مرتبة فيقتصر إذا شك على الناقص لأن عدم الزائد هو الأصل وهذا لطيف . ثم وجدت الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله قد اختار بعد حكايته قول القطان ما قدمته . ثم أن هذا التفصيل من أصله مستحب وليس بواجب حكاه الخطيب الحافظ عن أهل العلم كافة . فجاز إذا سمع وحده أن يقول حدثنا أو نحوه لجواز ذلك للواحد في كلام العرب . وجاز إذا سمع في جماعة أن يقول حدثني لأن الحدث حدثه وحدث غيره والله أعلم .

الرابع : رويناه عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت وأخبرنا ولا تعدوه .

سوى المصنف رحمه الله بين الشك في أنه هل سمع من لفظ الشيخ وحده أو كان معه غيره يسمع ، وبين مسألة ما إذا شك هل قرأ هو بنفسه على الشيخ أو سمع عليه بقراءة غيره وما قاله ظاهر في المسألة الأولى .

وأما المسألة الثانية فإنه يتحقق فيها سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه أم لا والأصل أنه لم يقرأ هذا إذا مشينا على ما ذكره المصنف تبعاً للحاكم أن القارئ يقول أخبرني سواء سمع بقراءته معه غيره أم لا ؟ أما إذا قلنا بما جزم به ابن دقيق العيد في الاقتراح من أن القارئ إذا كان معه غيره يقول ، أخبرنا فيتجه حينئذ أن يقال الأصل عدم الزائد لكن الذي ذكره ابن الملاح هو الذي قاله عبد الله بن وهب وأبو عبد الله الحاكم وهو المشهور والله أعلم .

والأحسن فيما إذا شك هل قرأ بنفسه أو سمع بقراءة غيره ما حكاه الخطيب في الكفاية عن البرقاني أنه ربما شك في الحديث هل قرأه هو أو قرئ وهو يسمع فيقول فيه قرأنا على فلان فإنه يسوغ إثباته بهذه الصيغة فيما قرأه بنفسه وفيما سمعه بقراءة غيره

(قلت) ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قبل فيه أخبرنا بحدثننا ونحو ذلك وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق لاحتمال أن يكون من قال ذلك بمن لا يرى التسوية بينهما . ولو وجدت في ذلك إ ناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى . وذلك وإن كان فيه خلاف معروف فالذى نراه الامتناع من إجراء مثله في ابدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سذكروه إن شاء الله تعالى .

وما ذكره الخطيب أبو بكر في كتابته من إجراء ذلك الخلاف في هذا فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف والله أعلم .

الخامس : اختلاف أهل العلم في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة فورد عن الإمام ابراهيم الحارثي وأبي أحمد بن عدى الحافظ والأستاذ أبي اسحق الاسفرائيني الفقيه الأصولي وغيرهم نفي ذلك . وروينا عن أبي بكر أحمد بن اسحق الصبغى أحد أئمة الشافعيين بخراسان أنه سئل عن يكتب في السماع . فقال يقول حضرت ولا يقل حدثنا ولا أخبرنا . وورد عن موسى بن هارون الحمال تجويز ذلك . وعن أبي حاتم الرازي قال كتبت عند عارم وهو يقرأ وكتبت عند عمرو بن مهزوق وهو يقرأ . وعن عبد الله ابن المبارك أنه قرأ عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يقرأ . ولا فرق بين النسخ من السامع والنسخ من المسمع .

وقد سئل أحمد بن حنبل المصري عن الرجل يسمع بقراءة غيره فأحب بأنه لا بأس أن يقول قرأنا وقد قال التيفل قرأنا على مالك وإنما سمع بقراءة غيره والله أعلم .

(قوله) ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قبل فيه أخبرنا بحدثننا ونحو ذلك وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق لاحتمال أن يكون من قال ذلك بمن لا يرى التسوية بينهما ولو وجدت

م. هذا الاطلاق التفصيل فنقول لا يصح السماع إذا كان النسخ  
بحيث لا يمتنع معه فهم النسخ ، يرأسى يكون ، " سمعه كأنه صوت غفل  
ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم . كمثل ما روينا عن الحافظ العام أبي الحسن  
الدارقطنى أنه حضر في حداثته مجلس اسماعيل الصغار فجلس ينسخ جزءا كان معه  
واسماعيل يملئ فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وأنت تنسخ . فقال فهمى  
للملاء خلاف فهمك . ثم قال تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن ؟ فقال  
لا ، فقال الدارقطنى أملى ثمانية عشر حديثا فمدت الأحاديث فوجدت كما قال . ثم قال  
أبو الحسن الحديث الأول منها عن فلان عن فلان ومثته كذا . والحديث الثانى عن فلان  
عن فلان ومثته كذا ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في  
الإملاء حتى أتى على آخرها فتمجّب الناس منه والله أعلم .

السادس : ما ذكرناه في النسخ من التفصيل يجرى مثله فيما إذا كان الشيخ  
أو السامع يتحدث أو كان القارىء خفيف القراءة ففرط في الاسراع أو كان يهيم  
بحيث يخفى بعض الكلام أو كان السامع بعيداً عن القارىء وما أشبه ذلك .  
ثم الظاهر انه يعنى في كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين .

ويستحب للشيخ أن يعجز لجميع السامعين رواية جميع الجزء أو الكتاب الذى  
سمعه وإن جرى على كله اسم السماع وإذا بذل لاحد منهم خطه بذلك كتب  
له سمع منى هذا الكتاب وأجزت له روايته عنى أو نحو هذا كما كان بعض الشيوخ  
يفعل . وفيما نزويده عن الفقيه أبى محمد بن أبى عبد الله بن عتاب الفقيه الاندلسى  
عن أبيه رحمه الله أنه قال لا غنى في السماع عن الإجازة لأنه قد يغلط القارىء  
ويغفل الشيخ أو يغلط الشيخ إن كان القارىء ويغفل السامع فينجبر له ما فاتة بالإجازة .  
هذا الذى ذكرناه تحقيق حسن . وقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت

لأبي الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا ولا يفهم عنه ذلك عنه قال أرجو أن ' سد . ويأتي بن خلف بن سالم الحرمي قال سمعت ابن عيينه يقول فاعمر بن دينار يريد حدثنا عمرو بن دينار لكن اقتصر من حدثنا على النون والالف فإذا قيل له قل حدثنا عمرو قال لا أقول لأنني لم أسمع من مونه حدثنا ثلاثة أحرف وهي حدث لكثرة الزحام .

---

من ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينها بإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى وذلك وإن كان فيه خلاف معروف فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجاميع المجموعة على ما سذكروه إن شاء الله تعالى .

وما ذكره أبو بكر الخطيب في كفايته من إجراء ذلك الخلاف في هذا فحول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف والله أعلم انتهى .

وفيه أمران ( أحدهما ) أن ما اختاره المصنف قد ضعه ابن دقيق العيد في الاقتراح فقال : وما وقع في اصطلاح التأخرين أنه إذا روى كتاب مصنف يبننا ويذنه وسأبط تصرفوا في إسماء الرواة وقلبوها على أنواع إلى أن يصلوا إلى المصنف فإذا وصلوا إليه تبخوا المظنه من غير تفسير قال وهنا بحثان فذكر الأول ثم قال أبحث الثاني الذي اصطلاحوا عليه من عدم التفسير الألفاظ بـ د و صولهم إلى المصنف ينبغي أن ينظر فيه هل هو على سبيل الوجوب أو هو اصطلاح على سبيل الأولى قال وفي كلام بعضهم ما يشير إلى أنه ممتنع لأنه وإن كان له الرواية بالمعنى فليس له تفسير التصنيف قال وهذا كلام له فيه ضعف قال وأقل ما فيه إنه يقتضى تجويز هذا فيما ينقل من المصنفات المقدمة إلى أجزائها وتجاريجها فإنه ليس فيه تفسير التصنيف المتقدم وأيس هذا جارياً على الاصطلاح فإن الاصطلاح على أن لا تفسر الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويتها فيها أو نقلناها منها انتهى .

وما ذكره من أنه يقتضى تجويزه فيما ينقل من المصنفات المقدمة ( ١ ) إلى أجزائها وتجاريجها ليس بمسلم بل آخر كلام ابن الصلاح يشعر أنه إذا نقل حديث من كتاب وعزى إليه لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو نقلناه والله أعلم .

قلت : قد كان كثير من أكابر الحديثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً حتى ربما بلغ ألفاً مؤلفة ويلفظهم عنهم المستملون فيكتبون عنهم بواسطة تبليغ المستملين فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المولى . روينا عن الأعشى رضى الله عنه قال كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه . وعن حماد بن زيد أنه سأله رجل في مثل ذلك فقال يا أبا إسماعيل كيف قلت . فقال استفهم ممن يليك . وعن عيينة أن أبا مسلم المستملى قال له إن الناس كثير لا يسمعون قال ألا تسمع أنت قال نعم قال فاسمعهم وأبى آخرون ذلك .

روينا عن خلف بن تميم قال سمعت من سفیان الثوري عشرة آلاف حديث

( الأمر الثانى ) إن تعليق المصنف للنوع باحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بين آخرنا وحدثنا ليس بجيد من حيث أن الحكم لا يختلف في الجائز والمتنع بأن يكون الشيخ يرى الجائز ممتنعاً أو المتنع جائزاً ، وقد صرح أهل الحديث بذلك في مواضع : منها أن يكون الشيخ ممن يرى جواز إطلاق حدثنا وأبنا في الإجازة وأذن للطالب أن يقول ذلك إذا روى عنه بالإجازة فإنه لا يجوز للطالب وإن أذن له الشيخ ، وقد صرح به المصنف كما سيأتى .

وكذلك أيضاً لم يشترطوا في جواز الرواية بالمعنى أن لا يكون في الإسناد من يمنع ذلك كالأب سیرين بل جوزوا الرواية بالمعنى بشروط ليس منها هذا .

( قوله ) قالت قد كان كثير من أكابر الحديثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً حتى ربما بلغ ألفاً مؤلفة ويلفظهم عنهم المستملون فيكتبون عنهم بواسطة (١) تبليغ المستملين وأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المولى ، ثم قال وأبى آخرون ذلك ، ثم قال : قلت والأول تساهل بعيد انتهى .

أطلق المصنف حكاية الألف من غير قيد يكون المعنى يسمع لفظ المستملى الذى على أم لا ، والصواب التقيد بما ذكرناه ، فإن كان الشيخ صحيح السمع بحيث يسمع لفظ المستملى الذى على عليه فالسمع صحيح ويجوز له أن يرويه عن المعلى دون ذكر الواسطة كما لو سمع على الشيخ بقرأة غيره ، فإن القارىء والمستمل واحد ، وإن كان فى سمع الشيخ ثقل بحيث لا يسمع لفظ المستملى فإنه لا يدع لمن لم يسمع لفظ الشيخ أن يرويه عنه إلا بواسطة المستمل أو المبلغ له عن الشيخ أو المفهم للاستماع مالم يوافقه كما ثبت فى الصحيحين من رواية عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : « سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول : يكون اثنا عشر أميراً فقال : كلمة لم أسمعها فقال أبى إنه قال كلهم من قریش » — لفظ البخارى ، وقال مسلم : ثم تكلم بكلمة خفيت على ف سألت أبى ماذا قال ؟ قال كلهم من قریش فلم يرو جابر بن سمرة الكلمة التى خفيت عليه إلا بواسطة أبيه ويمكن أن يستدل القائلون بالجواز بما رواه مسلم فى صحيحه من رواية عامر بن سعد ابن أبى وقاص قال : كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامى نافع أن أخبرنى بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فكتب إلى : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة عشية ربح الأسرى قال : لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قریش » فلم يفصل جابر بن سمرة الكلمة التى لم يسمعها من النبی صلى الله عليه وسلم وقد يحاب عنه بأمور :

( أحدها ) أنه محتمل أن بعض الرواة أدرجه وفصلها الجور وم عبد الملك بن عمير والشمى وحسين وساك بن حرب ووصله عامر .

( والثانى ) أنه قد اتفق الشيخان على رواية الفصل وانفرد مسلم برواية الوصل .

( والثالث ) أن رواية الجمهور سماع لهم من جابر بن سمرة ورواية عامر بن سعد كتابة ليست متصلة بالسمع

( والرابع ) أن الإرسال جائز خصوصاً لإرسال الصحابة عن بعضهم ، فإن الصحابة كلهم عدول ولهذا كانت مراسيلهم حجة خلافاً للاستاذ أبى إسحق الأسفرائينى لأن الصحابة قد يروون عن التابعين والله أعلم .



أو نحوها فكنت أستمعهم جليسي قلت لرائدة قال لي لا تحدث منها إلا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك قال فآلتيتها .

وعن أبي نعيم أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف والاسم مما سمعه من سفيان والأعمش واستفهمه . من أصحابه أن يرويه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واسمائه .

قلت والأول تساهل بعيد . وقد روينا عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ الأصمباني أنه قال لواحد من أصحابه يا فلان يكفيك من السماع شمه . وهذا إما متأول أو متروك على قائله . ثم وجدت عن عبد النبي بن سعيد الحافظ عن حمزة بن محمد الحافظ بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال يكفيك من الحديث شمه . قال عبد النبي قال لنا حمزة يعني إذا سئل عن أول شيء عرفه وليس يعني التسهيل في السماع والله أعلم .

(السابع) . يصح السماع ممن هو وراء حجاب إذا سمع صوته فيما إذا حدث بانقلبه أو إذا عرف حضوره بسمع منه فيما إذا قرئ عليه . وينبغي أن يحوز الإعتاد في معرفة صوته وحضوره على خبر من يوثق به . وقد كانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتمادا على الصوت . واحتج عبد النبي بن سعيد الحافظ في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ( إن بلالا ينادي بليلى فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ) وروى بإسناده عن شعبة أنه قال إذا حدثك الحديث فلم تر وجهه فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا وأخبرنا والله أعلم .

الثامن : من سمع شيخا حديثا ثم قال له لا تروه عني أو لا أذن لك في روايته عني أو قال لست أخبرك به أو رجعت عن إخباري إليك به فلا تروه عني غير

مسند ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك بل منعه من روايته عنه مع  
جزمه بأنه حديثه وروايته فذلك غير مبطل لسماعه ولا مانع له من روايته عنه .  
وسأل الحافظ أبو سعيد بن غلبك النيسابوري الأستاذ أبا اسحق الأسفرائيني  
رحمهما الله عن محدث خص بالسماع قوما فجاء غيرهم وسمع منه من غير علم الحدث  
به هل يجوز له رواية ذلك عنه . فأجاب بأنه يجوز ولو قال الحدث إني أخبركم  
ولا أخبر فلان لم يضره والله أعلم .

(التسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله : الإجازة وهي متنوعة أنواعاً)

أولها : أن يخيّر امين في معين مثل أن يقول أجزت لك الكتاب الفلاني أو  
ما اشتملت عليه فهرستی هذه فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة . وزعم  
بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر . وإنما خلافهم في  
غير هذا النوع . وزاد القاضي أبو الوليد الباجي المالكي فأطلق نفى الخلاف وقال  
لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من ساف هذه الأمة وخالفها وادعى الاجماع من  
غير تفصيل وحكى الخلاف في العمل بها .

قلت : هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل  
الحديث والفقهاء والأصوليين وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي رضي الله عنه روى  
عن صاحبه الربيع بن سايان قال كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث قال الربيع أنا  
أخالف الشافعي في هذا . وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضيان  
حسين بن محمد الروزي وأبو الحسن الماوردي وبه قطع الماوردي في كتابه الحاوي  
وعزاه إلى مذهب الشافعي وقالاجمعا لوجازت بإجازة لبطلت الرحلة . وروى  
أيضا هذا الكلام عن شعبة وغيره .

ومن أبطالها من أهل الحديث الإمام إبراهيم بن اسحق الحربي وأبو محمد

عبد الله بن محمد الاصمباني الملقب بأبي الشيخ والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي وحكي أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه . قال أبو نصر وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول الحدّث قد أجزت لك أن تروى عنى تقديره قد أجزت لك ما لا يجوز في الشرع لأن الشرع لا يبيح رواية من لم يسمع .

قلت : ويشبه هذا ما حكاها أبو بكر محمد بن ثابت الخجندی أحد من أبطال الإجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدباس أحد أئمة الحنفية قال من قال لغيره أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع فكأنه يقول أجزت لك أن تكذب على . ثم إن الذى استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الإجازة وإباحة الرواية بها وفى الاحتجاج لذلك غموض . ويتجه أن تقول إذا أجازله أن يروى عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلا وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقا كما فى القراءة على الشيخ كما سبق وإنما الغرض حصول الافهام والفهم وذلك يحصل بإجازة المفهمة والله أعلم .

ثم أنه كما تجوز الرواية بالإجازة يجب العمل بالمروى بها خلافا لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم أنه لا يجب العمل به وإنه جار مجرى المرسى . وهذا باطل لأنه ليس فى الإجازة ما يقدح فى إيصال المنقول بها وفى الثقة به والله أعلم .

### ( النوع الثانى . — من أنواع الإجازة )

أن يميز لمعين فى غير معين مثل أن يقول أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتى أو جميع مروياتى وما أشبه ذلك فالخلاف فى هذا النوع أقوى وأكثر . والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجوز الرواية بها أيضا وعلى إيجاب العمل بما روى بها بشرطه والله أعلم .

( النوع الثالث — من أنواع الإجازة )

أن يميز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول أجزت للمسلمين أو أجزت لكل أحد أو أجزت لمن أدرك زمانى وما أشبه ذلك فهذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصل الإجازة واختلفوا فى جوازه .

---

( النوع الثالث من أنواع الإجازة أن يميز لغير معين بوصف العموم )

( قوله ) فإن كان ذلك مقيداً بوصف حاصر أو نحوه فهو إلى الجواز أقرب انتهى .

تقدم أن المصنف اختار عدم صحة الإجازة العامة وقال فى هذه الصورة منها أنها أقرب إلى الجواز فلم يظهر من كلامه فى هذه الصورة النفع أو الصحة والصحيح فى هذه الصورة الصحة فقد قال القاضى عياض فى كتاب الإلماع ما أحسبهم اختلفوا فى جوازه عن تصح عنده الإجازة ولا رأيت منه لأحد لأنه محذور بوصف كقوله لأولاد فلان أو أخوة فلان .

( قوله ) قلت ولم تر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها ولا عن الشرفمة المتأخرة الذين سوغوها والإجازة فى أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والابترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتاله والله أعلم انتهى .

وفيه أمور - أحدها : أنه اعترض على المصنف بأن الظاهر من كلام مصنفها جواز الرواية بها وهذا مقتضى صحتها وأى فائدة لها غير الرواية بها انتهى .

ولا يحسن هذا الاعتراض على المصنف فإنه إنما أنكر أن يكون رأى أو سمع عن أحد أنه اتصلها فروى بها ولا يلزم من ترك استعمالهم للرواية بها عدم صحتها إما لا ستفنائهم عنها بالسماع أو احتياطاً للخروج من خلاف من منع الرواية بها .

الأمر الثانى - أن مارجعه المصنف من عدم صحتها خالفه فيه جمهور المتأخرين وصححه النووي فى الروضة من زياداته فقال الأصح جوازها انتهى .

فإن كان ذلك مقيداً بوصف حاصر أو نحوه فهو إلى الجواز أقرب. ومن جوز ذلك كله الخطيب أبو بكر الحافظ وروينا عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ أنه قال أجزت لن قال لا إله الا الله. وجوز القاضي أبو الطيب الطبري أحد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الإجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الإجازة.

وأجاز أبو محمد بن سعيد أحد الجلة من شيوخ الأندلس لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم.

ووافقه على جواز ذلك جماعة منهم أبو عبد الله بن عتاب رضى الله عنهم. وأنبأني من سأل الحازمي أبا بكر عن الإجازة العامة هذه فكان من جوابه

ومن أجازها أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خير بن البغدادى وأبو الوليد ابن رشد من أئمة المالكية وأبو طاهر السلفي وخلائق كثيرون جمعهم الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البدر الكاتب البغدادى فى جزء كبير رتب أسلهم فيه على حروف المعجم لكثرتهم ورجحه أيضاً أبو عمرو بن الحاجب من أئمة المالكية الأصوليين.

الأمر الثالث - أن المصنف ذكر أنه لم ير ولمسمع أن أحداً ممن يقتدى به روى بها وقد أحسن من وقف عندما انتهى إليه ومع هذا فقد روى بها بعض الأئمة المتقدمين على ابن الصلاح كالحافظ أبى بكر محمد بن خير بن عمر الأموى بفتح الهمزة الأشبلى خال أبى القاسم السهلى فروى فى راجعه المشهور بالإجازة العامة وحدث بها من الحفاظ المتأخرين الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف النيسابى بإجازته العامة من المؤيد الطوسى وسمع بها الحفاظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان النهدي وأبو محمد القاسم بن محمد البرزالي على الركن الطاووسى بإجازته العامة من أبى جعفر الصيدلانى وغيره وقرأها شيخنا الحافظ أبو سعيد العلائى على أبى العباس أحمد ابن نعمة بإجازته العامة من داود بن معمر بن الفاخر وبالجملة فى النفس من الرواية بها شيء والاحتياط ترك الرواية بها والله أعلم.

أن من أدركه من الحفاظ نحو أبي العلاء الحفاظ وغيره كانوا يميلون إلى الجواز والله أعلم .

قلت ولم نر ولم نسمع عن احد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها ولا عن الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها والإجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والإسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتماله والله أعلم .

( النوع الرابع — من أنواع الإجازة للمجهول أو بالمجهول )

ويتشبه بذيلها الإجازة المعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول أجزت لحمد ابن خالد الدمشقي وفي وقته لذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب . ثم لا يعين المجازله منهم أو يقول أجزت لفلان أن يروى عنى كتاب السنن وهو يروى جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين . فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها . وليس من هذا القبيل ما إذا أجاز لجماعة مسمين معينين بأنسابهم والمجيز جاهل بأعيانهم غير عارف بهم فهذا غير قادح كما لا يقدح عدم معرفته به إذا حضر شخصه في السماع منه والله أعلم .

وإن أجاز للمسمين المنتسبين في الإستجازة ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بأنسابهم ولم يعرف عددهم ولم يتصفح أسمائهم واحدا فواحدا فينبى أن يصح ذلك أيضا كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه وإن لم يعرفهم أصلا ولم يعرف عددهم ولا يتصفح أشخاصهم واحدا واحدا .

وإذا قال أجزت لمن يشاء فلان أو نحو ذلك . فهذا فيه جهالة وتعليق بشرط فالظاهر أنه لا يصح وبذلك أفنى القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب الحفاظ عن ذلك وعلل بأنه إجازة للمجهول فهو كقوله أجزت لبعض الناس من غير تعيين .

وقد يعلل ذلك أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط فإن ما يفسد بالجهالة يفسد بتعليق على ما عرف عند قوم ..

وحكى الخطيب عن أبي يعلى بن الفراء الحنبلي وأبي الفضل بن عمرو للمالك أنهما أجازا ذلك وهؤلاء الثلاثة كانوا مشايخ هذاهم بيضاد إذ ذاك . وهذه الجهالة ترتفع في ثانی الحال عند وجود المشيئة بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس . وإذا قال أجزت لمن شاء فهو كما لو قال أجزت لمن شاء فلان بل هذه أكثر جهالة وانتشاراً من حيث أنها معلقة بمشيئة من لا ينحصر عددهم بخلاف تلك . ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الإجازة منه له .

فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق

---

#### ( النوع الرابع — من أنواع الإجازة للمجهول أو بالمجهول )

( قوله ) فإن أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة التعاليق تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق وحكاية للحال لا لتعليقاً في الحقيقة ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين في البيع : بتك هذا بكذا إن شئت فيقول انتهى .

ولم يبين المصنف أيضاً تصحيحاً في هذه الصورة بل جعلها أولى بالجواز والصحيح فيها عدم الصحة وقياس المصنف لهذه الصورة على تجوز بعض الأئمة قول القائل : بتك هذا بتكذا إن شئت ليس بمجيد والفرق بين السائلين أن السائل معين في مسألة البيع والشخص المجاز مبهم في مسألة الإجازة وإنما وزن مسألة البيع أن يقول : أجزت لك أن تروى عني إن شئت الرواية عني فإن أظهر الأقوى في هذه الصورة الجواز كما ذكره المصنف بعد ذلك وفي مسألة البيع التي قاس عليها المصنف مسألة الإجازة وجهان حكاهما الرافعي وقال أظهرهما أنه يتعقد .

نصرحاً بما يقتضيه الإحلاق وحكاية الحال لاتعليقاً في الحقيقة . ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين في البيع أن يقول بعتك هذا بكذا إن شئت فيقول قبلت .

ووجد بخط أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي للوصل الحافظ أجزت رواية ذلك لجميع من أحب أن يروى ذلك عنى .

أما إذا قال أجزت لفلان كذا وكذا إن شاء روايته عنى أولك إن شئت أو أحببت أو اردت فالأظهر الأقوى أن ذلك جائز إذ قد انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليل ولم يبق سوى صيغته والعلم عند الله تعالى .

### ( النوع الخامس - من أنواع الإجازة )

الإجازة للمدوم ولنذكر معه الإجازة للطفل الصغير .

هذا نوع خاص فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جوازه . ومثاله أن يقول أجزت لمن يولد لفلان فإن عطف المدوم في ذلك على الموجود بأن قال أجزت لفلان ومن يولده أو أجزت لك ولولئك وعقبك ماتناسلوا كان ذلك أقرب إلى الجواز من الأول .

ولمثل ذلك أجاز أصحاب الشافعى رضى الله عنه في الوقف القسم الثانى دون الأول .

وقد أجاز أصحاب مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما أو من قال ذلك منهم في الوقف القسمين كليهما . وفضل هذا الثانى في الإجازة من المحدثين المتقدمين أبو بكر ابن أبى داود السجستانى فإننا روينا عنه أنه سئل الإجازة فقال قد أجزت لك ولأولادك ولحبلى الحبله يعنى الذين لم يولدوا بعد .

وأما الإجازة للمدوم ابتداء من غير عطف على موجود قد أجازها الخطيب



أبو بكر الحافظ وذكر أنه سمع أبا يعلى بن الفراء الخنيلي وأبا الفضل بن عمرو  
 المالكي يميزان ذلك . وحكى جواز ذلك أيضا أبو نصر بن الصباغ الفقيه . قال  
 ذهب قوم إلى أنه يجوز أن يميز لمن لم يخلق . قال وهذا إنما ذهب إليه من يستند  
 أن الإجازة إذن في الرواية لمحادثة . ثم بين بطلان هذه الإجازة وهو الذي  
 استقر عليه رأى شيخه القاضي أبي الطيب الطبري الإمام وذلك هو الصحيح الذي  
 لا ينبغي غيره لأن الإجازة في حكم الأخبار جملة بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة  
 أصل الإجازة فكما لا يصح الأخبار للمدوم لا تصح الإجازة للمدوم . ولو قدرنا  
 أن الإجازة إذن فلا يصح أيضا ذلك للمدوم كما يصح الإذن في باب الوكالة  
 للمدوم لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له .

وهذا أيضا يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه . قال  
 الخطيب سألت القاضي أبا الطيب الطبري عن الإجازة للطفل الصغير هل يعتبر في  
 صحتها سنه أو تميزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه فقال لا يعتبر ذلك . قال فقلت له إن بعض  
 أصحابنا قال لا تصح الإجازة لمن لا يصح سماعه . قال قد يصح أن يميز للغائب عنه  
 ولا يصح السماع له .

واحتج الخطيب لصحتها للطفل بأن الإجازة إنما هي إباحة التميز للمجاز له أن  
 يروى عنه والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل .

قال وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يميزون للأطفال الفتي عنهم من غير أن  
 يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم ولم نرم أجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال .

قلت كأنهم رأوا الطفل أهلا لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث  
 ليؤدى به بعد حصول أهليته حرصا على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي  
 اختصت به هذه الأمة وتقريره من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### ( النوع السادس — من أنواع الإجازة )

إجازة مالم يسمعه الجيز ولم يتحمله أصلا بعد ليرويه المجازله إذا تحمله الجيز بمذلك . أخبرني من أخبر عن القاضي عياض بن موسى من فضلاء وقته بالقرب . قال هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ ورأيت بعض المتأخرين والعصرين يصنونه .

ثم حكى عن أبي الوليد يونس بن مفيث قاضي قرطبة أنه سئل الاجازة بجميع مارواه إلى تاريخها وما يرويه بعد فامتنع من ذلك فغضب السائل فقال له بعض أصحابه : يا هذا يعطيك مالم يأخذه هذا محال ، قال عياض وهذا هو الصحيح .

قلت ينبغي أن يبنى هذا على أن الاجازة في حكم الإخبار بالمجاز جملة أو هي إذن فإن جعلت في حكم الإخبار لم تصح هذه الاجازة اذ كيف يخبر بما لا خبر عنده منه وان جعلت إذنا انبنى هذا على الخلاف في تصحيح الإذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الأذن الموكل بعد مثل أن يوكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه . وقد أجاز ذلك بعض اصحاب الشافعي والصحيح بطلان هذه الإجازة . وعلى هذا يتعين على من يريد أن يروي بالإجازة عن شيخ أجاز له جمع مسموعاته مثلاً أن يبحث حتى يعلم أن ذلك الذي يريد روايته عنه مما سمعه قبل تاريخ هذه الإجازة . وأما إذا قال أجزت لك ماصح ويصح عندك من مسموعاتي فهذا ليس من هذا القبيل . وقد فعله الدارقطني وغيره وجائز أن يروي بذلك عنه ماصح عنده بعد الإجازة أنه سمعه قبل الإجازة ويمحوز ذلك وإن اقتصر على قوله ماصح عندك ولم يقل وما يصح ، لأن المراد أجزت لك أن تروي عنى ماصح عندك ، فالمعتبر إذا فيه حجة ذلك عنده حالة الرواية والله أعلم .

### ( النوع السابع من أنواع الإجازة )

إجازة المجاز مثل أن يقول الشيخ أجزت لك مجازاتي أو أجزت لك رواية ما أجزلي روايته فنع من ذلك بعض من لا يفتد به من المتأخرين .

والصحيح والذي عليه العمل أن ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الوكيل ، ووجدت عن أبي عمرو السفاقي الحافظ المغربي قال سمعت أبا نعيم الحافظ الاصبهاني يقول الإجازة على الإجازة قوية جائزة .

وحكى الخطيب الحافظ تجويز ذلك عن الحافظ الامام ابي الحسن الدارقطني والحافظ أبي العباس المعروف بابن عقدة الكوفي وغيرها . وقد كان التقيـه الزاهد نصر بن ابراهيم القديري يروي بالإجازة عن الإجازة حتى وبما والى في روايته بين إجازات ثلاث . وينبغي أن يروي بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفة إجازة شيخ شيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها فإذا كان مثلاً صورة إجازة شيخ شيخه أجزت له ما صح عنده من سماعاتي فأرى شيئاً من مسدوعات شيخ شيخه فلبس أن يروي ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسدوعات شيخه الذي تلك إجازته ولا يكتفي بمجرد صحة ذلك عنده الآن عملاً بلفظه وتقيده ومن لا يفتن لهذا وأمثاله يكثر عثاره والله أعلم .

هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بيانها ويتركب منها أنواع أخر سيتعرف التأمل حكمها مما أمليناه إن شاء الله تعالى .

ثم اننا ننبه على أمور :

أحدها : روي عن أبي الحسن أحمد بن فارس الأديب المصنف رحمه الله قال : معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية

والحرث يقال منه استعجرت فلانا فأجاز لي . إذا أسقاك ماء لأرضك أو ماشيتك .  
كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يميزه علمه فيميزه إياه .

( قلت ) فلم يجيز علي هذا أن يقول أجزت فلانا مسموعاتي أو مروياتي فيعديه  
بغير حرف جر من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك . ويحتاج إلى  
ذلك من يحمل الإجازة بمعنى التسويغ والإذن والإباحة وذلك هو المعروف فيقول  
أجزت لفلان رواية مسموعاتي مثلاً ومن يقول منهم أجزت له مسموعاتي  
فعل سبيل الخلاف<sup>(١)</sup> الذي لا يخفى نظيره والله أعلم .

( الثاني ) إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يميز والجاز له من  
أهل العلم لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم ليس حاجتهم إليها وبالغ بعضهم  
في ذلك فجعله شرطاً فيها . وحكاها أبو العباس الوليد بن بكر السالكي عن مالك  
رضي الله عنه .

وقال الحافظ أبو عمر : الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين  
لا يشكل إسناده والله أعلم

( الثالث ) ينبغي للمجيز إذا كتب إجازته أن يتلفظ بها فإن اقتصر على  
الكتابة كان ذلك إجازة جائزة إذا اقترن بقصد الإجازة غير أنها أخص مرتبة من  
الإجازة الملقوظ بها . وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب  
الرواية التي جلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرأ عليه إخباراً منه  
بما قرأ عليه على ما تقدم بيانه والله أعلم .

(القسم الرابع — من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه : المناولة)

وهي على نوعين .:

أحدهما : المناولة القرونة بالإجازة وهي أهل أنواع الإجازة على الإطلاق ولها صور :

منها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابل به ويقول هذا سمعني أو روايتي عن فلان فأروه عني أو أجزت لك روايته عني . ثم يمسكه إياه . أو يقول خذ وانسخه وقابل به ثم رده إلى أو نحو هذا .

ومنها أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول له وقتت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخني فيه فأروه عني أو أجزت لك روايته عني . وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث عرضاً . وقد سبقت حكايته في القراءة على الشيخ أنها تسمى عرضاً فلتسم ذلك عرض القراءة وهذا عرض المناولة والله أعلم .

وهذه المناولة للفترة بالإجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث .

وحكى الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين أنه سماع . وهذا معطرد في سائر ما يماثله من صور المناولة القرونة بالإجازة فمن حكى الحاكم ذلك عنهم ابن شهاب الزهري وربيعة الرأي ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس الإمام في آخرين من المدنيين ، ومجاهد وأبو الزبير وابن عيينة في جماعة من المكين ، وعلقمة وإبراهيم النخعيان والشامي

في جماعة من الكوفيين ، وبتادة وأبو العالية وأبو المتوكل الناجي في طائفة من البصريين ، وابن وهب وابن القاسم وأشباه في طائفة من المصريين وآخرون من الشاميين والخراسانيين . ورأى الحاكم طائفة من مشايخه على ذلك ، وفي كلامه بعض التخليط من حيث كونه خاطئ بعض ماورد في عرض القراءة بماورد في عرض المناولة وساق الجميع مساقا واحدا .

والصحيح أن ذلك غير حال لعل السماع وأنه منقطع عن درجة التحديث لفظاً والإخبار قراءة .

وقد قال الحاكم في هذا العرض : أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنهم لم يروه سماعاً وبه قال الشافعي والأوزاعي والبيهقي والمزني وأبو حنيفة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى وإسحق بن راهويه . قال وعليه عهدنا أئمتنا وإليه ذهبوا وإليه نذهب والله أعلم .

---

#### ( القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه المناولة )

( قوله ) قال الحاكم في هذا العرض أي عرض المناولة أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنهم لم يروه سماعاً وبه قال الأوزاعي والشافعي والبيهقي والمزني وأبو حنيفة وسفيان الثوري إلى آخر كلامه . اعترض على المصنف بذكر أبي حنيفة مع المذكورين فإن من عدا أبا حنيفة يرى صحة المناولة وإنما دون السماع وأما أبو حنيفة فلا يرى صحتها أصلاً كما ذكره صاحب القنية فقال إذا أعطاه المحدث الكتاب وأجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند أبي حنيفة ومحمد لا يجوز روايته وعند أبي يوسف يجوز انتهى .

قلت : لم يكتف صاحب القنية في نقله عن أبي حنيفة لعدم الصحة بكونه لم يسمعه فقط بل زاد على ذلك بقوله ولم يعرفه فإن كان الضمير في يعرفه عائداً على المجاز وهو الظاهر لتفريق الضاهر فقطضاء أنه إذا عرف المجاز ما أحيزله أنه يصح بخلاف ما ذكره المعترض

ومنها أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويحيزله روايته عنه ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه فإذا تقاعد عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه وجائزله رواية ذلك عنه إذا ظفر بالكتاب أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه بمواقفته لما تناولته الإجازة على ما هو معتبر في الإجازات المجردة عن المناولة .

ثم أن المناولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة . وقد صار واحد من النقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها ولا فائدة . غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكى ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية معتبرة والعلم عند الله تبارك وتعالى .

ومنها أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول هذا روايتك فناولنيه وأجزلي روايته فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه فهذا لا يجوز ولا يصح .

فإن كان الطالب موثوقا بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك وكان ذلك

أنه لا يرى صحتها أصلاً وإن كان الضمير يعود على الشيخ المجيز فقد ذكر المصنف بعد هذا أن الشيخ إذا لم ينظر ويتحقق روايته لجميعه لا يجوز ولا يصح ثم استثنى ما إذا كان الطالب موثوقا بخبره فإنه يجوز الإعتماد عليه انتهى .

وهذه الصورة لا يوافق على صحتها أبو حنيفة بل لابد أن يكون الشيخ حافظاً لحديثه أو ممسكاً لأصله وهو الذي صححه إمام الحرمين كما تقدم . بل أطلق الآمدى النقل عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الإجازة غير صحيحة والله تعالى أعلم .

ويجوز أن يكون أبو حنيفة وأبو يوسف إنما يمتنعان صحة الإجازة الحالية عن المناولة فقد حكى القاضي عياض في كتاب الإلماع عن كافة أهل النقل والآراء والتحقيق من أهل النظر القول بصحة المناولة المقروبة بالإجازة .

إجازة جائزة كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارىء من الأصل إذا كان موثوقا به معرفة ودينا .

قال الخطيب أبو بكر رحمه الله : ولو قال حدث بما في هذا الكتاب عنى إن كان من حديثى مع برأتى من الفاظ والوم كان ذلك جائزا حسنا والله أعلم .

الثانى : المناولة المجردة عن الإجازة بأن يناوله الكتاب كما تقدم ذكره أولا ويقتصر على قوله هذا من حديثى أو من سمعائى ولا يقول اروه عنى أو أجزت لك روايته عنى ونحو ذلك فهذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها وعابها غير واحد من النقباء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها .

وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها وسندكر إن شاء الله سبحانه وتعالى قول من أجاز الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سمعاه من فلان . وهذا يزيد على ذلك ويترجح بما فيه من المناولة فإنها لا تخفى من إضمار بالإذن فى الرواية والله أعلم .

( القول فى عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة )

حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوزوا إطلاق حديثنا وأخبرنا فى الرواية والمناولة ، حكى ذلك عن الزهرى ومالك وغيرهما وهو لا يقي بمذهب جميع من سبقت الحساية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعا . وحكى أيضا عن قوم مثل ذلك فى الرواية بالإجازة .

وكان الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة فى علم الحديث يطلق أخبرنا فيما يرويه بالإجازة . رويأ عنه أنه قال أنا إذا قلت حدثنا فهو سماعى وإذا قلت أخبرنا على الإطلاق فهو إجازة من غير أن أذكر فيه إجازة



أو كتابة أو كتب إلى أو أذن لي في الرواية عنه .

وكان أبو عبد الله<sup>(١)</sup> المرزبانى الأخبارى صاحب التصانيف في علم الخبر يروى أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع ويقول في الإجازة أخبرنا ولا يدينها وكان ذلك فيما حكاه الخطيب مما عيب به .

والصحيح والمختار الذي عليه عمل الجمهور وإياه أختار أهل التجري والورع المنع في ذلك من إطلاق حدثنا وأخبرنا ونحوهما من العبارات وتخصيص ذلك بعبارة تشمر به بأن يقيد هذه العبارات فيقول أخبرنا أو حدثنا فلان منأولة وإجازة أو أخبرنا إجازة أو أخبرنا منأولة وأخبرنا إذنا أو في إذنه أو فيما أذن لي فيه أو فيما أطلق لي روايته عنه . أو يقول أجاز لي فلان أو أجازني فلان كذا وكذا أو ناو لي فلان وما أشبه ذلك من العبارات . وخصص قوم الإجازة بعبارات لم يسلموا فيها من التدليس أو طرف منه كعبارة من يقول في الإجازة أخبرنا مشافهة إذا كان قد شافهه بالإجازة لفظا وكعبارة من يقول أخبرنا فلان كتابة أو فيما كتب إلى أو في كتابه إذا كان قد أجاز به بخطه . فهذا وإن تمارفه في ذلك طائفة من المحدثين للتأخرين فلا يخلو عن طرف من التدليس لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بيينه .

وورد عن الأوزاعي أنه خصص الإجازة بقوله خبرنا بالتشديد والقراءة عليه بقوله أخبرنا . واصطلاح قوم من التأخرين على إطلاق انبأنا في الإجازة وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب « الوجيزة في الإجازة » .

وقد كان أنبأنا عند القوم فيما تقدم بمنزلة أخبرنا وإلى هذا نحنا الحافظ المتقن

أبو بكر البيهقي اذ كان يقول أنبأني فلان إجازة وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين  
والله أعلم .

ورويانا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله أنه قال : الذي اختاره وعهدت  
عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن يقول فيما عرض على المحدث فأجاز له روايته  
شفاها أنبأني فلان وفيما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة  
كتب الى فلان .

ورويانا عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابورى قال : سمعت أبي يقول  
كل ما قال البخارى قال لى فلان فهو عرض ومناولة .

قلت وورد عن قوم من الرواة التعبير عن الإجازة بقول أخبرنا فلان أن  
فلانا حدثه أو أخبره وبأننا ذلك عن الإمام أبي سليمان الخطابى أنه اختاره أو حكاها  
وهذا اصطلاح بعيد عن الإشعار بالإجازة وهو فيما إذا سمع منه الأستاذ فحسب  
وأجاز له ما رواه قريب فإن كلمة أن في قوله أخبرنى فلان أن فلانا أخبره فيها إشعار  
بوجود أصل الإخبار وإن أجل الخبر به ولم يذكره تفصيلاً .

قلت وكثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون عن الإجازة الواقعة في رواية من فوق  
الشيخ السمع بكلمة عن فيقول أحدهم إذا سمع على شيخ بإجازته عن شيخه قرأت  
على فلان عن فلان وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه بإجازته عن شيخه إن لم  
يكن سمعاً فإنه شك .

وجرف عن مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما والله أعلم .

ثم أعلم أن من إطلاق حدثنا وأخبرنا في الإجازة لا يزول باباحة المجيز لذلك  
كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في إجازتهم لمن يجيزون له إن شاء قال

حدثنا وإن شاء قال أخبرنا فليعلم ذلك والعلم عند الله تبارك وتعالى :-

( القسم الخامس ) من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه المكتابة وهو أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئا من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه وهذا القسم ينقسم أيضا إلى نوعين :

أحدهما : أن تتجرد للمكتابة عن الإجازة . والثاني : أن تقتن بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول أجزت لك ما كتبتك أو ما كتبت به إليك أو نحو ذلك من عبارات الإجازة .

أما الأول وهو ما إذا اقتصر على المكتابة فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم أيوب السخيتاني ومنصور واليث بن سعد وقاله غير واحد من الشافعيين ، وجعلها أبو اللفظ السمعاني منهم أقوى من الإجازة وإليه صار غير واحد من الأصوليين . وأبى ذلك قوم آخرون وإليه صار من الشافعيين القاضى الماوردى وقطع به فى كتابه الحاوى . والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث . وكثيرا ما يوجد فى مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم كتب إلى فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم معدود فى السند الموصول وفيها إشعار قوى بمعنى الإجازة فهى وأن لم تقتن بالإجازة لفظا فقد تضمنت الإجازة معنى . ثم يكفى فى ذلك أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب وإن لم تعلم البيئة عليه . ومن الناس من قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك وهذا غير مرضى لأن ذلك نادر والظاهر أن خط الإنسان لا يشبهه بغيره ولا يقع فيه التباس .

ثم ذهب غير واحد من علماء الحديث وأكابرهم منهم الليث بن سعد ومنصور إلى جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا فى الرواية بالمكتابة . واختار قول من يسؤل فيها

كتب إلى فلان قال حدثنا فلان بكذا وكذا وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التصري والنزاهة . وهكذا لو قال أخبرني به مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك من العبارات . أما المكاتبة المقرونة بلفظ الإجازة فهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة والله أعلم .

( القسم السادس ) من أقسام الأخذ ووجوه النقل لإعلام الرواي للطلاب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته مقتصر على ذلك من غير أن يقول أروه عنى أو أذنت لك في روايته أو نحو ذلك فهذا عند كثيرين طريق مجوز لرواية ذلك عنه وقوله .

حكى ذلك عن ابن جريج وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين والظاهرين وبه قطع أبو نصر بن الصباغ من الشافعيين واختاره ونصره أبو العباس الوليد بن بكر النمري المالكي في كتاب « الوجازة في تجويز الإجازة » .

وحكى القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب « الفاصل بين الراوى والواعى » عن بعض أهل الظاهر الى ذلك واحتج له وزاد قال لو قال له هذه روايتي لكن لاتروها عنى كان له أن يرويها عنه كما لو سمع منه حديثا ثم قال له لاتروها عنى ولا أجيزه لك لم يضره ذلك . ووجه مذهب هؤلاء اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ فإنه إذا قرأ عليه شيئا من حديثه وأقر بأنه روايته عن فلان ابن فلان جاز له أن يرويها عنه وإن لم يسمه من لفظه ولم يقل له أروه عنى أو أذنت لك في روايته عنى والله أعلم .

والختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا تجوز الرواية بذلك وبه قطع الشيخ أبو حامد الطوسي من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك . وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ثم لا يأذن له في روايته عنه لكونه لا يجوز

روايته خلل يعرفه فيه ولم يواجد منه التلفظ به ولا ما يتنزل منزلة تلفظه به وهو تلفظ القارئ عليه وهو يسمع ويقر به حتى يكون قول الراوى عنه السامع ذلك حدثنا وأخبرنا صدقا وإن لم يأذن له فيه . وإنما هذا كالشاهد إذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادته بشئ . فليس إن يسمعه أن يشهد على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهده على شهادته وذلك مما تساوت فيه الشهادة والرواية لأن المعنى يجمع بينهما في ذلك وإن اختلفا في غيره . ثم انه يجب عليه العمل بما ذكره له إذا صح إسناده وإن لم تجز له روايته عنه لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه والله اعلم .

( القسم السابع ) من أقسام الأخذ والتحمل الوصية بالكتب أن يوصى الراوى بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص .

فروى عن بعض السلف رضى الله تعالى عنهم أنه جوز بذلك رواية الموصى له لذلك عن الموصى الراوى ، وهذا بعيد جداً وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجدادة التي يأتي شرحها إن شاء الله تعالى .

وقد احتج بعضهم لذلك فشبهه بقسم الإعلام وقسم المناولة ولا يصح ذلك فإن نقول من جوز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب منه ههنا والله أعلم .

### (القسم الثامن الوجادة)

وهي مصدر لوجد يجد مولد غير مسموع من العرب

روينا عن المعاني بن زكريا النهرواني العلامة في العلوم أن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة بمعنى قولهم وجدضالته وجداناً ومطلوبه وجوداً ، وفي النضب موجدة وفي النفي وجُداً ، وفي الحب وجُداً .

مثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أولقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولاله منه إجازة ولا منحوها ،

### (القسم الثامن الوجادة)

(قوله) رونا عن المعاني بن عمران أن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة بمعنى قولهم وجدضالته وجداناً ومطلوبه وجوداً وفي النضب موجدة وفي النفي وجُداً ( ١ ) وفي الحب وجُداً انتهى .

ذكر المصنف خمسة مصادر مسموعة لوجد باختلاف معانيه وبقي عليه ثلاثة مصادر : أحدها وجده في النضب وفي النفي أيضاً وفي المطلوب أيضاً والثاني إجدان بكسر الهمزة في الضالة وفي المطلوب أيضاً . حكاه صاحب المحكم في الضالة فقط ، ووجد بكسر الواو في النفي ، واقتصر المصنف في كل معنى من المعاني المذكورة على مصدر واحد وقد تقدم أن للضالة مصدراً آخر وهو إجدان وللمطلوب خمسة مصادر آخر وهي جدة كما تقدم ووجد بالفتح ووجد بالغم ووجدان وإجدان وللنضب ثلاثة مصادر آخر ووجد بالفتح ووحدة ووجدان كما تقدم وللنفي مصدران آخران وجد بالكسر أيضاً وجدة .

(قوله) مثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم

فله أن يقول وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن أو يقول وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان . ويذكر الذي حدثه ومن فوقه ، هذا الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان .

وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه عن فلان أو قال فلان وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوم سماعه منه على ماسبق في نوع التدليس ، وجازف بعضهم فأطلق فيه حديثنا وأخبرنا وانتقد ذلك على فاعله . وإذا وجد حديثا في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول ذكر فلان أو قال فلان ، أخبرنا فلان ، أو ذكر فلان عن فلان ، وهذا منقطع لم يأخذ شوبا من الاتصال .

وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور . أو كتابه فإن لم يكن كذلك فليقل بلفظي عن فلان أو وجدت عن فلان أو نحو ذلك من العبارات أو ليفصح بالمستند فيه بأن يقول ما قاله بعض من تقدم ، قرأت في كتاب فلان بخطه وأخبرني فلان أنه بخطه ، أو يقول وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان ، أو في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان أو في كتاب قيل إنه بخط فلان .

ياقه أو اتقه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجد بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها إلى آخر كلامه . قلت اشتراط المصنف في الوجادة أن يكون ذلك الشيخ الذي وجد ذلك الموجود بخطه لا إجازة له منه ليس بجيد ولذلك لم يذكره القاضي غياض في حشد الوجادة في كتاب الإلحاق وجسرت عادة أهل الحديث باستعمال الوجادة مع الإجازة فيقول أحدهم وجدت بخط فلان وإجازته لي وكأن المصنف إنما أراد بيان الوجادة الحالية عن الإجازة هل هي مستند صحيح في الرواية أولا . وحكى الخلاف فيه والله أعلم .

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل. قال فلان كذا وكذا إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة. كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول. وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل بلفظ عن فلان أنه ذكر كذا وكذا أو وجدت نسخة من الكتاب الفلاني وما أشبه هذا من العبارات. وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت فيطالع أحدهم كتابا منسوباً إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يشق بصحة النسخة قائلاً قال فلان كذا وكذا أو ذكر فلان كذا وكذا، والصواب ما قدمناه. فإن كان المطالع عالماً فطنا بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط وما أحيل عن جهته إلى غيرها رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك. وإلى هذا فيها أحسب أستروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس والعلم عند الله تعالى. هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجادة. وأما جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به منها، فقد رويتا عن بعض المالكية أن معظم الحديثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك.

وحكى عن الشافعي وماتفة من نظار أصحابه جواز العمل به.

قلت: قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به. وقال لو عرض ما ذكرناه على جملة الحديثين لأبوه، وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالنقل لتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الأول والله أعلم.



( النوع الخامس والمثرون : في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده )

اختلف الصدر الأول رضى الله عنهم في كتابة الحديث ففهم من كره كتابة الحديث والعلم وأمروا بحفظه ومنهم من أجاز ذلك ، ومن رويناه عنه كراهة ذلك عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدرى في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين .

ورويناه عن أبى سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه » أخرجه مسلم في صحيحه . ومن رويناه عنه إباحة ذلك أو فعله على وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين .

ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على جواز ذلك حديث أبى شهاب اليمى في التماسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة ، وقوله صلى الله عليه وسلم « اكتبوا لأبى شهاب » .

ولعله صلى الله عليه وسلم أذن في الكتابة عنه لمن خشى عليه النسيان ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الانكسار على الكتاب أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم وأذن في كتابته حين أمن من ذلك .

وأخبرنا أبو الفتح بن عبد المنعم الغزوى قراءة عليه بنيسابور جبرها الله أخبرنا أبو المعالى الفارسى أخبرنا الحافظ أبو بكر البيهقى أخبرنا أبو الحسين بن بشران أخبرنا أبو عمرو بن السماك حدثنا حنبل بن إسحق حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا الوليد هو ابن مسلم قال كان الأوزاعى يقول : كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله .

ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسوية ذلك وإباحته ولولا تدوينه في الكتب للدرس في الأعصر الآخرة والله أعلم .

ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي روهه شكلا وتقطعا يؤمن معهما الالتباس وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم المأقبة ، فإن الانسان معرض للنسيان وأول ناس أول الناس وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه وشكله يمنع من إشكاله ، ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضع الذي لا يكاد يلتبس ، وقد أحسن من قال « إنما يشكل ما يشكل » .

وقرأت بخط صاحب كتاب سمات الخط ورقومه على بن إبراهيم البغدادي فيه أن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في المكتسب .

وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يشكل ما يشكل وما لا يشكل ، وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشكل مما لا يشكل ولا صواب الإعراب من خطئه والله أعلم .

### (وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك )

(إحداها ) ينبغى أن يكون اعتناؤه من بين ما يلتبس بضبط المتببس من أسماء الناس أكثر فإنها لا تستلزم بالعمى ولا يستدل عليها بما قبل وبعد .

( الثانى ) يستحب فى الألفاظ المشككة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها فى متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطة فإن ذلك أبلغ فى إبانيتها وأبعد من التباسها وما ضبطه فى أثناء الأسطر بما داخله قطع غيره وشكله مما فوقه وتحتة لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط والله أعلم .

(الثالث) يكروا لخط الدقيق من غير عذر يقتضيه ، رويانا عن حنبل بن إسحق قال رأى فى أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأ دقيقا فقال لا تامل أحوج ما تكون إليه يخونك .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأ دقيقا قال هذا خط من لا يؤمن بالخلاف من الله . والعذر فى ذلك هو مثل أن لا يجد فى الورق سعة أو يكون رحالا يحتاج إلى تدقيق الخط لينف عليه يحمل كتابه ونحو هذا والله أعلم .

---

### ( النوع الخامس والعشرون — فى كتابة الحديث )

( قوله ) يستحب فى الألفاظ المشككة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها فى متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطة انتهى .

اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشككة فى الحاشية مفردة مضبوطة ولم يتعرض لتقطيع حروفها وهو متداول بين أهل الضبط وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا كالنون والياء إذا وقعت فى أول الكلمة أو فى وسطها وقوله ابن دقيق العيد فى الاقتراح عن أهل الاتفاق فقال ومن عادة التقنين أن يبالغوا فى إضاح الشكل فيفارقوا حروف الكلمة فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا .

(الرابع) يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتطبيق . بلنا عن ابن قتيبة قال :  
قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : شر الكتابة المشق ، وشر القراءة الهزومة ،  
وأجود الخط أئينه . والله أعلم .

(الخامس) كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي أن تضبط المهملات  
غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم اعجابها .

وسبيل الناس في ضبطها مختلف فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط الذي  
فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها من المهملات فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين  
ونحوها من المهملات .

وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفا  
والتي فوق السين المعجمة تكون كالأثافي ، ومن الناس من يجعل علامة الإهمال  
فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ومنهم من يجعل تحت الحاء  
للمهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين وسائر  
الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له

(قوله) وسبيل الناس في ضبطها أى الحروف المهملة مختلف فمنهم من يقلب النقط  
فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها من المهملات فينقط تحت الراء  
والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات انتهى .

أطلق للصنف في هذه العلامة قاب النقط العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات  
وتبع في ذلك القاضي عياضاً ولا بد من استثناء الحاء المهملة لأنها لو نقطت من أسفل  
صارت جها .

(قوله) وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة

الكثيرون كعلامة من يحمل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً وكعلامة من يحمل تحت الحرف المهمل مثل الممزة والله أعلم .

( السادس ) لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز إلى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك ، فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكمالها مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضه والله أعلم .

( السابع ) ينبغي أن يحمل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز . وعن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم بن إسحق الحاربي ومحمد بن جرير الطبري رضى الله عنهم .

واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً فإذا عارض فشكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطأ .

قال وقد كان بعض أهل العلم لا يستد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه والله أعلم .

( الثامن ) يكره له في مثل عبد الله بن فلان بن فلان أن يكتب عبد في آخر

ولا يفتن له كثيرون كعلامة من يحمل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً انتهى .  
 اقتصر المصنف في هذه العلامة على حل خط صغير فوق الحرف المهمل وترك فيه زيادة ذكرها . التفاض عياض في الإلماع حكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه التبرة لحذف المصنف منه ذكر التبرة والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهمة بهذه العلامات من الإلماع للتفاض عياض وإذا كان كذلك لحذفه لقوله يشبه التبرة يخرج هذه العلامة عن صفاتها . فإن التبرة هي الممزة كما قال الجوهري وصاحب المحكم ومقتضى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالممزة والله أعلم .  
 ( قوله ) يكره له في مثل عبد الله بن فلان بن فلان أن يكتب عبد في آخر مطر والباقي

سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في عبد الرحمن بن فلان ، وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى أن يكتب عبداً في آخر سطر واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر .

وهكذا يكره أن يكتب قال رسول في آخر سطر ويكتب في أول السطر الذي يليه الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك والله أعلم .

( التاسع ) ينبغي له أن يحافظ على كتابة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره فإن ذلك من أكبر القوائد التي يتمناها طلبة الحديث وكتبته ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً ، وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يثبت له كلام يرويه فذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الأصل ، وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو عز وجل وتبارك وتعالى وما ضاعى ذلك ، وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر .

وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فلعل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوّه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً

---

في أول السطر الآخر إلى آخر كلامه اقتصر المصنف في هذا على الكراهة والذي ذكره الخطيب في كتاب الجامع امتنع ذلك فإنه روى فيه عن أبي عبد الله بن بطة أنه قال هذا كله غلط فيصح فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه انتهى .

واقصر ابن دقيق العيد في الاقتراح على جعل ذلك من الآداب لا من الواجبات والله أعلم .

لا خطأ . قال وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . وروى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالوا ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعنا موربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه والله أعلم . ثم ليتجنب في إثباتها قصين أحدهما : أن يكتبها منقوصة صورة رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب (وسلم) وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين . سمعت أبا التماس منصور بن عبد النعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقرآني عليهما قالوا سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراوي لفظاً قال سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ قال سمعت أبي يقول سمعت حمزة الكناني يقول كنت أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه ولا أكتب وسلم . فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي : مالك لاتم الصلاة على ؟ قال فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه إلا كتبت وسلم .

وقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف عبد الله وإنما هو عبيد الله بالتصغير ومحمد بن إسحق أبوه هو أبو عبد الله بن منده فقوله الحافظ إذا مجرور .

قلت : ويكره أيضاً الاختصار على قوله عليه السلام والله أعلم .

العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة . وروينا عن عروة بن الزبير رضى الله عنهم أنه قال لابنه هشام كتبت ؟ قال نعم ، قال عرضت كتابك ؟ قال لا ، قال لم تكتب ..

وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالاً من كتب ولم يعارض كن دخل الماء ولم يستنج . وعن الأحنف قال إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم

---

(قوله) وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن كثير قالاً من كتب ولم يعارض كن دخل الماء ولم يستنج انتهى .

نسخ ولم يعارض خرج أعجيباً .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين . وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها . وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ المروى قوله أصدق المعارضة مع نفسك . ويستحب أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة لا سيما إذا أراد النقل منها . وقد روى عن يحيى بن معين أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والحديث يقرأ هل يجوز أن يحدث بذلك فقال أما عسدي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم .

قلت : وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى . والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى وإن لم يكن ذلك حالة القراءة وإن كانت للقبالة على يدى غيره إذا كان ثقة موثقاً بضبطه .

هكذا ذكره المصنف عن الشافعى وإنما هو معروف عن الأوزاعى وعن يحيى بن أبى كثير وقد رواه عن الأوزاعى أبو عمر بن عبد البر فى كتاب جامع بيان العلم من رواية بقية عن الأوزاعى ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضى عياض فى كتاب الإلماع بإسناده ومنه يأخذ المصنف كثيراً وكأنه سبق قلبه من الأوزاعى إلى الشافعى . وأما قول يحيى بن أبى كثير فرواه ابن عبد البر أيضاً والخطيب فى كتاب السكفاية ، وفى كتاب الجامع من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبى كثير ولم أر لهذا ذكرًا عن الشافعى فى شيء من الكتب المصنفة فى علوم الحديث ولا فى شيء من مناقب الشافعى ، والله أعلم .



قلت : وجائز أن تكون مقابله بفرع قد قبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل مسند . وكتاب شيخه فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة . ولا يجزى ذلك عند من قال لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة وليقابل نسخهته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا والله أعلم .

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً وبين شرطه فذكر أنه يشترط أن تكون نسخهته نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله فقال : نعم ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض قال وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلت : ولا بد من شرط ثالث وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط والله أعلم .

ثم إنه ينبغي أن يراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا أنه يراعى من كتابه ولا يكتفى بكفاية من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرأوه عليه من أي نسخة كانت . والله أعلم .

الحادي عشر : المختار في تخريج الساقط في الحواشي ويسمى اللحق بفتح الحاء أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق ثم يقطعه بين

السفارين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها الحق ويبدأ في الحاشية بكتابة الحق مقابل للنقط المنسوب وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين . وإن كانت تلى وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحق سفارين أو سطوراً فلا يتبدى بسطوره من أسفل إلى أعلى بل ويتبدى بها من أعلى إلى أسفل بحيث يكون منهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخرج في جهة اليمين وإذا كان في جهة الشمال وقع منهاها إلى جهة طرف الورقة ثم يكتب عند انتهاء اللحق صح . ومنهم من يكتب مع صح رجع ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة للتصلة به داخل الكتاب في موضع التخرج ليؤذن باتصال الكلام وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل الغرب واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد صاحب كتاب الفاصل بين الراوى والواعى من أهل الشرق مع طاقة وليس ذلك بمرضى إذ رب كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة فهذا التكرير يوقع بعض الناس في وهم مثل ذلك في بعضه . واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمد عطفة خط التخرج من موضعه حتى يلحقه بآخر اللحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضى فإنه وإن كان فيه زيادة يبان فهو تسخيم الكتاب وتسويد له لاسيما عند كثرة الإلحاقات واهل أعلم .

وأما اخترنا كتابة اللحق صاعداً إلى أعلى الورقة لثلاثي يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له . وقلنا أيضاً يخرج في جهة اليمين لأنه لو خرج في جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر فإن خرج في جهة الشمال أيضاً وقع بين التخرجين إشكال وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة تخرج جهة

الشمال وعلّة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما . بخلاف ما إذا خرج الأول الى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثانى إلى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال اللهم إلا أن يتأخر النقص الى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخريجه إلى جهة الشمال لقربه منها ولا انتهاء الملة المذكورة من حيث أنا لا نخشى ظهور نقص بعده .

وإذا كان النقص فى أول السطر تأكد تخريجه الى جهة اليمين لما ذكرناه من القرب مع ما سبق . وأما ما يخرج فى الحواشى من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل فقد ذهب القاضى الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يخرج لذلك خط تخريج لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل وأنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبة أو التصحيح إيذاناً به .

قلت : التخرج أولى وأدل وفى نفس هذا المخرج ما يمنع الإلباس . ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل فى أن خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التى من أجلها خرج المخرج فى الحاشية والله أعلم .

(الثانى عشر) من شأن الخذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والترخيص .

أما التصحيح فهو كتابة صح على الكلام أو عنده ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه صح ليعرف أنه لم يفعل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه . وأما التضبيب ويسمى أيضاً الترميض فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظاً أو معنى أو ضيف أو ناقص مثل أن يكون غير جائز من حيث العريضة أو يكون شاذاً عند

أهلها ياباه أ. كثرهم أو مصحفاً أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك فيمد على ما هذا سبيله خط أو له مثل الصاد ولا يازق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائتها كتبت كذلك ليفرق بين ماصح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين ماصح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكل عليه التصحيح وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتنبهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له بسد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ولو غير ذلك وأصاحبه على ما عنده لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الاقلبي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه قراءة كما أن الضبة مقبل بها والله أعلم .

قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو أو خلل استعير لها اسمها ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات .

( قوله ) قلت ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو أو خلل فاستعير لها اسمها ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات انتهى . قلت : وفي هذا نظر وبعد من حيث أن ضبة التقديح وضعت جبراً للكسر والضبة على السكتوب ليست جارية وإنما جعلت علامة على المكان التلق وجبه السكتهم أمره فهي بضبة الباب أشبه كما تقدم نقل المصنف له عن أبي القاسم بن الاقلبي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب كما وجدته في كلامه . وحكاها القاضي عياض في الإلحاح فقال من أهل المغرب بدل قوله من أهل الأدب والمذكور في كلام أبي القاسم ما ذكرته والله أعلم .

( قوله ) ويسمى ذلك الشق أيضاً انتهى .

ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع فن عاذتهم تضييب موضع الإرسال . والاقطاع وذلك من قليل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الناقص ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسماؤهم فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من أن يجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب ؛ والفتنة من خير ما أوتيه الإنسان والله أعلم .

( الثالث عشر ) إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه ينفي عنه بالضرب أو الحك أو الحو أو غير ذلك . والضرب خير من الجك والحو . وروينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله . قال قال أصحابنا الحك تهمة . وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال سمعت شيخنا أبا بحر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء لأن ما يبشر منه ربما يصح في رواية أخرى .

وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر فيحتاج إلى الحاقه بعد أن بشر وهو إذا خط عليه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال أجود الضرب أن لا يطمس للضروب عليه بل ينحط من فوقه خطأ جيداً بينا يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه . وروينا عن القاضي عياض ما معناه أن اختيارات

الضابطين اختلفت في الضرب فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ويسمى ذلك الشق أيضاً .

ومنهم من لا يخلطه ويثبت فوقه لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره ومنهم من يستقيح هذا ويراه تسويداً وتطليساً بل يحوق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع : ومن الأشياء من يستقيح الضرب والتحويق ويكتفى بدائرة صغيرة أول الإيادة وآخرها ويسميا صفراً كما يسميا أهل الحساب . وربما كتب بعضهم عليه لا في أوله وإلى في آخره . ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد ابن خلاد الراهبرمزي رحمه الله على تقدمه فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا

الشق بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل الشرق ولم يذكره الخطيب في إصامع ولا في الكفاية وهو اصطلاح لأهل المغرب وذكره القاضي عياض في الإلماع ومنه أخذه المصنف وكأنه مأخوذ من الشق وهو الصدع أو من شق العصا وهو التفريق فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت بالقرب عليها والله أعلم .

ويوجد في بعض نسخ علوم الحديث النسخ بزيادة نون مفتوحة في أوله وبكون الشين فإن لم يكن تصحيفاً وتفسيراً من النسخ فكأنه مأخوذ من نشق ( ١ ) النطق في جاتته إذا علق فيها فكأنه إبطال لحركة الكامة وإعمالها ( ٢ ) يحطها في صورة ونطق بمنعها من التصرف والله أعلم .

(١) نشق بفتح النون وكسر الشين .

(٢) في نسخة (ح) وإعمالها .

أولاهما بأن ينطل الثاني لأن الأول كتب على صواب والثاني كتب على الخطأ والخطأ أولى بالإبطال . وقال آخرون إنما الكتاب علامة لما يقرأ فأولى الحرفين بالبقاء أدلها عليه وأجودها صورة . وجاء القاضي عياضى آخرافصل تفصيلا حسنا فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها صيانة لآخر السطر فإن سلامة أوائع السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذى في آخر السطر فإن أول السطر أولى بالمراعاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف اليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك لم تراعى حينئذ أول السطر وآخره بل تراعى الاتصال بين المضاف والمضاف اليه أو نحوهما في الخط فلا تفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من التكرار دون المتوسط . وأما الحو فيقارب الكشط في حكمه الذى تقدم ذكره وتتويع طرقة . ومن أغربها مع أنه أسهلها ما روى عن سحنون ابن سعيد التنوخى الإمام المالكى أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعله . وإلى هذا يومى ما رويناه عن إبراهيم النخعى رضى الله عنه أنه كان يقول من الروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد والله أعلم .

( الرابع عشر ) ليكون فيما تختلف فيه الروايات قائما بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليه أمرها . وسبيله أن يجعل أولا من متن كتابه على رواية خاصة ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها أو من نقص أعلم عليه أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها معينا في كل ذلك من رواه ذا كراً اسمه بتمامه فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عهده به فينسى أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعى . وقد يدفع إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية

الملحقة بالحرمة فعل ذلك أبو ذر الهروى من المشاركة وأبو الحسن القابسي من المفارقة مع كثير من المشايخ وأهل التقييد . فإذا كان فى الرواية الملحقة زيادة على التى فى متن الكتاب كتبها بالحرمة وإن كان فيها نقص . والزيادة فى الرواية التى فى متن الكتاب حقيق عليها بالحرمة ثم على فاعل ذلك نبين من له الرواية المعلقة بالحرمة فى أول الكتاب أو آخره على ما سبق والله أعلم .

( الخامس عشر ) غاب على كتابة الحديث الاختصار على الرمز فى قولهم حدثنا وأخبرنا غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يانبس . وأما حدثنا فيكتب منها شطرها الأخير وهو الناء والنون والألف . وربما اختصر على الضمير منها وهو النون والألف . وأما أخبرنا فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً . وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة أخبرنا بألف مع علامة حدثنا المذكورة أولاً ، وإن كان الحافظ البيهقى ممن فعله . وقد يكتب فى علامة أخبرنا راء بعد الألف ، وفى علامة حدثنا دال فى أولها . ومن رأيت فى خطه الدال فى علامة حدثنا الحافظ أبو عبد الله الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمى والحافظ أحمد البيهقى رضى الله عنهم والله أعلم .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فأنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته ( ح ) وهى حاء مفردة مهمة ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لامرأها غير أنى وجدت بخط الاستاذ الحافظ أبى عثمان الصابونى والحافظ أبى مسلم عمر بن على اللبثى البخارى والفقهاء الحديث أبى سعد الخليلي رحمهم الله فى مكاتبا بدلا عنها صح صريحة . وهذا يشعر بكونها رمزا إلى صح . وحسن اثبات صح ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ولئلا يركب الإسناد الثانى على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً .

وحكى لى بعض من جعمنى وإياه الرحلة بخراسان عن وصفه بالفضل من



الاصهبانيين أنها حاء مهملة من التحويل أى من إسناد إلى إسناد آخر . وذا كرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب وحكى له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا الحديث فقال لى أهل المغرب وما عرفت بينهم اختلافا يجعلونها حاء مهملة ويقول أحدهم إذا وصل إليها الحديث . وذكر لى أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها فى القراءة حاء ويمر .

وسألت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوى رحمه الله عنها فذكر أنها حاء من حابل أى تحول بين الإسنادين قال : ولا يلفظ بشيء عند الإتياء فى القراءة وانكر كونها من الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث فى وقته .

قال المؤلف واختار أنا والله الموفق أن بقول القارىء عند الإتياء إليها حاء ويمر فإنه أحوط الوجوه وأعدلها والعلم عند الله تعالى .

( السادس عشر ) ذكر الخطيب الحافظ أنه ينبغى للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذى سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ماسمه منه على لفظه . قال وإذا كتب الكتاب للمسوع فينبغى أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتب ذلك فى حاشية أول ورقة من الكتاب فكلما قد فعله شيخنا .

قلت كتبه التسميع جنب ذكره أحوط له وأحرى بأن لا ينفى على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفى ظاهره وحيث لا ينفى موضعه وينبغى أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط ولا ضير حينئذ فى أن لا يكتب الشيخ التسميع خطه بالتصحيح . وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب

إذا كان موثوقا به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه فطال ما فضل الثقات ذلك .

وقد حدثني يبرو الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد الروزي عن أبيه عن حدثه من الأصحابية أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قرأ ببغداد جزءا على أبي أحمد الفرضي رساله خطه ليكون حجة له . فقال له أبو أحمد يابني عليك بالصدق فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك ما هذا خطأ . أبي أحمد الفرضي ماذا تقول لهم .

ثم إن على كاتب التسميع التحري والإحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن ثبتت اسمه والخذر من إسقاط اسم واحد منهم لفرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن أثبتته معتمدا على اخبار من يثق بخبره من حاضريه فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى . ثم إن من ثبت سماعه في كتابه قبيح كتمان إياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب وإذا أعاده إياه فلا يبطل به .

ورويانا عن الزهري أنه قال إياك وغلول الكتب قليل له وما غلول الكتب قال حبسها عن أصحابها ورويانا عن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه قال ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

وفي رواية ولا من فعل العلماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه فإن منعه إياه فقد رويانا أن رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعا منعه إياه فتعاضدا إلى قاضيهما حمص بن غياث فقال لصاحب الكتاب اخرج إلينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك وما كان بخطه أعفيناك منه .

قال ابن خلاد سألت أبا عبد الله الزيري عن هذا فقال لا يحىء في هذا الباب حكم أحسن من هذا لأن صاحب الكتاب دال على رضا باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاد وقال غيره ليس بشيء .

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن اسحق القاضي أنه تحسوم إليه في ذلك فأطرق ملياً ثم قال للدعي عليه إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت أعلم .

قلت : جعفر بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله الزيري من أئمة أصحاب الشافعي وإسماعيل بن اسحق لسان أصحاب مالك وإمامهم وقد تماضت أقوالهم في ذلك ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضا فيلزمه إعارته إياه وقد كان لا يتبين لي وجه ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أداؤها بما حوته وإن كان فيه بذل ماله كما يلزم متحمل الشهادة أداؤها وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية . وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ أو يثبتته فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالسموع كيلا يفتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة والله أعلم .

### ( النوع السادس والعشرون )

« في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك »

وقد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله . شدد قوم في الرواية فأفراطوا  
وتساهل فيها آخرون ففترلوا .

ومن مذاهب التشديد مذهب من قال لاحجة إلا فيما رواه الراوى من حفظه  
وتذكره ذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما . وذهب إليه من أصحاب  
الشافعى أبي بكر الصيدلانى المروزى .

ومنها مذهب من أحاز الاعتماد فى الرواية على كتابه غير أنه لو أعار كتابه  
وأخرجه من يده لم ير الرواية منه لمعيته عنه .

---

### ( النوع السادس والعشرون )

في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك

( قوله ) إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولاهى مقابلة  
بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجوز له ذلك ، قطع به الإمام أبو نصر  
الصباغ الفقيه فيما باعنا عنه إلى آخر كلامه وقد اعترض عليه بأنه ذكر فى النوع  
الذى قبله أن الخطيب والاسفرائينى جوزا الرواية من كتاب لم يقابل أصلاً ولم ينكره  
الشيخ بل أقره انتهى .

قلت : الصورة التى تقدمت هى فيما إذا نقل كتابه من الأصل فإن الخطيب شرط فى  
ذلك أن يكون نسخه نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض وزاد  
ابن الصلاح على ذلك شرطاً آخر وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم  
النقل بل صحيح النقل قليل السقط . وأما الصورة التى فى هذا النوع فإن الراوى منها ليس  
على ثقة من موافقتها للأصل وقد أشار المصنف هنا إلى التعايل بذلك فقال إذ لا يؤمن  
أن يكون فيها زوائد ليست فى نسخة سماعه والله أعلم .

وقد سبقت حكايتنا لمذاهب عن أهل التساهل وابطالها في ضمن ما تقدم من شرح وجوه الأخذ والتحمل .

ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفة وتهاونوا حتى إذا طعنوا في السن واحتج اليهم حناهم الجليل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة فقدم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين . قال وهم يتوهمون أنهم في روايتهم صادقون :

قال وهذا مما كثر في الناس ويتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمروفين بالصلاح .

قلت ومن المتساهلين عبد الله بن لهيعة المصري ترك الاحتجاج بروايته مع جلالة لتساهله ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قوما معهم جزء سمعوه من أبي لهيعة فأخبره فنظر فيه فإذا نس فيه حديث من حديث أبي لهيعة فجاء إلى أبي لهيعة فأخبره بذلك فقال ما أصنع يحيى بن بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم به .

ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا يحيى . إلى أحدهم الطالب بجزء أو كتاب فيقول هذا روايتك فيمكنه من قراءته عليه مقلدا له من غير أن يبحث يبحث يحصل له الثقة بصحة ذلك .

والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط بين الإفراط والتفريط فإذا أقام الراوى في الأخذ والتحمل بالشرط الذى تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذى سبق ذكره جازت له الرواية منه . وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب لو غير شيء منه وبديل تغييره وتبديله . وذلك لأن الإعتاد في باب الرواية على غالب الظن فإذا حصل أجراً ولم يشترط مزيداً عليه والله أعلم .

( تفرعات )

أحدها إذا كان الراوى ضريراً ولم يحفظ حديثه من فم من حدثه واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغير صحة روايته غير أنه أولى بالخلاف والمنع من مثل ذلك من البصير .

قال الخطيب الحافظ : والسماع من البصير الأعمى والفرير الذين لم يحفظوا من الحديث ما سماعه منه لكنه كتب لهما بمثابة واحدة . وقد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم والله أعلم .

( الثانى ) إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجوز له ذلك . قطع به الإمام أبو نصر بن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه . وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه فلا تجوز له الرواية منها إعمالاً على مجرد ذلك إذ لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه .

ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث فذكر فيها إذا وجد أصل الحديث ولم يكتب فيه سماعه أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها أن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك . وجاء عن أبواب السخيتاني ومحمد بن بكر البرسائي الترخص فيه .

قلت اللهم إلا أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته أو نحو ذلك فيجوز له حينئذ الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بافظ أخبرنا أو حدثنا من غير بيان للإجازة فيها والأمر في ذلك قريب يقع مثله في مثل المساجد .

وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غناء في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسط في السماع على وجه ١٠ . وغيره من كلمات أو أكثر مرويا بالإجازة وإن لم يذكر لفظها .

فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه أو مروية عن شيخ شيخه فينبغي له حينئذ في روايته منها أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه . وهذا يسير حسن هداانا الله له وله الحمد . والحاجة إليه ماسة في زماننا جداً والله أعلم .

( الثالث ) إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظر ، فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه ، وإن كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك . وحسن أن يذكر الأمرين في روايته فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا .

هكذا فعل شعبة وغيره وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل حفظي كذا وكذا وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا أو شبه هذا من الكلام كذلك فعل سفيان الثوري وغيره والله أعلم .

( الرابع ) إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذا كر لسماعه ذلك فعن أبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز له روايته ، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته .

( قلت ) هذا الخلاف ينبغي أن يبنى على الخلاف السابق قريباً في جواز اعتماد الراوى على كتابه في ضبط ما سمعه ، فإن ضبط أصل السماع كضبط المسروع فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسروع حتى يجوز له أن يروى ما فيه . وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً

نحديثاً ، كذلك ليكن هذا إذا وجد شرطه وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به والكتاب مصون بحيث يطلب على الظن سلامة ذلك من طرق التزوير والتغيير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك ، وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته فإن تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه والله أعلم .

(الخامس) إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالالفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك وعليه أن لا يروى ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير ، فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول فجوزوه أكثرهم ولم يجوزوه بعض الحديثين وطائفة من النحاة والأصوليين من الشافعيين وغيرهم .

ومنهم بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجازته في غيره ، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بانه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بالانطام مختلفة وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ .

ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يفسر لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لا كان عليهم من ضبط الانطام والجلود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ولأنه إن ملك تفسير اللفظ فليس يملك تفسير تصنيف غيره والله أعلم .

(السادس) ينبغي لمن يروى حديثاً بالمعنى أن يثبت أنه يقول أو كما قال أو



نحو هذا وما أشبه ذلك من الأناط ، روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الرداء وأنس رضى الله عنهم .

قال الخطيب : والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق بعماني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر .

( قلت ) وإذا اشبه على القارىء فيما يقرأه لفتة فقرأها على وجه يشك فيه ، ثم قال أو كما قال فهذا حسن وهو الصواب في مثله ، لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوى وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان ، ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة لما بيناه قريبا والله أعلم .

( السابع ) هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض اختلف أهل العلم فيه ، فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً ، ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام ، ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل .

وقد روينا عن مجاهد أنه قال : أقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه ، الصحيح التفصيل وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما قلّه غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما قلّه بترك ما تركه فهذا ينبى أن يجوز ، وإن لم يميز النقل بالمعنى لأن الذى قلّه والذى تركه والحالة هذه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر .

ثم هذا إذا كان رفع المنزلة بحيث لا يطرق إليه في ذلك تهمة قلّه أولاً تماماً ثم قلّه ناقصاً أو قلّه أولاً ناقصاً ثم قلّه تماماً . . .

فأما إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ أن من روى حديثاً على التمام

وخاف لمن رواه مرة أخرى على النقصان أن يشتم بأنه زاد في أول مرة ما لم يمكن  
سمعه أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فواجب عليه أن  
ينفي هذه الغلطة عن نفسه .

وذكر الإمام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه أن من روى بعض الخبر  
ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن يشتم بأنه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك  
الزيادة وكمالاتها .

قلت : من كان هذا حاله فليصبر له من الاجتهاد أن يروى الحديث غير تام إذا  
كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج  
به ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيعه رأساً وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيع ثمرته  
ل سقوط الحجة فيه والعلم عند الله تعالى .

وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز  
أقرب ومن المنع أبعد وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث  
ولا يخلو من كراهية والله أعلم .

( الثامن ) ينبغي للمحدث أن لا يروى حديثه بقراءة لسان أو مصحف .  
روينا عن النضر بن شميل أنه قال جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة .

وأخبرنا أبو بكر بن أبي المعالى الفراءى قراءة عليه قال أخبرنا الإمام أبو جدى  
أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراءى قال أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد  
الفارسي قال أخبرنا الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي قال حدثني محمد بن معاذ  
قال أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي داود السنجي قال سمعت الأحمي يقول : إن  
أخوف ما أخاف على طالب العلم إذ لم يعرف النعم أن يدخل في جملة قول النبي صلى  
الله عليه وسلم « من كذب على فليقبوا مقمده من النار » لأنه صلى الله عليه وسلم

لم يكن يلحن فهما رويت عنه ولحن في كذبت عليه .

قلت لحن على طالب الحديث أن يعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شبح اللحن والتحريف ومعرتهما . وروينا عن شعبة قال : من طلب الحديث ولم يهجر العربية فثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال . وعن حماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه محلاة لاشعر فيها .

وأما التصحيف فسييل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف والله أعلم .

( التاسع ) إذا وقع في روايته لحن تحريف فقد اختلفوا فنهى من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه وذهب إلى ذلك من التابعين محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سبرة . وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى . ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب روي ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما وهو مذهب المحصلين والعلماء من المجتهدين والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى . وقد سبق أنه قول الأكثرين .

وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتبوير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التصويب عليه وبين الصواب خارجاً في الحاشية فإن ذلك أجمع للمصلحة وأبقى للفسدة .

وقد روي أن بعض أصحاب الحديث روى في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء قليل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها برأى فقل بي هذا .

وكثيراً ما نرى ما يؤوله كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه صواباً ذا وجه صحيح وإن خفي واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها .

وروينا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره وإذا كان لحناً سهلاً تركه وقال كذا قال الشيخ .

وأخبرني بعض أسيادنا عن أخيه عن القاضي الحافظ عياض بما معناه واختصاره أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأسياد أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها ومن غير ذلك أن يجهل ذلك في الشواذ . ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرها لكن أهل المعرفة منهم يذهبون على خطئها عند الرواية والسماع والقراءة وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم .

ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكناfi الوقفي فإنه لكثرة مطالعته وإفتنائه وتقوب فهمه وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيراً وغلط في أشياء من ذلك . وكذلك غيره ممن سلك مسلكه . والأولى سد باب التفسير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع . ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية وإن شاء قرأه أولاً على الصواب ثم قال وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق فلان كذا وكذا . وهذا أولى من الأول كيلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل .

وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يصلح به الفاسد قد وزد في

أحاديث أخر فإن ذكره آمن من أن يكون متقولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل والله أعلم .

(الماشر) إذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط فإن لم يكن في ذلك مقابلة في المعنى فالأمر فيه على ما سبق وذلك كنحو ما روى عن مالك رضى الله عنه أنه قيل له أرايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد ؟ قال أرجو أن يكون خفيفاً . وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل نأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط ليس من معرة الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل .

حدث أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له بحديث قال فيه عن بحينة فقال أبو نعيم إنما هو ابن بحينة ولكنه قال بحينة .

وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه قد أوتي به وإنما أسقطه من بعده ففيه وجه آخر . وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة يعنى كما فعل الخطيب الحافظ إذ روى عن أبي عمر بن مهدى عن القاضي الحاملي بإسناده عن عمرو بن عمرة بنت عبد الرحمن تعنى عائشة أنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبنى إلى رأسه فأرجله » قال الخطيب كان في أصل ابن مهدى عن عمرو أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبنى إلى رأسه فألقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد وعلما أن الحاملي كذلك رواه وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر وقلنا فيه تعنى عن عائشة رضى الله عنها لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك .

وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ثم ذكر بإسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه قال سمعت وكيعاً يقول إنما للتسعين في الحديث يعنى .

قلت وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ فأما إذا وجد ذلك في كتابه وغلب على ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه فيجبهه هنا إصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند تحديثه به مما ذكر أبو داود : أنه قال لأحمد بن حنبل وجدت في كتابي حجاج عن جريج عن أبي الزبير يجوز لي أن أصلحه ابن جريج قال أرجو أن يكون هذا لا بأس به والله أعلم .

وهذا من قبيل ما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو للثن فإنه يجوز له استتراكه من كتاب غيره إذا عرف محته وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه وإن كان في الحديثين من لا يستجيز ذلك . ومن فعل ذلك نسيم بن حماد فيما روى عن يحيى بن معين عنه .

قال الخطيب الحافظ ولو بين ذلك في حال الرواية كان أولى . وهكذا الحكم في استقبالات الحافظ ما شئت فيه من كتاب غيره أو من حفظه وذلك مروى عن غير واحد من أهل الحديث منهم عاصم وأبو عوانة وأحمد بن حنبل . وكان بعضهم يبين ما ثبت فيه غيره فيقول حدثنا فلان وثبتني فلان كما روى عن يزيد بن هارون أنه قال : أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبد الله بن سرجس وهكذا الأمر فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقبلة وأشككت عليه فحاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرووها على ما يخبرونه به .

روى مثل ذلك عن إسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما رضى الله عنهم والله أعلم .

(الحادى عشر) إذا كان الحديث عند الراوى عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان

أو هذا لفظ فلان قال أو قال أخبرنا فلان أو ما أشبه ذلك من العبارات .

ولم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله حدثنا أبو بكر بن شيبه وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد . قال أبو بكر حدثنا أبو خالد من الأعمش وساق الحديث فإبعاده ثانياً ذكر أحدها خاصة اشعار بأن للفظ المذكور . وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك . وقال أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قال أخبرنا فلان فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى وقول أبي داود صاحب السنن حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قال حدثنا أبو الأحوص مع اشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ المسدد ووافقه أبو توبة في المعنى ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما وهذا الاحتمال يقرب في قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل المعنى واحد قال حدثنا أبان .

وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخاري أو غيره ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى .

وإذا سمع كتاباً مصنفًا من جماعة ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض ولراد أن يذكر جميعهم في الإسناد ويقول واللفظ لفلان كما سبق فهذا يحتمل أن يجوز كالأول لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن ذكر أنه بلفظه ويحتمل أن لا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فإنه اطلع على رواية غير من نسب اللفظ إليه على موافقتهما من حيث المعنى فأخبر بذلك والله أعلم .

(الثاني عشر) ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مدرجاً عليه من غير فصل عيز فإن أتى بفصل جاز ، مثل أن يقول هو ابن فلان الفلاني أو يعني ابن فلان ونحو ذلك .

وذكر الحافظ الإمام أبو بكر البرقاني رحمه الله في كتاب الاقط له بإسناده عن علي بن المديني قال إذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه فأحييت أن تنسبه قل حدثنا فلان أن فلان بن فلان حدثه والله أعلم .

وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه .

(مثاله) أن أروى جزءاً عن الفراوي فأقول في أوله أخبرنا أبو بكر منصور ابن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي قال : أخبرنا فلان وأقول في باقي أحاديثه أخبرنا منصور أخبرنا منصور فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء مني أن يروي عن الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة ويقول في كل واحد منها أخبرنا فلان قال أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان وإن لم أذكر له ذلك في كل واحد منها اعتماداً على ذكرى له أولاً فهذا قد حكي الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه ، وعن بعضهم أن الأولى أن يقول يعني ابن فلان ..

وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان ، وروى عن البرقاني بإسناده عن علي بن المديني ما تقدمنا ذكره منه .

ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن علي الأصماني نزول نسابور يفعل وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين وأنه سأل عن أحداث كثيرة رواها له قال فيها أخبرنا أبو عمرو بن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى



الموصلى أخبرهم ، وأخبرنا أبو بكر بن القرى أن إسحق بن أحمد بن نافع حشهم ، وأخبرنا أبو أحمد الحافظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصغار أخبرهم فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءة على شيوخه فى جملة نسخ نسبوا الذين حدثهم بها فى أولها واقتصروا فى بقيتها على ذكر أسمائهم ، قال وكان غيره يقول فى مثل هذا أخبرنا فلان قال أخبرنا فلان هو ابن فلان ثم يسوق نسبه إلى منتهاه قال : وهذا الذى استعجبه لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجاز لهم أخبرنا فلان أن فلاناً حدثهم .

قلت : جميع هذه الوجوه جائزة وأولها أن يقول هو ابن فلان أو يبنى ابن فلان ثم أن يقول أن فلان بن فلان ثم أن يذكر المذكور فى أول الجزء بعينه من غير فصل والله أعلم .

( الثالث عشر ) جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً .

ومما قد يغفل عنه من ذلك ما إذا كان فى أثناء الإسناد قرئ على فلان أخبرك فلان فينبى للقارىء أن يقول فيه قيل له أخبرك فلان . ووقع فى بعض ذلك قرئ على فلان حدثنا فلان فهذا يذكر فيه قال فيقال قرئ على فلان قال حدثنا فلان وقد

( قوله ) جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ ولا بد من ذكره حال القراءة لفظاً انتهى .

هكذا قال المصنف هنا إنه لا بد من التطق بقال لفظاً ومقتضاه أنه لا يصح السماع بدونها وخالف المصنف ذلك فى الفتاوى فإنه سهل فيها عن ترك القارىء « قال » فقال هذا خطأ من طاعه والأظهر أنه لا يبطل السماع به لأن حذف القول جائز اختصاراً جاء به القرآن العظيم . وكذا قال النووى فى التقريب والتيسير تركها خطأً والظاهر صحة السماع والله أعلم .

جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما رويناه . وإذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البضارى حدثنا صالح بن حيان قال قال طاهر الشعبي حذفوا إحداهما في الخط وعلى القارىء أن يلفظ بهما جميعاً والله أعلم .

(الرابع عشر) النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة هام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ونحوها من النسخ والأجزاء . منهم من يجد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها . ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط .

ومنهم من يكتفى بذكر الإسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويدرج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده وبالإسناد أو وبه وذلك هو الأغلب الأكثر .

وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالإسناد المذكور في أولها جازله ذلك عند أكثرين منهم وكيع ابن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي .

وهذا لأن الجميع معطوف على الأول فالإسناد المذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة تطعيم للثمن الواحد في أبواب يستلذه المذكور في أوله والله أعلم .

ومن الحديثين من أبي أفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالإسناد المذكور أولاً ورآه تدليساً وسأل بعض أهل الحديث الأستاذ أبا إسحق الأسفرائيني الفقيه الأصولي عن ذلك فقال لا يجوز .

وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يبين ويعبى ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة هام بن منبه نحو قوله حدثنا محمد بن رافع قال

حدثنا عبد الرزاق أخيراً ما صرح عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة  
وذكر أحاديث منها « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أدنى مقام أحدكم  
في الجنة أن يقول له تمن » الحديث

وهكذا فعل كثير من المؤلفين والله أعلم .

( الخامس عشر ) إذا قدم ذكر المتن على الإسناد أو ذكر المتن وبعض الإسناد  
ثم ذكر الإسناد عقبه على الاتصال مثل أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا  
وكذا أو يقول روى عمر بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كذا وكذا ثم يقول أخبرنا به فلان ويسوق الإسناد حتى يتصل بما قدمه فهذا يلحق  
بما إذا قدم الإسناد في كونه يسير به مستنداً للحديث لا مرسلاً له .

فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يقدم الإسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذلك فقد ورد  
عن بعض من تقدم من المحدثين أنه جوز ذلك .

قلت ينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض متن الحديث  
على بعض . وقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القبول بأن الرواية على المعنى  
لا تجوز . والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في  
ذلك والله أعلم .

وأما ما يفعله بعضهم من إعادة ذكر الإسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد  
ذكره أولاً فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في أفراد كل حديث بذلك  
الإسناد عند روايتها لكونه لا يقع متصلاً بكل واحد منها ولكنه يفيد تأكيداً  
وإحتياطاً ويتضمن إجازة بالغة من أعلى أنواع الإجازات والله أعلم .

( السادس عشر ) إذا روى المحدث الحديث بإسناد ثم اتبعه بإسناد آخر وقال  
عند انتهائه مثله فأراد الراوى عنه أن يقتصر على الإسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث  
الذكور عقب الإسناد الأول فالأظهر المنع من ذلك .

وروينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله قال كان شعبة لا يميز ذلك . وقال بعض أهل العلم يميز ذلك إذا عرف أن الحديث ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف . فإن لم يعرف ذلك منه لم يميز ذلك . وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا يورد الإسناد ويقول مثلي حديث قبله متنه كذا وكذا ثم يسوقه . وكذلك إذا كان الحديث قد قال نحوه قال وهذا هو الذي اختاره .

أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن علي البغدادي شيخ الشيوخ بها بقرآني عليه بها أخبرنا والذي رحمه الله أخبرنا أبو محمد عبد الله ابن محمد الصريفي أخبرنا أبو القاسم بن حبابة حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا وكيع قال قال شعبة فلان عن فلان مثله لا يميز قال وكيع وقال سفيان الثوري يميز .

وأما إذا قال نحوه فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال مثله . نبشنا بإسناد عن وكيع قال قال سفيان إذا قال نحوه فهو حديث . وقال شعبة نحوه شك وعن يحيى ابن معين أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله مثله ولم يجزه في قوله نحوه . قال الخطيب وهذا القول على مذهب من لم يميز الرواية على المعنى فأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه والله أعلم .

قلت هذا له تعلق بما رويناه عن مسعود بن علي السجزي أنه نصح الحاكم بأبائه رحمه الله الحافظ يقول أن ما يلزم الحديث من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول مثله أو يقول نحوه فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد ويحل أن يقول نحوه إذا كان على مثل معانيه والله أعلم .

( السابع عشر ) إذا ذكر الشيخ إسناد الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرقاً ثم قال وذكر الحديث: أو قال وذكر الحديث بطوله فأراد الراوي عنه أن يروي

عنه الحديث بكاله وطلوه فهذا أولى بالنعم مما سبق ذكره في قوله مثله أو نحوه  
فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتصر ما ذكره الشيخ على وجهه فيقول قال وذكر  
الحديث بطوله ثم يقول والحديث بطوله هو كذا وكذا ويسوقه إلى آخره .

وسأل بعض أهل الحديث أبا إسحق إبراهيم بن محمد انشأ في المقدم في الفقه  
والأصول عن ذلك فقال لا يجوز أن سمع على هذا الوصف أن يروى الحديث  
بما فيه من الألفاظ على التفصيل . وسأل أبو بكر البرقاني الفقيه أبا بكر الأحمدي  
الحافظ الفقيه عن قرأ إسناده حديث على الشيخ ثم قال وذكر الحديث هل يجوز  
أن يحدث بجميع الحديث فقال إذا عرف الحديث والقارىء ذلك الحديث فأرجو  
أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما كان .

قلت إذا جوزنا ذلك فالتحقق فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ  
لكنها إجازة أكيدة قوية من جهات عديدة فإجازة لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج  
الباقى عليه من غير إفراذه بل فقط الإجازة والله أعلم .  
( الثامن عشر ) الظاهر أنه لا يجوز تغيير عن النبي إلى عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك أن لا يختلف  
المعنى . والمعنى في هذا مختلف .

( قوله ) الظاهر أنه لا يجوز تغيير عن النبي إلى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى . والمعنى في  
هذا مختلف انتهى .

وفيه نظر من حيث أن المعنى لا يختلف في نسبة الحديث لقائله بأى وصف وصف  
من تعريفه بالنبي أو رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك ، فإن اختلف بدلول  
لفظ النبي والرسول فليس المقصود هنا بيان وصفه إنما المراد تعريف القائل بأى وصف  
عرف به واشتهر وأما ما استدلل به بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح على منع ذلك

وثبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب النبي  
قال الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب وكذب عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . وقال الخطيب أبو بكر هذا غير لازم وإنما استحب أحمد إتيان  
الحديث في لفظه وإلا فذهب الترخيص في ذلك ثم ذكر بإسناده عن صالح بن أحمد  
ابن حنبل قال قلت لأبي يكون في الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل  
الإنسان قال النبي صلى الله عليه وسلم قال أرجو أن لا يكون به بأس .

وذكر الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدث وبين يديه عصفان  
ويهر فجعل يغيران النبي صلى الله عليه وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
لهما حماد أما انتما فلا تنقها أبداً والله أعلم .

(التاسع عشر) إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها  
في حالة الرواية فإن في إغفالها نوعاً من التدليس وفيما مضى لنا أمثلة لذلك . ومن  
أمثله ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل حدثنا فلان مذاكرة  
أو حدثناه في المذاكرة فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك ، وكان  
جماعة من حفاظهم يمتنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء منهم عبد الرحمن بن  
مهدي وأبو زرعة الرازي ، ورويناه عن ابن المبارك وغيره وذلك لما قد يقع فيها من  
المساهلة مع أن الحفاظ خوان ، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية

---

من حديث البراء بن عازب في الصحيح حين علمه صلى الله عليه وسلم ما يدعوه به  
عند النوم من قوله « أمنت بكتابك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت » فقال البراء  
يستذكرهن وبرسولك الذي أرسلت فقال صلى الله عليه وسلم : لا قل ونيك الذي  
أرسلت : فليس فيه حجة على منع ذلك في الرواية لأن اللفاظ الأذكار توقيفية في تعيين  
اللفظ وتقدير الثواب وربما كان اللفظ سر ليس في لفظ آخر يرادفه ولعله أراد الجمع  
بين وصفه بالنبوة والرسالة في موضع واحد . لا حرم أن النووي قال الصواب جوازه  
لأنه لا يختلف به هنا معنى والله أعلم .



كان أحدهما مجروحاً لم يميز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث وغير جائز لأحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين و يروى الحديث عن الآخر وحده بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالانصاح بأن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر والله أعلم .

الراويين و يروى الحديث عن الآخر وحده إلى آخر كلامه وقد اعترض عليه بأن البخارى أسقط ذكر أحد شيوخه أو شيوخه في مثل هذه الصورة واقتصر على ذكر شيخ واحد فقال في كتاب الرقاق من صحيحه في باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا حدثني أبو نعيم بنصف من هذا الحديث حدثنا عمر بن ذر حدثنا مجاهد أن أبا هريرة كان يقول الله الذى لا إله إلا هو إن كنت لا تعتمد بكبدى على الأرض من الجوع الحديث انتهى .

( والجواب ) أن المتن إنما هو إسقاط بعض شيوخه وإيراد جميع الحديث عن بعضهم لأنه حينئذ يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه فأما إذا بين أنه لم يسمع منه إلا بعض الحديث كما فعل البخارى هنا فليس بممتنع وقد بين البخارى في موضع آخر من صحيحه القدر الذى سمعه من أبي نعيم من هذا الحديث أو بعض ما سمعه منه فقال في كتاب الاستئذان حدثنا أبو نعيم حدثنا عمر بن ذر (ح) وحدثنا محمد بن مقاتل أنبأنا عبد الله أنبأنا عمر بن ذر أنبأنا مجاهد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد لبنا في قدح فقال أبا هر الحق الصفة أهل فادعهم إلى قال فأتيتمهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا » انتهى .

فهذا هو بعض حديث أبي نعيم الذى ذكره في الرقاق وأما بقية الحديث فيتحمل أن البخارى أخذه من كتاب أبي نعيم وجادة أو إجازة له سمعه من شيخ آخر غير أبي نعيم أما محمد بن مقاتل الذى روى عنه في الاستئذان بعضه أو غيره ولم يبين ذلك بل اقتصر على اتصال بعض الحديث من غير بيان ولكن ما من قطعة منه إلا وهى محتملة لأنها غير متصلة بالساج إلا القطعة التى صرح البخارى في الاستئذان باتصالها والله أعلم .



( النوع السابع الشرون . . معرفة آداب الحديث )

وقد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله .

علم الحديث علم شريف يناسب مكالم الأخلاق ومحاسن الشيم وينانثر مساوىء الأخلاق ومشاين الشيم ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا فن أراد التصدى لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها .

وقد اختلف فى السن الذى إذا بلغه استحب له التصدى لإسماع الحديث والانتصاب لروايته والذى نقوله أنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدى لروايته ونشره فى أى سن كان ، وروينا عن القاضى الناضل أبى محمد بن خلاد رحمه الله أنه قال : الذى يصح عندى من طريق الأثر والنظر فى الحد الذى إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفى المحسن لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد قال سحيم بن وثيل :

أخو خمسين مجتمع أشدى ونجذنى مداورة الشنون

قال وليس بمفكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال ؛ نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين وفى الأربعين تنفاهى عزيمة الإنسان وقوته ويتوفر عقله ويجود رأيه .

وأنكر القاضى عياض ذلك على ابن خلاد وقال كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ومات قبله : وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى هذا عمر بن عبد البريز توفى ولم يكمل الأربعين وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين .

وكذلك إبراهيم النخعى وهذا مالك بن أسس جلس للناس ابن نيف وعشرين

وقيل ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه أحياء .

وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الحديث وانتصب  
لذلك والله أعلم .

قلت ما ذكره ابن خلاد غير مستكر وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى  
للتحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي  
ذكره فهذا إما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكور فإنه مظنة الاحتياج  
إلى ما عنده .

وأما الذين ذكرهم عياض عن حدث قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم  
في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك أو لأنهم سئلوا ذلك  
إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال .

وأما السن الذي إذا بلغه الحدث انبنى له الامساك عن التحديث فهو السن الذي  
يخشى عليه فيه من الهرم والخرف ويخاف عليه فيه أن يخطأ ويروى ما ليس من  
حديثه والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم . وهكذا إذا  
عمى وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية . وقال ابن خلاد  
أجيب إلى أن يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم فلن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً  
يعرف حديثه ويقوم به وتحري أن يحدث احتسائاً رجوت له خيراً . ووجه ما قاله  
أن من بلغ الثمانين ضعف حاله في القالب وخيف عليه الاختلال والإخلال أو أن  
لا يفتن له إلا بسند أن يخطأ كما اتفق لغير واحد من الثقات منهم عبد الرزاق  
وسعيد بن أبي عروبة .

وقد حدث بخلق بعد مجاوزة هذا السن فساعدتهم التوفيق وصحبهم السلامة  
سنة أنس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة ومالك

والثب وابن عينة وعلى بن الجعد في عدد جم من المتقدمين والمتأخرين وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة منهم الحسن بن عرفة وأبو القاسم البنوي وأبو اسحق المجيب والقاضي أبو الطيب الطبري رضى الله عنهم أجمعين والله أعلم .

ثم إنه لا ينبغي للحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك . وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشئ .

وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أولى منه لسنه أو لنفير ذلك .

روينا عن يحيى بن معين قال إذا حدثت في بلد فيه مثل أبي مسهر فجب للحق أن تعلق .

وعنه أيضاً أن النقي يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتضديث منه فهو أحق .

وينبغي للحدث إذا التمس منه ما يمل به عند غيره في بلده أو غيره بإسناد أعلى من إسناده أو أرجح من وجه آخر أن يعلم أن الطالب به ويرشده إليه فإن الدين النصيحة .

ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه فإنه يرجى له حصول النية من بعد . روينا عن معمر قال كان يقال إن الرجل يطلب العلم لنفير الله فيأبى عليه العلم حتى يصكون الله عز وجل . وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره .

وقد كان في السلف رضى الله عنهم من يتألف الناس على حديثه منهم عروة ابن الزبير رضى الله عنهما وليقتد بمالك رضى الله عنه فيما أخبرناه أبو القاسم القراوى

بنيسابور أخبرنا أبوالمعالى الفارسي أخبرنا أبو بكر البيهقي الحافظ قال أنبأنا أبو عبد الله الحافظ قال أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشمراني حدثنا جدى حدثنا إسماعيل بن أبي أوفى قال كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث تواضعاً وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة وحدث قليل له في ذلك فقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة متسكناً . وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم أو يستعجل . وقال أحب أن أنهم ما أحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أيضاً عنه أنه كان يغسل لذلك ويتبخر ويتطيب فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره وقال : قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ .

فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله .

وروينا أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه أنه قال القارىء لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لأحد فإنه تكتب عليه خطيئة .

ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً والله أعلم .

ولا يسرد الحديث سرّاً يمنع السامع من إدراك بعضه .

وليفتح مجلسه وليغتمه بذكر ودعاء يليق بالحال . ومن أبلغ ما يفتتحه به أن يقول الحمد لله رب العالمين أكل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الآمان على سيد المرسلين كلما ذكره القاكرون . وكلما غفل عن ذكره النافلون . اللهم صلى

عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون .

ويستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث فإنه من أعلى مراتب الراويين والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها وليتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع فذلك دأب أكابر المحدثين للتصديق لئلا ذلك .

ومن روى عنه ذلك مالك وشعبة ووكيع وأبو عاصم ويزيد بن هارون في عدد كثير من الأعلام السابقين . وليكن مستمليه محصلاً متيقظاً كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال حدثنا به عدة فصاح به مستمليه يا أبا خالد عدة ابن من : فقال له عدة ابن قدتك .

واستعمل على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه فإن لم يجد استملى قائماً . وعليه أن يقيم لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف . والفائدة في استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ الملى على بعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستملى .

وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن الملى مطلقاً من غير بيان الحال فيه . وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والمشرحين .

#### ( النوع السابع والمشرعون معرفة آداب المحدث )

( قوله ) وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن الملى مطلقاً من غير بيان الحال فيه وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والمشرحين انتهى .

والذى قلناه هناك أنه حكى هناك قولين أحدهما الجواز والثاني المنع وقال إن الأول جيد فاقضى كلامه هناك رجحان الامتناع والصواب كما قدمته لك أنه إن كان للملى

ويستحب إختراع المجلس بقراءة قارىء لشيء من القرآن العظيم فإذا فرغ استنصت المستمل أهل المجلس إن كان فيه لفظ ثم يسلم ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتحرى الأبلغ في ذلك ثم يقبل على الحديث ويقول من ذكرت أو ما ذكرت رحك الله أو غفر الله لك أو نحو ذلك وكل ما انتهم . إلى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وذكروا الخطيب أنه يرفع صوته . وإذا انتهى إلى ذكر الصحابي قال رضى الله عنه .

ويحسن بالحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له فقد فعل ذلك عنه واحد من السلف والملاء كما روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان إذا حدث عن ابن عباس رضى الله عنهم قال حدثني البحر . وعن وكيع أنه قال حدثنا حبان أمير المؤمنين في الحديث .

وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره فلا يغفلن عنه .

ولا بأس بذكر من يروى عنه بما يعرف به من لقب كعند لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ولوين لقب محمد بن سليمان المصيصي أو نسبة إلى أم عرف بها كيلى ابن منة الصحابي وهو ابن أمية ومنية أمه وقيل جدته أم أبيه أو وصف بصفة

يسمى المظالم على حكم القارىء وعلى الشيخ فيجوز لسامع المستمل أن يرويه عن المظالم لكن لا يجوز أن يقول سمعت ولا أخبرني فلان أملاء إنما يجوز ذلك لمن سمع لفظ المظالم ويجوز أن يقول أنبأنا فلان ويطلق ذلك على الصحيح وهل يجوز أن يقيد ذلك بقوله قراءة عليه تحتل أن يقال بالمجاز لأن المستمل كالقارىء على الشيخ ويحمل أن لا يجوز ذلك لأن موضوع المستمل تبلغ الفاظ الشيخ وليس قصده القراءة على الشيخ والأول أظهر كما تقدم هناك والله أعلم .

(نحوه) أو نسبة إلى أم عرف بها كيلى بن منة الصحابي وهو ابن أمية ومنية أمه وقيل جدته أم أبيه انتهى .

قص في جسده عرف بها كسليان الأحمش وعاصم الأحوال إلا ما يكرهه من ذلك  
كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة وهي أمه وقيل أم أمه . روينا عن  
يحيى بن معين أنه كان يقول حدثنا إسماعيل بن عليّة فنهأ أحمد بن حنبل وقال قل  
إسماعيل بن إبراهيم فإنه يفتنى أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه فقال قد قبلنا منك  
بإسماعيل الخير .

تد استحب للملئ أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه  
مقدماً للأعلى إسناداً أو الأولى من وجه آخر ويملي عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً  
ويختار ما علا سنده وقصر متنه فإنه أحسن وأليق وينتقى ما يمليه ويتحرى الاستفادة  
منه وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة ويتجنب ما لا تحتمله عقول الجاهلين  
وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم في فهمه .

وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الإملاء بشيء من الحكايات  
والنواذر والإنشادات بأسانيدھا وذلك حسن والله أعلم .

وإذا قصر الحديث عن تخريج ما يمليه فاستعان ببعض حفاظ وقته فخرج له  
فلا بأس بذلك . قال الخطيب كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك .

وإذا نجح الإملاء فلا غناء عن مقابلته وإتقانه وإصلاح ما فسد منه بزيف القلم

رجح المصنف هنا أن منية أم يعلى واقتصر في النوع السابع والحسين على كونها  
جدة وحكاة عن الزبير بن بكر وأنها جدته أم أبيه وما قاله الزبير هو الذي حزم به  
أبو نصر بن ماكولا ولكن قال ابن عبد البر لم يصب الزبير انتهى .

والذي ذكره الطبري ورجحه أبو الحجاج الزبي أن أم يعلى لا جدته لما رجحه  
المصنف هو الراجح والله أعلم .

(قوله) وإذا نجح الإملاء فلا غناء عن مقابلته وإتقانه انتهى .

وطفيانه . هذه عين من آداب الحديث اجتزأنا بها معرضين عن التطويل بما ليس من مهماتها أو هو ظاهر ليس من مشتبهاتها والله الموفق والعين وهو أعلم .

( النوع الثامن والعشرون — معرفة آداب طالب الحديث )

وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم فأول تحقيق الإخلاص والخبر من أن يتخذ صلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية رويننا عن حماد بن سلمة رضى الله عنه أنه قال من طلب الحديث لغير الله مكر به . وروينا عن سفيان الثوري رضى الله عنه قال ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به .

ورويننا نحوه عن ابن المبارك رضى الله عنه . ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه مارويننا عن أبي عمرو إسماعيل بن مجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان وكانا عبيدين صالحين فقال له بأى نية أكتب الحديث . فقال أسمع ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة قال نعم قال فرسول الله صلى الله عليه وسلم رأس الصالحين . ويسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد وليأخذ نفسه بالأخلاق

هكذا ذكره المصنف هنا أنه لاغناء عن مقابلة الإملاء وتقدم في كلامه في النوع الخامس والعشرين الترخص في الرواية من نسخة غير مقابلة بشرط ثلاثة فيحتمل أن يكون كلامه هنا محمولاً على ما تقدم هناك ويحتمل أن يفرق بين النسخ من أصل السماع والنسخ من إملاء الشيخ حفظاً لأن الحفظ يحتمل فريماً تذكر الشيخ عند المعارضة ما لم يبق إلى لفظه والله أعلم .

( قوله ) نجز هو بكسر الجيم على المشور وبه جزم الجوهري فقال نجز الشيء بالكسر ينجز نجزاً أى انقضى ونفى انتهى .

وهذا هو الذى قيد عن المصنف في حاشية علوم الحديث حين قرئ عليه . والذى صدر به صاحب المحكم كلامه بالفتح فقال نجز الكلام بالفتح انقطع . ونجز الوعد ينجز نجزاً حضر قال وقد يقال نجز قال ابن السكيت كأن نجز فني وكأن نجز قضى حاجته انتهى .



الزكية والآداب للرضية . فقد روينا عن أبي عاصم النبيل قال من طلب هذا الحديث قد طلب أعلى أمور الدين فيجب أن يكون خير الناس . وفي السن الذي يستحب فيه الابتداء بسماع الحديث وبكتبته اختلاف سبق بيانه في أول النوع الرابع والعشرين . . وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ عصره ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك .

وإذا فرغ من سماع العوالى والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره .

رويونا عن يحيى بن معين أنه قال أربعة لا يؤنس منهم رشد حارس الدرب ، ومنادى القاضى وابن المحدث ، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث . ورويونا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قيل له أيرحل الرجل في طلب العلو فقال بلى والله شديداً لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضى الله عنه فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر فيسمانه منه والله أعلم .

وعن إبراهيم بن أدهم رضى الله عنه أنه قال : إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث . ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتعلم والإخلال بما يشترط عليه في ذلك على ما تقدم شرحه .

وليستعمل ما سمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرها من الأعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث على ما روينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث الحافى رضى الله عنه .

ورويونا عنه أيضاً أنه قال بأصحاب الحديث أدوا زكاة هذا الحديث أعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث .

ورويونا عن حمرو بن قيس اللاتى رضى الله عنه . قال إذا بلغك شيء من

الخير فأهل به ولو مرة تكن من أهله . وروينا عن وكيع قال إذا أردت أن تحفظ الحديث فأهل به .

وليُعظم شيخه ومن يسمع منه فذلك من إجلال الحديث والسلام ولا يتقل عليه ولا يطول بحيث يضجره فإنه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع .

وقد روينا عن الزهري أنه قال إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب . ومن ظفر من الطلبة بسماع شيخ فكتمه غيره لينفرد به عنهم كان جديراً بأن لا ينتفع به وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء . ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة .

روينا عن مالك رضى الله عنه أنه قال من بركة الحديث إفادة بعضهم بعض . وروينا عن إسحق بن إبراهيم بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة أنسخ من كتابهم ما قد قرأت . فقال لهم لا يمكنوننى قال إذا والله لا يفلحون قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا . قلت ورأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا نجحوا ونسأل الله العافية والله أعلم .

ولا يكن ممن يمنه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب .

وقد روينا عن مجاهد رضى الله عنه أنه قال لا يتعلم مستعجى ولا مستكبر . وروينا عن عمر بن الخطاب وابنه رضى الله عنهما أنهما قالوا من رق وجهه رق علمه . ولا يأف من أن يكتب عن دونه ما يستفده منه . روينا عن وكيع بن الجراح رضى الله عنه أنه قال لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو فوجه وعن هو مثله وعن هو دونه وليس بموفق من ضيع شيئاً من وقته في الاستكثار من

الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها وليس من ذلك قسول أبي حاتم الرازي إذا كتبت قشش وإذا حدثت ففتش وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا ينتخب قد قال ابن المبارك رضى الله عنه ما انتخب على عالم قط إلا ندمت . وروينا عنه أنه قال لا ينتخب على عالم إلا بذنب .

ورويانا أو بلغنا عن يحيى بن معين أنه قال سيندم للنتخب في الحديث حين لا تنفع الندامة فإن ضاقت به الحال عن الإستهباب وأحوج إلى الإقتناء والانتخاب تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً ميمزاً عارفاً بما يصلح للإقتناء والاختيار . وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له . وقد كان جماعة من الحفاظ متصددين للإقتناء على الشيوخ والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم منهم إبراهيم ابن أرملة الأصهباني وأبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بصبيد العجل وأبو الحسن الدارقطني وأبو بكر الجماعي في آخرين . وكانت المادة جارية برسم الحفاظ علامة في أصل الشيخ على ما ينتخبه فكان النيسبي أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة وأبو محمد الخلال بطاء ممدودة وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين وكلهم يعلم بحجر في الحاشية اليمنى من الورقة وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحمرة . وكان أبو القاسم اللالكائي بالحفاظ يعلم بخط صغير بالحمرة على أول إسناد الحديث ولا حجر في ذلك ولكل الخيار .

ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتمب نفسه من غير أن يظفر بباطل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من التشبهين المتوصين المتحلين بتمام منه عاطلون .

أنشدني أبو المظفر بن الحفاظ أبي سعد السمعاني رحمه الله لفظاً بمدينة مرو قال أنشدنا والدي لفظاً أو قراءة عليه قال أنشدنا محمد بن ناصر السلمي من لفظه قال

أشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه :

يا طالب العلم الذى ذهبت بمدته الرواية  
 كن فى الرواية ذا العناية بالرواية والدراية  
 وارو القليل وزاعه فالعلم ليس له نهاية

ولتقدم العناية بالصحيحين ثم بسنن أبي داود والنسائي وكتاب الترمذى ضبطاً  
 لمشكلها وفيها غنى معانيها ولا يندعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقى فإننا لا نعلم  
 مثله فى بابيه . ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المساند كسند  
 أحمد ومن كتب الجوامع للصنف فى الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها . وموطأ  
 مالك هو المقدم منها . ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب العلل عن  
 أحمد بن حنبل وكتاب العلل عن الدراقطى . ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ  
 الحديث ومن أفضلها تاريخ البخارى الكبير وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم  
 ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء ومن أكملها كتاب الإكمال لأبى نصر بن مذكور  
 وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشككة بحث عنها وأودعها قلبه  
 فإنه يجمع له بذلك علم كثير فى يسر . وليكن تحفظه للحديث على التلويح قليلاً  
 قليلاً مع الأيام والأيام فذلك أحرى بأن يتم بمحفوظه .

ومن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين شعبة ابن علية ومعمر .

ورويانا عن معمر قال سمعت الزهرى يقول من طلب العلم جملة فاته جملة وإعما  
 يدرك العلم حديثاً وحديثين . وليكن الإتيان من شأنه فقد قال عبد الرحمن بن مهدى  
 الحفظ الإتيان . ثم أن للذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به .

رويانا عن علقمة النخعى قال تذاكروا الحديث فإن حياته ذكره . وعن إبراهيم  
 النخعى قال من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ولو أن يحدث به من لا يشتهي .

وليستفل بالتفريح والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له فإنه كما قال الخطيب الحافظ يثبت الحفظ ويذكر القلب ويشهد الطبع ويحيد البيان ويكشف اللبس ويكسب جميل الذكر ويخلده إلى آخر الدهر وقل ما يميز في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفى من فوائده إلا من فعل ذلك وحدث الصورى الحافظ محمد بن علي قال رأيت أبا محمد عبد الغنى بن سعيد الحافظ في المنام قال لي يا أبا عبد الله خرج وصف قبل أن يحال بينك وبينه ها أنا ذا تراني قد حيل بيني وبين ذلك .

والعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان إحداهما التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على الأحكام الفقه وغيرها وتنويه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب .

والثانية تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه وإن اختلف ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم وله أن يرتبهم على القبائل فيبدأ ببنى هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أن يرتب على سوابق الصحابة فيبدأ بالعشرة ثم بأهل بدر ثم بأهل الحديبية ، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة ويختم بأصاغر الصحابة كآبى الطليل ونظرائه ثم بالنساء وهذا أحسن والأول أسهل . وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك .

ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده . ومما يعتنون به في التأليف جمع شيوخ أى جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على أفراد . قال عثمان بن سعيد البارى قال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في

الحديث سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عينة وم أصول الدين . وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم الدارمي منهم أيوب السخيتاني والزهرى والأوزاعى ويجمعون أيضا التراجم وهى أسانيد يخصصون ما جاء بها بالجمع والتأليف مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر وترجمة سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة وترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها فى أشباه لذلك كثيرة .

ويجمعون أيضا أبوابا من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام فيفردونها بالتأليف فتصير كتباً مفردة نحو باب رؤية الله عز وجل . وباب رفع اليدين . وباب القراءة خلف الإمام وغير ذلك . ويفردون أحاديث فيبصمون طرقها فى كتب مفردة نحو طرق حديث قبض العلم وحديث الفصل يوم الجمعة وغير ذلك وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف وعليه فى كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد المكأثر ونحوه . بلقنا عن حمزة بن محمد الكنانى أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتى طريق فأعجبه ذلك فرأى يحيى بن معين فى مناصبه فذكر له ذلك فقال له أخشى أن يدخل هذا تحت **(أحكم التكاثر)** .

ثم ليعنر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحسينه وإعادة النظر فيه وتكرره .

وليتق إن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتناء ثمرته وإقتناص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه ما رويناه عن على بن المدينى قال : إذا رأيت الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الفصل وحديث من كذب فاكذب على قفاه لا يفلح .

ثم إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن مفصح عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التى ينقص الحديث بالجهل بها نقصاً قاحلاً فهو أن شاء الله جدير بأن تقدم العناية به ونسأل الله سبحانه فضله العظيم وهو أعلم .

« النوع التاسع والعشرون — معرفة الإسناد العالي والنازل »

أصل الإسناد أولاً خصيصة فاصلة من خصائص هذه الأمة ومنة بالغة من السنن المؤكدة رويها من غير وجه عن عبد الله بن المبارك أنه قال الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء وطالب العلو فيه سنة أيضاً ولذلك استجبت الرحلة فيه على ما سبق ذكره .

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه طلب الإسناد العالي سنة عن سلف . وقد روي أن يحيى بن معين رضى الله عنه قيل له في مرضه الذي مات فيه ها تشهى قال بيت خالى وإسناد على .

قلت : العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قلوبهم قلة جهات الخلل وفي كثيرهم كثرة جهات الخلل وهذا جلي واضح .

ثم إن العلو المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة :

أولها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف غير ضيف وذلك من أجل أنواع العلو . وقد روي عن محمد بن أسلم الطوسي الزاهد العالم رضى الله عنه أنه قال قرب الإسناد قرب أو قرينة إلى الله عز وجل وهذا كما قال لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل .

الثاني وهو الذى ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثرت العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإذا وجد ذلك في إسناد وصف بالعلو نفاذ إلى قرينة من ذلك الإمام وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكلام الحاكم يوم أن القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمد من  
العلو المطلوب أصلاً .

وهذا غلط من قائله لأن القرب منه صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف غير  
ضعيف أولى بذلك .

ولا ينافى في هذا من له مسكة من معرفة وكأن الحاكم أراد بكلامه ذلك  
إثبات العلو للإسناد يقربه من إمام وإن لم يكن قريباً إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والإنكار على من يراعى في ذلك مجرد قرب الإسناد إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وإن كان إسناداً ضعيفاً ولهذا مثل ذلك بحديث أبي هذبة ودينار  
والأنشج وأشباههم والله أعلم .

(الثالث) العلو بالنسبة إلى روايه الصحيحين أو أحدهما أو غيرها من  
الكتب المعروفة والمتعددة وذلك ما اشتهر آخراً من المواقات والإبدال والمساواة والمصاحفة .

### (النوع التاسع والشرعون معرفة الإسناد العالي والنازل)

(قوله) الثالث العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة  
ثم قال ثم اعلم أن هذا النوع من العلو تابع لنزول إذ لا نزول ذلك الإمام في  
إسناده لم تقل أنت في إسناده انتهى .

أطلق المصنف أن هذا النوع من العلو تابع لنزول وليس ذلك على إطلاقه  
وإنما هو التاليف وربما يكون هذا النوع من العلو غير تابع لنزول بل يكون عالياً من  
حديث ذلك الإمام أيضاً . ومثاله حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان على  
موسى يوم كلمه الله كساء صوف وجبة صوف الحديث . رواه الترمذي عن علي بن حجر عن خلف  
ابن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود وقد وقع لنا عالياً  
بدرجتين أخبرني به أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميسوي أنبأنا أبو الفرج  
عبد اللطيف بن عبد النعم الحراني ، وأخبرني أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم



وقد كثر اعتناء الحديثين المتأخرين بهذا النوع . ومن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه وأبو نصر بن مأكولا وأبو عبد الله الحميدى وغيرهم من طبقهم ومن جاء بعدهم .

أما الموافقة فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلاً عالياً بحد أقل من العدد الذى يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه .

وأما البديل فمثل أن يقع لك مثل هذا الملو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث . وقد يرد البديل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه انه موافقة عالية في شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات إليه وأما المساواة فهي في أعصارتنا

الأنصارى بقراءتي عليه بدمشق في الرحلة الأولى قال أنبأنا أحمد بن عبد الدايم المقدسى قراءة عليه وأنا حاضر قال أنبأنا عبد النعم بن عبد الوهاب أنبأنا علي بن أحمد بن محمد ابن بيان قال أنبأنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد قال أنبأنا اسمعيل بن محمد الصفار قال حدثنا الحسن بن عرفة أنبأنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله ابن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كلم الله موسى عليه السلام كانت عليه حبة صوف وسراويل صوف وكساء صوف وكعة صوف وشلل من جلد حمار غير ذكي » فهذا الحديث بهذا الإسناد لا يقع لأحد في هذه الأزمان أعلا منه على وجه الدنيا من حيث العدد وهو علو مطلق ليس تابياً لنزول فإنه عال للترمذى أيضاً فإن خلف بن خليفة من التابعين وأعلى ما يقع للترمذى روايته عن اتباع التابعين وأما علو طريقنا فأمر واضح فإن شيخنا أبا الفتح آخر من روى عن النجيب عبد اللطيف بالسباع والنجيب آخر من روى عن عبد النعم بن كليب بالسباع وابن كليب آخر من روى عن ابن بيان وابن بيان آخر من روى عن ابن محله وابن محله آخر من روى عن الصفار والصفار آخر من روى عن ابن عتبة فيما ذكره الحافظ أبو سعيد اللامى وابن عرفة آخر من روى عن خلف بن خليفة وخلف بن خليفة آخر من رأى الصحابة فهو علو مطلق والله أعلم .

أن يقل العدد في إسناده لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ولا إلى شيخ شيخه بل إلى من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه وربما كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله .

وأما الصلابة فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفتها الشيخك لالك فبعد ذلك مصالحة إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصافته به لكونك قد لقيت شيخك أساوى لمسلم . وإن كانت المساواة لشيخك كانت المصالحة لشيخك فتقول كأن شيخى سمع مسلماً وصافعه . وإن كانت المساواة لشيخ شيخك فالمصالحة لشيخ شيخك فتقول فيها كأن شيخ شيخى سمع مسلماً وصافعه ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة بل تقول كأن فلاناً سمعه من مسلم من غير أن تقول فيه شيخى أو شيخ شيخى

ثم لا ينبغي على المتأمل أن في المساواة والمصالحة الواقعتين لك لا يلتقي إسناده وإسناده مسلم أو نحوه إلا بعيداً عن شيخ مسلم فيلتقيان في الصحابي أو قريباً منه فإن كانت المصالحة التي تذكرها ليست لك بل ابن فوقك من رجال إسناده أمكن التقاء الاثنادين فيها في شيخ مسلم أو أشباهه ودخلت المصالحة حينئذ الواقعة فإن معنى الواقعة راجع إلى مساواة ومصالحة مخصوصة إذا عاينها أن بعض من تقدم من رواة إسناده العالي أساوى أو صافح مسلماً أو البخاري لكونه سمع من سمع من شيخهما مع تأخر طبقته عن طابقتهم ، ويوجد في كثير من العوالى المخرجة أن تسلم أولاً في هذا النوع وطبقته المصالحات مع المواقفات والإبدال المذكورناه

ثم اعلم أن هذا النوع من العوالى تابع لميزون ، ولولا نزول ذلك الإمام في إسناده لم تعل أنت في إسناده ، وكنت قد قرأت بهرو على شيخنا المبكر أبي انظار

عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبي سعد السمعاني رحمه الله في أربعي أبي البركات  
الراوى حديثنا ادعى فيه أنه كآنه سمعه هو أو شيخه من البخارى ، قال الشيخ  
أبو الظفر ليس لك بقال ولكنه للبخارى نازل وهذا حسن لطيف يחדش وجه هذا  
النوع من العلو والله أعلم .

(الرابع) من أنواع العلو العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى مثاله ما أرويه  
عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن البيهقى الحافظ عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ  
أعلى من روابقى لذلك عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن أبى بكر بن خلف عن  
الحاكم وإن تساوى الإسنادان فى العدد لتقدم وفاة البيهقى على وفاة ابن خلف لأن  
البيهقى مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة .  
ورويننا عن أبى يعلى الخليل بن عبد الله الخليلى الحافظ رحمه الله قال قد يكون  
الاسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين فى العدد ومثل ذلك  
من حديث نفسه بمثل بما ذكرناه .

ثم إن هذا كلام فى العلو المبنى على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ  
وقياس راو براو . وأما العلو للمستناد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى  
قياسه براو آخر فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة وذلك ما رويناه عن  
أبى على الحافظ النيسابورى قال : سمعت أحمد بن عبد الله النمشقى وكان من أركان  
الحديث يقول لإسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو . وفيما يروى عن  
أبى عبد الله بن منده الحافظ قال إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال . وهذا  
أوسع من الأول والله أعلم .

(الخامس) العلو المستفاد من تقدم السماع أنبثنا عن محمد بن ناصر الحافظ عن  
محمد بن طاهر الحافظ قال من العلو تقدم السماع .

قلت : وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه مالا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الآخر من أربعين سنة ، فإذا تساوى السند اليهما في العدد فالإسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى ، فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والايضاح الشافي والله سبحانه وتعالى الحمد كله .

وأما ما رويناه عن الحافظ أبي طاهر السلفي رحمه الله من قوله في أبيات له :  
بل علو الحديث بين أولى الحد : **نظ والإتقان صحة الإسناد**

ومارويناه عن الوزير نظام الملك من قوله عندى أن الحديث العالى ماصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواته مائة فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب والله أعلم .

### ﴿ فصل ﴾

وأما النزول فهو ضد العلو وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول فهو إذا خسة أقسام وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه .

وأما قول الحاكم أبي عبد الله لعل قائل يقول النزول ضد العلو فن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهمل الصنعة إلى آخر كلامه .

فمذا ليس نفيًا لكون النزول ضدًا للعلو على الوجه الذى ذكرته بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلو وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو فإنه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو فإنه مفصل تفصيلًا مفهوماً لمراتب النزول والعلم عند الله تبارك وتعالى .

ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله وحكي ابن خلاد عن بعض أهل النظر أنه قال التنزل في الإسناد أفضل واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتخريجه فكلما ازدادوا كان الاجتهاد أكثر وهذا مذهب ضعيف الحجة . وقد روينا عن علي بن المديني وأبي غرور المستمل النيسابوري أنهما قالا : النزول شؤم وهذا ونحوه مما جاء في ذه النزول مخصوص ببعض النزول فإن النزول إذا تعين دون العلو طريقا إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مردود وألله أعلم .

( النوع الموفى ثلاثين . معرفة المشهور من الحديث )

ومعنى الشهرة مفهوم وهو منقسم إلى صحيح كقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » وأمثاله وإلى غير صحيح كحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .

وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق ليس لها أصل : من بشرني بخروج آزار بشرته بالجنة . ومن آذى ذميا فأنا خصمه يوم القيامة . ويوم نحركم يوم صومكم وللأسائل حق وإن جاء على فرس .

( النوع الموفى ثلاثين . . معرفة المشهور )

( قوله ) وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق ليس لها أصل : من بشرني بخروج آزار بشرته بالجنة . ومن آذى ذميا فأنا خصمه يوم القيامة . ويوم نحركم يوم صومكم وللأسائل حق وإن جاء على فرس . قلت لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد فإنه أخرج حديثا منها في المسند وهو حديث للأسائل حق وإن جاء على فرس وقد ورد من حديث الحسين بن علي وأبيه علي وابن عباس والهرملي بن زياد ، أما حديث الحسين بن علي بن أبي طالب فأخرجه

أبو داود من رواية يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن حسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وإن جاء على فرس ورواه أحمد في مسنده عن وكيع وعبد الرحمن بن محمد كلاهما عن سفيان عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى وهذا إسناد جيد وقد سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح ويعلى هذا ذكره ابن حبان في الثقات وجعله أبو حاتم وبقاى رجاله ثقات ، وأما حديث على فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية زهير عن شيخ قال : رأيت سفيان عنده عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وأما حديث ابن عباس فرواه ابن عدى في الكامل من رواية إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحرول عن طاووس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم منه أورده في ترجمة إبراهيم بن عبد السلام السكي الخزومي راويه عن إبراهيم بن يزيد وقال هذا معروف بنسب إبراهيم هذا عن إبراهيم بن يزيد سرقة ممن هو معروف به قال وإبراهيم ابن عبد السلام في جملة الضعفاء المجهولين .

وأما حديث الهرماس بن زياد فرواه الطبراني من رواية عثمان بن فايد عن عكرمة ابن عمار عن الهرماس بن زياد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وعثمان ابن فايد ضعفه ابن معين والبخارى وابن حبان وغيرهم ، وكذلك حديث من أذى نبياً هو معروف أيضاً بنحوه رواه أبو داود من رواية صفوان بن مسلم عن عتبة من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم دنية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إلا من ظلم مهادداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة سكت عليه أبو داود أيضاً فهو عنده صالح وهو كذلك إسناده جيد وهو وإن كان فيه من لم يسم فاتهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه المدالة فقد رويته في سنن البيهقي الكبرى فقال في روايته عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما الحديثان الآخران فلا أصل لهما قال ابن الجوزى في الموضوعات ويدكر عن الصوامئ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من يشرفني بمخروج آذار بشرته بالجنة قال أحمد

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم كقولهم صلى الله عليه وسلم «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» وأشباهه وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم كالذى رويناه عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن سليمان التيمي عن أبي مجاز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعل وذكوان فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح وله رواية عن أنس غير أبي مجاز ورواه عن أبي مجاز غير التيمي ورواه عن التيمي غير الأنصارى ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة . وأما غيرهم فقد يستغربونه من حيث أن التيمي يروى عن أنس وهو هنا يروى عن أنس .

ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله . وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره فى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد فى رواياتهم فإنه عبارة عن الخبر الذى يتقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى روايته من أوله إلى مثناه .

ابن حنبل لا أصل . هذا وروى الطبرانى من رواية أبي شيبة القاضى عن آدم بن على عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هلك قوم إلا فى آذار ولا هموم الساعة إلا فى آذار . أبو شيبة قاضى واسط اسمه إبراهيم بن عثمان وهو جد أبي بكر بن أبي شيبة كذبه شعبة وقال ابن معين ليس بثقة ، وباجملة فهو متفق على ضعفه وروى الإمام أبو بكر محمد بن رمضان بن شاكر الزيات فى كتابه فيه أخبار عن مالك والشافعى وابن وهب وابن عبد الحكم قال محمد بن عبد الله هو ابن عبد الحكم فى الحديث الذى روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم صومكم يوم نحركم قال هذا من حديث الكذابين والله أعلم .

(قوله) ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره فى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد فى رواياتهم فإنه عبارة عن الخبر الذى يحصل العلم بصدقه ضرورة انتهى .

ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياء تطلبه وحديث « إنما الأعمال بالنيات » ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عسدد التواتر وزيادة لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره .

نعم حديث « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » نراه مثالا لذلك فإنه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجلم وهو في الصحيحين مروي عن جماعة منهم . وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من أربعين رجلا من الصحابة .

وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة . قال وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد .

وقد اعترض عليه بأنه قد ذكره أبو عبد الله الحاكم وأبو محمد بن حزم وأبو عمر ابن عبد البر وغيرهم من أهل الحديث . والجواب عن المصنف أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص المشعر بتمناه الخاص وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسر به الأصوليون وإنما يقع في كلامهم أنه تواتر عنه صلى الله عليه وسلم كذا وكذا أو أن الحديث الثلاني متواتر وكقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفين أنه استفاض وتواتر وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المقنى الذي فسر به الأصوليون والله أعلم .

( قوله ) ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياء تطلبه وحديث إنما الأعمال بالنيات ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره : من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . نراه مثالا لذلك إلى أن قال وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد .



قلت وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر . ثم لم يزل عدد رواته في ازدياد وهم جرا على التوالي والاستمرار والله أعلم .

قال المصنف وبلغ به بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد انتهى .

وفيه أمور الأول انه اعترض عليه بأن حديث الأعمال ذكر بن منده أن جماعة من الصحابة رووه فبلغوا العشرين قلت لم يبلغ بهم ابن منده هذا العدد وإنما بلغ بهم ثمانية عشر فقط فذكر مجرد أسماهم من غير رواية لشيء منها ولا عزو لمن رواه وليس هو أبا عبد الله محمد بن إسحاق بن منده وإنما هو ابنه أبو القاسم عبد الرحمن ذكر ذلك في كتاب له سماه المستخرج من كتب الناس للتذكرة فقال وعمن رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وأبو هريرة ومعاوية بن أبي سفيان وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبو ذر الغفاري وعتبة بن النذر وعتبة بن مسلم هكذا عد سبعة عشر غير عمر قلت وفي المذكورين أثنان ليست لهما صحبة وهما هلال ابن سويد وعتبة بن مسلم وقد ذكرهما ابن حبان في ثقات التابعين فبقى خمسة عشر غير عمر .

وبلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزى سئل عن كلام ابن منده هذا فأنكره واستبعده وقد تبعت أحاديث المذكورين فوجدت أكثرها في مطلق التية لا بلفظ «إنما الأعمال بالنيات» وفيها ما هو بهذا اللفظ وقد رأيت عزوها لمن خرجها ليستفاد لحديث علي ابن أبي طالب رواه ابن الأعمش في سننه والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجبائي في الأربعمائة العلوية من طريق أهل البيت بلفظ الأعمال بالنية وفي إسناده من لا يعرف وحديث سعد بن أبي وقاص كأنه أراد به قوله صلى الله عليه وسلم أسعد «إنك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله إلا أجرت فيها» الحديث رواه الأئمة الستة وحديث أبي سعيد الخدري رواه الدارقطني في غريب مالك والخطابي في معالم السنن بلفظ حديث عمر .

## (النوع الحادى والثلاثون . معرفة الغريب والعزیز من الحديث)

روينا عن أبى عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً .

وحديث ابن مسعود رواه الطبراني في المعجم الكبير في قصة مهاجر أم قيس وهو حديث غريب ورجاله ثقات ولأحمد في مسنده من حديثه أن : أكبر شهداء أمي لأصحاب الفرس ورب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيته .

وحديث ابن عباس اتفق عليه الشيخان بلفظ لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وحديث أنس بن مالك رواه البيهقي في سننه بلفظ لا عمل لمن لا نية له وفي إسناذه من لم يسم وقد رواه ابن عساكر في جزء من أماليه بلفظ حديث عمسر من رواية يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنس فقال غريب جداً والم محفوظ حديث عمر وروينا في مسند الشهاب للقضاعى من حديث أنس : نية المؤمن خير من عمله .

وحديث أبى هريرة رويناه في جزء من تخريج الرشيد العطار بلفظ حديث عمر ولا بن ماجه من حديث أبى هريرة : إنما يبعث الناس على نياتهم . وحديث معاوية رواه ابن ماجه بلفظ : إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفلها طاب أعلاها . وحديث عبادة بن الصامت رواه النسائي بلفظ : من غزا في سبيل الله وهو لا ينوي إلا عقلاً فله مائوى .

وحديث جابر بن عبد الله رواه ابن ماجه بلفظ : يحشر الناس على نياتهم . . وحديث عقبة بن عامر رواه أصحاب السنن بلفظ : إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة فذكره وفيه : وصافه يحتمل في صفة الأجر .

وحديث أبى ذر رواه النسائي بلفظ : من أتى فراشه وهو ينوي أنه يقوم يصلى من الليل فقبلته عنه حتى يصبح كتب له مائوى الحديث .

قلت وفي الباب أيضاً ما لم يذكره ابن منده عن أبى الدرداء وسهل بن سعد والنواس ابن سمعان وأبى موسى الأشعري وصهيب بن سنان وأبى أمامة الباهلى وزيد بن ثابت ورافع بن خديج وصفوان بن أمية وغزوة بن الحارث أو الحارث بن غزوة وعائشة

فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً .

فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً .

وأم سلمة وأم حبيبة وصفيّة بنت حيي لحديث أبي الدرداء رواه الذائي وابن ماجه بلفظ حديث أبي ذر التّقدم وحديث سهل بن سعد رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ : نية المؤمن خير عمله . وعمل النّافق خير من نيته وكلّ يعمل على نيته . وحديث النّواسة بن سمان رواه الطبراني أيضاً بلفظ نية المؤمن خير من عمله . وحديث أبي موسى رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس بهذا اللفظ : وحديث صهيب رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ : أيما رجل اشترى من رجل يعبأ فنوى أن لا يعطيه من صدقها شيئاً مات يوم يموت وهو زان وأيما رجل اشترى من رجل يعبأ فنوى أن لا يعطيه من ثمنه شيئاً مات يوم يموت وهو خائن . وحديث أبي أمامة رواه الطبراني الكبير بلفظ « من ادان ديناً وهو ينوي أن يؤديه أداه الله عنه يوم القيامة ومن ادان ديناً وهو ينوي أن لا يؤديه » الحديث .

وحديث زيد بن ثابت ورافع بن خديج رواه أحمد في مسنده في قصة الحديث أبي سعيد بحديث : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وقول مروان له كذبت وعنده زيد بن ثابت ورافع بن خديج معه على السرير وإن أبا سعيد قال أوشاء هذان لحدناك فقالا صدق ، وحديث غزوة بن الحارث رواه في الطبراني في الكبير بلفظ لا هجرة بعد الفتح إنما هي ثلاث الجهاد والنية والحشر ، وحديث عائشة رواه مسلم في قصة الجيش الذين يخسف بهم ؛ وفيه يعظم الله على نياتهم ، وحديث أم سلمة رواه مسلم وأبو داود بلفظ يعظمون على نياتهم ، وحديث أم حبيبة رواه الطبراني في المعجم الاوسط بلفظ ثم يبعث كل امرئ على نيته .

وحديث صفية رواه ابن ماجه بلفظ يعظم الله على ما في أنفسهم .

( الأمر الثاني ) أن ما حكاه المصنف عن بعض الحفاظ من أنه رواه اثنتان وستون من الصحابة وفيهم العشرة فأنهم أنصف ذكره هو الحفاظ أبو الفرج بن الجوزي فإنه ذكر ذلك في النسخة الأولى من الموضوعات فذكر أنه رواه أحد وستون نقسأتم ذكر روى بذلك عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب النيسابوري أنه ليس في الدنيا حديث أنجم عليه العجيرة غيره ثم قال ابن الجوزي أنه ما وقعت له رواية عبد الرحمن

قلت : الحديث الذى يترد به بعض الرواة بوصف بالغريب وكذلك الحديث الذى يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما فى متنه وإما فى إسناده وليس كل ما يمد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب كما فى الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه .

---

ابن عوف إلى الآن قال ولا أعرف حديثاً رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد وستون صحابياً وعلى قول هذا الحافظ اثنان وستون الا هذا الحديث انتهى .

هكذا نقلته من نسخة الموضوعات بخط الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى وهذه النسخة . هى النسخة الأولى من الكتاب ثم زاد ابن الجوزى فى الكتاب المذكور أشياء . وهى النسخة الأخيرة فقال فيها . رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نسماً هكذا نقلته من خط على ولد المصنف من الموضوعات .

( الأمر الثالث ) ما ذكره الحافظ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب النيسابورى من أنه لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة غيره وأقره ابن الجوزى على ذلك ، وكذلك المصنف ناقلاً له عن بعض الحفاظ منهما أيسر يعيد من حيث أن حديث أن رفع اليدين فى الصلاة بهذا الوصف ، وكذلك حديث المسح على الخفين .

فأما حديث رفع اليدين فذكره الحافظ أبو عبد الله الحاكم فيما نقل البيهقى عنه أنه سمعه يقول لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة فمن يعدم من أكابر الصحابة على تفرقهم فى البلاد الشاسعة غير هذه السنة ، قال البيهقى : وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله رضى الله عنه فقد روى عن هذه السنة عن العشرة وغيرهم ، وكذلك ذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن منده فى كتاب المتخرج من كتب الناس للتذكرة .

وأما حديث المسح على الخفين فذكر أبو القاسم بن عبد الله بن منده فى كتاب المذكور أنه رواه العشرة أيضاً .

( الأمر الرابع ) قول ابن الجوزى أنه لا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين من الصحابة إلا حديث : من كذب على . منقوض بحديث المسح على الخفين ، فقد

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب .

روينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة ، لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء .

ذكر أبو القاسم بن منده في كتاب المستخرج عدة من رواه من الصحابة فزادوا على الستين ، وذكر الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد في كتاب الامام عن ابن المنذر قال روينا عن الحسن أنه قال حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الحفنين .

(الأمر الخامس) ما ذكره المصنف عن بعض أهل الحديث أنه بلغ به أكثر من هذا العدد أى أكثر من اثنين وستين تقسداً قد جمع طرقه أبو القاسم الطبراني ومن المتأخرين الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل في جزأين فزاد فيه على هذا العدد ، وقد رأيت عدد من روى حديثه من الصحابة هكذا وهم يزيدون على السبعين مرتين على الأقل وهم أسامة بن زيد وأنس بن مالك وأوس بن أوس والبراء بن عازب وبريدة بن الحصيب وجابر بن حابس وجابر بن عبد الله وحذيفة بن أسيد وحذيفة بن اليمان وخالد بن عرفطة ورافع بن خديج والزيير بن العوام وزيد بن أرقم وزيد بن ثابت والسائب بن يزيد وسعد بن المدحاش وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وسقينة وسلمان بن خالد الخزازى وسلمان الفارسى وسلمان بن الأكوع وصهيب بن سنان وطاحه بن عبيد الله وعبد الله بن أبي أوفى وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن زغب ، وقيل إنه لا محبة له وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن ابن عوف وعتبة بن غزوان وعثمان بن عفان والعرس بن عميرة وعفان ابن حبيب وعقبة بن عامر وعلى بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعمر بن الخطاب وعمران ابن حصين وعمر بن حريث وعمر بن عتبة وعمر بن عوف وعمر بن مرة الجهني وقيس بن سعد بن عبادة وكعب بن قطنه ومعاذ بن جبل ومعوية بن حيدة ومعوية ابن أبي سفيان والمنيرة بن شعبة والنقع التيمى ونبيط بن شريط وواثلة بن الأسقع وزيد بن أسد وعلى بن مرة وأبو أمية وأبو بكر الصديق وأبو الحمراء وأبو ذر

وأبو رافع وأبو رمثة وأبو سعيد الخدري وأبو عبيدة بن الجراح وأبو قتادة وأبو قرة  
وأبو كبشة الأعمري وأبو موسى الأشعري وأبو موسى النافقي وأبو ميمون الكندي  
وأبو هريرة وأبو الضراء الدارمي عن أبيه وأبو مالك الأشجعي عن أبيه وعائشة  
أم أيمن . . . خمسة وسبعون نفساً يصح من نحو حديث نحو عشرين منهم أنفق الشيخان  
على إخراج أحاديث أربعة منهم وانفرد البخاري بثلاثة ومسلم بواحد وإنما يصح من  
حديث خمسة من العشرة والباقي أسانيدها ضعيفة ولا يمكن التواتر في شيء من طرق  
هذا الحديث لأنه يتعذر وجود ذلك في الطرفين والوسط بل بعض طرقة الصحيحة إنما  
هي أفراد عن بعض روايتها وقد زاد بعضهم في عدد هذا الحديث حتى جاور المائة ولكنه  
ليس هذا المتن وإنما هي أحاديث في مطلق الكذب عليه كحديث : من حدث عني بحديث  
وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين . ونحو ذلك لحديثها لذلك لم اعد لها في طرق  
الحديث وقد أخبرني بعض الحفاظ أنه رأى في كلام بعض الحفاظ أنه رواه مائتان من  
الصحابة ثم رأته بعد ذلك في شرح مسلم للنووي وأعمل هذا محمول على الأحاديث الواردة  
في مطلق الكذب لا هذا المتن بعينه والله أعلم .

( الأمر السادس ) قول المصنف أن من سئل عن إبراز مثال للتواتر أعياه تطلبه ثم  
لم يذكر مثالا إلا حديث من كذب على وقد وصف غيره من الأئمة عدة أحاديث  
بأنها متواترة فمن ذلك أحاديث حوض النبي صلى الله عليه وسلم ورد ذلك عن أزيد من ثلاثين  
صحابيا وأوردها البيهقي في كتاب البعث والنشور وأوردها المقدسي بالجمع قال القاضي  
عياض : وحديثه متواتر بالنقل رواه خلائق من الصحابة فذكر جماعة من رواه ثم قال  
وفي بعض هذا ما يقتضي كون الحديث متواتراً ومن ذلك أحاديث المسح على الخفين فقال  
القاضي عياض أيضا أنه بلغ مجموعها التواتر ومن ذلك أحاديث المسح على الخفين فقال  
ابن عبد البر رواه نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر وكذا قال ابن حزم في  
المحلى أنه نقل تواتر بوجوب العلم ومن ذلك أحاديث النهي عن الصلاة في معاطن الابل  
قال ابن حزم في المحلى أنه نقل تواتر بوجوب العلم ومن ذلك أحاديث النهي عن اتخاذ القبور  
مساجد ، قال ابن حزم إنها متواترة ومن ذلك أحاديث رفع اليدين في الصلاة الاحرام  
والركوع والرفع منه ، قال ابن حزم إنها متواترة توجب يقين العلم .

ومن ذلك الأحاديث الواردة في قول المصلي ربنا لك الحمد ملء السموات وملء  
الأرض وخلق ما شئت من شيء بعد ، قال ابن حزم إنها أحاديث متواترة .

وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر فنه ما هو غريب متناً وهو الحديث الذى  
تفرد بروايته راو واحد .

ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً كالحديث الذى متنه معروف مروى عن  
جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريباً من ذلك  
الوجه مع أن متنه غير غريب .

ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة . وهذا الذى يقول فيه  
الترمذى غريب من هذا الوجه ولا أرى هذا النوع ينمكس فلا يوجد إذا ما هو  
غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه

#### ( النوع الحادى والثلاثون : معرفة الغريب والعزير )

( قوله ) وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر فنه ما هو غريب متناً وإسناداً ومنه ما هو  
غريب إسناداً لا متناً ، ثم قال ولا أرى هذا النوع ينمكس فلا يوجد إذا ما هو غريب  
متناً وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد  
كثير . ن فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً وغير غريب إسناداً لكن بالنظر إلى أحد  
طرفى الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه الأول متصف بالشهرة فى طرفه الآخر  
كحديث إنما الأعمال بالنيات انتهى .

استبعد المصنف وجود حديث غريب متناً لا إسناداً إلا بالنسبة إلى طرفى الإسناد ،  
وأثبت أبو الفتح اليممرى هذا القسم مطلقاً من غير حمل له على ما ذكره المصنف ، فقال  
فى شرح الترمذى الغريب على أقسام : غريب سنداً ومتناً ، ومتناً لا سنداً ، ومنشأ  
لا متناً ، وغريب بضع السند فقط ، وغريب بضع المتن فقط ؛ ثم أشار إلى أنه أخذ  
ذلك من كلام محمد بن طاهر المقوسى فإنه قسم الغريب والأفراد إلى خمسة أنواع :  
خامساً أسانيد ومتون يتفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم وسنن يتفرد بالعمل  
بها أهل مصر لا يعمل بها فى غير مصر ثم تكلم أبو الفتح على الأقسام التى  
ذكرها ابن طاهر إلى أن قال : وأما النوع الخامس فيشمل الغريب كله سنداً ومتناً أو  
أحدهما دون الآخر .

عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً وغير غريب إسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرق الإسناد فإن إسناده متصف بالقرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث « إنما الأعمال بالنيات » وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة والله أعلم .

( النوع الثانى والثلاثون : معرفة غريب الحديث )

وهو عبارة عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها :

هذا فن مهم يقبح جهل بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة والخوض فيه ليس بالهين والخائض فيه تحقيق بالتحري جدير بالتوقى .

قال : وقد ذكر أبو محمد بن أبى حاتم بسند له أن رجلاً سأل مالكا عن تحليل أصابع الرجلين فى الوضوء فقال له مالك إن شئت خلل وإن شئت لا تخلل ، وكان عبد الله بن وهب حاضراً فنجب من جواب مالك وذكر لمالك فى ذلك حديثاً بسند مصرى صحيح وزعم أنه معروف عندهم فاستعاد مالك الحديث واستعاد السائل فأمره بالتحليل هذا أو معناه انتهى كلامه .

والحديث المذكور رواه أبو داود والترمذى من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المغافرى عن أبى عبد الرحمن الحلي عن السرى بن شداد ، قال الترمذى حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة انتهى .

ولم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه عليه الليث بن سعد وعمرو بن الحريث كما رواه ابن أبى حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن الثلاثة المذكورين وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخى بن وهب فقد زالت القرابة عن الإسناد بتباعدة الليث وعمرو بن الحارث لابن لهيعة والمثى غريب والله أعلم .

يحتمل أن يريد بكونه غريب المثق لا الإسناد أن يكون ذلك الإسناد مشهوراً جادة لصدقه من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المثق غريباً لا قرأهم به والله أعلم .



روينا عن الميموني قال سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال سلوا أصحاب التريب فإن أكره أن أتكم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ .

وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك قال حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد قال : قلت للأصمعي يا أبا سعيد ما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بسقبه » فقال أنا . لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق . ثم أن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا .

ورويانا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال أول من صنف التريب في الإسلام النضر بن شميل . ومنهم من خالفه فقال أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن النشئ وكتاباهما صغيران .

وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور فجمع وأجاد واستقصى فوقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن . ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور .

فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك . ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنوعاً أئمة أجلة .

وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظهر به مفسراً في بعض روايات الحديث نحو ما روي في حديث ابن صياد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له قد خبأت لك خبيثاً فما هو قال الدخ فهذا خفي معناه وأعضل . وفسره قوم بما لا يصح . وفي معرفة علوم الحديث للحاكم أنه الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجاغ

وهذا تحليل فاحش بغيض العالم والمؤمن . وإنما معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قلل له قد أضمرت لك ضميراً فما هو فقال الدُّخ بضم الدال يعنى الدخان والدخ هو الدخان في لغة إاذنى بعض روايات الحديث ما نصه :

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني قد خبأت لك خبيثاً وخبأ له يوم تأتي السماء بدخان مبين فقال ابن صياد هو الدخ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخساً فلن تمدوا قدرك . وهذا ثابت صحيح خرجه الترمذى وغيره فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان : ولهذا قال له أخساً فلن تمدوا قدرك أى فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان والله أعلم .

( النوع الثالث والثلاثون — معرفة للسلسل من الحديث )

التسلسل من نعوت الأسانيد وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة . وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل وإلى ما يكون صفة للرواية أو حالة لهم .

ثم إن صفاتهم في ذلك واحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لانحصيه . ونوعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ إلى ثمانية أنواع والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية . ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه . ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل بسمت فلاناً قال سمعت فلاناً إلى آخر الإسناد .

( النوع الثالث والثلاثون : معرفة السلسل )

( قوله ) ونوعه الحاكم أبو عبد الله إلى ثمانية أنواع والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه انتهى .

قلت : لم يحصر الحاكم مطلق أنواع التسلسل إلى ثمانية أنواع ، وإنما ذكر أنواع التسلسل الدالة على الاتصال لا مطابق التسلسل ، ويظهر ذلك بعدها وتسميره عنها فالأول

أو يتسلسل بحدثنا أو أخبرنا إلى آخره ومن ذلك أخبرنا والله فلان قال أخبرنا والله فلان إلى آخره .

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها إسناد حديث « اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك » للسلسل يقول « إني أحبك قل وحديث التشبيك باليد .

وحديث العد في اليد في أشباه لتلك ترويه وتروى كثيرة . وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس . ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة وقل ما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لافي أصل المتن .

ومن السلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده وذلك نقص فيه وهو كالتسلسل بأول حديث سمعته على ما هو الصحيح في ذلك والله أعلم .

السلسل سمعت ، والثاني السلسل بقولهم قم فصب على حق أريك وضوء فلان ، والثالث السلسل بمطلق ما يدل على الاتصال من نعمت أو أنا أو نتا وإن اختلفت ألفاظ الرواة في ألفاظ الأداء والراجح السلسل بقولهم ، فان قيل لفلان من أمرك بهذا قال يقول أمرني فلان ، والخامس السلسل بالأخذ باللعبة ، وقولهم آمنت بأنقدر خيره وشره ، والسادس السلسل بقولهم وعدهن في يدي ، والسادس السلسل بقولهم شهدت على فلان ، والثامن السلسل بالتشبيك باليد ثم قال الحاكم فهذه أنواع السلسل من الأسانيد للتصلة التي لا يشوبها تدليس وآثار السماع بين الراويين ظاهرة انتهى .

فم يذكر الحاكم من المسلسلات إلا ما دل على الاتصال دون استيعاب بقية المسلسلات نعم بقى على الحاكم عدة من المسلسلات الدالة على الاتصال لم يذكرها كالتسلسل بقوله أظعننا وسقانا والتسلسل بقوله أضافنا على الأسودين الغر والماء والتسلسل بقوله أخذ فلان يدي والتسلسل بالمصافحة والتسلسل بقص الأظفار يوم الخميس والله أعلم .

« النوع الرابع والثلاثون — معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه »

هذا فن مهم مستصعب رويناه عن الزهري رضي الله عنه أنه قال أعي الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه . وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طولى وسابقة أولى . رويناه عن محمد بن مسلم بن وارة أحد أئمة الحديث أن أجد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر كتبت كتب الشافعي فقال لا ، قال فرطت ما علمنا الجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه حتى جالسنا الشافعي .

وفيمناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه نخفاء معنى النسخ وشرطه .

وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر . وهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره . ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً :

( النوع الرابع والثلاثون — معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه )

( قوله ) وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر فهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره انتهى .

وهذا الذي حده به المصنف تبع فيه القاضي أبا بكر الباقلاني فإنه حده برفع الحكم واختاره الأمدى وابن الحاجب قال الحازمي وقد أطبق التأخرون على ما حده به القاضي أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب التقدم على وجه لولاء لكان ثابتاً مع تراخيه عنه قال الحازمي وهذا حد صحيح انتهى .

وقد اعترض عليه بأن التعبير برفع الحكم ليس بمجيد لأن الحكم قديم لا يرتفع والجواب عنه أنه إنما المراد برفع الحكم قطع تطبيقه بالكف ، واعتراض صاحب المصنوع أيضاً على هذا الحد بأوجه آخر في كثير منها نظر ليس هذا موضع إيرادها .

فمنها ما يعرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم به كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » في أشباه لذلك .

ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما رواه الترمذي وغيره عن أبي بن كعب أنه قال : كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها وكما أخرجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . في أشباه لذلك .

ومنها ما عرف بالتاريخ كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال أفطر الحاجم والمحجوم » وحديث ابن عباس « أن النبي صلى

(قوله) ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما رواه الترمذي وغيره عن أبي بن كعب أنه قال كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها وكما أخرجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار في أشباه لذلك انتهى .

أطلق المصنف أن النسخ يعرف بقول الصحابي لكن هل يكفي بقوله هذا ناسخ أو هذا منسوخ أو لا بد من التصريح بأن هذا متأخر عن هذا فالذي ذكره الأصوليون كصاحب المحصول والآمدى وابن الحاجب أنه لا بد من إخباره بأن أحدهما متأخر ولا يكفي بقوله هذا ناسخ لاحتال أن يقوله عن اجتهد ونحن لا نرى ما يراه . وحكي صاحب المحصول عن الكرخي أنه يكفي إخباره بالنسخ إذ لو لا ظهور النسخ فيه لم يطلقه وما ذهب إليه الكرخي هو الظاهر وفي عبارة الشافعي ما يقتضي الاكتفاء بذلك فإنه قال ولا يستدل على النسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر أو بقول من سمع الحديث أو العامة هكذا رواه البيهقي في المدخل بإسناده إلى الشافعي فقله أو بقول من سمع الحديث أراد به قول الصحابي مطلقا لا قوله هذا متأخر فقط لأن هذه الصورة قد دخلت في قوله أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر والله أعلم .

الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث أنه روى في حديث شداد أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال أظفر الحاجم والحجوم .

وروى في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان ، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر .

ومنها ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسبه بانقضاء الإجماع على ترك العمل به .

والإجماع لا ينسخ ولا يَنْسَخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره والله أعلم .

( قوله ) ومنها ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسبه بانقضاء الإجماع على ترك العمل به انتهى .

وقه أمور أحدها أنه ورد في الحديث نسخته فلا حاجة للاستدلال عليه بالإجماع أما المنسوخ فهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فأجلده فإن عاد في الرابعة فاقطعوا . ورواه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن نعيم وشريح بن أوس وصحابي لم يسم ورواه الطبراني من حديث جرير بن عبد الله والشريد بن أوس .

وأما الناسخ فهو ما رواه البزار في مسنده من رواية محمد بن اسحق عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من شرب الخمر فأجلده فإن عاد في الرابعة فاقطعوا . قال فأتى بالعميان قد شرب الرابعة فجلده ولم يقتله فكان ذلك ناسخا للقتل قال البزار لا نعلم أحدا حدث به إلا ابن اسحق وذكره الترمذي تعليقاً من حديث ابن اسحق ثم قال وكذلك روى عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة انتهى .

وقبيصة ذكره ابن عبد البر في الصحابة قال ولد في أول سنة من الهجرة وقيل ولد عام الفتح قال ويقال إنه أتى به للنبي صلى الله عليه وسلم ودعا له انتهى .

والصحيح أنه ولد عام الفتح . الثاني أن دعوى الإجماع في هذا ليس بجيد ، وإن كان الترمذى قد سبق إلى ذلك ؛ فقال في الملل التي في آخر الجامع جميع ما في هذا الكتاب معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين فذكر منهما حديث : إذا شرب الخمر فاجلده فإن عاد في الرابعة فاقتلوه .

قال النووى في شرح مسلم وهو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه وفيما قالوه نظر فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمرو أنه قال اتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فليكن على أن أقتله ، وحكى أيضاً عن الحسن البصرى ، وهو قول ابن حزم فلا إجماع إذا ، وإن قلنا إن خلاف أهل الظاهر لا يقدح في الإجماع على أحد القوانين فقد قل به بعض الصحابة والتابعين والله أعلم .

الثالث : إذا ظهر أن الخلاف في قتل شارب الخمر في الرابعة موجود فينبى أن يثقل بثقال آخر أجمعوا على ترك العمل به فنقول روى أبو عيسى الترمذى من حديث جابر قال كنا إذا حجبنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نلبى عن النساء ونرى عن الصبيان ، قال الترمذى بعد تخريجهم هذا حديث حسن غريب لا نرفعه إلا من هذا الوجه .

قال وقد أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبى عنها غيرها هي تلبى عن نفسها فهذا حديث قد أجمعوا على ترك العمل به وهو في كتاب الترمذى فكان ينبى له أن يستثنى في المال حين استثنى الحديثين المتقدمين .

والجواب عن الترمذى من ثلاثة أوجه : أحدها أن هذا الحديث قد قال يعضه بعض أهل العلم وهو الرمى عن الصبيان فلم يجمع على ترك العمل بجميع الحديث .

والوجه الثاني : أن هذا الحديث قد اختلف في لفظه على ابن نمير فرواه الترمذى عن محمد بن إسماعيل الواسطى عنه هكذا ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن نمير بلفظ حجبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فليتنا عن الصبيان وروينا عنهم هكذا ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ومن طريقه رواه ابن ماجه في سننه قال أبو الحسن بن القطان وهذا أولى بالصواب وأشبه به انتهى .

وإذا ترجع أن لفظ رواية الترمذى غلط فكأن نقول نحن لا نحكم على الحديث

( النوع الخامس والثلاثون — معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها )

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ . والدارقطنى منهم وله فيه تصنيف مفيد . وروينا عن أبى عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال ومن يعرى من الخطأ والتصحيح . فبئال التصحيح فى الإسناد حديث شعبة عن العوام ابن مراحم عن أبى عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتؤذن الحقوق إلى أهلها » الحديث صحف فيه يحيى بن معين فقال ابن مزاحم بالزأى والحاء فرد عليه وإنما هو ابن مراحم بالراء المهملة والجيم .

ومنه ما رويناه عن أحمد بن حنبل قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبابة والمزفت » قال أحمد صحف شعبة فيه وإنما هو خالد بن علقمة وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد .

وبلفنا عن الدارقطنى أن ابن جرير الطبرى قال فيمن روى عن رسول الله

بالنسخ عند ترك العمل به إجماعاً إلا إذا علمنا صحته وقد أشار إلى ذلك الفقيه أبو بكر الصيرفى فى كتاب الدلائل عند الكلام على تمارض حديثين فقال : فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فأحدهما منسوخ أو غلط والآخر ثابت فيمكن حمل كلام الصيرفى على ما إذا لم يثبت الحديث الذى أجمع على ترك العمل به ، فإن الحكم عليه بالنسخ فرع عن ثبوته ويمكن حمل كلامه على ما إذا كان صحيحاً أيضاً وهو خبر آحاد وأجمعوا على ترك العمل به ولا يمتنع الصير إلى النسخ لاحتمال وجود الغلط من رواه فهو كما قال منسوخ أو غلط والله أعلم .

الوجه الثالث : أن الحفاظ عجب الدين الطبرى فى كتاب القرى حمل لفظ رواية الترمذى فى هذا الحديث على أن المراد رفع الصوت بالتلية لا مطلق التلية وأن فيه استعمال المجاز يجعله عن النساء للاجتهاد بجهر الرجال بالتلية عن استحبابه فى حق النساء فكان الرجال قاموا بذلك عن النساء وفيه تكلف وبعد والله أعلم .



صلى الله عليه وسلم من بنى سليم ومنهم عتبة بن البذر قاله بالبلاء والنال المعجمة وروى له حديثاً وإنما هو ابن النذر بالنون والدال غير معجمة .

ومثال التصحيف في المتن مارواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد وإنما هو بالراء احتجر في المسجد بخص وحصير حجرة يصلى فيها فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع . ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له .

وبلفنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان عن جابر قال رمى أبي يوم الأحزاب على أكله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن غندراً قال فيه أبي وإنما هو أبي وهو أبي بن كعب .

وفي حديث أنس : ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة . قال فيه شعبة ذرة بالضم والتخفيف ونسب فيه إلى التصحيف . وفي حديث أبي ذر تعين الصانع قال فيه هشام بن عروة بالصاد المعجمة وهو تصحيف والصواب مارواه الزهري الصانع بالصاد المهملة ضد الأخرق .

وبلفنا عن أبي زرعة الرازي أن يحيى بن سلام هو المفسر حدث عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ﴿ سَأَرْبِكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ قال مصر واستعظم أبو زرعة هذا واستحقبه وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة مصيرون .

وبلفنا عن الدارقطني أن محمد بن المثنى أبا موسى المنزلي حدث بمحدث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار » فقال فيه أو شاة تنمر بالنون وإنما هو تيعر بالبلاء المثناة من تحت .

وأنه قال لهم يوماً نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا يريد ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة يوم أنه صلى إلى قبائهم وإنما العنزة ههنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها وأخرف من ههنا

ما رويناه عن الحاكم أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة أى صحفها عنزة بإسكان النون .

وعن الدارقطنى أيضاً أن أبا بكر الصولى أملا فى الجامع حديث أبى أيوب « من صام رمضان وأتبعه ستان من شوال » قال فيه شيئا بالشين والياء وإن أبا بكر الإسماعلى الإمام كان فيما بلغهم عنه يقول فى حديث عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الكهان قر الزجاج بالزأى ، وأما هو قر الزجاج بالذال . وفى حديث يروى عن معاوية بن أبى سفيان قال « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشقون الخطب تشقى الشعر » ذكر الدارقطنى عن وكيع أنه قاله مرة بالحاء المهملة وأبو نعيم شاهد فردّه عليه بالحاء المعجمة المضمونة .

وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال فى جامع المنصور فى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن تشقيق الخطب فقال بعض الملاحين يا قوم فكيف نعمل والحاجة ماسة .

قلت : فقد انقسم التصحيف إلى قسمين : أحدهما فى المتن ؛ والثانى فى الإسناد وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين : أحدهما تصحيف البصر كما سبق عن ابن لهجة وذلك هو الأكثر .

والثانى : تصحيف السمع نحو حديث لماصم الأخول . رواه بعضهم فقال عن واصل الأحذب فذكر الدارقطنى أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه .

وينقسم قسمة ثالثة إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ . كمثل ما سبق عن محمد بن الثنى فى الصلاة إلى عنزة ، وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفا مجازاً والله أعلم .

وكثير من التصحيف للنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه اعذار لم ينقلها فاقواه  
ونسأل الله التوفيق والمصمة والله أعلم .

### ( النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث )

وأما بكل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعات الحديث والفقه الفواصون على  
المعاني الدقيقة . أعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يمكن  
الجمع بين الحديثين ولا يعتمد إبداء وجه ينفي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك  
والقول بهما معا .

ومثاله حديث لاعدوى ولا طيرة مع حديث ( لا يورد ممرض على مصح )  
وحديث « فر من الجذوم فرارك من الأسد » وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض  
لا تعدى بابعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخافة المريض بها للصحيح سببا  
لإعدائه مرضه . ثم قد يتخالف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب في الحديث  
الأول نفى صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقد الجاهل من أن ذلك يمدى بابعه  
ولهذا قال من أعدى الأول وفي الثاني أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك  
وحذر من الضرر الذي يفلج وجوده عند وجوده بنقل الله سبحانه وتعالى .  
ولهذا في الحديث أمثال كثيرة . وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى إن  
يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر بابعه فيها وآتى بما غيره  
أولى وأقوى .

وقد روينا عن محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام أنه قال لا أعرف أنه روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادين فن كان عنده  
فليأتني به لأؤلف بينهما .

القسم الثاني : أن يتعاضدا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على ضربين :  
أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا فيعمل النسخ ويترك المنسوخ

والثاني أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والنسوخ أيهما فيغزغ حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالارجح منهما والأثبت . كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات وأكثر ولتفصيلها موضع غير ذا والله سبحانه أعلم .

### ( النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث )

( قوله ) كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات فأكثر ولتفصيلها موضع غير ذا انتهى .

اقتصر المصنف على هذا المقدار من وجوه الترجيح وتبع في ذلك الحازمي ، فإنه قال في كتاب الاعتبار في النسخ والنسوخ ، ووجوه الترجيحات كثيرة أنا أذكر معظمها فذكر خمسين وجهاً ، ثم قال فهذا القدر كاف في ذكر الترجيحات ، وثم وجوه كثيرة اضربنا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر . انتهى كلام الحازمي .

ووجوه الترجيحات تزيد على المائة وقد رأيت عددا مختصراً فأبدأ بالخمسين التي عددها الحازمي ثم أسرد بقيتها على الولاء . الأول كثرة الرواة الثاني كون أحد الراويين اتقن واحفظ ، الثالث كونه متفقاً على عدلته ، الرابع كونه بالنا حالة التحمل ، الخامس كون سماعه تمهيداً والآخر عرضاً ، السادس كون أحدهما سماعاً أو عرضاً والآخر كتابة أو وجادة أو مناولة ، السابع كونه مباشراً لما رواه ، الثامن كونه صاحب القصة ، التاسع كونه أحسن سياقا واستقصاء ، العاشر كونه أقرب مكاناً من النبي صلى الله عليه وسلم حالة تمهله ، الحادي عشر كونه أكثر ملازمة لشيخه ، الثاني عشر كونه سمعه من مشايخ بلده الثالث عشر كون أحد الحديثين له مخارج ، الرابع عشر كون إسناده حجازياً ، الخامس عشر كون رواته من بلد لا يرضون بالتدليس ، السادس عشر دلالة ألفاظه على الاتصال . كسمعت وحدثنا ، السابع عشر كونه مشاهداً لشيخه عند الأخذ ، الثامن عشر كون الحديث لم يختلف فيه ، التاسع عشر كون راويه لم يضطرب ألفظه ، العشرون كون الحديث متفقاً على رفعه ، الحادي والعشرون كونه متفقاً على اتصاله ، الثاني والعشرون كون راويه لا يميز الرواية بالمعنى ، الثالث والعشرون كونه فقيهاً ، الرابع والعشرون كونه صاحب كتاب يرجع إليه ، الخامس والعشرون كون أحد الحديثين نصاً وقولاً والآخر ينسب إليه

اعتدلالاً واحتياطاً ، والسادس والعشرون كون القول يقارنه الفعل ، السابع والمثرون  
كونه موافقاً لظاهر القرآن ، الثامن والعشرون كونه موافقاً لسنة أخرى ، التاسع  
والعشرون كونه موافقاً للقياس ، الثلاثون كونه معه حديث آخر مرسل أو منقطع ،  
الحادى والثلاثون كونه عمل به الخلفاء الراشدون ، الثانى والثلاثون كونه معه عمل الأمة ،  
الثالث والثلاثون كون ما تضمنه من الحكم منطوقاً ، الرابع والثلاثون كونه مستقلاً يحتاج  
إلى إضمار ، الخامس والثلاثون كون حكمه مقروناً بصفة والآخر بالاسم ، السادس  
والثلاثون كونه مقروناً بتفسير الراوى ، السابع والثلاثون كون أحدهما قولاً والآخر فعلاً  
فيرجع . الثامن والثلاثون كونه لم يدخله التخصيص ، التاسع والثلاثون كونه غير مشعر  
بنوع قبح فى الصحابة ، الأربعون كونه مطلقاً والآخر ورد على سبب ، الحادى والأربعون  
كون الاشتقاق يدل عليه دون الآخر ، الثانى والأربعون كون أحد الخصمين قائلاً بالـ برين  
الثالث والأربعون كون أحد الحديثين فيه زيادة ، الرابع والأربعون كونه فيه احتياط  
للفرض وبراءة القمة ، الخامس والأربعون كون أحد الحديثين له نظير متفق على حكمه  
السادس والأربعون كونه يدل على التحريم والآخر على الإباحة ، السابع والأربعون  
كونه يثبت حكماً موافقاً لما قبل الشرع فقبل هو أولى ، وقيل هما سواء ، الثامن والأربعون  
كون أحد الخبرين مستقلاً للحد ، فقبل هو أولى ، وقيل لا يرجع ، التاسع والأربعون  
كونه إثباتاً يتضمن النقل عن حكم العقل والآخر نقيضاً يتضمن الإقرار على حكم العقل .  
الحسون كون الحديثين فى الأفضيه وراوى أحدهما على أو فى التراض وراوى أحدهما  
زيد أو فى الحلال والحرام وراوى أحدهما معاذ وهم حراً . فالصحيح الذى عليه  
الأكثر ترجيح بذلك . الحادى والحسون كونه أعلا إسناداً . الثانى والحسون كون  
راويه عالماً بالعربية . الثالث والحسون كونه عالماً باللغة . الرابع والحسون كونه  
أفضل فى الفقه أو العربية أو اللغة . الخامس والحسون كونه حسن الاعتقاد . السادس  
والحسون كونه ورعاً . السابع والحسون كونه جليلاً المحدثين أو غيرهم من  
العلماء . الثامن والحسون كونه أكثر مجالسة لهم . التاسع والحسون كونه عرفت  
عدالته بالاختبار والممارسة وعرفت عدالة الآخر بالتركية أو العمل على روايته .  
الستون كون الزكى زكاه وعمل بحبه وزكى الآخر وروى خبره . الحادى والستون

كونه ذكر سبب تعديله . الثاني والستون كونه ذكراً . الثالث والستون كونه حراً . الرابع والستون شهرة الراوى . الخامس والستون شهرة نسبه . السادس والستون عدم التباس اسمه . السابع والستون كونه له إسم واحد على من له إسمان فأكثر . الثامن والستون كثرة المزكين . التاسع والستون كثرة علم المزكين . السبعون كونه دام عقله فلم يختلط .

هكذا أطلقه جماعة وشروط في الحصول مع ذلك أنه لا يعلم هل رواه في حال سلامته أو إخلاله . الحادى والسبعون تأخر إسلام الراوى وقيل عكسه وبه جزم الأمدى . الثانى والسبعون كونه من أكابر الصحابة . الثالث والسبعون كون الخبر حكى سبب وروده إن كانا خالصين . فإن كانا عامين فبالعكس . الرابع والسبعون كونه حكى فيه ألفاظ الرسول . الخامس والسبعون كونه لم ينسكه راوى الأصل أو لم يتردد فيه . السادس والسبعون كونه مشعراً بما لو شأن الرسول وتمكنه . السابع والسبعون كونه مدينياً والآخر مكى . الثامن والسبعون كونه متضمناً للتخفيف وقيل بالعكس . التاسع والسبعون كونه مطابق التاريخ على المؤرخ بتاريخ مؤخر . العاشر كونه مؤرخاً بتاريخ مؤخر على مطابق التاريخ . الحادى والثمانون كون الراوى تمحله في الإسلام على ما تمحله راويه في الكفر أو شك فيه . الثانى والثمانون كون الحديث ألفظه فصيحاً والآخر ركيكاً . الثالث والثمانون كونه باخنة قریش . الرابع والثمانون كون ألفظه حقيقة . الخامس والثمانون كونه أشبه بالحقيقة . السادس والثمانون كون أحدهما حقيقة شرعية والآخر حقيقة عرفية أو لغوية . السابع والثمانون كون أحدهما حقيقة عرفية والآخر حقيقة لغوية . الثامن والثمانون كونه يدل على المراد من وجهين . التاسع والثمانون كونه يدل على المراد بغير واسطة . التسعون كونه يومىً إلى علة الحكم . الحادى والتسعون كونه ذكر معه معارضة . الثانى والتسعون كونه مقروناً بالتهديد . الثالث والتسعون كونه أشد تهديداً . الرابع والتسعون كون أحد الخبرين يقل فيه اللبس . الخامس والتسعون كون اللفظ متفقاً على وضعه لمساه . السادس والتسعون كونه منصوحاً على حكمه مع تشبيهه لمحل آخر . السابع والتسعون كونه مؤكداً بالتكرار . الثامن والتسعون كون أحد الخبرين دلالة بمفهوم الموافقة .

( النوع السابع والثلاثون . . معرفة للزيد في متصل الأسانيد )

مثاله ماروى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر ، قال حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس يقول سمعت وائلة ابن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » فذكر سفيان في هذا الاسناد زيادة ووم وهكذا ذكر أبى إدريس .

أما الوهم في ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك لأن جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما .

والآخر بمفهوم المخالفة وقيل بالمعكس . التاسع والتسعون كونه قصد به الحكم المختلف فيه ولم يقصد بالآخر ذلك . المائة كون أحد الخبرين مروياً بالإسناد والآخر معزواً إلى كتاب معروف .

الحادى بعد المائة كون أحدهما معزواً إلى كتاب معروف والآخر مشهور . الثانى بعد المائة كون أحدهما اتفق عليه الشيخان . الثالث بعد المائة كون العموم في أحد الخبرين مستفاداً من الشرط والجزاء والآخر من النكرة المنفية . الرابع بعد المائة كون الخطاب في أحدهما تكافئياً وفي الآخر وضعياً . الخامس بعد المائة كون الحكم في أحد الخبرين معقول المعنى . السادس بعد المائة كون الخطاب في أحدهما شفاهياً فيقدم على خطاب النية في حق من ورد الخطاب عليه . السابع بعد المائة كون الخطاب على النية فيقدم على الشفاهى في حق التائبين . الثامن بعد المائة كون أحد الخبرين قدم فيه ذكر الملة وقيل بالمعكس . التاسع بعد المائة كون العموم في أحدهما مستفاداً من الجمع المرفق فيقدم على المستفاد من ما ومن . العاشر بعد المائة كونه مستفاداً من الكل فيقدم على المستفاد من الجنس المرفق لاحتمال العهد وثم وجوه آخر للترجيح في بعضها نظر وفي بعض ما ذكر أيضاً نظر وإنما ذكرت هذا أيضاً منها لقول المصنف أن وجوه الترجيح خسون فذكر والله أعلم .

وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم وذلك لأن جماعة من الثقات ، روه عن ابن جابر فلم يذكره أبو إدريس بين بسر وائلة . وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من وائلة . قال أبو حاتم الرازي يرون أن ابن المبارك وهم في هذا قال وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن وائلة وقد سمع هذا بسر من وائلة نفسه .

قلت قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه كتاب « تمييز الزائد في متصل الأسانيد » وفي كثير مما ذكره نظر لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة عن في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله ويحمل مطلقاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد لما عرف في نوع المال وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه . وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه فبأنه أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه فيكون بسر في هذا الحديث ، قد سمعه من أبي إدريس عن وائلة ثم لقي وائلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا . اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السامعين فإذا لم يحمى عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة . والله أعلم .

### ( النوع الثامن والثلاثون . معرفة المراسيل الخفي لإرسالها )

هذا نوع مهم عظيم الزائدة يدرك بالانتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة والخطيب الحافظ فيه كتاب التخصيص لبهم للمراسيل . والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم انتساع من الراوي فيه أو عدم اللقاء كما في الحديث المروي عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر . روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال العوام لم يلق ابن أبي أوفى . ومنه ما كان الحكم



يلرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي اسحق فإنه حكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري لأنه روى عن عبد الرزاق قال حدثني الثمان بن أبي شبة الجندی عن الثوري عن أبي اسحاق . وحكم أيضاً فيه بالإرسال بين الثوري وأبي اسحاق لأنه روى عن شريك عن أبي اسحاق وهذا وما سبق في النوع الذي قبله يتعرض لأن يمتزج بكل واحد منهما على الآخر على ما تقدمت الإشارة اليه والله أعلم .

(النوع التاسع والثلاثون . معرفة الصحابة رضى الله عنهم أجمعين)

هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة ومن أجلها وأكثرها فوائد كتاب الاستيعاب لابن عبد البر لولا ما شأنه به من إيراد كثير مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الأخباريين لا الحديثين . وغالب على الأخباريين الاكثار والتخليط فيما يروونه .

وأنا أورد نكتاً نافعة إن شاء الله تعالى قد كان ينبغي لصنفي كتب الصحابة أن يتوجوها بها مقدمين لها في فوائدها .

إحداها اختلاف أهل العلم في أن الصحابي من فالمرؤف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة قال . البخاري في صحيحه من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه .

( النوع التاسع والثلاثون — معرفة الصحابة )

( قوله ) فالمرؤف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة . قال البخاري في صحيحه من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو صحابي من أصحابه انتهى .

والحد الذي ذكر المصنف أنه العروف لا يدخل فيه من لم يره صلى الله عليه وسلم لمانع كالعمى كابن أم مكتوم مثلاً وهو داخل في الحد الذي ذكره البخاري وفي دخول الأعمى الذي جئ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يصحبه ولم يجالسه ، في عبارة البخاري نظر فالعبارة السالمة من الاعتراض أن يقال الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ثم مات على الإسلام ليخرج بذلك من ارتد ومات كافراً كعبد الله بن خطل وريمة بن أمية ومقيس بن صبابه ونحوهم .

ولا شك أن هؤلاء لا يطلق عليهم اسم الصحابة وهم داخلون في الحد إلا أن تقول بأحد قولي الأشمري أن إطلاق اسم الكفر والاعيان هو باعتبار الخاتمة فإن من مات كافراً لم يزل كافراً ومن مات مسلماً لم يزل مسلماً فعلى هذا لم يدخل هؤلاء في الحد .

أما من ارتد منهم ثم عاد إلى الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم فالصعبة عائدة إليهم بصحبته له ثانياً كعبد الله بن أبي سرح . وأما من ارتد منهم في حياته وبعد موته ثم عاد إلى الإسلام بعد موته صلى الله عليه وسلم كالأشعث بن قيس ففي عود الصعبة له نظر عند من يقول إن الردة محبطة للعمل وإن لم يتصل بها الموت وهو قول أبي حنيفة .

وفي عبارة الشافعي في الأم ما يدل عليه نعم الذي حكاه الرافعي عن الشافعي أنها إنما تحبط العمل بشرط اتصالها بالموت ووراء ذلك أمور في اشتراط أمور آخر من التمييز أو البلوغ في الرأي واشتراط كون الرؤية بعد النبوة أو أهم من ذلك واشتراط كونه صلى الله عليه وسلم حياً حتى يخرج ماله ورأه بعد موته قبل الدفن واشتراط كون الرؤية له في عالم الشهادة دون عالم الغيب . فأما التمييز فظاهر كلامهم اشتراطه كما هو موجود في كلام يحيى بن معين وأبي زرعة وأبي عاصم وأبي داود وابن عبد البر وغيرهم وهم جماعة أتى بهم النبي صلى الله عليه وسلم وهم أطفال فحنكهم ومسح وجوههم أو ثقل في أفواههم فلم يكتبوا لهم صحبة كعبد بن حاطب بن الحارث وعبد الرحمن بن عثمان التيمي وعمر بن الربيع وعبد الله بن معمر وعبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن أبي طلحة ومحمد بن ثابت بن قيس بن ثمالس ويحيى بن خلاد بن رافع الزرقى ومحمد بن طلحة ابن عبيد الله وعبد الله بن ثلبة بن صمير وعبد الله بن عامر بن كريز وعبد الرحمن ابن عبد القاري ونحوهم .

فأما محمد بن حاطب فإنه ولد بأرض الحبشة قال يحيى بن معين له رواية ولا تذكر له  
صحبة وأما عبد الرحمن بن عثمان التميمي فقال أبو حاتم الرازي كان صغيراً له رؤية وأبست  
له صحبة وأما محمود بن الربيع فهو الذي عقل منه صلى الله عليه وسلم حجة عجباً في وجهه وهو  
ابن خمس سنين كما ثبت في صحيح البخاري وقال أبو حاتم له رؤية وأبست له صحبة .

وأما عبيد الله بن معمر فقال ابن عبد البر ذكر بعضهم أن له صحبة وهو غلط بل  
له رؤية وهو غلام صغير وأما عبد الله بن الحارث بن نوفل فإنه الملقب بشبة ذكر ابن عبد البر  
أنه ولد على عهد صلى الله عليه وسلم وأنه أتى به خنكاً ودعا له .

قال العلاءي في كتاب جامع التحصيل ولا صحبة له بل ولا رؤية قطعاً . وحديثه  
مرسل قطعاً .

وأما عبد الله بن أبي طلحة فهو أخو أنس لأمه وأتى به النبي صلى الله عليه وسلم  
خنكاً كما ثبت في الصحيح .

قال العلاءي ولا يعرف له رؤية بل هو تابعي وحديثه مرسل وأما محمد بن ثابت  
ابن قيس بن شماس فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم خنكاً وسماه محمداً قال العلاءي :  
وأبست له صحبة حديثه مرسل .

وأما ابن حبان فذكره في الصحابة وأما يحيى ابن جلاب بن رافع الزرقى فذكر ابن  
عبد البر أنه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم خنكاً وسماه . قال العلاءي وهو تابعي لا يثبت  
له رؤية .

وأما محمد بن طلحة بن عبيد الله فهو الملقب بالسجاد أتى به أبوه إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فمسح رأسه وسماه محمداً وكناه أبا القاسم قال العلاءي ولم يذكر أحد فيما وقفت  
عليه له رؤية بل هو تابعي .

وأما عبد الله بن ثعلبة بن صير وقيل ابن أبي صير فروى البخاري في صحيحه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم مسح وجهه عام الفتح قال أبو حاتم رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو صغير قال العلاءي قيل أنه لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن أربع سنين .

وأما عبد الله بن عامر بن كرز فإن النبي صلى الله عليه وسلم أتى به وهو صغير فتقل

في فيه من ريقه قال ابن عبد البر وما أظنه سمع منه ولا حفظ عنه بل حديثه مرسل .  
وأما عبد الرحمن بن عبد القاري فقال أبو داود أتى به النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو طفل قال ابن عبد البر ليس له سماع ولا رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم بل هو  
من التابعين وذكر أبو حاتم أن يوسف بن عبد الله بن سلام له رؤية ولا صحبة له انتهى .  
هذا مع كونه حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رآه أخذ كسرة من خبز شعير  
ووضع عليها تمره وقال هذه إدام هذه » رواه أبو داود والترمذي في الشمائل وروى  
أبو داود أيضاً من حديث أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر « ما لي أحدكم إن  
وجد أن يتخذ ثوبين لجمته سوى ثوبين مهته » لا جرم أن البخاري عد يوسف في الصحابة  
فأنكر ذلك عليه أبو حاتم وقال له رؤية ولا صحبة له ومن أثبت له بعضهم الرؤية دون  
الصحبة طارقي بن شهاب فقال أبو زرعة وأبو داود له رؤية وليست له صحبة انتهى .

وهذا ليس من باب الرؤية في الصنف فإن طارقي بن شهاب هذا قد أدرك الجاهلية  
وغزا مع أبي بكر رضي الله عنه وإنما يحمل هذا على أحد وجهين إما أن يكون رآه  
قبل أن يسلم فلم يره في حالة إسلامه ثم جاء فقاتل مع أبي بكر وإما أن يكون ذلك محمولا  
على أنهم لا يكتفيان في حصول الصحبة بمجرد الرؤية كما سيأتي نقله عن أهل الأصول .  
وعلى هذا يحمل أيضاً قول عاصم الأحول أن عبد الله بن سرجس رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم غير أنه لم يكن له صحبة قال ابن عبد البر لا يختلفون في ذكره في  
الصحابة ويقولون له صحبة على مذهبهم في اللقاء والرؤية والسماع .

وأما عاصم الأحول فأحسبه أراد الصحبة التي يذهب إليها العلماء وأولئك قليل انتهى .  
وأما تمثيل الشيخ تاج الدين التبريزي في اختصاره لكتاب ابن الصلاح لمن رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم - كافراً - ثم أسلم بعد وفاته كعبد الله بن سرجس وشریح فليس بصحيح  
لما ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن سرجس قال « رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم وأكثت معه خبزاً ولحماً » وذكر الحديث في رؤيته لحاتم النبوة واستغفار النبي صلى  
الله عليه وسلم له والصحيح أيضاً أن شريحاً القاضي لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قبل  
النبوة ولا بعدها وهو تابعي أدرك الجاهلية وقد عدده مسلم في المخضرمين وذكره  
المصنف فيهم والله أعلم .

وأما اشتراط البلوغ في حالة الرؤية فحكاه الواقدي عن أهل العلم فقال رأيت أهل العلم يقولون كل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا بمن صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار انتهى .  
والصحيح أن البلوغ ليس شرطاً في حد الصحابي وإلخروج بذلك من أجمع العلماء على عدم في الصحابة كعبه الله بن الزبير والحسن والحسين رضي الله عنهم وأما كون المعبر في الرؤية وقوعها بعد النبوة فلم أر من تعرض لذلك إلا ابن منبته ذكر في الصحابة زيد بن عمرو بن نفيل وإنما رأى النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، ومات قبلها . وقدرى النساء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنه يموت يوم القيامة أمة وحده» .

وأما كون المعبر في الرواية وقوعها وهو حتى فالظاهر اشتراطه فإنه قد انقطعت الزيرة بوفاة صلى الله عليه وسلم وأما كون رؤيته صلى الله عليه وسلم في عالم الشهادة فالظاهر اشتراطه أيضاً حتى لا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبين في السماوات ليلة الإسراء . أما الملائكة فلم يذكرهم أحد في الصحابة . وقد استشكل ابن الأثير في كتاب أميد الغاية ذكر من ذكر منهم بعض الجن الذين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وذكرت أسماءهم فإن جبريل وغيره ممن رآه من الملائكة أولى بالذكر من هؤلاء وليس كما زعم لأن الجن من جملة المكافين الذين شملتهم الرسالة والبعثة فكان ذكر من صرف اسمه ممن رآه حسناً بخلاف الملائكة والله أعلم .

وأما الأنبياء الذين رآهم في السماوات ليلة الإسراء الذين ماتوا منهم كإبراهيم ويوسف وموسى وهرون ويحيى لاشك أنهم لا يطلق عليهم اسم الصحبة لتكون رؤيتهم له بعد الموت مع كون مقاماتهم أجل وأعظم من رتبة أكبر الصحابة . وأما من هو حي إلى الآن لم يمت كعيسى صلى الله عليه وسلم فإنه سينزل إلى الأرض في آخر الزمان ويراه خلق من المسلمين فهل يوصف من يراه بأنه من التابعين لكونه رأى من له رؤية من النبي صلى الله عليه وسلم أم المراد بالصحابة من لقيه من أمته الذين أرسل إليهم حتى لا يدخل فيهم عيسى والحضر وإلياس على قول من يقول بحياتهما من الأئمة هذا محل نظر . ولم أر من تعرض لذلك من أهل الحديث . والظاهر أن من رآه منهم في الأرض وهو حي له حكم الصحبة . فإن كان الحضر أو إلياس حياً أو كان قد رأى عيسى في الأرض فالظاهر إطلاق اسم الصحبة عليهم . فأما رؤية عيسى له في السماء فقد يقال الجاء

وبلفنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا كل من رآه حكم الصحبة وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة . والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية والأخذ عنه قال وهذا طريق الأصوليين .

أيسر محال للتكليف ولالتبوت الأحكام الجارية على السكاكين فلا يثبت بذلك اسم الصحبة لمن رآه فيها . وأما رؤيته لميسى في الأرض فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فساألني عن أشياء من بيت المقدس لم أتبها فكرت كربة ما كريت مثله قط فرفعه الله لي أنظر إليه ما سألتني عن شيء إلا أنبأهم به ، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء - الحديث وفيه : وإذا عيسى بن مريم قائم بهي - الحديث وفيه : خانت الصلاة فأنتمهم فلما فرغت من الصلاة قل قاتل يا محمد هذا مالك خازن النار فلم عليه فالتفت إليه فبدأنى بالسلام » . وظاهر هذا أنه رآه بيت المقدس وإذا كان كذلك فلا مانع من إطلاق الصحبة عليه لأنه حين ينزل يكون مقتدياً بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لا بشريعة للتقدمة . وروى أحمد في مسنده من حديث جابر مرفوعاً « لو كان موسى حياً بين أظهركم ماحل له إلا أن يتبعني » والله أعلم .

( قوله ) وبلفنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال أصحاب الحديث يطلقون على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا كل من رآه حكم الصحبة وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية والأخذ عنه . قال وهذا طريق الأصوليين انتهى .

وفى قاله ابن السمعاني نظر من وجهين . ( أحدهما ) أن ما حكاه عن أهل اللغة قد نقل القاضي أبو بكر بن الباقلاني إجماع أهل اللغة على خلافه كما نقله عنه الخطيب في السكافية أنه قال لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة وأنه ليس

قلت وقد روينا عن ضعيف بن السيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا يعرف خلافاً في عده من الصحابة .

عشتق من قدر منها مخصوص بل هو جار على كل من صحب غيره قليلا كان أو كثيراً يقال صحبت فلانا حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة قال وذلك يوجب في حكم اللنة إجماعها على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ساعة من نهار هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم ومع ذلك فقد تقرر للأئمة عرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته واستمر لقاءه ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطأ وسمي منه حديثاً فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال الأعلى من هذه حاله انتهى .

(الوجه الثاني) أن محاكاة الأصوليين هو قول بعض أئمتهم والذي حكاه الآمدي عن أكثر اصحابنا أن الصحابي من رآه وقال إنه الأشبه واختاره ابن الحاجب : نعم الذي اختاره القاضي أبو بكر ونقله عن الأئمة أنه يتبر في ذلك كثرة الصعبة واستمرار اللقاء . وتقدم أن ابن عبد البر حكى عن العلماء نحوه ذلك وبه جزم ابن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه فقال الصحابي هو الذي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأقام عنده واتبه . فأما من وندعاه وانصرف عنه من غير مصاحبة ومتابعة فلا ينصرف إليه هذا الاسم .

(قوله) وقد روينا عن سعيد بن السيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين . وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا يعرف خلافاً في عده من الصحابة انتهى وفيه أمران :

(أحدهما) أن المصنف علق القول بصحة ذلك عن سعيد بن السيب وهو لا يصح عنه فإن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف في الحديث .

( الأمر الثاني ) أنه اعترض على المصنف بأن في الأوسط للطبراني أن جريراً أسلم في أول البعثة وكأن المقترض أوفيه في ذلك مارواه الطبراني من رواية قيس بن أبي حازم عن جرير قال « لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أتيته لأبأيه فقال لأى شيء جئت يا جرير ؟ قلت جئت لأسلم على يدك قال فدعاني إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة وتؤمن بالقدر خيره وشره قال فأتيت إلى كساء ثم أقبل على أصحابه فقال إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » وهو في الكبير أيضاً والجواب عنه أن هذا الحديث غير صحيح فإنه من رواية الحصين بن عمر الأحسى وهو منكر الحديث كما قاله البخارى وضعفه أيضاً أحمد وابن معين وأبو جاتم وغيرهم ولو كان صحيحاً لما كان فيه تقدم إسلامه لأنه لا تلزم القورية في جواب لما . والصواب أن جريراً متأخر الإسلام فقد ثبت في الصحيحين عن إبراهيم النخعي أن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة . وللبخارى عن إبراهيم أن جريراً كان من آخر من أسلم . وعند أبي داود أيضاً من حديث جرير أنه قال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة . وإنما يريد بذلك أنه بعد نزول قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ الآية . وإلا فقد نزل بعض المائدة بعد إسلام جرير كما سيأتى ولكن لا يلزم من هذا أنه لم يقيم معه سنة فإن نزول الآية كان في غزوة الرستيم على المشهور وكانت في سنة ست والمعروف أن إسلامه بدون سنة من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر البخارى في التاريخ الكبير عن إبراهيم عن جرير وكان أتى النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذى توفى فيه . وكذا قال الواقدي كان إسلامه في السنة التى توفى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومن أطلق ذلك لا يريدون بذلك أنه أسلم في سنة إحدى عشرة وإنما يريدون بذلك سنة مملقة وصرح بذلك الخطيب فقال : أسلم في السنة التى توفى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان منها .

وكذا قال ابن حبان في الصحابة إن إسلامه كان في سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان . وأما ما جزم به ابن عبد البر في الاستيعاب أن جريراً قال أسلمت قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً فهذا لا يصح عن جرير ويرده ما ثبت في الصحيحين من حديث جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في حجة الوداع « استنصت الناس »



وروينا عن شعبة عن موسى السيلاني وأثنى عليه خيراً قال أنبت أنس ابن مالك قلت هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد غيرك قال بقي ناس من الأعراب قد رأوه فأما من صحبه فلا . إسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة .

ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي والله أعلم .

---

الحديث فكان إسلامه قبل حجة الوداع في شهر رمضان على المشهور لما استشكله المصنف على قول سعيد بن المسيب في أمر جرير واضح لو صح عنه ولكنه لم يصح عنه والله أعلم .

(قوله) وروينا عن شعبة عن موسى السيلاني وأثنى عليه خيراً إلى آخره وقع في النسخ الصحيحة التي قرأت على المصنف السيلاني بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة والمعروف إنما هو بسكون الياء المثناة من تحت هكذا ضبطه المصنف في الأنساب .

(قوله) ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي انتهى .

هكذا أطلق المصنف أنه يقبل قول من ثبتت عدالته أنه صحابي وتبع في ذلك الخطيب فإنه قال في السكافية في آخر كلام روافد القاضى أبى بكر الباقلانى ماصورته وقد يحكم بأنه صحابي إذا كان ثقة أميناً مقبول القول إذا قال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكثر إقامتي له فتحكم بأنه صحابي في الظاهر لموضع عدالته وقبول خبره وإن لم يقطع بذلك كما يعمل بروايته انتهى .

والظاهر أن هذا الكلام بقية كلام القاضى أبى بكر فإنه يشترط في الصحابي كثرة الصحبة واستمرار اللقاء كما تقدم نقله عنه . وأما الخطيب فلا يشترط ذلك على رأى

الحديثين وعلى كل تقدير فلا بد من تقييد ما أطلقه بأن يكون ادعاؤه لذلك يقضيه الظاهر أما لو ادعاء بعد مائة سنة من وفاته صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقبل ذلك منه كجماعة ادعوا الصحة بعد ذلك كأبي الدنيا الأشج ومكبة بن ملسكان ورتن الهندي فقد أجمع أهل الحديث على تكذيبهم وذلك لما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال : أرايتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد » الحديث وكان إخباره صلى الله عليه وسلم بذلك قبل موته بشهر كما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل أن يموت بشهر : تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله وأقسم بالله ما على الأرض من نفس نفوسة يأتي عليها مائة سنة . وفي رواية له : ما من نفس نفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ » . وهذه الرواية المقيمة باليوم يحمل عليها قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث جابر عند مسلم : ما من نفس نفوسة تبلغ مائة سنة . فقد رأيت بعض أهل العلم استدلل بهذه الرواية على أن أحداً لا يعيش مائة سنة ونازعته في ذلك فأصر عاينيه مع أن في بقية الحديث عنده فقال سالم يعني ابن أبي الجعد وهو الراوي له عن جابر يذكرنا ذلك عنده وإنما هي كل نفس مخلوقة يومئذ . وعند مسلم أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس نفوسة اليوم » .

والصواب أن ذلك محمول على التقييد بالظرف فقد جاوز جماعة من العلماء المائة وحدثوا بعد المائة وهم معروفو المولد كالتقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري أحد أئمة الشافعية والحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي وغيرها . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث أن المراد بالمائة من الهجرة لا من وفاته صلى الله عليه وسلم . رواه أبو يعلى الوصلي في مسنده من رواية قيس بن وهب الحمداي عن أنس قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يأتي مائة سنة من الهجرة ومنكم عین تطرف » . وهذا يرد قول من ادعى أنه تأخر بعد أبي الطفيل أحد من الصحابة كما سيأتي ذلك في آخر من مات من الصحابة إن شاء الله تعالى .

الثانية للصحابة بأسرم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدين بقصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة قال الله تبارك وتعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ الآية قيل اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾ وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ . وقال سبحانه وتعالى ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ﴾ الآية .

وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة منها حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » .

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا يسأل عن عدالة أحد منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المسائر وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله أعلم .

فعلی هذا لا يقبل قول أحد ادعى الصفة بعد مائة سنة من الهجرة . وكلام الأصوليين أيضاً يقتضى ما ذكرناه فإنهم اشترطوا في ثبوت ذلك بادعائه أن يكون قد عرفت معاصرتة للنبي صلى الله عليه وسلم قال الآمدي في الأحكام فلو قال من عاصره أنا صحابي مع إسلامه وعدائه فالظاهر صدقه . وحكماهما ابن الحاجب احتيائاً من غير ترجيح قال ويحتمل أن لا يصدق لكونه منهما بدعوى رتبة يشبهها نفسه والله أعلم .

( قوله ) الثانية للصحابة بأسرم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم إلى أن قال . وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة منها حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا يسأل عن عدالة أحد منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم

الثانية أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة روى ذلك عن سعيد بن أبي الحسن وأحمد بن حنبل وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثه وهو أول صاحب حديث . وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال رأيت أبا هريرة في النوم وأنا بسجستان أصنف حديث أبي هريرة

في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما عهد لهم من المآثر فكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم ثقلة الشريعة والله أعلم .

( فيه أمران ) أحدهما — أنه اعترض على المصنف في استدلاله بحديث أبي سعيد وذلك لأنه قاله النبي صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد لما تناول هو وعبد الرحمن ابن عوف أي أنه أراد بذلك صحة خاصة . والجواب أنه لا يلزم من كونه ورد على سبب خاص في شخص معين أنه لا يعم جميع أصحابه ولا شك أن خالداً من أصحابه وإنه منهي عن سبه وإنما درجات الصحة متفاوتة فالعبرة إذاً بعموم اللفظ في قوله « لا تسبوا أصحابي » وإذا نهى الصحابي عن سب الصحابي فنير الصحابي أولى بالنهي عن سب الصحابي .

الأمر الثاني — أن ما حكاه المصنف من إجماع الأمة على تعديل من لم يلبس الفتن منهم كأنه أخذه من كلام ابن عبد البر فإنه حكى في الاختيار إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كاملهم عدول انتهى .

وفي حكاية الإجماع نظر ولكنه قول الجمهور كما حكاه ابن الحاجب والامدى وقال إنه المختار وحكياً معاً قولاً آخر أنهم كثيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطاعاً وقولاً آخر إنهم عدول إلى وقوع الفتن . وأما بعد ذلك فلا بد من البحث عمن لبس ظاهر العدالة . وذهب المعتزلة إلى تفسيق من قاتل على بن أبي طالب منهم وقيل يرد الداخلون في الفتن كلهم لأن أحد الفريقين فاسق من غير تعيين . وقيل تقبل الداخل في الفتن إذا انفرد لأن الأصل العدالة وشككنا في فسقه ولا يقبل مع مخالفته لتحقيق فسق أحدهما من غير تعيين والله أعلم .

قلت إني لأحبك قال أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا .

وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أيضا قال ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثروا الرواية عنه وعمرُوا : أبو هريرة وابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وابن عباس وأنس .

وأبو هريرة أكثرهم حديثا وحل عنه الثقات .

ثم إن أكثر الصحابة فتيا تروى ابن عباس . باننا عن أحمد بن حنبل قال ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس .

وروينا عن أحمد بن حنبل أيضا أنه قيل له من العبادة قال عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو . قيل له فابن مسعود قال لا ليس عبد الله بن مسعود من العبادة .

قال الحافظ أحمد البيهقي فيما رويناه عنه وقرأته بخطه وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قبل هذا قول العبادة أو هذا فعلهم .

قلت ويلحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسنين بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرون نفسا والله أعلم .

( قوله ) ويلحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسنين بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرون نفسا والله أعلم انتهى .

وما ذكره من كون المسنين بعبد الله من الصحابة نحو مائتين وعشرون نفسا مجيد بل هم أكثر من ذلك بكثير وكان المصنف أخذ ما ذكره من الاستيعاب لابن عبد البر فإنه عد بمن اسمه عبد الله مائتين وثلاثين . ومنهم من لم يصحح له صحبة ومنهم من ذكره له معاصرة من غير رؤية على قاعدته ومنهم من كرهه للاختلاف في اسم أبيه ومنهم

وروينا عن علي بن عبد الله المدني قال لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحده أصحاب يقومون بقوله في النقة إلا ثلاثة عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم كان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ويفتون الناس .

وروينا عن مسروق قال وجدت علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة عمر وعلى وأبي وزيد وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود . ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين علي وعبد الله .

وروينا نحوه عن مطرف عن الشعبي عن مسروق لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء .

وروينا عن الشعبي قال كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضاً وكان يقتبس بعضهم من بعض وكان علي والأشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضاً وكان يقتبس بعضهم من بعض .

من اختلاف في اسمه أيضاً هل يسمى بعبد الله أو غيره ومجموعهم أكثر من عشرة فبقى منهم نحو مائتين وعشرين نفساً كما ذكر ولكن قد فات ابن عبد البر منهم جماعة ذكرهم غيره من صف في الصحابة وذكر منهم الحافظ أبو بكر بن فضال في ذيله على الاستيعاب مائة وأربعة وستين نفساً زيادة على من ذكرهم ابن عبد البر ومنهم أيضاً من عاصر ولم ير أو لم تصح له صحبة أو كرر الاختلاف في اسم أيه كما تقدم ولكن يجتمع من المجموع نحو ثلاثمائة رجل والله أعلم .

( قوله ) وروينا عن مسروق قال وجدت علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة عمر وعلى وأبي وزيد وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين علي وعبد الله وروينا نحوه عن مطرف عن الشعبي عن مسروق لكن ذكر أن أبا موسى بدل أبي الدرداء انتهى .

ورويانا عن الحافظ أحمد البيهقي أن الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهل ثم قال وهم فوقنا في كل علم وإجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم .  
(الرابعة) رويانا عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن يضبط هذا ؟ شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع أربعون ألفاً وشهد معه تبوك سبعون ألفاً .

ورويانا عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ؟ قال ومن قال ذا قلل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه .

وقد يستشكل قول مسروق أن علم السنة المذكورين انتهى إلى علي وعبد الله من حيث أن علياً وابن مسعود ماتا قبل زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري بلا خلاف فكيف ينتهي علم من تأخرت وفاته إلى من مات قبله وما وجه ذلك .

وقد يقال في الجواب عن ذلك أن المراد بكون علم المذكورين انتهى إلى علي وعبد الله أنهما ضاع علم المذكورين إلى علمهما في حياة المذكورين وإن تأخرت وفاة بعض المذكورين عنهما والله أعلم .

(قوله) ورويانا عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه انتهى .

وفي هذا التحديد بهذا المذکور نظر كبير وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك وانهم يزيدون على مائة ألف كما رواه أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة لابن منده ياستناده إلى أبي جعفر أحمد بن عيسى الهمداني قال  
(م ٢٠٠ قيد ١٦)

وفي رواية ممن رآه وسمع منه قيل له يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه ؟ قال : أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بمرقة .

قال المؤلف ثم أنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام والهجرة وشهود الشاهد الفاضلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو صلى الله عليه وسلم .

قال أبو زرعة الرازي توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة وكل قد روى عنه سمعاً أو رؤية انتهى . وهذا قريب لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر الخاص .

وأما ما ذكره المصنف عن أبي زرعة فلم أقف له على إسناد ولا هو في كتب التواريخ المشهورة . وقد ذكره أبو موسى المديني في ذيله على الصحابي بغير إسناد فقال ذكر سليمان بن إبراهيم بخطه قال قيل لأبي زرعة فذكره دون قوله قاتل الله أيابه . وقد جاء عن الشافعي أيضاً عدة من توفي عنه النبي صلى الله عليه وسلم . . . . . الصحابة ولكنه دون هذا بكثير ورواه أبو بكر الساجي في مناقب الشافعي عن ابن عبد الحكم قال أنبأنا الشافعي قال قبض الله رسول الله صلى الله عليه وسلم والسامعون ستون ألفاً ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك . وهذا إسناد جيد ومع ذلك فجميع من صنف الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف مع هذا كونهم يذكرون من توفي في حياته صلى الله عليه وسلم في الغازي وغيرها ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره . وجميع من ذكره ابن منده في الصحابة كما قال أبو موسى قريب من ثلاثة آلاف وثماني مائة ترجمة مما رآه أو سمعه أو سمع منه أو ولد في عصره أو أدرك زمانه أو من ذكر فيه وإن لم يثبت ومن اختلف فيه في ذلك ولا شك أنه لا يمكن حصرهم بعد فتو الإسلام . وقد ثبت في صحيح البخاري أن كعب بن مالك قال في قصة تحلفه عن غزوة تبوك وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصهم كتاب حافظ يعني الديوان الحديث هذا في غزوة خاصة وهم مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلماً والله أعلم .



وجعلهم الحاكم أبو عبد الله اثنتى عشرة طبقة ومنهم من زاد على ذلك ولنا  
نطول بتفصيل ذلك والله أعلم .

(الخامسة) أفضلهم على الإطلاق أبو بكر . ثم عمر ثم أن جمهور السلف على  
تقديم عثمان على عليّ وقدم أهل الكوفة من أهل السنة علياً على عثمان وبه قال  
بعض السلف منهم سفيان الثوري أولاً ثم رجع إلى تقديم عثمان روى ذلك عنه  
وعنه الخطابي .

ومن قل عنه من أهل الحديث تقديم عليّ على عثمان محمد بن إسحق بن خزيمة .  
وتقدم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة .

وأما أفضل أصنافهم صنفاً فقد قال أبو منصور البغدادي التميمي أصحابنا  
مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة ثم البديرون  
ثم أصحاب أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية .

قلت وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وهم  
الذين صلوا إلى القبتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة . وفي قول الشعبي هم الذين  
شهدوا بيعة الرضوان . وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما قالاهم  
أهل بدر روى ذلك عنهما ابن عبد البر فيما وجدناه عنه والله أعلم .

(قوله) وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار إلى أن  
قال وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما قالاهم أهل بدر روى ذلك  
عنهما ابن عبد البر فيما وجدناه عنه انتهى . ولم يوصل ابن عبد البر إسناده بذلك إليهما  
وإنما ذكره عن سنيد وإسناد سنيد فيه ضعيف جداً فإنه رواه عن شيخ له لم يسم عن  
موسى بن عبيدة الربذي هو ضعيف .

(السادسة) اختلف السلف في أولهم إسلاما ف قيل أبو بكر الصديق روى ذلك عن ابن عباس وحسان بن ثابت وإبراهيم النخعي وغيرهم . وقيل على أول من أسلم روى ذلك عن زيد بن أرقم وأبي ذر ولقنادة وغيرهم . وقال الحاكم أبو عبد الله لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلاما واستنكر هذا من الحاكم . وقيل أول من أسلم زيد بن حارثة . وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري .

وقيل أول من أسلم خديجة أم المؤمنين روى ذلك من وجوه عن الزهري وهو قول قتادة وعبد بن إسحق بن يسار وجماعة . وروى أيضا عن ابن عباس . وادعى الثعلبي المفسر فيما رويناه أو بلغنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها . والأورع أن يقال أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ومن الصبيان أو الأحداث على ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد بن حارثة ومن العبيد بلال والله أعلم .

(قوله) اختلف السلف في أولهم إسلاما ف قيل أبو بكر الصديق روى عن ابن عباس وحسان بن ثابت إلى آخر كلامه وقد اختلف على ابن عباس في ذلك على ثلاثة أقوال أحدها أبو بكر والثاني خديجة والثالث على . وحكى المصنف الأولين ولم يحك الثالث وسيأتي ذكره بعد هذا والله أعلم .

(قوله) قال الحاكم أبو عبد الله لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلاما واستنكر هذا من الحاكم انتهى . قلت إن كان الحاكم أراد بكلامه هذا من المذكور فهو قريب من الصحة إلا أن دعوى إجماع أصحاب التواريخ على ذلك ليس بجيد فإن عمر بن شبة منهم وقد ادعى أن خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل علي بن أبي طالب وهذا وإن كان الصحيح خلافه فإنما ذكرته لدعوى الحاكم نفي الخلاف بين المؤرخين وهو إنما ادعى نفي عنه بالخلاف ولا اعتراض عليه في ذلك ومع دعواه ذلك فقد صحح أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين فقال بعد ذلك والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو بن عتبة . يريد بذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن عتبة في قصة إسلامه

وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم من معك على هذا قال حر وعبد قال ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به . وكان ينبغي للحاكم أن يقول من الرجال البالغين الأحرار كما قال المصنف في آخر كلامه فإن المعروف عند أهل السير أن زيد بن حارثة أسلم قبل أبي بكر . والصحيح أن علياً أول ذكر أسلم . وحكى ابن عبد البر الاتفاق عليه كما سيأتي .

وقال ابن إسحاق في السيرة : أول من آمن خديجة ثم على بن أبي طالب وكان أول ذكر آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشرين ثم زيد بن حارثة فكان أول ذكر أسلم بعد على ثم أبو بكر فظهر إسلامه إلى آخر كلامه . وما ذكرنا أنه الصحيح من أن علياً أول ذكر أسلم هو قول أكثر الصحابة أبي ذر و سلمان الفارسي وخباب بن الأرت وخزيمة بن ثابت وزيد بن أرقم وأبي أيوب الأنصاري والمقداد بن الأسود ويعلى بن مرة وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وعفيف الكندي وأنشد أبو عبيد الله الرزباني لخزيمة بن ثابت .

ما كنت أحسب هذا الأمر منصرفاً  
عن هاشم ثم منها عن أبي الحسن  
أليس أول من صلى لقبتمهم  
وأعلم الناس بالقرآن والسنن  
وأنشد القضاة لعل رضى الله عنه :

سبقتكم إلى الإسلام طراً  
صغيراً ما بلغت أوان حملي  
وأنشد ابن عبد البر لبكر بن حم التاهري :

قل لابن بلعجم والإقذار غالبية  
هدمت ويكته للإسلام أركانها  
قتلت أفضل من يمضى على قدم  
وأولى الناس إسلاماً وإيماناً  
وأنشد الترمذاني في الدليل لعبد الله بن المعتز يذكر علياً وسابته :

وأول من ظل في موقف  
يصلى مع الطاهر الطيب  
وكان ابن المعتز يرمى بأنه ناصي ؛ والفضل ما شهدت به الأعداء .

وذهب غير واحد من الصحابة والتابعين إلى أن أول الصحابة إسلاماً أبو بكر وهو قول ابن عباس فيما حكاه المصنف عنه كما تقدم . وحيان بن ثابت ورواه الترمذي أيضاً عن أبي بكر نفسه من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال أبو بكر : كنت أول من أسلم الحديث .

ورواه أيضا من رواية أبي نصره قال قال أبو بكر قال وهذا أصح . وإلى هذا ذهب إبراهيم النخعي والشعي واستدل على ذلك بشعر حسان كما رواه الحاكم في المستدرک من رواية خالد بن سعيد قال سئل الشعبي من أول من أسلم فقال أما سمعت قول حسان :

إذا تذكرت شجواً من أخى ثقة      فاذكر أخاك أبا بكر بما ضلّا

خير البرية ألقاها وأعد لها      جد النبي وأوفاها بما حملا

والثاني التالي الممود مشهده      وأول الناس منهم صدق الرسلا

هكذا رواه الحاكم في المستدرک أن الشعبي هو المسئول عن ذلك . ورواه الطبراني في المعجم الكبير من هذا الوجه فجعل ابن عباس هو المسئول فقال عن الشعبي قال سألت ابن عباس من أول من أسلم قال أبو بكر أما سمعت قول حسان فذكره إلا أنه قال إلا النبي مكان جد النبي .

وقد روى عن ابن عباس من طرق أن أول من أسلم على رواء الترمذی من رواية أبي بلج عن عمر بن ميمون عن ابن عباس قال أول من صلى على وقال هذا حديث غريب . وروى الطبراني بإسناد صحيح من رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أول من أسلم على . ومن رواية عبد الرزاق أيضا عن معمر عن عثمان الجزري عن مقسم عن ابن عباس مثله . وروى مرفوعاً من حديثه وحديث أبي ذر وسلمان رواه الطبراني أيضا من رواية مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبق ثلاثة السابق إلى موسى يوشع بن نون والسابق إلى عيسى صاحب ياسين والسابق إلى محمد صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب . وفي إسناده حسين الأشقر واسم أبيه الحسن كوفي منكر الحديث قاله أبو زرعة . وقال البخاري فيه نظر .

وروى الطبراني أيضا من رواية أبي سخية عن أبي ذر وعن سلمان قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يد علي فقال « إن هذا أول من آمن بي » الحديث . وفي إسناده إسماعيل بن موسى السدي قال ابن عدی أنكروا منه غلوه في التشيع . وقال أبو حاتم صدوق . وقال النسائي ليس به بأس وروى الطبراني أيضا من رواية

عليه السكندى عن سنان قال أول هـ ذه الأمة وروداً على نبيها أولها إسلاما على بن أبى طالب رضى الله عنه .

وروى الطبرانى أيضاً من رواية شريك عن أبى إسحاق أن علياً لما تزوج فاطمة الحديث وفيه فقال النبى صلى الله عليه وسلم لقد زوجتك وإني لأول أصحابي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً . وهذا منقطع ورواه أحمد في مسنده من وجه آخر من رواية نافع ابن أبى نافع عن معقل بن يسار في أثناء حديث قال عبد الله بن أحمد وجدت في كتاب أبى يخط يده في هذا الحديث قال أما ترضين أن زوجتك أقدم أمى سلماً فذكره نافع ابن أبى نافع هذا مجهول قاله على بن المدينى وجعله أبو حاتم نقيضاً لآباء داود أحد المهلكى وأما المزى فجعله آخر ثقة بما لصاحب الكمال والأول هو الصواب . وروى أحمد في مسنده من رواية حبة الرنى قال رأيت علياً عليه السلام يضحك على المنبر لم أره ضحكاً أكثر منه الحديث وفيه ثم قال اللهم لا أعترف أن عبداً من هذه الأمة عبدك قبل غير نبيك ثلاث مرات لقد صليت قبل أن يصلى الناس سبعا . وروى أحمد أيضاً من هذا الوجه عن على قال أنا أول من صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبة بن جوين الرنى ضعفه الجمهور وهو من غلاة الشيعة ووثقه العجلى . وقد ورد عن ابن عباس أن خديجة أسلمت قبل على رواه أحمد والطبرانى من رواية أبى بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس فذكر فضائل لملى ثم قال وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة . وهذا إسناد جيد وأبو بلج وإن قال البخارى فيه نظر فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى وابن سعد والدارقطنى . وهذا يبين أنه أراد بما تقدم نقله عنه من تقدم إسلام على أنه أراد من المذكور . وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق عليه وجمع بين القولين الآخرين في أبى بكر وعلى بما ذكره فقال اتفقوا على أن خديجة أول من آمن ثم على بعدها ثم ذكر أن الصحيح أن أباً بكر أول من أظهر إسلامه . ثم روى عن محمد بن كعب القرظى أن علياً أخفى إسلامه من أبى طالب وأظهر أبو بكر إسلامه ولذلك شبه على الناس وهذا وإن كان مرسلًا ففي مسند أحمد من رواية حبة الرنى عن على في الحديث المتقدم في ضحكه على المنبر أنه يذكر أباً طالب حين أطلع عليه يصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم بنخلة الحديث . وروى الطبرانى في الكبير من رواية محمد بن

( السابعة ) آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة  
مائة من الهجرة .

عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم غداة  
الاثنين وصلت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار وصلى على يوم الثلاثاء فكث على  
يصلى مستخفياً سبع سنين وأشهرأ قبل أن يصلى أحد . والتقيد بسبع سنين فيه نظر  
ولا يصح ذلك وفي إسناده يحيى بن الحميد الخثعمي . وفي كلام ابن اسحق المتقدم نقله عنه  
ما يشير إلى هذا الجمع فإنه قال ثم أبو بكر فأظهر إسلامه فيه ما يشير إلى أن من أسلم  
قبله لم يظهر إسلامه . وينبغي أن يقال إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل  
لما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة في قصة بدء الوحي وزول ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾  
ورجوعه ودخوله على خديجة وفيه فأنطلقت به خديجة حتى آتت به ورقة بن نوفل  
فقال له اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله على موسى :  
يا ليتني فيها جذعاً . الحديث إلى أن قال : وإن يدركني يومك انصرك نصرأ مؤزرا  
ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي . ففي هذا أن الوحي تابع في حياة ورقة وأنه  
آمن به وصدقه .

وقد روى أبو يعلى الموصلي وأبو بكر البزار في مسنديهما من رواية مجاهد عن الشعبي  
عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ورقة بن نوفل فقال ابصرته  
في بطنان الجنة عليه سندس ، أفض أبي يعلى وقال البزار عليه حلة من سندس . وروى  
البزار أيضاً من حديث عائشة قالت . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا ورقة  
فإنني رأيت لهجنة أو جنتين وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات وقد ذكر ورقة في الصحابة  
أبو عبد الله بن منده وقال اختلف في إسلامه انتهى . وما تقدم من الأحاديث يدل على  
إسلامه والله أعلم .

( قوله ) آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة انتهى .  
وقد اعترض عليه بأن عكراش بن ذؤيب عاش بعد الجمل مائة سنة فيما حكاه ابن  
دريد في الاشتقاق قلت هذا خطأ صريح ممن زعم ذلك وابن دريد لا يرجع إليه في ذلك  
وابن دريد أخذه من ابن قتيبة فإنه حكى في العارف هذه الحكاية التي حكها ابن دريد

وابن قتبية أيضاً كثير التلطف ومع ذلك فالحكاية بغير إسناد وهي محتملة لأنه إنما أراد أنه أكل بعد ذلك مائة سنة وهو الظاهر فإن حاصل الحكاية المذكورة أنه حضر مع على وقعة الجمل وأنه مسح رأسه فاش بعد ذلك مائة سنة لم يشب فالظاهر أنه أراد أكل مائة سنة .

والصواب ما ذكره المصنف أن آخرهم موتاً على الإطلاق أبو الطفيل ولم يختلف في ذلك أحد من أهل الحديث إلا قول جرير بن حازم أن آخر الصحابة موتاً سهل بن سعد والظاهر أنه أراد بالمدينة وأخذه من قول سهل حيث سمعه يقول لو مت لم تسمعوا أحداً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما كان خطابه هذا لأهل المدينة أو أنه لم يطلق اسم الصحبة على أبى الطفيل فقد عده بعضهم في التسابيعين . وما ذكرناه من أن أبا الطفيل آخرهم موتاً جزم به مسلم بن الحجاج ومصعب بن عبد الله وأبو زكريا بن منده وغيرهم وزوينا في صحيح مسلم بإسناده إلى أبى الطفيل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما على وجه الأرض رجل رآه غيرى .

وأما كون وفاته سنة مائة فروينا في صحيح مسلم من رواية إبراهيم بن محمد بن سفيان قال قال مسلم مات أبو الطفيل سنة مائة وكان آخر من مات من أصحاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذا قال شباب الصغرى فيما رواه الحاكم في المستدرک أنه مات سنة مائة وكذا جزم به ابن عبد البر وفي وفاته أقوال أخر أحدها أنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهو الذى صححه النهي في الوفيات . وروى وهب بن جرير ابن حازم عن أبيه قال كنت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا هذا أبو الطفيل ، والقول الثانى : أنه توفى سنة سبع ومائة وجزم به أبو حاتم ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده .

والقول الثالث : أنه توفى سنة اثنين ومائة قال مصعب بن عبد الله الزيرى وكيف يظن عاقل أنه يتأخر رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بلد من البلاد أو حتى من أحياء العرب بعد الصحابة أجمعهم ثلاثين سنة فأكثر لا يقصده أحد من التابعين والرواة والطاء ولا يطلع عليه أحد من المحدثين ، وقد ادعى جماعة بعد ذلك أن لهم صحبة وهم في ذلك كاذبون فقصدوا لذلك وأخذ عنهم أنه يكون عكراش بن ذؤيب الذى

وأما بالإضافة إلى النواحي . فآخر من مات منهم بالمدينة جابر بن عبد الله .  
رواه أحمد بن حنبل عن قتادة وقيل سهل بن سعد وقيل السائب بن يزيد .  
وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر وقيل جابر بن عبد الله . وذكر  
علي بن المديني أن أبا الطفيل مات بمكة فهو إذاً الآخر بها .

حديثه في السنن واجتماعه به صلى الله عليه وسلم وأكله معه مشهور ثم لا يطلع عليه أحد  
ولا ينقل في خبر صحيح ولا ضعيف أنه لقيه أحد أو أخذ عنه أو عرف وفاته هذا  
مالا يحتمل وقوعه بوجه من الوجوه والله أعلم .

(قوله) فآخر من مات منهم بالمدينة جابر بن عبد الله رواه أحمد بن حنبل عن قتادة  
وقيل سهل بن سعد وقيل السائب بن يزيد انتهى وفيه أمران أحدهما أن كلام المصنف  
يقضى ترجيح القول الأول لأنه صدر كلامه به من غير أن يقدم اسم قائله وهو قول  
ضعيف لأن السائب بن يزيد تأخر بعده وقد مات بالمدينة بلا خلاف . والذي عليه الجمهور  
أن آخرهم موتاً بها سهل بن سعد قاله علي بن المديني وإبراهيم بن المنذر الجراحي والواقدي  
ومحمد بن سعد وأبو حاتم بن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده ونقل ابن سعد  
الاتفاق على ذلك فقال ليس بيننا اختلاف في ذلك . وفي حكاية الاتفاق نظر لأنه اختلف  
في وفاته هل كانت بالمدينة أم لا فقال قتادة أنه توفي بمصر ولذلك جعل قتادة آخرهم وفاة  
بالمدينة جابراً . وقال أبو بكر بن أبي داود أنه توفي بالأسكندرية ولذلك جعل آخرهم وفاة  
بالمدينة السائب بن يزيد والجمهور على أنه مات بالمدينة .

(الأمر الثاني) قد تأخر بعد الثلاثة المذكورين بالمدينة محمود بن الربيع ومحمود بن  
ليد فأما محمود بن الربيع فهو الذي عقل من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهه  
كما رواه البخاري في صحيحه واستدل بذلك على صحة سماع الصغير وتوفي محمود بن  
الربيع سنة تسع وتسعين بتقدم التاء على السين فيهما . وأما محمود بن ليد الأشجلى فقد ذكر  
البخاري وابن حبان أن له صحبة وتوفي محمود بن ليد سنة ست أو خمس وتسعين فقد  
تأخر كل منهما عن الثلاثة المذكورين قطعاً فإن سهل بن سعد والسائب بن يزيد أكثر  
ما قيل في تأخر وفاتهما إلى سنة إحدى وتسعين وهو قول ابن حبان فيهما وقيل سنة ثمان  
وثمانين . وقيل قبل ذلك إلا أن مسلم بن الحجاج وجماعة عدوا محمود بن ليد في التابعين  
فلي هذا يكون آخر الصحابة موتاً بالمدينة محمود بن الربيع والله أعلم .



وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك . قال أبو عمر بن عبد البر ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل .  
وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى وبالشام عبد الله بن بسر وقيل بل أبو أمامة .

وتبسط بعضهم فقال آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، وبالسجستان أبو أيوب بن أم حرام . وبدمشق

---

(قوله) وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك قال أبو عمر بن عبد البر ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل انتهى .  
أقر المصنف كلام ابن عبد البر على هذا وفيه نظر فإن محمود بن الربيع تأخر بعد أنس بلا خلاف فإنه توفي سنة تسع وتسعين كما تقدم . وقد ثبت في صحيح البخاري أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقل عنه كما تقدم . وأيضاً فقد ذكر أبو زكريا بن منده في جزء له جمعه في آخر من مات من الصحابة عن عكرمة بن عمار . قال لقيت الهرماس ابن زياد سنة اثنين ومائة .

وقد ذكر المصنف بعد هذا عن بعضهم أنه آخر من مات من الصحابة بالخامة فإن ثبت قول عكرمة بن عمار فقد تأخر أيضاً بعد أنس . وأيضاً فقد ذكر أبو عبد الله بن منده وأبو زكريا بن منده أن عبد الله بن بسر المازني توفي سنة ست وتسعين . وهكذا قال عبد الصمد بن سعيد فلي هذا يكون تأخر بعد أنس أيضاً لكن المشهور في وفاة عبد الله بن بسر أنها في سنة ثمانين .

وأيضاً فقد روى الخطيب في كتاب المتفق والمفترق عن محمد بن الحسن الزعفراني أن عمرو بن حرث توفي سنة ثمانين وتسعين فإن كان كذلك فقد بقى بعد أنس أيضاً . وقيل أن عمرو بن حرث توفي سنة خمس وثمانين فلي هذا يكون وفاته قبل أنس والله أعلم .

(قوله) وتبسط بعضهم فقال آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدي إلى آخر كلامه . هذا الذي أبهم المصنف

وأثلة بن الأسقع، وبمحصى عبد الله بن بسر، وبأليمة الهرماس بن زياد، وبالجزيرة  
المرس بن عميرة، وبأفريقية رويغ بن ثابت وبالبادية في الأعراب سلمة بن الأكوع  
رضي الله عنهم أجمعين .

وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره وقوله في رويغ بأفريقية لا يصح إسماع  
مات في حاضرة برقة وقبره بها ونزل سلمة إلى المدينة قبل موته ببلال فمات  
بها والله أعلم .

ذكره هو أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده فإنه قال ذلك في جزء جمعه في آخر  
من مات من الصحابة . وبقى على المصنف مما ذكره ابن منده آخران من الصحابة بريدة  
ابن الحبيب والعداء بن خالد بن هودة . فقال أبو زكريا بن منده . أن بريدة آخر من  
مات بخراسان من الصحابة وأن العداء بن هودة آخر من مات بالرخج منهم والرخج  
بضم الراء وسكون الحاء المعجمة بعدها جيم من أعمال سجستان فكان ينبغي للمصنف  
أن يذكر بقية كلامه .

واسكن ما ذكره في بريدة فيه نظر فإن بريدة توفي بخراسان سنة ثلاث وستين كما  
قال محمد بن سعد . وكذا قال أبو عبيد أنه مات سنة ثلاث وستين وعلى هذا فقد تأخر  
بعده بخراسان أبو برزة الأسلمي . قال خليفة بن خياط وأبو برزة خراسان ومات  
بها بعد سنة أربع وستين . وقال الواقدي ومحمد بن سعد غزا خراسان ومات  
بها . وكذا قال الخطيب وقيل مات بنيسابور وقيل مات في مفازة بين سجستان وهرات  
وقيل مات بالبصرة .

حكى هذه الأحوال الحاكم في تاريخ نيسابور . وما لم يذكره ابن منده ولا ابن الصلاح  
أن النابتة الحمدي آخر من مات من الصحابة بأصبهان . وقد ذكره أبو الشيخ ابن حبان  
في طبقات الأصبهانين وأبو نعيم في تاريخ أصبهان فيمن توفي بأصبهان وأنه عاش مائة  
وعشرين سنة . وذكر عمر بن شبة عن أشياخه أنه عاش مائة وثمانين سنة وأنشد قوله  
لعمري ( ثلاثة أهلين انيتهم ) فقال له عمر كم لبثت مع كل أهل قال ستين سنة .

وزال ابن قتيبة عمر مائتين وعشرين سنة ومات بأصبهان . قال ابن عبد البر وهذا

## ( النوع الموفى أربعين . معرفة التابعين )

هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يرجع إليه في معرفة الرسل والمسند .

قال الخطيب الحافظ : التابعى من صحب الصحابى . قلت : ومطلقه مخصوص بالتابعى بإحسان ويقال للواحد منهم تابع وتابى . وكلام الحاكم أبى عبد الله وغيره مشعر بأنه يكفى فيه أن يسمع من الصحابى أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية . والاكتفاء فى هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه فى الصحابى نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما وهذه مهمات فى هذا النوع .

أيضاً لا يدفع لأنه قال فى الشعر الذى أنشده عمر أنه أفنى ثلاثة قرون كل قرن ستين سنة فهذه مائة وثمانون سنة ثم عمر إلى زمن ابن الزبير وإلى أن هاجا أوس بن معن ثم إلى الأخيلية .

واسم النابغة قيس بن عبد الله بن عدس هذا هو المشهور وبه جزم أبو نعيم فى تاريخ أصبهان والسمعاني فى الأنساب وقيل اسمه خيسان بن قيس بن عبد الله حكاه ابن عبد البر . وآخر من مات بالطائف من الصحابة عبد الله بن عباس وآخر من مات بمرقند منهم قم ابن العباس .

## « النوع الموفى أربعين — معرفة التابعين »

( قوله ) قال الخطيب الحافظ . التابعى من صحب الصحابى قات ومطابقه مخصوص بالتابعى بإحسان . ويقال للواحد منهم تابع وتابى وكلام الحاكم أبى عبد الله وغيره مشعر بأنه يكفى فيه أن يسمع من الصحابى أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية .

والإكتفاء فى هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه فى الصحابى نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما انتهى وفيه أمور : أحدها أن تقديم المصنف كلام الخطيب فى حد التابعى على كلام الحاكم وغيره وتصديره بكلامه ربما يؤم ترجيحه على القول الذى بعده وإيس كذلك بل الأرجح الذى عليه العمل قول الحاكم وغيره فى الإكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة وعليه يدل عمل أئمة الحديث مسلم بن الحجاج وأبى حاتم بن حبان وأبى عبد الله الحاكم وعبد الله بن سعيد وغيرهم . وقد ذكر مسلم بن الحجاج فى كتاب

(إحداها) ذكر الخافظ أبو عبد الله أن التابعين على خمس عشرة طبقة الأولى الذين لحقوا العشرة سديد بن المسيب ، وقيس بن أبي حازم ، وأبو عثمان النهدي ، وقيس بن عباد ، وأبو ساسان حصين بن المنذر ، وأبو وائل ، وأبو رجاء المطاردى وغيرهم .

وعليه في بعض هؤلاء إنكار فإن سعيد بن المسيب ليس بهذه الثابتة لأنه ولد في خلافة عمر ولم يسمع من أكثر العشرة .

الطبقات سليمان بن مهران الأعمش في طبقة التابعين . وكذلك ذكره ابن حبان فيهم . وقال إنما أخرجناه في هذه الطبقة لأن له إقباً وحفظاً رأى أنس بن مالك وإن لم يصح له سماع المستند عن أنس وقال علي بن المديني لم يسمع الأعمش من أنس إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام .

فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرونها عن يزيد الرقاشي عن أنس .

وقال يحيى بن معين كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل ، وقد أنكر على أحمد بن عبد الجبار المطاردى حديثه عن فضيل عن الأعمش قال رأيت أنساً بال ففصل ذكره غسل شديداً ثم توضأ ومسح على خفيه فضلى بنا وحدثنا في بيته ، وقال الترمذى لم يسمع من أحد من الصحابة ، وأما رواية الأعمش عن عبد الله بن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجوارح كلاب النار فهو مرسل فقد قال أبو حاتم الرازى أنه لم يسمع من ابن أبي أوفى ، وهذا الحديث وإن رواه إسحق الأزرق عنه هكذا كما رواه ابن ماجه في سننه فقد رواه عبيد الله بن نعيم عن الأعمش عن الحسين بن واقد عن أبي غالب عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي الأعمش رواية عن أحد من الصحابة في شيء من الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد عند ابن ماجه ، وكذلك عد عبد الله بن سعيد الأزدي الأعمش في التابعين في جزء له جمع فيه من روى من التابعين عن عمرو بن شعيب ، وكذلك عد قهيم أيضاً يحيى بن أبي كثير لكونه لقي أنساً ، وقد قال أبو حاتم الرازى أنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه كذا قال البخارى وأبو زرعة . قال أبو زرعة وحديثه عن أنس مرسل .

قلت في صحيح مسلم روايته عن أبي أمامة عن عمرو بن عتبة لحديث إسلامه ولكن

مسلماً قرن رواية يحيى بن أبي كثير مع رواية شدداد أبي عمار وكان اعتماد مسلم على رواية شدداد فقط فانه قال فيه قال عكرمة : واتي شدداد أبا امامة فذكره وسكت عن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي امامة وهي بصينة العنقة والله أعلم .  
وذكر عبد النقي بن سعيد أيضاً جرير بن حازم في التابعين لكونه رأى أنساً .

وقد روى عن جرير أنه قال مات أنس ولي خمس سنين . وذكر عبد النقي بن سعيد أيضاً موسى بن أبي عائشة في التابعين لكونه لقي عمرو بن حريث .

وقال الحاكم أبو عبد الله في علوم الحديث في النوع الرابع عشر هم طبقات خمس عشرة طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة إلى آخر كلامه .  
ففي كلام هؤلاء الأئمة الاكتفاء في التابعي بمجرد رؤية الصحابي ولقيه له دون اشتراط الصحبة الا ان ابن حبان اشترط في ذلك أن تكون رؤيته له في سن من يحفظ عنه ، فان كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته تكاف بن خليفة فانه عده في اتباع التابعين وإن كان رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً .

وقد روى الترمذي في الثمائل عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة ، قال رأيت عمرو بن حريث صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام صغير ، وهذا إسناد صحيح وما اختاره ابن حبان له وجه يقدم مثله في الرؤية المقضية للصحبة هل يشترط فيها التمييز أم لا .

( الأمر الثاني ) أن الخطيب وإن كان قال في كتاب الكفاية ما حكاه عنه المصنف من أن التابعي من صحب الصحابي فانه عند منصور بن العتمر من التابعين في جزء له جمع فيه رواية الستة من التابعين بعضهم عن بعض وذلك في الحديث الذي رواه الترمذي والنسائي من رواية منصور بن العتمر عن هلال بن يساف عن ربيع بن خثيم عن عمرو ابن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار عن أبي أيوب مرفوعاً « قل هو الله أحد ثلث القرآن » ، قال الخطيب منصور بن العتمر له ابن أبي أوفى .  
قلت وإنما له رؤية له فقط دون الصحبة والسماع .

وقد قال بعضهم لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص قلت وكان سعد آخرهم موتاً .

وذكر الحاكم قبل كلامه المذكور أن سعيداً أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرة . قال ليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم وليس ذلك على ما قال كما ما ذكرناه نعم قيس بن أبي حازم سمع العشرة . وروى عنهم وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواء ذكر ذلك عبد الرحمن ابن يوسف بن خراش الحافظ فيما رويناه أو بلغنا عنه . وعن أبي داود السجستاني أنه قال روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف .

وقد ذكره مسلم وابن حبان وغيرهما في طبقة اتباع التابعين ولم أر من عدّه في طبقة التابعين .

وقال النووي في شرح مسلم ليس تابعي ولكنه من اتباع التابعين فقد عدّه الخطيب في التابعين وإن لم يعرف له صحبة لأن أبي أوفى فيحمل قوله في الكفاية من صحيح الصحابي على أن المراد اللقي جمعاً بين كلاميه والله أعلم .

( الأمر الثالث ) أن تعقب المصنف لكلام الخطيب بقوله : قلت ومطلعه مخصوص بالتابعي بإحسان فيه نظر من حيث أنه إن أراد بالإحسان أن لا يرتكب أمراً يخرجّه عن الإسلام فهو كذلك ، وأهل الحديث وإن أطلقوا أن التابعي من لقي أحداً من الصحابة فرادهم مع الإسلام إلا أن الإحسان أمر زائد على الإيمان والإسلام كما فسره به النبي صلى الله عليه وسلم في سؤال جبريل له في الحديث المتفق عليه . وإن أراد المصنف بالإحسان السكول في الإسلام أو المدالة فلم أر من اشتراط ذلك في حدّ التابعي بل من صنف في الطبقات دخل فيهم اللقات وغيرهم والله أعلم .

( قوله ) عند ذكر سعيد بن المسيب وقد قال بعضهم لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص انتهى . قلت هكذا أبهم المصنف قائل ذلك ، والظاهر أنه أخذ ذلك من قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة صحيحه من رواية همام قال : دخل أبو داود الأعمى على قتادة فلما قام قالوا : إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بهدياً

فقال قتادة هذا كان سائلاً قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه فوالله ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة ولا حدثنا سعيد بن السيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك انتهى .

وقد اختلف الأئمة في سماعه من عمر فأنكر صحة سماعه منه الجمهور كيحيى بن سعيد الأنصارى ويحيى بن معين وأبى حاتم الرازى واثبت سماعه منه أحمد بن حنبل فقال قد رآه وسمع منه . وقال يحيى بن معين رأى عمر وكان صغيراً . وقال أبو حاتم الرازى رآه على المنبر . يعنى عثمان بن مقرن . وأما سماعه من عثمان وعلى فإنه ممكن غير محتج ولكن لم أر فى الصحيح التصريح بسماعه من واحد منهما . وذكر الحافظ أبو الحجاج المزى فى تهذيب الكمال أن روايته عنهما فى الصحيحين . ولم أر له عنهما فى الصحيحين إلا قوله إن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك أى الاستقاء فى المسجد وحديثه قال اختلف على وعثمان رضى الله عنهما وهما بسفان فى الجمعة فقال على ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فله النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث لم يعزه الحافظ أبو الحجاج المزى فى الأطراف إلى واحد من الشيخين بل عزاه للنسائى فقط وهو متفق عليه كما ذكرته ولم أر لسعيد فى الصحيح عن عمر وعثمان وعلى غير هذا من غير تصريح بالسماع .

أهم روينا فى مسند أحمد من رواية موسى بن وردان قال سمعت سعيد بن السيب يقول سمعت عثمان رضى الله عنه يقول وهو يخطب على المنبر كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع فأبته بربع فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عثمان إذا اشتريت فأكتل وإذا بت فكل . ورواه البزار فى مسنده أيضاً من هذا الوجه . وفيه قال سمعت عثمان يقول على المنبر كنت أبتاع التمر فأكتال فى أوعق ثم أهبط به إلى السوق فأقول فيه كذا وكذا فأخذ ربحى وأخلى بينهم وبينه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « إذا ابنت فأكتل وإذا بت فكل » وموسى بن وردان وإن كان وثقه العجلي وأبو داود فإن الحديث من رواية ابن لهيعة عنه ، قال البزار لانه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد انتهى .

والحديث رواه ابن ماجه فى حننه إلا أنه قال فيه عن عثمان لم يصرح بسماعه من سعيد منه والله أعلم .

وبلى هؤلاء التابعين الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة كعبد الله بن أبي طلحة وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف وأبي إدريس الخولاني وغيرهم .

الثانية : المخضرمون من التابعين هم أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا ولا صحبة لهم واحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها .

وله حديث آخر في السند صرح بالسماع فيه من عثمان قال فيه ورأيت عثمان قاعداً في المقاعد فدعا بطعام مما سته النار فأكله ثم قام إلى الصلاة فصلّى ثم قال عثمان قدعت مقعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلت طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصليت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده جيد قال فيه أحمد حدثنا الوليد بن مسلم حدثني شيبان أبو شبة سمعت عطاء الخراساني يقول سمعت سعيد بن المسيب يقول رأيت عثمان . وهؤلاء كلهم محتج بهم في الصحيح إلا أبا شبة وهو شيبان بن زريق المقدسي وقد وثقه دحيم وابن حبان والدارقطني وثبت سماعه من عثمان والله أعلم .

(قوله ) الثانية المخضرمون من التابعين وهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا ولا صحبة لهم . واحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها انتهى .

هكذا اقتصر المصنف على أن المخضرم مأخوذ من الخضرمة وهي القطع وأنه بفتح الراء والذي رجحه العسكري في اشتقاقه غير ما ذكره المصنف فقال في كتاب الأوائل المخضرمة من الإبل التي تجت من العرب والجمانية فليل رجل مخضرم إذا عاش في الجاهلية والإسلام قال وهذا أعجب القولين إلى . انتهى .

قلت فكأنه مأخوذ من الشيء التردد بين أمرين هل هو من هذا أو من هذا . قال الجوهري لم مخضرم بفتح الراء لا يدري من ذكر هو أم أمي . قال والمخضرم أيضاً الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام مثل ليلى ورجل مخضرم النسب أى دعى . وقال صاحب المحكم رجل مخضرم إذا كان نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام . ورجل مخضرم أبوه أبيض وهو أسود . ورجل مخضرم ناقص الحسب وقيل هو الذي



ليس بكرم النسب وقيل هو الدعى : وقيل المخضرم فى نسبه المختلط من أطرافه وقيل هو الذى لا يعرف أبواه . وقيل هو الذى ولدته السراى . ثم قال ولحم مخضرم لا يدرى أمن ذكر هو أم أنثى . وطعام مخضرم حكاه ابن الأعرابى ولم يفسره .

قال وعندى أنه الذى أيس بحلو ولا مر . وماء مخضرم غير عذب عنه أيضا انتهى . فالمخضرم على هذا متردد بين الصحابة لإدراكه زمن الجاهلية والإسلام وبين التابعين لعدم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فهو متردد بين أمرين . ويحتمل أنه من النقص لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم الرؤية مع إمكانها . قاله صاحب النهاية واصل الحضرة أن تجعل الشيء بين بين فإذا قطع بعض الأذن فهى بين الوافرة والناقصة . قال وكان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم فلما جاء الإسلام أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخضرموا من غير الموضع الذى يخضرم منه أهل الجاهلية . قال ومنه قيل لكل من أدرك الجاهلية والإسلام مخضرم لأنه أدرك الحضرتين . وروى أبو داود من حديث زبيب العبدي أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم قد كنا أسلمنا وخضرمنا آذان النعم الحديث . وقد ضبط بعضهم المخضرمين بكسر الراء على القاعلية فكأنهم كانوا إذا أسلموا خضرموا آذان نعمهم ليعرف بذلك إسلامهم فلا يتعرض لهم .

فعل هذا هل يشترط فى حد المخضرم من حيث الإصطلاح أن يكون إسلامه فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يدخل فيهم من أدرك الجاهلية والإسلام . ثم أسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أولا يشترط وقوع إسلامه فى حياته بل ولو أسلم بعده سمي مخضرمًا أطلق المصنف الإسلام ولم يقيد بحياته صلى الله عليه وسلم ويدل على ذلك أن مسلماً رحمه الله تعالى عد فى المخضرمين جبير بن ثمر وإنما أسلم فى خلافة أبي بكر قاله أبو حسان الزنادى . ثم ما المراد بإدراك الجاهلية تقدم فى كلام صاحب المحكم أن نصف عمره فى الجاهلية ونصفه فى الإسلام وهذا ليس بشرط فى المخضرم فى اصطلاح أهل الحديث ولم يشترط أهل اللغة أيضاً كونهم ليست لهم صحبة فالصحابة الذين عاشوا ستين فى الجاهلية وستين فى الإسلام كحكيم بن حزام وحسان بن ثابت ومن تقدم ذكرهم معهم فى النوع الذى قبله مخضرمون من حيث إصطلاح أهل الحديث . ثم ما المراد بإدراك الجاهلية .

وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً منهم أبو عمرو الشيباني وسويد بن غفلة الكندي وعمرو بن ميمون الأودي وعبد خير بن يزيد الخيواني وأبو عثمان النهدي وعبد الرحمن بن مل وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة . ومن لم يذكره مسلم منهم أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب والأحنف بن قيس والله أعلم .

ذكر النووي في شرح مسلم عند قول مسلم وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصايغ وهما من أدركا الجاهلية أن معناه كانا رجلين قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والجاهلية ما قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا بذلك لكثرة جهالاتهم . انتهى . وفيما قاله نظر والظاهر أن المراد يادراك الجاهلية إدراك قومه أو غيره على الكفر قبل فتح فإن العرب بادروا إلى الإسلام بعد فتح مكة وزال أمر الجاهلية وخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتح بإبطال أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة . وقد ذكر مسلم في الخضرين يسير بن عمرو . وإنما ولد بعد زمن الهجرة وكان له عند موت النبي صلى الله عليه وسلم دون العشر سنين فأدرك بعض زمن الجاهلية في قومه والله أعلم .

( قوله ) وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً منهم أبو عمرو الشيباني وسويد بن غفلة الكندي ، وعمرو بن ميمون الأودي ، وعبد خير بن يزيد الخيواني ، وأبو عثمان النهدي وعبد الرحمن بن مل ، وأبو الحلال العتكي ، ربيعة بن زرارة ، ومن لم يذكره مسلم منهم أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب والأحنف بن قيس انتهى .

اقتصر المصنف على ذكر ستة من ذكرهم مسلم وزاد من عنده اثنين آخرين يشير بذلك إلى أن مسلماً أهل بعضهم فنذكر أولاً بقية العشرين الذين ذكرهم مسلم ثم نذكر زيادة عليه وعلى المصنف . فأما بقية الذين ذكرهم مسلم ، فهم شريح بن هانئ الحارثي والأسود بن يزيد النخعي ، والأسود بن هلال الحارثي ، والمروار بن سويد ، ومعهود ابن حراش أخو رجب بن حراش ، ومالك بن عمير ، وشيل بن عوف الأحسي وأبو رجاء المطاردى واسمه عمران بن ملحان ، وغنيم بن قيس ويسكن أبا العنبر وأبو رافع الصايغ ، واسمه نقيع ، وخالد بن عير العدوي ، وثمامة بن حزن القشيري وحبير بن ثعلبة الحضرى ، ويسير ويقال أسير بن عمرو وأهل البصرة يقولون ابن جابر .

الثالثة : من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم . سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار .

روينا عن الحافظ أبي عبد الله أنه قال . هؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز .

ورويانا عن ابن المبارك قال كان فقهاء أهل المدينة الذين يصلدون عن رأيهم سبعة فذكر هؤلاء إلا أنه لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن وذكر بله سالم ابن عبد الله بن عمر .

ورويانا عن أبي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم فذكر هؤلاء إلا أنه ذكر أبا بكر ابن عبد الرحمن بدل أبي سلمة وسالم .

هؤلاء الذين ذكرهم مسلم رحمه الله . ومن لم يذكره مسلم ولا المصنف أسلم مولى عمر وأويس بن عامر القرني والوسط البجلي وجبير بن الحويرث ، وحابس اليماني ، وحجر ابن عنبس ، وشريح بن الحارث القاضي ، وأبو وال شقيق بن سلمة وعبد الله بن عكيم وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي ، وعبد الرحمن بن غنم ، وعبد الرحمن بن يربوع ، وعبيدة بن عمرو السلماني ، وعلقمة بن قيس وقيس بن أبي حازم ، وكعب الأحبار . ومرة بن شمراجل الطيب ، ومسروق بن الأجدع ، وأبو عتبة الحولاني ، وأبو فالج الأنباري ولا يعرف اسم واحد منهما .

قال أبو أحمد الحاكم وقيل اسم أبي عتبة عبيد الله . وقيل اسمه عمارة وأبو عتبة وأبو فالج كلاهما أكل الدم في الجاهلية . وكلاهما مختلف في صحته . وكذلك اختلف في صحبة بعض من تقدمهما ، والصحيح أنه لاصحبة لمن ذكرناه . وفي سنن ابن ماجه التصريح بسماع أبي عتبة من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه ممن صلى معه القبلتين لكن بإسناد فيه جهالة .

فهؤلاء عشرون نفرا من الحضرمين لم يذكرهم مسلم ولا المصنف . والله أعلم .

الرابعة : ورد عن أحمد بن حنبل أنه قال أفضل التابعين سعيد بن المسيب قيل له فعلمة والأسود فقال سعيد بن المسيب والأسود .

وعنه أنه قال لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم .  
وعنه أيضا أنه قال أفضل التابعين قيس ، وأبو عثمان وعلمة ومسروق .  
هؤلاء كانوا فاضلين ومن عليّة التابعين .

وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له . قال اختلف الناس في أفضل التابعين فأهل المدينة يقولون سعيد ابن المسيب وأهل الكوفة يقولون أويس القرني وأهل البصرة يقولون الحسن البصري .

وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال ليس أحد أكثر فتوى من الحسن وعطاء يعني من التابعين .

وقال أيضا كان عطاء يعني مكة والحسن يعني البصرة فهذان أكثر الناس عنهم رأيهم .

وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود . قال سيدنا التابعين من النساء حفصة بنت سيرين وعمره بنت عبد الرحمن وثالثتهما وليست كهما أم الدرداء والله أعلم .

( قوله ) وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له قال اختلف الناس في أفضل التابعين فأهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب وأهل الكوفة يقولون أويس القرني . وأهل البصرة يقولون الحسن البصري انتهى .  
والصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روى مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن خير التابعين رجل يقال له أويس الحديث . وقد يحمل ما ذهب إليه أهل المدينة وأحمد أيضا من تحصيل سعيد بن المسيب على سائر التابعين أنهم أرادوا فضيلة العلم لا الخيرية الواردة في الحديث . والله أعلم .

الخامسة : زوينا عن الحاكم أبي عبد الله قال طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة : منهم إبراهيم بن سويد النخعي الفقيه وليس بإبراهيم ابن يزيد النخعي الفقيه ، وبكير بن أبي السبط وبكير بن عبد الله بن الأشج وذكر غيرهم .

قال وطبقة عداهم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان لقي عبد الله بن عمر وأنسا وهشام بن عروة . وقد أدخل على عبد الله بن عمر . وجابر بن عبد الله . وموسى بن عقبة . وقد أدرك أنس بن مالك وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص وفي بعض ما قاله مقال .

قلت وقوم عدوا من التابعين وهم من الصحابة ومن أعجب ذلك عد الحاكم أبي عبد الله الثمان وسويداً ابني مقرر المزني في التابعين عندما ذكر الاخوة من التابعين وهما صحابيان معروفان مذكوران في الصحابة والله أعلم .

( قوله ) الخامسة رويانا عن الحاكم أبي عبد الله قال طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة منهم إبراهيم بن سويد النخعي وليس بإبراهيم بن زيد النخعي الفقيه وبكير بن أبي السبط وبكير بن عبد الله بن الأشج وذكر غيرهم قال وطبقة عداهم عند الناس في اتباع التابعين التابعين وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد عبد الله ابن ذكوان لقي عبد الله بن عمر وأنسا إلى آخر كلامه . ثم قال وفي بعض ما قاله مقال انتهى لم يبين المصنف الوضع الذي على الحاكم فيه مقال وذلك في موضعين أحدهما أن بكير بن عبد الله بن الأشج قد عبده في التابعين عبد الله بن سعيد كما سيأتي في النوع الآتي بعد هذا . وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم ربيعة بن عباد والسائب بن يزيد وروايته عن ربيعة بن عباد في المعجم الكبير للطبراني بإسناد جيد إليه أنه حدث عن ربيعة بن عباد . قال رأيت أبا لهب بكاظ وهو يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث لكن لم أر في شيء من حديثه التصريح بجماعه من أحد من الصحابة . إلا أن النسائي روى في سننه بإسناد على شرط مسلم أن بكير بن عبد الله قال سمعت

## (النوع الحادى والأربعون — معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر)

ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل من الراوى نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فيجمل بذلك منزلتهما .  
وقد صح عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم .

محمود بن أبيد يقول أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات الحديث . ومحمود بن أبيد عنه غير واحد في الصحابة منهم أحمد في مسنده . وقال البخارى إن له صحة . وكذا قال ابن حبان في الصحابة وله في مسند أحمد بإسناد صحيح قال أتاننا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا المغرب فى مسجدنا الحديث وفى المسند أيضاً بإسناد صحيح أنه عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقل مجة مجها النبي صلى الله عليه وسلم من دلو كان فى دارهم . والمعروف أن هذه القصة لمحمود بن الربيع كما هو فى صحيح البخارى . وقد عد مسلم محمود بن أبيد فى الطبقات من التابعين . وقال أبو حاتم الرازى لا يعرف له صحة . وقال المزى فى الأطراف أنه لا يصح له صحة ولا رؤية وهو معارض بما ذكرناه من المسند والله أعلم .

والوضع الثانى أن أبا الزناد لم يدرك ابن عمر كما قاله أبو حاتم الرازى والحاكم تبع فيما ذكره خليفة بن خياط فإنه قال طبقة عداهم عند الناس فى اتباع التابعين . وقد لقوا الصحابة ، منهم أبو الزناد قد لقي عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبا أمامة ابن سهل بن حنيف انتهى . وقول أبو حاتم لم يدرك بن عمر أى لم يدرك السماع منه فإن أبا الزناد عاش ستا وستين سنة فقيل توفى فى سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة اثنين وثلاثين ومات بن عمر سنة أربع وسبعين أو سنة ثلاث وسبعين فلي هذا أدرك من حياة بن عمر سبع سنين أو ثمانتيا على اختلاف الأقوال والله أعلم .

## (النوع الجادى والأربعون — معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر)

(قوله) وقد صح عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم انتهى . جزم المصنف صحة حديث عائشة وفيه نظر فإن مسلماً رحمه الله ذكره فى مقدمة صحيحه بشر إسناد بصيغة التعريف فقال . وقد

ذكر عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره  
وقد رواه أبو داود في سننه في افراده من رواية ميمون بن أبي شبيب عن عائشة قالت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنزلوا الناس منازلهم » ثم قال أبو داود بعد تخريج  
ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عائشة فلم يسكت عليه أبو داود بل أعله بالانقطاع فلا يكون  
صحيحاً عنده . ولكن الصنف تبع في تصحيحه الحاكم فإنه قال في علوم الحديث في  
النوع السادس عشر منه فقد سكت الرواية عن عائشة رضى الله عنها فذكره . وليس فيه  
حجة المصنف فإن المصنف لا يرى ما انفرد الحاكم بتصحيحه صحيحاً بل إن لم يجد فيه علة تقتضى  
رده حكمنا عليه بأنه حسن . ذكر ذلك عند ذكر ما رواه الحاكم بإسناده في السندرك .  
وهذا لم يروه الحاكم فيه ولا في علوم الحديث . وقد قال الحافظ أبو بكر البزار في مسنده  
بعد أن أخرجه من رواية ميمون بن أبي شبيب عن عائشة هذا الحديث لا يصح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه . قال وقد روى عن عائشة من غير هذا الوجه  
موقوفاً انتهى . قلت بل له وجه آخر مرفوع يذكره بعد ذلك وكان المصنف لم يوافق  
أبا داود على الإنقطاع بين ميمون بن أبي شبيب وبين عائشة فإنه قال في كتاب التحريم  
فيما قاله أبو داود نظر فإنه كوفي متقدم قد أدرك الثيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة  
قال وعند مسلم التماسر مع إمكان التلاقي كافي في ثبوت الإدراك . فلو ورد عن ميمون  
أنه قال لم ألق عائشة استقام لأبي داود الجزم بعد إدراكه وهيات ذلك انتهى كلام  
المصنف في التحريم وليس بجيد فإنه وإن أدرك المغيرة . وروى عنه فهو مدلس لا تقبل  
بعينه بإجماع من لا يحتج بالمرسل فقد أرسل عن جماعة من الصحابة . وقد قال أبو حاتم  
الرازي فيما حكاه عنه ابنه في الجرح والتعديل . روى عن أبي ذر مرسلًا وعن هلى  
مرسلًا وعن معاذ بن جبل مرسلًا .

وقال عمرو بن على الفلاس لم أخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم . وقال على بن المدين خفى علينا أمره . وقال يحيى بن معين ضعيف . ثم قال  
فيه أبو حاتم الرازي صالح الحديث ذكره بن حبان في الثقات ومع ذلك فلا يقتضى  
قبول عنيته والله أعلم .

ولم أر أحداً صرح بسماحه من المغيرة ولكن المؤلف لما رأى مسلماً روى في مقدمة

ثم إن ذلك يقع على ضرب منها أن يكون الراوى أكبر سناً وأقدم طبقة من الروى عنه كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى فى روايتهما عن مالك . وكأبى القاسم عبد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب روى عن الخطيب فى بعض تصانيفه والخطيب إذ ذاك فى عنه وان شبابه وطلابه .

ومنها أن يكون الراوى أكبر قدراً من الروى عنه بأن يكون حافظاً عالماً . والروى عنه شيخاً راوياً فحسب كمالك فى روايته عن عبد الله بن دينار وأحمد ابن حنبل وإسحق بن راهويه فى روايتهما عن عبيد الله بن موسى فى أشباه لذلك كثيرة .

صحيحه حديثه عن الثيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين حمله على الاتصال اكتماء بمذهب مسلم . ومسلم إنما رواه استشهاداً بعد أن رواه من حديث ابن أبى ليل عن سمرة وحكم عليه مسلم بأنه مشهور والشهرة لا تلازم الصحة بل قد يكون المشهور صحيحاً وقد يكون ضعيفاً .

وأما الطريق الآخر الذى وعدنا بذكره فقصده رواء البيهقى فى كتاب الأدب ، والخطيب فى كتاب التنقى والمفترق من رواية أسامة بن زيد عن عمرو بن مخراق عن عائشة . هكذا رواه الخطيب من طريق الطبرانى فقال فيه عمرو بن مخراق وإنما هو عمر بضم العين وهكذا رويناه فى الأدب البيهقى فى الأصل وفى بعض النسخ عمرو . ولا أعلم روى عنه إلا أسامة بن زيد اللبى . وأيضاً عمر بن مخراق وبين عائشة فيه رجل لم يسم .

قال البخارى فى التاريخ الكبير له عمرو بن مخراق عن رجل عن عائشة مرسل روى عنه أسامة بن زيد . وكذا قال ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل عن أبيه دون قوله مرسل ، وكذا رواه ابن حبان فى اتباع التابعين كذلك وعلى هذا فلا يصح إسناده والله أعلم .

ويحتمل أن الرجل الذى أبهه عمر بن مخراق هو ميمون بن أبى شبيب فلا يكون له إلا وجه واحد كما قال البراز ، وقد ورد من حديث معاذ بن جبل رواه الحرائطى فى كتاب مكارم الأخلاق بلفظ أنزل الناس منازلهم من الخير والشر .



ومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعاً وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم كمبد الفنى الحافظ فى روايته عن محمد بن حلى الصورى وكرواية أبى بكر البرقانى عن الخطيب . وكرواية الخطيب عن أبى نصر ابن ماكولا . ونظائر ذلك كثيرة ويندرج تحب هذا النوع ما يذكر من رواية الضعفاء عن التابعى كرواية المبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار .

وكذلك رواية التابعى عن تابع التابعى كما قدمناه من رواية الزهرى والأنصارى عن مالك وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبد الفنى ابن سعيد الحافظ فى كتيب له .

وقرأت بخط الحافظ أبى محمد الطبرى فى تخريج له قال عمرو بن شعيب ليس بتابعى . وقد روى عنه نيف وسبعون رجلاً من التابعين والله أعلم .

( قوله ) وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبد الفنى بن سعيد الحافظ فى كتيب له انتهى ، وفيه أمور : أحدها أن جزم المصنف بكون عمرو بن شعيب ليس من التابعين ليس بجيد ، فقد سمع من غير واحد من الصحابة سمع من زيلب بنت أبى سلمة ربيعة التى صلى الله عليه وسلم والربيع بنت معوذ بن عفراء وهما محابتان وكان المصنف أخذ ذلك من الذى ذكره بعد هذا أنه قرأه بخط الحافظ أبى محمد الطبرى قال عمرو بن شعيب ليس بتابعى كذا كناه ابن الصلاح أبى محمد . وإنما هو أبو الفضل محمد ابن أبى جعفر الطبرى هكذا كناه وسماه الحافظ أبو سعد السمعانى فى الأنساب ورواه الحافظ صاحب التصانيف الكثيرة كتب عن الحاكم أبى عبد الله وأبى طاهر بن عيسى الزيايدى إلى أن قال : وكانت وفاته فى حدود سنة ثمانين وأربع مائة بطبرستان ، وهى بين نيسابور وأصفهان وكerman ، ولم يفتح من زمان عمر من خراسان سواها . وقد سبق الطبرى إلى ذلك أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد النقاش المصرى المفسر وهو ضعيف .

قال الدارقطنى سمعت أبى بكر النقاش يقول عمرو بن شعيب ليس من التابعين .

وقد روى عنه عشرون من التابعين، قال الدارقطني فتبعته ذلك فوجدتهم أكثر من عشرين .  
قال الحافظ أبو الحجاج المزي في التهذيب بعد حكاية ذلك وكان الدارقطني قد وافقه على أنه أيس من التابعين وليس كذلك ثم ذكر سماعه من الربيع بنت معوذ وزينب ابنة أبي سلمة .

( الأمر الثاني ) أن قول المصنف روى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جميعهم عبد الله بن سعيد الحافظ في كتيب له أيس يحدد فإن عبد الله بن عديم في الجزء المذكور أربعين نفساً إلا واحداً وهذه أسماؤهم مرتين على الحروف إبراهيم بن ميسرة وأيوب السخيتي ، وبكير بن الأشج ، وثابت البناني ، وجابر بن حازم ، وحبيب بن أبي موسى ، وجابر بن عثمان الرحبي ، والحكم بن عتيبة ، وحيد الطويل ، وداد بن قيس وداد بن أبي هند ، والزيبر بن عدي ، وسعيد بن أبي هلال ، وأبو حازم سلمة بن دينار ، وأبو إسحق الشيباني ، وابنه سليمان بن أبي سليمان ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وعاصم الأحول .

قال عبد الله بن سعيد : وفيه نظر وعبد الله بن عون وعبد الله بن أبي مليكة وعبد الرحمن بن حرمة وعبد العزيز بن رفيع ، وعبد الله بن عمر العمري ، وعطاء بن أبي رباح ، وعطاء بن السائب ، وعطاء الخراساني ، وعلى بن الحكم البناني ، وعمرو بن دينار ، وأبو إسحق السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله ، وقتادة ، وأبو الزبير محمد بن مسلم ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ومطر الوراق ، ومسكحول ، وموسى بن أبي عائشة ، وهشام بن عروة ، ووهب بن منبه ، ويحيى بن سعيد ، ويحيى بن أبي كثير ، ويزيد بن أبي حبيب . وقال عبد الله بن سعيد بعد أن روى حديث يزيد بن أبي حبيب هو يزيد بن الهاد أشبه :

( الأمر الثالث ) أنه قد روى عنه جماعة كثيرون من التابعين غير هؤلاء لم يذكرهم عبد الله بن عجلان وحسان بن عطية وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائي وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج والعلاء بن الحرث الشامي ومحمد بن إسحاق ابن يسار ومحمد بن جحادة ، ومحمد بن عجلان ، وأبو حنيفة الثمان بن ثابت . وهشام بن الصاد ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح . هؤلاء زيادة على الخمسين من التابعين قد رووا عنه .

وقد حكى المصنف عقب هذا عن الطبري أنه روى عنه نيف وسبعون من التابعين والله أعلم .

## ( النوع الثانی والأربعون — معرفة المدبج )

وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض .

وهم المتقاربون في السن والإسناد . ورعا اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن .

اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم : فمنها المدبج وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر . مثاله في الصحابة عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر .

وفي التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن الزهري . وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي . ورواية الأوزاعي عن مالك . وفي أتباع الأتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المدني ورواية علي عن أحمد .

## ( النوع الثاني والأربعون : معرفة المدبج )

وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض .

(قوله) اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم . فمنها المدبج وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر انتهى .

وفيه أمران أحدهما أن تقييد المصنف المدبج بالقرينين . إذا روى كل واحد منهما عن الآخر تبع فيه الحاكم في علوم الحديث فإنه قال في علوم الحديث في النوع السادس والأربعين منه رواية الأقران وإنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما وهو على ثلاثة أحناس . فالجنس الأول منه الذي ساء بعض مشايخنا المدبج وهو أن يروي قرين عن قرينه . ثم يروي ذلك القرين عنه فهو المدبج انتهى .

وما قصره الحاكم وبعه ابن الصلاح على أن المدبج رواية القرينين ليس على ما ذكرناه وإنما المدبج أن يروي كل من الراويين عن الآخر سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر فيكون رواية أحدهما عن الآخر من رواية الأكبر عن

الأصاغر فإن الحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسميه والمراد به الدارقطني فإنه أحد شيوخه وهو أول من ساء بذلك فيما أعلم وصنف فيه كتابا حافلا ساء ( المديح ) في مجلد وعندى به نسخة صحيحة ولم يتقيد في ذلك بسكونهما قرنين فإنه ذكر فيه رواية أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي بكر ورواية عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروايته صلى الله عليه وسلم عن عمر رضى الله عنه ورواية سعد بن عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروايته صلى الله عليه وسلم عن سعد وذكر فيه أيضا رواية الصحابة عن التابعين الذين رووا عنهم كرواية عمر عن كعب الأحبار ورواية كعب عن عمر ورواية ابن مسعود عن زر ابن جبيش ورواية زر عن عنه ورواية ابن عمر عن عبطية العوفي وبكر بن عبد الله المزني ورواية كل منهما عن ابن عمر ، ورواية ابن عباس عن عمرو بن دينار وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وعكرمة مولاة ورواية كل من الثلاثة عن ابن عباس . ورواية أبي سعيد الخدري عن أبي نضرة العبدى ورواية أبي نضرة عنه ، ورواية أنس بن مالك عن بكر ابن عبد الله المزني ورواية بكر عنه ، وذكر فيه أيضا رواية التابعين عن أتباع التابعين كرواية عبد الله بن عون ويحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك ورواية مالك عن كل منهما ، ورواية عمرو بن دينار وأبي إسحاق السبيعي وسليمان بن مهران الأعمش عن سفيان بن عيينة ورواية ابن عيينة عن كل من الثلاثة ، ورواية أبي إسحق السبيعي عن ابنه يونس بن أبي إسحق ورواية يونس عن أبيه وذكر فيه أيضا رواية أتباع أتباع التابعين عن أتباع التابعين كرواية معمر عن عبد الرزاق ورواية عبد الرزاق عن معمر وكذلك ذكر فيه رواية عبد الرزاق عن أحمد بن حنبل وعلى بن المديني ويحيى بن معين وروايته عنه ، وكذلك ذكر فيه رواية أحمد عن أبي داود السجستاني وعن ابنه عبد الله بن أحمد ورواية كل منهما عن أحمد وغير ذلك ، فهذا يدل على المديح لا يختص بسكون الراويين الذين روى كل منهما عن الآخر قرنين بل الحكم أعم من ذلك والله أعلم .

( الأمر الثاني ) ما للنسبة المتضمنة لتسمية هذا النوع بالمديح ومن أى شيء اشتقاقه ولم أر من تعرض لذلك إلا أن الظاهر أنه سمي بذلك لحسنه فإن المديح لغة هو الزين . قال صاحب المحكم المديح النقش والتمزين فارسي معرب قال ودياحة الوجه حسن بشرته

وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق . ورواية عبد الرزاق عن أحمد وليس هذا بمرضى .

ومنها غير المدبج وهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر ولا يروى الآخر عنه فيما نعلم مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا نعلم المسعر رواية عن التيمي . ولعلك أمثال كثيرة والله أعلم .

ومنه تسميه ابن مسعود الحواميم ديباج القرآن وإذا كان هذا منه فإن الإسناد الذي يجمع فيه قرينان أو أحدهما أكبر والآخر من رواية الأصغر عن الأكبر إنما يقع ذلك غالباً فيما إذا كانا عالين أو حافظين أو فيهما أو في أحدهما نوع من وجوه الترجيح حتى عدل الراوى عن الصلو للساواة أو النزول لأجل ذلك فحصل الإسناد بذلك تحسين وتزين كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين ، ورواية ابن معين عن أحمد وإنما يقع رواية الأقران غالباً من أهل العلم للتمييز بالمعرفة ، ويحتمل أن يقال إن القرينين الواقعيين في الدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة فشبها بالحدين ، فإن الحدين يقال لهما الديباجتان كما قاله صاحب المحكم والمصاحح وهذا المعنى يتجه على ما قاله الحاكم وابن الصلاح أن المدبج يختص بالقرينين ، ويحتمل أنه سمي بذلك أنزول الإسناد فإنيهما إن كانا قرينين نزل كل منهما درجة ، وإن كان من رواية الأكبر عن الأصغر نزل درجتين ، وقد رويناه عن يحيى بن معين قال الإسناد السازل قرحة في الوجه ، وروينا عن علي بن المدبج وأبي عمرو السمتي قالوا النزول شؤم ، فعلى هذا لا يكون المدبج مدحاً له ويكون ذلك من قولهم رجل مدبج قبيح الوجه والمهامه حكام صاحب المحكم وفيه بعد والظاهر أنه إنما هو مدح لهذا النوع أو يكون من الاحتمال الثاني والله أعلم .

( قوله ) وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد عن عبد الرزاق ، ورواية عبد الرزاق عن أحمد وليس هذا بمرضى انتهى . قلت : والحاكم إنما تبع في ذلك شيخه أبا الحسن الدارقطني الذي سمي هذا النوع بهذا الاسم ووضع فيه مصنفاً كما تقدم ولم يختصر ذلك بالأقران فلا اعتراض حينئذ على الحاكم .

( قوله ) ومنها غير المدبج وهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر ولا يروى الآخر عنه فيما نعلم . مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا يعلم لمسعر رواية عن التيمي . ولذلك أمثال كثيرة انتهى وفيه أمران ( أحدهما ) أن هذا المثال الذي ذكره

المصنف ليس بصحيح وهو من القسم الأول وهو المديح فقد روى مسعر أيضاً عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطني في كتاب المديح ثم روى من رواية الحكم بن مروان حدثنا مسعر عن أبي العتمر وهو سليمان التيمي عن امرأة يقال لها أم خدش قالت رأيت علي بن أبي طالب يصطبغ بمخل خرة .

( الأمر الثاني ) أن المصنف أشار إلى بقية الأسئلة لذلك بقوله ولذلك أمثلة كثيرة فينبغي أن يذكرها مثلاً صحيحاً لهذا .

( القسم الثاني ) وقد ذكر الحاكم في علوم الحديث لذلك أمثلة أربعة أحدها هذا الذي ذكره المصنف . والثاني رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية قال الحاكم زائدة بن قدامة وزهير بن معاوية قرينان إلا أني لا أحفظ لزهير عن زائدة رواية والمثال الثالث رواية يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف . قال الحاكم يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد وإن كان أسند وأقدم من إبراهيم بن سعد بن إبراهيم فإنهما في أكثر الأسانيد قرينان ولا أحفظ لإبراهيم بن سعد عنه رواية انتهى .

قلت بل قد روى عنه إبراهيم بن سعد وروايته عنه في صحيح مسلم وسنن النسائي والله أعلم ..

والمثال الرابع رواية سليمان بن طرخان التيمي عن رقية بن مصقلة قال الحاكم سليمان بن طرخان ورقبة بن مصقلة قرينان ولا أحفظ لرقبة عنه رواية انتهى . قلت بل قد روى رقية عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطني في كتاب المديح ثم روى له من رواية أبي عوانة عن رقية عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا حبذا التخللون من أمتي » والحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط بلفظه من رواية رقية عن أنس من غير ذكر سليمان التيمي . فلم يصح من هذه الأمثلة الأربعة التي ذكرها الحاكم إلا المثال الثاني فقط وهو رواية زائدة بن قدامة عن زهير ابن معاوية . والأمثلة الثلاثة الذي اقتصر عليه ابن الصلاح والذنان زادها الحاكم حقاً أن تذكر في القسم الأول وهو المديح كما فعل الدارقطني والله أعلم

( النوع الثالث والأربعون — معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة )

وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف . صنف فيها على بن اللديني وأبو عبد الرحمن النسوي وأبو العباس السراج وغيرهم . فمن أمثلة الأخوين من الصحابة عبد الله بن مسعود ولا عتبة بن مسعود هما أخوان . زيد بن ثابت ويزيد ابن ثابت هما أخوان . عمرو بن العاص وهشام بن العاص أخوان .

ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه وأرقم بن شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود ، هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً ومن أمثلة ثلاثة الإخوة ، سهل وعباد وعثمان بنو حنيف إخوة ثلاثة ، عمرو بن شعيب وعمر وشعيب بنو شعيب بن محمد ابن عبد الله بن عمرو بن العاص إخوة ثلاثة .

ومن أمثلة الأربعة سهيل بن أبي صالح الحمان الزيات وإخوته عبد الله الذي يقال له عباد ، ومحمد ، وصالح .

( النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة والأخوات )

( قوله ) ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود : هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً انتهى . هذا الذي ذكره المصنف من كون أرقم ابن شرحبيل اثنين أحدهما أخو عمرو بن شرحبيل والآخر أخو هزيل بن شرحبيل ليس بصحيح وأرقم بن شرحبيل واحد وإنما اختلف كلام التاريخيين والنسائين هل الثلاثة إخوة وهم عمرو بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل وهزيل بن شرحبيل ، أو أن أرقم وهزيلا أخوان وأيس عمرو أحاً لهما فذهب أبو عمر بن عبد البر إلى الأول قال هم ثلاثة إخوة ، والصحيح الذي عليه الجمهور أن أرقم وهزيلا أخوان فقط وهو الذي اقتصر عليه البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وجماعه عن أبيه أبي حاتم وعن أبي زرعة ، وكذلك ابن حبان في التتبعات واقتصر عليه الحاكم أيضاً في علوم الحديث في النوع السادس والثلاثين ، وكذلك اقتصر المزني في تهذيب السكال

ومن أمثلة الخمسة ما ترويه عن الحاكم أبي عبد الله . قال سمعت أبا علي الحسين ابن علي الحافظ غير مرة يقول آدم بن عينة وعمران بن عينة ومحمد بن عينة وسفيان ابن عيينة وإبراهيم بن عينة حدثوا عن آخرهم .

على أن أرقم وهزيل أخوان ذكر ذلك في ترجمة أرقم وجمعة هزيل ولم يتعرض في ترجمة عمرو لشيء من ذلك . وما ذكره ابن عبد البر من كونهم ثلاثة إخوة ليس بمجيد فإن عمرو بن شرحبيل همداني وهزيل وأخوه أرقم أوديان ولا يجتمع همدان الكبير ولا همدان الصغرى مع أود . أما همدان الكبير فينتسبون إلى همدان فهو أوسلة ابن مالك بن زيد أوسلة بن ربيعة بن الجبار بن ملكان وقيل مالك بن زيد بن كهلان وأما همدان الصغرى فينتسبون إلى همدان بن زياد بن حسان بن سهل بن زيد بن عمرو ابن قيس بن معاوية بن خشم بن عبد شمس . وأما الذي ينسب إليه هزيل ، أبنا شرحبيل الأوديان فهو أود بن صعب بن سعد العشيرة بن مذحج ولا يجتمع مع همدان فالصواب قول الجمهور والله أعلم .

وعلى كل فما ذكره المصنف ليس موافقاً لقول الجمهور ولا أقول ابن عبد البر . ( قوله ) ومن أمثلة الخمسة ما ترويه عن الحاكم أبي عبد الله قال سمعت أبا علي الحسين ابن علي الحافظ غير مرة يقول آدم بن عينة وعمران بن عينة ومحمد بن عينة وسفيان ابن عينة وإبراهيم بن عينة حدثوا عن آخرهم انتهى . اقتصر المؤلف على كونهم خمسة وهؤلاء هم المشهورون من أولاد عينة ولا فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة . منهم عبد الله ابن سرور وقد سمي لنا منهم مبعة الخمسة المذكورون ولم يذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل غيرهم واقتصر البخاري في التاريخ الكبير على ذكر أربعة منهم فلم يذكر آدم . والسادس أحمد بن عينة ذكره الدارقطني وابن ماكولا والسابع محمد بن عينة ذكره أبو بكر بن المقرئ عن بعض أولادهم قال ابن المقرئ سمعت أبا العباس أحمد ابن زكريا بن يحيى بن الفضل بن سفيان بن عينة بن ميمون الهلالي يقول سفيان ابن عينة ومحمد بن عينة وإبراهيم بن عينة وعمران بن عينة ومحمد بن عينة إخوة . فإن قيل إنما اقتصر المصنف على الخمسة المذكورين لكونهم الذين حدثوا عنهم دون الباقين كما حكاه الزبيدي في التهذيب فقال وقيل كان بنو عينة عشرة إخوة خزازين حدث منهم خمسة فذكرهم . قلنا وقد حدث أحمد بن عينة أيضاً قال الدارقطني في المؤلفات والختلاف عينة بن أبي عمران الهلالي والد سفيان وإبراهيم وعمران وآدم ومحمد وأحمد بن عينة المحدثون وكذا ذكرهم ابن ماكولا في الإكمال قال وكلامهم محدثون .



ومثال الستة أولاد سيرين ستة تابعيون وهم : محمد ، وأنس ، ويحيى ، ومعبد وحفصة ، وكرمة ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن النسوي ونقلته من كتابه بخط الدار قطنى فيما أحسب .

وروى ذلك أيضاً عن يحيى بن معين . وهكذا ذكرهم الحاكم فى كتاب المعرفة لكن ذكر فيما نرويه من تاريخه بإسنادنا عنه أنه سمع أبا على الحافظ يذكر بنى سيرين خمسة إخوة لمحمد بن سيرين وأكبرهم معبد بن سيرين ، ويحيى بن سيرين وخالد بن سيرين ، وأنس بن سيرين وأصغرهم حفصة بنت سيرين .

( قوله ) ومثال الستة أولاد سيرين ستة تابعيون وهم محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكرمة ثم حكى أن الحاكم ذكر فى تاريخه عن شيخه أبى على الحافظ أنه ذكر فيهم خالد بن سيرين ولم يذكر كريمة وذكر أن أصغرهم حفصة بنت سيرين انتهى وفيه أمران أحدهما أنه قد اعترض على المصنف بأنهم عشرة أنس وخالد ومحمد ومعبد ويحيى وحفصة وسودة وعمره وكرمة وأم سليم فإن ابن سعد ذكر فى الطبقات عمرة بنت سيرين وسودة بنت سيرين أنهما أم ولد كانت لأنس بن مالك . وذكر أيضاً أم سليم فى خمسة من ولد سيرين منهم محمد أمهم صفية . والجواب عنه أن المشهور ما ذكره المصنف من أنهم ستة . وأما السابع فهو خالد فإن المصنف قد ذكره فلا يرد عليه مع أنى لم أجد له رواية ولم أقف له على ترجمة .

وقال محمد بن أحمد بن محمد بن أبى بكر المقدسى خالد بن سيرين لم يخرج حديثه . وأما الطبرانى فقال كلهم قد حدثوا بعد أن عد فيهم خالد بن سيرين وأما عمرة وأم سليم وسودة فلم أر من ذكر لمن رواية فلا يردن على المصنف . . .

( الأمر الثانى ) أن ما قاله الحافظ أبو على النيسابورى من أن أصغرهم حفصة بنت سيرين وسكت عليه المصنف ليس بجيد وإنما أصغرهم أنس بن سيرين كما قاله عمرو ابن على الفلاس وهو الصواب فإن المشهور أنه ولد لست بقيت من خلافة عثمان وبه صدر الزى كلامه وتوفى فى قول أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد القدى سنة عشرين ومائة . قال أحمد وهو ابن ست وعشرين سنة وقال الذهبى فى البرخس وثمانون سنة . فعلى هذا يكون مولده سنة أربع وثلاثين . وأما حفصة فإنها توفيت سنة إحدى ومائة

قلت وقد روى عن محمد عن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً » وهذه غريبة عاباً بعضهم فقال أى ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض .

ومثال السبعة الثمان بن مقرن وإخوته معقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن وسابع لم يسم لنا بنو مقرن الزينون سبعة إخوة هاجروا وصحبوا النبي صلى الله

وعاشت إما سبعين سنة وإما تسعين سنة بتقديم الثناة وعلى كل تقدير فهي أكبر من أنس بن سيرين والله أعلم .

وقال ابن سعد في أواخر الطبقات أخبرنا بكار بن محمد من ولد محمد بن سيرين قال كانت حفصة بنت سيرين أكبر ولد سيرين من الرجال والنساء من ولد صفية وكان ولد صفية محمداً ويحيى وحفصة وكريمة وأم سليم .

( قوله ) وقد روى عن محمد عن يحيى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً قال وهذه غريبة عاباً بها بعضهم فقال أى ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض انتهى .

قلت وزاد بعضهم في هذا الإسناد معبد بن سيرين فاجتمع فيه أربعة أخوة يروى بعضهم عن بعض ذكره محمد بن طاهر القدسي في تمرجه لأبي منصور عبد المحسن ابن محمد بن علي الشيرازي فقال روى هذا الحديث محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس بن سيرين . ولكن للشهور ما ذكره الصنف من كونهم ثلاثة وكذلك رواه الدارقطني في كتاب المال من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن أنس بن مالك إلا أنه قال حجا حقاً ولا تعرف ليحيى ابن سيرين رواية عن أخيه معبد ولا لمعبد رواية عن أخيه أنس . قال علي بن الدبلي لم يرو عن معبد إلا أخوه أنس كذا قال . وقد روى عنه أيضاً أخوه محمد وروايته عنه في الصحيحين وقد جعله بعضهم من رواية ابنين من ولد سيرين رواه أبو بكر البزار في مسنده من رواية هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أخيه يحيى عن أنس بن مالك . وذكر الدارقطني في المال الإختلاف فيه . وقال إن الصحيح ملووه حماد بن زيد ويحيى القطان عن يحيى بن سيرين عن أنس بن مالك قوله وفعله .

( قوله ) ومثال السبعة الثمان بن مقرن وإخوته معقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن وسابع لم يسم لنا بنو مقرن الزينون سبعة إخوة هاجروا وصحبوا رسول الله

عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة غيرهم ،  
وقد قيل إنهم شهدوا الخندق كلهم .

وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم .

---

صلى الله عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة  
سواهم انتهى . وفيه أمران أحدهما أنه قد سمي لنا سبع وثامن وتسع وهم نعيم بن مقرن  
وضرار بن مقرن وعبد الله بن مقرن .

فأما نعيم فذكره ابن عبد البر في الاستيعاب . فقال نعيم بن مقرن أخو النعمان  
ابن مقرن خلف أخاه حين قتل بنهاوند وكانت على يديه فتوح كثيرة وهو واخوته من  
جيلة الصحابة . وأما ضرار بن مقرن فذكره الحافظ أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان  
ابن خلف بن فتحون في ذيله على الاستيعاب وإن خالد بن الوليد لما دخل الحيرة في  
أيام أبي بكر أمر ضراراً هذا على جماعة من المسلمين . وقال ذكره الطبري وسيف .  
وأما عبد الله بن مقرن فذكره بن فتحون أيضاً في ذيله على الاستيعاب وقال إنه كان  
على ميسرة أبي بكر رضى الله عنه في خروجه لقتال أهل الردة إثر وفاة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . وقال ذكره الطبري وسيف . وذكره ابن منده وأبو نعيم أيضاً في  
معرفة الصحابة وهذا يدل على أنهم أكثر من سبعة . وقد قال الطبري أنهم كانوا عشرة  
إخوة انتهى .

وإنما اشتهر كونهم سبعة لما روى مسلم في صحيحه من حديث سويد بن مقرن قال :  
لقد رأيته سبع سبعة من بني مقرن مالنا خادم إلا واحدة فلطمها أصفرنا فأمرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن نضتها .

ويحتمل أن من أطلق كونهم سبعة أراد من هاجر منهم . قال مصعب بن الزبير هاجر  
النعمان ومعه سبعة أخوة . وسمى ابن عبد البر في الاستيعاب منهم ستة وهم سنان ،  
وسويد ، وعقيل ، ومقل والنعمان ، ونييم . وسمى ابن فتحون في ذيله الباقيين وهم  
ضرار ، وعبد الله ، وعبد الرحمن . وقال ابن عبد الرحمن ذكره في الصحابة الطبري  
وابن السكن والله أعلم .

( الأمر الثاني ) أن ما حكاه للصف عن ابن عبد البر وجماعة من انفراد بني مقرن

بهذه المكرمة من كونهم السبعة هاجروا وصحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة معقل بن مقرن فقال وأيس ذلك لأحد من العرب سواهم . قاله الواقدي وعهد بن عبدالله بن نعيم انتهى .

وفيما قالوه نظر فإن أولاد الحارث بن قيس السهمي كلهم هاجر وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وعدهم ابن إسحق فيمن هاجر الهجرة الأولى إلى أرض الحبشة سبعة لم يعد فيهم تيمّا ولا حجاجاً الآتي ذكرهما . وقد تنبت أسماءهم فوجدتهم تسعة بتقديم الثلاثة وهم بشر وتيم والحارث والحجاج والسائب ومعيد وعبد الله ومعمر وأبو قيس أولاد الحارث بن قيس السهمي . وسمى الكلبي معمر بن الحرث مبدأً والمشهور الأول . وقد ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب التسعة المذكورين كل واحد في موضعه وأنهم هاجروا إلى أرض الحبشة . وقال في ترجمة سعيد بن الحارث هاجر هو واخوته كلهم إلى أرض الحبشة فهؤلاء تسعة إخوة هاجروا وصحبوا النبي صلى الله عليه وسلم وهم أشرف نسباً في ألجأهاتة والإسلام وزادوا على بقية الإخوة بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله فقتل تميم والحارث والحجاج بأجنادين وقتل سعد يوم اليرموك وقتل السائب يوم خيبر وقيل يوم الطائف وقتل عبدالله يوم الطائف وقيل باليمامة . وقال الطبري إنه مات بالحبشة مهاجراً في زمنه صلى الله عليه وسلم وقتل أبو قيس يوم اليمامة . واعترض الحافظ أبو بكر محمد بن خلف بن فضحون على ابن عبد البر في هذا الإطلاق في التثنية على ما أوهمه ابن عبد البر أو وهم فيه بأن معاوية بن الحكم السلمي واخوته الستة في مثل عددهم ونسبتهم . ثم زوى من طريق أبي علي بن السكن بإسناده إلى معاوية بن الحكم قال : وفدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وستة إخوة لي فأبرز علي بن الحكم فرسه خنبقاً فقصرت الفرس فدق جدار الخندق ساقه فأثينا به النبي صلى الله عليه وسلم فمسح ساقه فما نزل عنها حتى برأ فقال معاوية بن الحكم في قصيدة :

فأنزلها على فهوى تهوى	هوى الدلو تنزعه برجل
ففضت رجله فما عليها	سمو الصقر صادف يوم طل
فقال محمد صلى الله عليه	ملك الناس قولاً غير فعل
لما لك فاستمر بها سويّاً	وكانت بعد ذاك أصح رجل

ولم نطول بما زاد على السبعة لندرتة ولعدم الحاجة إليه في غرضنا ههنا والله أعلم .

قلت والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير مع اختلاف في إيراد الشعر وفي غيره ولم يقل فيه إنه وفد معه ستة إخوة . وأيضاً في إسناده جهالة . وأيضاً فلم يقل فيه إنهم هاجروا حتى يعدوا مهاجرين فلمهم وفدوا عام قدوم الوفود ولا هجرة بعد الفتح . وأيضاً فلم تعرف بقية أسمائهم وإنما سمي منهم معاوية وعلى وعمران كان مالك حفظه . وإلا فقد قال علي بن المديني والبخاري إن مالكاً وهم في قوله عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم والله أعلم .

( قوله ) ولم نطول بما زاد على السبعة لندرتهم ولعدم الحاجة إليه في غرضنا ههنا انتهى .

وقد رأيت أن أذكر من المشهورين من الإخوة والأخوات من زاد على السبعة للفائدة فمثال الثمانية من الصحابة أسماء وحران وخراس وذؤيب وسلمة وفضالة ومالك وهند بن حارثة بن سعيد بن عبد الله الأسلميون أسلموا وصحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدوا معه يعة الرضوان بالحديبية ذكر ذلك أبو القاسم البغوي . وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة هند قال ولم يشهدا أى يعة الرضوان إخوة في عديم غيرهم . ولزم النبي صلى الله عليه وسلم منهم إثنان أسماء وهند وكانا من أهل الصفة . ومثالهم في التابعين أولاد أبي بكره وهم عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعبد العزيز ومسلم ورواد ويزيد وعتبة . ساهم ابن سعد في الطبقات مجتمعين وله ابنة اسمها كيسة وزوايتها عن أبيها في سنن أبي داود فيكون هذا من أمثلة التسعة .

وقد قال ابن سعد وتوفى أبو بكره عن أربعين ولداً من بين ذكر وأنثى فأعقب منهم سبعة

ومثال التسعة أولاد الحارث بن قيس السهمي وكلهم صحب النبي صلى الله عليه وسلم وهاجر إلى أرض الحبشة وتقدمت أسماؤهم في الاعتراض الذي يليه هذا .

ومثال العشرة بنو العباس بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعتمة ومعبد وعون والحارث وكثير وتمام وكان : منهم وكان العباس

## (النوع الرابع والأربعون — معرفة رواية الآباء عن الأبناء)

وللخطيب الحافظ في ذلك كتاب رويناه فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزلفة . وروينا فيه عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل وهما ثقتان أحاديث منهما عن ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سميد ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أخروا الأحمال فإن اليد مغلفة والرجل موقفة » قال الخطيب لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلمه إلا من جهة بكر وابنه . وروينا فيه عن معتمر بن سليمان التيمي قال حدثني أبي قال حدثني أنت عن أبي عن أيوب عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وهذا ظريف يجمع أنواعا وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثا أو نحو ذلك وذلك أكثر ما رويناه لأب عن ابنه .

يحملة ويقول :

تموا بتمام فصاروا عشرة

يارب فاحطهم كراما برره

واحل لهم ذكرا وأنم الثمرة

وكان للعباس ثلاث بنات أم كلثوم وأم حبيب وأميمة وقيل له رابعة وهى أم قثم . فقد اوردها ابن سعد في الطبقات وروى لها اثرا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وقال هكذا جاء في الحديث ولم نجد العباس ابنة تسمى أم قثم .

ومثال الإثنى عشر أولاد عبد الله بن أبي طلحة وهم إبراهيم وإسحق وإسماعيل وزيد وعبد الله وعمارة وعمر وعمر والقاسم ومحمد ويعقوب ويعمر . وكانوا كلهم قرأوا القرآن وقال أبو نعيم كلهم حمل عنه العلم كذا صحاهم ابن الجوزى اثني عشر وسماههم ابن عبد البر وغير واحد عشرة .

وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثني أبو المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ أبي سعد الروزي رحمه الله بها من لفظه قال أنبأني والدي عن فيما قرأت بخطه قال حدثني والدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله فذكر بإسناده عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « احضروا موائدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية » .

رمثال الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أولاد العباس بن عبد المطلب الذكور والإناث وقد تقدم تسعيتهم عند العشرة .

وأكثر ما رأيت مسمى من الإخوة والأخوات من أولاد المشهور سعد بن أبي وقاص مسمى له ابن الجوزي خمسة وثلاثين ولداً . وقد روى عنه من أولاده في الكتب الستة أو بعضها إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة .

وقد كان أولاد أنس بن مالك يزيدون على المائة وسمى لنا من روى عنه من أولاده لصلبه عشرة وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له : اللهم أكثر ماله وولده .

( النوع الرابع والأربعون — معرفة رواية الآباء عن الأبناء )

( قوله ) وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثني أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعيد الروزي رحمه الله بها من لفظه قال أنبأني والدي عن فيما قرأت بخطه قال حدثني والدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله فذكر بإسناده عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « احضروا موائدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية » انتهى .

وقد أجمع المصنف ذكر إسناده والسماوي رواه في القليل من رواية العلاء بن مسleme الرواس عن إسماعيل بن منير الكرماني عن ابن عياش وهو إسماعيل عن برد عن مكحول عن أبي أمامة وهو حديث موضوع فأجمع المصنف منه موضع العلة . وسكت عليه . وقد ذكر المصنف في النوع الحادي والعشرين أنه لا يحمل رواية الحديث الموضوع لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه . وهذا الحديث ذكر غير واحد من الحفاظ أنه موضوع . وقد رواه أبو حاتم بن حبان في تاريخ الضعفاء في ترجمة العلاء

وأما الحديث الذى رويناه عن أبى بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى الحبة السوداء شفاء من كل داء فهو غلط ممن رواه إنما هو عن أبى بكر بن أبى عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبى بكر الصديق .

وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عقبة لا تعرف أربعة أدركوا النبى صلى الله عليه وسلم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة فذكر أبابكر الصديق وأباه وابنه عبد الرحمن وابنه محمد أبابكر عتيق والله أعلم .

ابن مسلة الرواس بهذا الإسناد وقال فيه يروى عن الثقات للموضوعات به بحال . وقال أبو الفتح الأزدى كان رجل سوء لا يبالى ما روى وعلى ما أقدم لا يحمل لمن عرفه أن يروى عنه . وقال محمد بن طاهر كان يضع الحديث . وذكر ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات وقال هذا حديث لا أصل له .. وقد يجاب عن المصنف بأنه لا يرى أنه موضوع وإن كان فى إسناده وضاع فكأنه ما أعترف بوضعه وقد تقدم أن المصنف أنكر على من جمع الموضوعات فى عصره فأدخل فيها ما ليس بموضوع يشير بذلك إلى ابن الجوزى والله أعلم .

(قوله) وأما الحديث الذى رويناه عن أبى بكر الصديق عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى الحبة السوداء شفاء من كل داء فهو غلط ممن رواه إلى آخر كلامه هو كما ذكره المصنف من أن من وصف أبابكر الراوى لهذا الحديث عن عائشة بأنه الصديق فقد غلط فإنه أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبى بكر . وهكذا رواه البخارى فى صحيحه ولكن ذكر ابن الجوزى فى كتاب التلخيص أن أبابكر الصديق روى عن ابنته عائشة رضى الله عنها حديثين والله أعلم .

(قوله) وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عقبة لا تعرف أربعة أدركوا النبى صلى الله عليه وسلم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة فذكر أبابكر الصديق وأباه وابنه عبد الرحمن وابنه محمد أبابكر عتيق والله أعلم .

وقد يترض على هذا الإطلاق بصورة أخرى وهى أبو عصفرة وابنه أبو بكر وابنته أسماء وابنته عبد الله بن الزبير فإنه عبر بقوله هم وأبناؤهم وهذا صادق عليه ولا يرد



( النوع الخامس والأربعون — معرفة رواية الأبناء عن الآباء )

ولأبي نصر الوائلي الحافظ في ذلك كتاب وأمه ما لم يسم الأب أو الجد وهو نوعين أحدهما رواية الإبن عن الأب عن الجد نحو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها ضحايا جيد .

وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك .

ونحو هز بن حكيم عن أبيه عن جده روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة وجده هو معاوية بن حيدة القشيري وطلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، وجده عمرو بن كعب اليمامي ويقال كعب بن عمرو .

ومن أغترف ذلك رواية أبي الفرج عبد الوهاب التميمي الفقيه الحنبلي وكانت له ببغداد في جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى عن أبيه في تسعة من آياته نسقاً

ذلك على عبارة أبي عمر بن عبد البر فإنه قال يقال إنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم أربعة ولا أب وبنوه إلا هؤلاء فذكرهم . وقد ذكر ابن منبه في معرفة الصحابة كلا من موسى بن عقبة بصيغة لا يرد على إطلاقها هذه الصورة فقال ما نعلم أربعة في الإسلام ادركوا النبي صلى الله عليه وسلم والآباء مع الأبناء إلا أبو قحافة فذكرهم فالتصير بالآباء يخرج الأمهات ولكن من عبر بأربعة صحابة بعضهم أولاد بعض فلا أحسن التثليل بعد الله بن الزبير وأمه وإيها وجدها لأن لعبد الله بن الزبير صحبة .

وأما محمد بن عبد الرحمن فقال ابن حبان في الصحابة أن له رؤية ، وقد مضى في كلام أهل هذا الشأن عند ذكر الصحابي أن المعتبر رؤيته مع التمييز والله أعلم .

( النوع الخامس والأربعون . . معرفة رواية الأبناء عن الآباء )

( قوله ) ومن أغترف ذلك رواية أبي الفرج عبد الوهاب التميمي الفقيه الحنبلي عن أبيه في تسعة من آياته نسقاً فرواها من تاريخ بغداد لأثر موقوف على علي بن أبي طالب

[illegible]

في تفسير الحنان النان ، قلت وقد وقع لنا حديث مرفوع من هذا الوجه وقع فيه التسلسل  
بائتي عشر أباً وهو أعجب مما ذكره المصنف أخبرنا به جماعة من شيوخنا منهم شيخنا  
العلامة برهان الدين إبراهيم بن لاجين الرشيدى قال : أنبأنا أحمد بن محمد بن إسحق  
الهمداني قال أنبأنا عبد الله بن أحمد بن محمد القلانسي قراءة عليهما حاضر بشيراز أنبأنا  
عبد العزيز بن منصور الأدهي حدثنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أبا الفرج  
عبد الوهاب يقول : سمعت أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول سمعت أبي أبا بكر الحرث  
يقول : سمعت أبي أسدأ يقول سمعت أبي الليث يقول : سمعت أبي سليمان يقول سمعت  
أبي الأسود يقول : سمعت أبي سفيان يقول : سمعت أبي يزيد يقول سمعت أبي أكيعة  
يقول سمعت أبي الهيثم يقول سمعت أبي عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول «اجتمع قوم على ذكر إلا خفتمهم لللائكة وغشيتهم الرحمة» أخبرنا الحافظ  
أبو سعيد بن العلاء في كتاب الوشي الملم قال هذا إسناد غريب جداً ، ورزق الله كان  
إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين متقدماً في عدة علوم مات سنة ثمانين  
وأربع مائة وأبوه أبو الفرج إمام مشهور أيضاً ولكن جده عبد العزيز متكلم فيه كثيراً  
على إمامته واشتهر بوضع الحديث وبقية آباءه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب  
أصلاً وقد تحفظ فهم عبد العزيز أيضاً بالتصريح انتهى .

وأكثر ما وقع لنا يتسلسل رواية الأبناء عن الآباء أربعة عشر رجلا من رواية

حدثني أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد السمعاني بمرور الشاهان عن أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار النامي قال سمعت السيد أبا القاسم منصور ابن محمد المولى يقول الإسناد بعضه عوال وبعضه معال . وقول الرجل حدثني أبي عن جدي من المالى .

الثاني : رواية الإبن من أبيه دون الجد وذلك باب واسع وهو نحو رواية أبي الشراء الدارمي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه معروف . وقد اختلفوا فيه فالأشهر أن أبا الشراء هو أسامة بن مالك بن قحطم وهو ذيناقلته من خط البيهقي وغيره بكسر القاف وقيل قحطم بالخاء وقيل هو عطازد بن بَرَز بتسكين الزاء وقيل بتحريكها أيضاً وقيل ابن بلز باللام وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك والله أعلم .

أبي محمد الحسن بن علي قال حدثني والدي علي بن أبي طالب قال حدثني والدي أبو طالب الحسن بن عبيد الله قال حدثني والدي عبيد الله بن محمد قال : حدثني محمد بن عبيد الله قال حدثني والدي عبيد الله بن علي قال حدثني والدي علي بن الحسن قال حدثني والدي الحسن بن الحسين قال : حدثني والدي الحسين بن جعفر أول من دخل بلخ من هذه الطائفة قال حدثني والدي جعفر بن عبد الله قال حدثني والدي عبيد الله قال : حدثني والدي الحسين الأمري قال حدثني والدي علي زين العابدين قال حدثني والدي الحسين حدثني والدي علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المجالس بالأمانة » رواه الحافظ أبو سعيد بن السمعاني في الذيل قال أنبأنا أبو شعجاع عمر ابن أبي الحسن البسطامي الإمام بقرائي وأبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجبائي من أمظه قالوا : حدثنا السيد أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب فذكره .

أورده في ترجمة الحسن بن علي هذا وقاله كان أحد الكبار المشهورين بالجلود والسخاء وفضل الخيرات ومعة أهل العلم والصلاح وداره كانت تجمع الفقهاء والفضلاء إلى أن قال توفي في رجب سنة اثنين وخمسة . قلت وفي آياه من لا يعرف حاله وهذا الحديث من جملة أربعين حديثاً منها من أكبر والله أعلم .

( النوع السادس الأربعون )

معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر  
تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً فحصل بينهما أمد بعيد  
وإن كان التأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوى طبقته  
ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب . وقد أفرد الخطيب  
الحافظ في كتاب حسن سماه كتاب السابق واللاحق .  
ومن أمثلته أن محمد بن إسحق الثقفى السراج النيسابورى روى عنه البخارى  
الإمام فى تاريخه وروى عنه أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابورى وبين  
وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر وذلك أن البخارى مات سنة ست  
 وخمسين ومائتين ومات الخفاف سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل مات فى سنة  
أربع أو خمس وتسعين وثلاثمائة .  
وكذلك مالك بن أنس الإمام حدث عنه الزهرى وزكريا بن دويد الكندى  
وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر ومات الزهرى سنة أربع  
وعشرين ومائة ولقد حظى مالك بكثير من هذا النوع والله أعلم .

---

( النوع السادس والأربعون : معرفة من اشترك عنه راويان متقدم ومتأخر )

(قوله) وكذلك مالك بن أنس الإمام حدث عنه الزهرى وزكريا بن دويد الكندى  
وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر ومات الزهرى سنة أربع وعشرين  
ومائة انتهى .

وقد اعترض على المصنف بأن وفاة زكريا بن دويد هذا لا تعرف لكنه حدث عنه  
سنة نيف وستين ومائتين وهذا الاعتراض لا يرد عليه لأن المصنف احترز عن ذلك بقوله  
أو أكثر وإذا كان قد حدث عن مالك سنة نيف وستين ومائتين فأقل ما بينه وبين وفاة  
الزهرى مائة وسبع وثلاثون سنة كما قال فإن كان تأخر بعد ذلك فقد أشار إليه بموته

(النوع السابع والأربعون معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة)

والتابعين فمن بعدهم رضى الله عنهم

ولم فيه كتاب لم أره ومثاله من الصحابة وهب بن خبش وهو في كتابي الحاكم وأبي نعيم الأصبهاني في معرفة سلوم الحديث هرم بن خبش وهو رواية داود الأودى عن الشعبي وذلك خطأ صحابي لم يرو عنه غير الشعبي .

وكذلك عامر بن شهر وعروة بن مضر ومحمد بن صفوان الأنصاري

أو أكثر نعم ما كان ينبغي المصنف أن يمثل بزكريا بن دويد فإنه لا يعرف سماعه من مالك أسكوته كذاباً وضاعاً لكنه حدث عن مالك بل حدث عن بعض شيوخ مالك وهو حميد الطويل بعد سنة ستين ومائتين وحميد توفي لما سنة أربعين ومائة أو سنة تسعة وثلاثين وأربعين أو ما بينهما ولذلك لم ير الحفاظ روايته عن مالك شيئاً . وصرح غير واحد من الحفاظ بأن آخر من سمع من مالك أحمد بن إسماعيل أبو حفصة السهمي وبه جزم الحفاظ أبو الحجاج المزي في التهذيب وأبو عبد الله الذهبي في التمهيد وتوفي السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين والسهمي وإن كان ضعيفاً أيضاً ولكنه قد شهد له أبو مصعب بأنه كان معهم في العرض على مالك فقد صح سماعه من مالك بخلاف زكريا ابن دويد . وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال شيخ يضع الحديث على حميد الطويل كان يدور بالشام ويحدثهم بها ويؤمن أن له مائة سنة وخمسة وثلاثين سنة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه .

وقال صاحب الميزان كذاب ادعى السماع من مالك والثوري والكبار وزعم أن له مائة وثلاثين سنة وذلك بعد الستين ومائتين انتهى . ولكن المصنف تبع في ذلك الخطيب فإنه مثل به في كتابه السابق واللاحق وذكره في كتاب أسماؤه الرواة عن مالك وروى له حديثاً عن مالك وسكت عليه فتبعه المصنف . والله أعلم .

( النوع السابع والأربعون . معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد )

( قوله ) وكذلك عامر بن شهر وعروة بن مضر ومحمد بن صفوان الأنصاري

ومحمد بن صفى الأنصارى وليسا بواحد وإن قال بعضهم صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي .  
وانفرد بن قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه وعن دكين بن سعيد المزنى  
والصنايع بن الأعسر ومرداس بن مالك الأسلى وكلهم صحابة وقدامة بن عبد الله  
الكلابى منهم لم يرو عنه غير أيمن بن نابل .

ومحمد بن صفى الأنصارى وليسا بواحد وإن قاله بعضهم صحابيون لم يرو عنهم غير  
الشعبي انتهى . وفيه أمران أحدهما أن عامر بن شهر وإن كان ما روى عنه الحديث  
الذى يعرف به إلا الشعبي فإن ابن عباس قد روى عنه قصة رواها سيف بن عميرة في  
الردة قال حدثنا طاحنة الأعلم عن عكرمة عن ابن عباس قال أول من اعترض على  
الأسود العنسى وكابره عامر بن شهر الهمداني في ناحيته فهذا ابن عباس قد روى هذه  
القصة عنه وأيضاً فهو مشهور في غير الرواية فإنه كان أحد عمال النبي صلى الله عليه وسلم  
على اليمن ذكره ابن عبد البر وغيره .

( الأمر الثانى ) إن عروة بن مضر لم ينفرد بالرواية عنه الشعبي فقد روى عنه  
أيضاً ابن عمه حميد بن منبه بن حارثة بن خريم بن أوس بن حارثة بن لأم الطائى ذكره  
الحافظ أبو الحجاج المزى في التهذيب وتبع المصنف فى ذلك الحاكم فى علوم الحديث وقد  
سبقه إلى ذلك على بن الدينى .

( قوله ) وانفرد قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه وعن دكين بن سعيد المزنى  
والصنايع بن الأعسر ومرداس بن مالك الأسلى وكلهم صحابة انتهى .

وفيه أمران أحدهما أن الصنايع روى عنه أيضاً الحارث بن وهب كما ذكره الطبرانى  
فى أحاديث الصنايع بن الأعسر الأحمسى إلا أنه قال فى إسناد حديثه الصنايعى قال  
أبو نعيم فى معرفة الصحابة هو عندى المتقدم يعنى الأحمسى .

( الأمر الثانى ) أن المصنف ذكر قبل هذا انفرد قيس بن مرداس بن مالك الأسلى  
وتقدم ذكره لذلك فى النوع الثالث والعشرين عند ذكر أقسام المجهول وتقدم أن المزى  
قال فى التهذيب أنه روى عنه أيضاً زياد بن علاقة وأن الصواب ما قاله ابن تيمية فى  
الذى روى عنه زياد بن علاقة هو مرداس بن ع. و صحابى آخر لا أعلم به من صنف  
فى الصحابة فى ذلك اختلافاً والله أعلم .

وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم منهم شكل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شتير ومنهم السيب بن حزن القرشي لم يرو عنه غير ابنه سعيد ابن السيب .

ومعاوية بن حيدة لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بهز . وقرة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية وأبو ليلى الأنصاري لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن ابن أبي ليلى .

ثم إن الحاكم أبا عبد الله حكم في المدخل إلى كتاب الأكليل بأن أحداً من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما وأنكر ذلك عليه ونقنر عليه بإخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسدي « يذهب الصالحون الأول فالأول » ولا راوى له غير قيس . وإخراجه بل بإخراجهما حديث السيب بن حزن في وفاة أبي طالب مع أنه لا راوى له غير ابنه . وإخراجه حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب « إني لأعطي الرجل والذي ادع أحب إلى » ولم يرو عنه عمرو غير الحسن .

(قوله) ومعاوية بن حيدة ، لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بهز انتهى .

قلت بل قد روى عنه أيضاً عروة بن رويم اللخمي وحيد المزني . فأما رواية عروة بن رويم عنه فذكرها المزني في التهذيب . وأما رواية حميد المزني عنه فذكرها ابن أبي حاتم في المرحم والتعديل والزي أيضاً .

(قوله) وأبو ليلى الأنصاري لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن ابن أبي ليلى انتهى . قلت ذكر المزني في التهذيب أنه روى عنه أيضاً عدى بن ثابت قال ولم يدرك وإنما أوردته لذكر المزني أهدى بن ثابت فيمن روى عن أبي ليلى وإلفروايته عنه مرسله كما ذكر والله أعلم .

(قوله) وإخراجه أي البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب « إني لأعطي الرجل والذي ادع أحب إلى » ولم يرو عنه عمرو غير الحسن انتهى .

وكذلك أخرج مسلم في صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت وحديث أبي رفاعه العدوي ولم يرو عنه غير حميد ابن هلال العدوي .

وحديث الأغر المزني «أنه ليغان على قلبي» ولم يرو عنه غير أبي بردة في أشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا النحو ، وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه .

وقد قدمت هذا في النوع الثالث والعشرون ، ثم باننى عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجدة قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار مثلاً وعمرو ابن معدى كرب بالنجدة .

واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرد من ذلك قدامة بن عبد الله ذكر ابن عبد البر أنه روى عنه أيضاً حميد ابن كلاب والله أعلم .

وذكر أبو عمر بن عبد البر أنه روى عنه أيضاً الحكم بن الأعرج حكاه المزني في التهذيب عن ابن عبد البر . قلت ولا حاجة لإيجاد النجمة في حكايته عن ابن عبد البر فقد حكاه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وهو من أشهر ما صنف في أساء الرجال وسكن الصنف تبع في ذلك مسلم بن الحجاج .

( قوله ) وكذلك أخرج مسلم في صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت وحديث أبي رفاعه العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي وحديث الأغر المزني أنه ليغان على قلبي ولم يرو عنه غير أبي بردة في أشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا النحو انتهى .

قلت وكل واحد من المذكورين قد روى عنه غير واحد أما رافع بن عمرو فروى عنه أيضاً ابنه عمران بن رافع وأبو جبير مولى أخيه الحكم بن عمرو الغفاري . فأما



ومثال هذا النوع في التابعين أبو العشاء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد ابن سلمة .

ومثل الحاكم لهذا النوع في التابعين بمحمد بن أبي سفيان الثقفي ، وذكر أنه لم يرو عنه غير الزهري فيما نعلم ، قال وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلاً

---

رواية ابنه عمر بن عنه قد ذكرها المزي في التهذيب وأما رواية أبي جبير عنه فهي في جامع الترمذي عنه في حديث أنه كان يرى نخل الأنصار وقال الترمذي إنه حديث حسن صحيح . وقد رواه أبو داود وابن ماجه من رواية ابن أبي الحكم الغفاري عن جدته عن عم أبيها رافع بن عمرو فهو لاء أربعة وقد رواه عنه . وأما أبو رفاعه العدوي فقد روى عنه أيضاً صلة ابن أشيم العدوي وروايته عنه في معجم الطبراني الكبير أنه كان معه في غزاة وإن أبا رفاعه أصيب فرأى له صلة مناما . وقد ذكره المزي في التهذيب فيمن روى عنه .

وأما الآخر المزي فروى عنه أيضاً عبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية بن قرة المزي وروايتهما عنه في المعجم الكبير للطبراني وذكره المزي في التهذيب أيضاً .

(قوله) ومثال هذا النوع في التابعين أبو العشاء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة انتهى . .

قلت ذكر تمام بن محمد الرازي في جزء له جمع فيه حديث أبي العشاء رواية غير واحد عنه منهم يزيد بن أبي زياد وعبد الله بن عمر كلاهما روى عنه حديث الزكاة متابعين لحمد بن سلمة والله أعلم .

(قوله) ومثل الحاكم لهذا النوع في التابعين بمحمد بن أبي سفيان الثقفي وذكر أنه لم يرو عنه غير الزهري فيما نعلم انتهى .

قلت بل قد روى عنه أيضاً صرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي كما ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والمزي في التهذيب وروايته عنه في المعجم الكبير للطبراني . وروى عنه أيضاً تميم بن عطية العنسي وأبو عمر الأنصاري ذكره

من التابعين لم يرو عنهم غيره وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين وكذلك يحيى بن سعيد الأنصارى وأبو إسحق السبيعي وهشام بن عروة وغيرهم . وسعى الحاكم منهم في بعض المواضع فيمن تفرد عنهم عمرو بن دينار وعبد الرحمن ابن معبد وعبد الرحمن بن فروخ . وفيمن تفرد عنهم الزهري عمرو بن أبان بن عثمان وسنان بن أبي سنان الدؤلى . فيمن تفرد عنهم يحيى عبد الله بن أنيس الأنصارى .

المزى في التهذيب .

( قوله ) نقلا عن الحاكم أنه ذكر فيمن تفرد عنهم الزهري سنان بن أبي سنان الدؤلى انتهى

قلت قد ذكر الحافظ أبو الحجاج المزى في التهذيب أنه روى عنه أيضاً زيد ابن اسلم وكأنه قد في ذلك ابن مأكولا فإنه هكذا قال في الإكمال إنه روى عنه وعن أبيه أبي سنان والمشهور أن رواية زيد بن اسلم عن أبيه سنان واسمه يزيد بن أمية هكذا ذكره البخارى في التاريخ الكبير . قال البخارى وقال زيد بن أسلم حدثنا أبو سنان زيد بن ثيه . وكذا ذكر النسائي في الكنى والحاكم أبو أحمد في الكنى في ترجمة أبي سنان ، والدارقطنى في المؤتلف والمختلف أنه روى عنه زيد بن اسلم .

( قوله ) نقلا عن الحاكم أيضاً أنه ذكر فيمن تفرد عنهم يحيى بن سعيد الأنصارى عبد الله بن أنيس الأنصارى انتهى .

قلت قال الخطيب في كتاب التتقى والفتوق عبد الله بن أنيس ثلاثة فذكرهم فالأولان صحابيان والثالث تابعى فلم يذكر هو ولا غيره تفرد يحيى بن سعيد عن واحد من الثلاثة بل ولا روايته عن واحد منهم . وقد ذكر البخارى في التاريخ هذا الذى أشار إليه الحاكم فقال عبد الله بن أنيس عن أمه وهى بنت كعب بن مالك خرج النبى صلى الله عليه وسلم على كعب بن مالك وهو يشد . قال ابن وهب أنبأنا عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد أن عبد الله بن أنيس حدثه . ولم يذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عبد الله بن أنيس هذا فإن كان هذا هو التابعى المذكور فى التتقى والفتوق فلم ينفرد عنه يحيى بن سعيد بل تابعه على الرواية عنه زهرة بن معبد وإن كان غيره فكان يلزم الخطيب أن يجعلهم أربعة . ولهم أيضاً خمس اسمه عبد الله بن أنيس الأنصارى صحابى

ومثل في اتباع التابعين بالسور بن رفاعة القرظي وذكر أنه لم يرو عنه غير مالك .

وكذلك تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة . قلت وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيهه بعض من ذكره بالمنزلة التي جعلها فيها معتمداً على الحسبان والتوهم والله أعلم .

---

روى عنه ابنه عيسى وحديثه عند أبي داود والترمذي وقد فرق بينه وبين عبد الله ابن أنيس الجهني على بن اللديني وخليفة بن خياط وغيرها .

وذكره أبو موسى اللديني في ذيله على الصحابة . وقال في نسبه الزهرى . وقد ذكر الطبراني حديث هذا في حديث عبد الله بن أنيس الجهني والله أعلم .

( قوله ) ومثل في اتباع التابعين بالسور بن رفاعة القرظي وذكر أنه لم يرو عنه غير مالك ثم قال وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيهه بعض من ذكره بالمنزلة التي جعلها فيها معتمداً على الحسبان والتوهم والله أعلم .

قلت وما خشيه الصنف هو التحقق في بعضهم خصوصاً السور بن رفاعة . فقد روى عنه جماعة آخرون منهم إبراهيم بن سعد وعمر بن إسحاق كما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وذكر ابن حبان في الثقات رواية بن إسحاق عنه . وكذلك روى عنه عبد الله بن محمد الفروي وروايته عنه في كتاب الأدب للبخاري ومنهم عبد الرحمن ابن عمرو وأبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة وداود بن سنان اللديني وإبراهيم بن ثمامة .

### ( النوع الثامن والأربعون )

معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة فظن من لاخبرة له بها أن تلك الأسماء  
أو النعوت لجماعة متفرقين

هذا فن عويص والحاجة إليه حاقة وفيه إظهار تدليس المدلسين فإن أكثر ذلك  
إنما نشأ من تدليسهم . وقد صنف عبدالغنى بن سعيد الحافظ النصرى وغيره فى ذلك .  
مثاله محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير هو أبو النضر الذى روى عنه  
محمد بن إسحق بن يسار حديث تميم الدارى .

وعدى بن بداء وهو حماد بن السائب الذى روى عنه أبو أسامة حديث  
« ذكاة كل مسك دباغه » وهو أبو سعيد الذى يروى عنه عطية العوفى التفسير  
يدلس به موها أنه أبو سعيد الخدرى .

ومثاله أيضاً سالم الراوى عن أبي هريرة وأبى سعيد الخدرى وعائشة رضى الله  
عنهم هو سالم أبو عبد الله المدينى وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصرى  
وهو سالم مولى شداد بن الهاد النصرى وهو فى بعض الروايات مسمى بسالم مولى  
النصرين وفى بعضها بسالم مولى المهدي وهو فى بعضها سالم سبلان وفى بعضها  
أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد وفى بعضها سالم أبو عبد الله الدوسى . وفى بعضها  
سالم مولى دوس ذكر ذلك كله عبد الغنى بن سعيد .

قلت والخطيب الحافظ يروى فى كتبه عن أبى القاسم الأزهرى وعن عبيد الله بن أبى الفتح  
النارسى وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى والجميع شخص واحد من مشايخه .  
وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبى طالب ، وعن  
أبى محمد الخلال والجميع عبارة عن واحد . ويرى أيضاً عن أبى القاسم التنوخى ، وعن  
على بن الحسن ، وعن القاضى أبى القاسم على بن الحسن التنوخى ؛ وعن على بن  
أبى على الملقب والجميع شخص واحد ، وله من ذلك الكثير والله أعلم .

( النوع التاسع والأربعون )

معرفة المفردات الأحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكنائهم .

هذا نوع مليح عزيز يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعاً مفرداً في أواخر أبوابها .

وأفرد أيضاً بالتصنيف وكتاب أحمد بن هارون البرديجي البرذعي المترجم بالأسماء المفردة من أشهر كتاب في ذلك ، ولحقه في كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ منهم أبو عبد الله بن بكير .

فإن ذلك ما وقع في كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها أحاد وهي مثنان ومثالث وأكثر من ذلك وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث ، ومن ذلك أفراد ذكرها اعترض عليه فيها بأنها ألقاب لا أسامي منها الأجلح الكندي إنما هو لقب للجلحة كانت به واسمه يحمي ويحمي كثير .

ومنها صفدي بن سنان اسمه عمر وصفدي لقب ومع ذلك فلهم صفدي غيره . وليس يرد هذا على ما ترجمت به هذا النوع والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار .

---

( النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات )

( قوله ) ومنها صفدي بن سنان اسمه عمر وصفدي لقب ومع ذلك فلهم صفدي غيره انتهى .

والشهور الذي ذكره الجمهور أن صفدياً اسمه لالقبه . هكذا سماه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن جبان في تاريخ الضعفاء وابن عدى في الملوك والسماعي في

فمن أمثلة ذلك الاستفادة أحمد بن عبيان الهمداني بالجيم صحابي ذكره أبو يونس وعبيان كناه نعرفه بالشديد على وزن عليان ، ثم وجدته بخط ابن الفرات وهو حجة عبيان بالتخفيف على وزن سفيان .

أوسط بن عمرو البجلي تابعي . تدوم بن صبيح الكلاعي عن تبيع بن عامر الكلاعي ويقال فيه بدوم بالياء وصوابه بالتاء المثناة من فوق .

جيب بن الحارث صحابي بالجيم وبالباء للوحدة المكررة . جيلان بن فروة بالجيم المكسورة أبو الجلد الأخباري تابعي .

الأنساب وصرح بأنه اسم له فقال هذه الكلمة وردت في الأنساب والأسماء فأما في الأسماء فأبو يحيى صفدى بن سنان العقيلي بهمرى وهو ضعيف إلى آخر كلامه . وأما القول بأنه لقب له وأن اسمه عمر فحكاه العقيلي في تاريخ الضعفاء بصيغة التريض فقال صفدى بن سنان أبو معاوية العقيلي يقال اسمه عمر ثم قال ومن حديثه ما حدثناه محمد بن علي المروزي حدثنا محمد بن مرزوق جار هذبة قال حدثنا صفدى بن سنان اسمه عمر . يلقب صفدى فذكره حديثاً وقال لا يتابع عليه بهذا الإسناد ولا على شيء من حديثه انتهى .

وتبعه الدارقطني فقال في الضعفاء اسمه عمر . وكذا صباه الشيرازي في الألقاب إلا أنه ذكره في باب السين صفدى وفي الضعفاء لابن الجوزي اسمه عمرو وتبع ابن الجوزي أيضاً العقيلي في أن كنيته أبو معاوية . وهكذا كناه ابن عدى في الكامل والشيرازي في الألقاب والشههور أن كنيته أبو يحيى كذا كناه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والسمعاني في الأنساب .

ولم أر من ذكره في الكتب المصنفة في معرفة الكنى شيء من الكنى كسلم والنسائي وأبي أحمد الحاكم وأبي بشر الدولابي وأبي عمر بن عبد البر والله أعلم .

وأما كونه ليس فرداً وأن لهم بهذا الاسم غيره فهو كذلك منهم صفدى الكوفي غير منسوب لأبيه قال فيه يحيى بن معين ثقة . وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولهم ثالث وهو صفدى بن عبد الله ذكره العقيلي في الضعفاء : وروى له من رواية عنبة بن عبد الرحمن أحد الضعفاء عنه عن قتادة عن أنس مرفوعاً : شاء بركة . قال العقيلي حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به :

الدجين بن ثابت بالجيم مصنفراً . أبو النصف قيل أنه جحا المروف والأصح أنه غيره .

زر بن حيش التاجي الكبير .

( قوله ) الدجين بن ثابت بالجيم مصنفراً أبو النصف قيل إنه جحا المروف والأصح أنه غيره وفيه أمران أحدهما ما ذكره المصنف من أنه فرد هو الذي ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وغيرهما وخالف في ذلك ابن عدى في الكامل فذكره في الثاني فقال اسمه دجين بن ثابت أبو النصف اليربوعي البصري ثم قال دجين العريفي ثم روى عن يحيى بن معين قال حدث ابن المبارك عن شيخ يقال له الدجين العريفي وهو ضعيف قال ابن عدى وهذا الذي قاله يحيى أن دجين العريفي روى عنه ابن المبارك هو عندى الدجين بن ثابت كما قال البخاري الدجين بن ثابت روى عنه ابن المبارك وتبعه صاحب الميزان في إيراد التزجيتين ثم قال بعد ذكر الثاني أراه الأول .

( الأمر الثاني ) أن ما صححه المصنف من أن الدجين بن ثابت غير جحا جزم الشيرازي في الألقاب بخلافه فقال جحا الدجين بن ثابت وروى ذلك أيضاً عن يحيى بن معين ولكن الذي صححه المصنف هو الذي اختاره ابن عدى وابن حبان قال ابن عدى حدثنا ابن قتيبة حدثني محمد بن محمد الرومي حدثنا يوسف بن بحر سمعت يحيى بن معين يقول الدجين بن ثابت أبو النصف صاحب حديث عمر « من كذب على متعمدا » هو جحا قال ابن عدى فهذه الحكاية التي حكيت عن يحيى أن الدجين هذا هو جحا أخطأ عليه من حكاه عنه لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا . والدجين ابن ثابت إذا روى عنه ابن المبارك ووكيع وعبد الصمد ومسلم بن إبراهيم وغيرهم هؤلاء أعلم بالله من أن يرووا عن جحا والدجين أعرابي . وقال ابن حبان في تاريخ الضعفاء في ترجمة الدجين بن ثابت وهو الذي يتوهم أحداث أصحابنا أنه جحا وليس كذلك انتهى . وذكر الجاحظ أن اسم جحا نوح والله أعلم .

( قوله ) زر بن حيش التاجي الكبير وفيه نظر فإن زر بن حيش ليس فرداً . ولهم غير واحد يسمون هكذا . منهم زر بن عبد الله بن كليب التميمي قال الطبراني .

سَعِيرُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَفْرَدَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ .

سَنْدَرُ الْحَصَى مَوْلَى زُبَيْعِ الْجَذَامِيِّ لَهُ صَحْبَةٌ .

له صحبة وهو من المهاجرين وهو من أمراء الجيوش فتح خوزستان ذكره أبو موسى  
المديني في ذيله في الصحابة على بن منده وكذلك ذكره ابن فتحون في ذيله على  
الاستيعاب وقال وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجراً ودعا له النبي صلى الله  
عليه وسلم وأمره عمر رضي الله عنه على قتال جند نيسابور ذكره سيف والطبري .  
ومهم زر بن إربد بن قيس بن ليبد بن ربيعة . وزر بن محمد الثعلبي أحد بني ثعلبة  
ابن سعد بن ذيان بن بغيض . وقد ذكر ابن ماكولا الثلاثة المذكورين في الإكمال .  
وقال في كل منهم أنه شاعر وفي هذا جواب على المصنف فإنه ترجم هذا النوع بالفردات  
الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء فخرج بذلك الشعراء الذين لا صحبة  
لهم فيرد عليه الأول فقط لأنه صحابي وأجاب بعض المتأخرين أن مثل هذا لا يرد على  
البرديجي إنما يرد عليه ما ورد من الأسماء من طبقة ذلك الذي سماه إما من الصحابة  
أو التابعين كذا قال وفيه نظر وهو وارد على المصنف قطعاً لأنه لم يقيد ذلك بطبقة  
والله أعلم .

( قوله ) - سَعِيرُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَفْرَدَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ انتهى . وليس سَعِيرُ فَرْدًا .

وقد ذكر غير واحد في الصحابة اثنين بهذا الاسم أحدهما سَعِيرُ بْنُ عَدَاءِ الْبَكَّائِيِّ  
ذكره الباوردي في الصحابة . وأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له من محمد رسول  
الله إلى سَعِيرِ بْنِ عَدَاءٍ إِنِّي أَحْبَبْتُكَ الرَّخِيجَ وَجَعَلْتُكَ فَضْلَ ابْنِ السَّيْلِ . وأورده  
ابن فتحون في ذيله على الاستيعاب وذكره ابن منده وأبو نعيم أيضاً إلا أنهم لم ينسبوا  
البكائي ونسبوا القريشي وقال يبعد في الحجازيين .

والثاني سَعِيرُ بْنُ سَوَادَةَ الطَّامِرِيُّ أَنَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكره ابن منده وأبو نعيم  
في الصحابة قال أبو نعيم وقيل هو سفيان بن سوادَةَ والله أعلم .

( قوله ) سَنْدَرُ الْحَصَى مَوْلَى زُبَيْعِ الْجَذَامِيِّ لَهُ صَحْبَةٌ انتهى . اعترض عليه بأن في  
الصحابة اثنين بهذا الاسم أحدهما سَنْدَرُ هَذَا يَكْنَى أبا عَبْدِ اللَّهِ ذكره ابن منده وأبو نعيم  
وابن عبد البر . والثاني سَنْدَرُ يَكْنَى أبا الْأَسْوَدَ ذكره أبو موسى المديني في ذيله في الصحابة



شكل بن حميد الصحابي بفتحين ، شمعون بن زيد أبو ريمانة بالشين استنود :  
والعين المهملة يقال : وبالفين المعجمة قال أبو سعيد بن يونس وهو عندى أصح  
أحد الصحابة الفضلاء ، صدى بن عجلان أبو أمانة الصحابي .

صنايح بن الأعسر الضحابي ومن قال فيه صنايح فقد أخطأ ، ضرب بن  
نقير بن سمي بالتصغير فيها كلها أبو السليبي القيسي البصري .

روى عن معاذة العدوية وغيرها ، ونقير أبوه بالنون والقاف ، وقيل بالقاف  
واللام نفيل .

على ابن منده وذكره حديث : أسلم سالمها الله الحديث . وهذا يقتضى أنه عند أبي موسى  
آخر . والجواب عنه أن الصواب أنهما واحد وكنيته أبو الأسود كما كناه البخارى  
في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والنسائى فى الكنى وغيرهم وإنما  
كناه من كناه بأبي عبد الله كما فعل الطبرانى فى المعجم الكبير بآبته عبد الله الذى روى  
عنه أحد الحديثين وهو قد نزل مصر وإنما روى عنه الحديث الذى ذكره أبو موسى  
أهل مصر وقد قال الحافظ أبو عبيد الله محمد بن إرييع الجيزى فى كتاب له جمع فيه  
حديث من دخل مصر من الصحابة فى ترجمة سند ولأهل مصر عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم حديثان لا أعلم له غيرهما ثم روى له الحديثين معا وقال أبو الحسن بن الأثير  
الجزرى يطلب على ظنى أنهما واحد ودليله أنهما من أهل مصر انتهى .

( قوله ) صنايح بن الأعسر الصحابي ومن قال فيه صنايح فقد أخطأ انتهى .  
اعترض عليه بأن أبا نعيم ذكر فى الصحابة آخر اسمه صنايح وكذلك ذكره أبو موسى  
المدينى فى ذيله على ابن منده وذكر له حديثا منه « لا تزال هذه الأمة فى مسكة من  
دينها مالم يكلوا الجنائز إلى أهلها » والجواب أن أبا نعيم بعد أن أورده قال هو عندى  
التقدم أورده بعض المتأخرين ترجمة انتهى .

وقد تقدم أن الطبرانى ذكر هذا الحديث فى المعجم الكبير فى ترجمة الصنايح بن  
الأعسر ولكنه قال فى السند الصنايح بالياء آخر الحروف والصواب حذفها كما ذكره  
المصنف والله أعلم .

عزوان بن زيد الرقاشي بعين غير معجمة عبد صالح تابي ، قرع الضبي  
بالتاء الثالثة .

كلدة بن جنبل بفتح اللام صحابي . كُتِبَ بن لبأ الأسدي الصحابي باللام فيهما  
والأول مشدد مصغر على وزان أبي والثاني مخفف مكسر على وزن عَصَا فاعله  
فإنه يغلط فيه .

مستمر بن الريان رأى أنساً

نبيشة الخير صحابي .

( قوله ) عزوان بن زيد الرقاشي بعين غير معجمة عبد صالح تابي انتهى .  
اعترض عليه بأن لهم عزوان آخر لم ينسب تابي أيضاً ذكره ابن ماكولا في الإكمال  
بعد ذكر الأول وقال إنه من أصحاب أبي موسى روى عن أنس بن مالك قال ما أصنع  
بالضحك والجواب أن ابن ماكولا بعد أن ذكره قال له ابن زيد الذي قبله انتهى .  
وكذلك لم يذكره الدارقطني بل اقتصر على الأول . وكذلك ذكره البخاري في التاريخ  
الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتصديق في الأفراد . قلت ولا يعرف له  
رواية وإنما روى عنه شيء من قوله كما أشار إليه البخاري وابن أبي حاتم . وذكر  
الدارقطني في المؤلفات والمختلف عن السري بن يحيى أن عزوان الرقاشي كان يختلف  
إلى مجلس ثابت مجلس القصص .

( قوله ) المستمر بن الريان رأى أنساً انتهى . وليس المستمر هذا فرداً فإن لهم  
المستمر التاحي وكلاماً بصري وهو والد إبراهيم بن المستمر المروقي روى له ابن ماجه  
حديثاً رواه عن أبيه إبراهيم بن المستمر المروقي عن أبيه المستمر عن عيسى بن ميمون  
عن عون بن أبي شداد عن أبي عثمان التهدي عن سلمان الفارسي قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من غدا إلى صلاة الصبح غدا برأية الإيمان الحديث قال صاحب  
الميزان انقرض عنه ابنه إبراهيم .

( قوله ) نبيشة الخير صحابي انتهى . وليس نبيشة فرداً فإن لهم نبيشة آخر صحابي  
أورده ابن منده وأبو نعيم في الصحابة وتوفي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي

نوف البكال من بكال بطن من حير بكسر الباء وتخفيف الكاف وغلب  
على ألسنة أهل الحديث فيه فتح الباء وتشديد الكاف . وابصة بن معبد الصحابي .  
هيب بن مغفل مصغر بالباء الموحدة للكررة صحابي ومغفل بالعين المنقوطة الساكنة .  
همذان بريد عمر بن الخطاب ضبطه ابن بكير وغيره بالذال المعجمة وضبطه  
بعض من ألف على كتاب البرديجي بالذال المهملة وإسكان الميم .  
وأما الكنى الفردة فنها أبو المبيدين مصغر مثني واسمه معاوية بن سبرة من  
أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة . أبو المشراء الدارمي وقد سبق .

روى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يلي عنه . والحديث رواه الدارقطني  
والبيهقي من حديث ابن عباس قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يلي عن نيسة فقال  
أيها الملبى عن نيسة هذه عن نيسة فأحجج عن نفسك . ولهم شيخ آخر اسمه نيسة  
ابن أبي السلي روى عنه رشيد أبو موهب ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والممدل  
وقال سمعت أبي يقول إنه مجهول انتهى .

وبجانب عن المصنف بأنه تبع في ذلك البخاري فإنه ذكر نيسة الخير في التواريخ  
الكبير في الأفراد وأما نيسة المذكور في الحج فإنه لا يصح حديثه انفرد به الحسن بن  
عمارة وهو متروك الحديث . والمعروف من حديث ابن عباس : ليك عن شبرمة . وقد  
رواه الحسن بن عمارة أيضاً هكذا مثل رواية غيره رواه الدارقطني والبيهقي أيضاً . قال  
الدارقطني هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم يقال أن الحسن بن عمارة  
كان يرويه ثم رجع عنه إلى الصواب فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره  
عن ابن عباس وهو متروك الحديث على كل حال انتهى . فأما نيسة الثالث فهو مجهول  
كما تقدم .

(قوله) نوف البكالي تابعي انتهى وليس نوف فرداً فأما نوف هذا فهو نوف بن فضالة  
كذا نسبة البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم وهو ابن امرأة كعب الأحبار  
وله ذكر في الصحيحين في حديث ابن عباس عن أبي في قصة الخضر مع موسى عليهما  
السلام . وأما نوف الآخر فهو نوف بن عبد الله روى عن علي بن أبي طالب قصة طويلة

أبو المدلة بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله إن اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني . أبو مرارة العجلي عرفناه بضم الميم وبعد الألف ياء مثناة من تحت واسمه عبد الله بن عمرو تابعي روى عنه قتادة . أبو معبد مصغر مخفف الباء . حفص بن غيلان الممداني روى عنه مكحول وغيره .

ذكر ابن أبي حاتم منها قال بت مع علي بن أبي طالب فقال يا نوف أنا نائم أنت أم راقب روى عنه سالم بن أبي حفصة وفراد السبخي . وقد ذكر ابن حبان الترحتين معاً في ثقات التابعين .

وقد قيل إن أهم ثالثاً اسمه نوف بن عبد الله أيضاً قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل كأن البخاري جعل نوف بن عبد الله اسمين مسمعت أبي يقول هما واحد وكتب بخطه ذلك انتهى . قلت ولم يذكر البخاري في التاريخ الكبير غير نوف بن فضالة السكالي في الأفراد فلا أدري أين ذكر البخاري نوف بن عبد الله اثنين والله أعلم .

(قوله) أبو المدلة بكسر الدال المهملة وتشديد اللام وروى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله أن اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني انتهى .

وفيه أمران أحدهما أن قوله روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة وهم عجيب ولم يرو عن أبي المدلة واحد من المذكورين أصلاً ، وقد انفرد بالرواية عنه أبو مجاهد الطائي واسمه سعد هذا مالا أعلم فيه خلافاً بين أهل الحديث ولم يذكر له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن حبان في الثقات ، أبو أحمد الحاكم في الكنى وغيرهم من صنف في أسماء الرجال فيما وقفت عليه راوياً غير سعد أبي مجاهد الطائي وصرح بذلك علي بن المديني فقال أبو مدلة مولى عائشة لا يعرف اسمه مجهول لم يرو عنه غير أبي مجاهد ، وسبب هذا الوهم الذي وقع المصنف أنه اشتبه عليه ذلك بأبي مجاهد الذي روى عن أبي مدلة فإنه روى عنه الأعمش وسفيان بن عيينة وآخرون وأيس أبو مجاهد من أفراد الكنى فإن لهم جماعة يكون بأبي مجاهد والله أعلم .

وأما الافراد من الألقاب فتألفها سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة لقب فرد واسمه مهران على خلاف فيه .

مندل بن على وهو بكسر الميم . عن الخطيب وغيره ويقولونه كثيراً : بتعها وهو لقب واسمه عمرو .

سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني صاحب المدونة على مذهب مالك لقب فرد واسمه عبد السلام . ومن ذلك مطين الحضرمي ، ومشكدانة الجعفي في جماعة آخرين سند كرم في نوع الألقاب إن شاء الله تعالى والله أعلم .

---

( الأمر الثاني ) أن أما نعم لم نفرد بتسميته عبيد الله بن عبد الله بل كذلك سماه ابن حبان في الثقات وحزم أبو أحمد الحاكم في الكنى بأنه أخو سعيد بن يسار .

و. و. بإسناده عن البخاري أنه قال أبو مدلة صاحب عائشة قال خلاد بن يحيى عن سعدان الجهني عن سعد الطائي عن أبي مدلة أخى سعيد بن يسار قال وقال اللبث بن سعد أبو مزبد ولا يصح .

قات والمعروف أن أخا سعيد بن يسار إنما هو مزرد لا أبو مدلة وهو أيضاً من الأفراد في الكنى

واسم أبي مزرد عبد الرحمن بن يسار كما ذكره أحمد بن صالح وأبو أحمد الحاكم في الكنى وبه جزم المزى في التهذيب وهو والد معاوية بن أبي مزرد أحد من احتج به الشيخان والله أعلم

( قوله ) مندل بن على هو بكسر الميم عن الخطيب وغيره ويقولونه كثيراً بفتحها انتهى .

قات قال الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر الصواب فيه فتح الميم كذا نقله من خط الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل أنه نقله من خط ابن ناصر

( النوع الموفى خمسين - معرفة الأسماء والكنى )

كتب الأسماء والكنى كثيرة منها كتاب على بن المديني ، وكتاب مسلم ، وكتاب النسائي وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ ، ولابن عبد البر في أنواع منه كتب اضافة راقحة والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوى الكنى . والمصنف في ذلك يبوب سابه على الكنى مبنياً أسماء أصحابها . وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون من جهله وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً فأقول :

أصحاب الكنى فيها على ضرب أوحدها الذين سمو بالكنى فأسماءهم كنام لا أسماء لم غيرها وينقسم هؤلاء إلى قسمين :

أحدهما من له كنية أخرى سوى الكنية التى هى اسمه فصار كأن للكنية كنية وذلك طريف عجيب .

وهذا كأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومى أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له راهب قريش اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن . وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى يقال إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد ، ولا نظير لهذين فى ذلك قاله الخطيب . وقد قيل إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التى هى اسمه .

الثانى من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية التى هى اسمه .

مثاله أبو بلال الأشعرى الراوى عن شريك وغيره روى عنه أنه قال :

( النوع الموفى خمسين : معرفة الأسماء والكنى )

( قوله ) وهذا كأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومى أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له راهب قريش اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن انتهى

ليس لي اسم إسمي وكنيتي واحد . وهكذا أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي بفتح الحاء . روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي وسأله هل لك اسم . فقال لا إسمي وكنيتي واحد .

الضرب الثاني الذين عرفوا بكنامهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حاتم فيها هل هي كنامهم أو غيرها . مثاله من الصحابة أبو أناس بالنون الكنانى ويقال الدثلى من رهط أبي الأسود الدثلى ويقال فيه الدثلى بالضم والهمزة مفتوحة في النسب عند أهل العربية ومكسورة بعضهم على الشذوذ فيه . وأبو مويبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو شيبه الخدرى الذى مات فى جزار القسطنطينية ودفن هناك مكانه

ومن غير الصحابة أبو الأبيض الراوى عن أنس بن مالك أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر روى عنه مالك وغيره .

وهذا الذى جزم به المصنف من أن اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن قول ضعيف رواه البخارى فى التاريخ عن مولى أبي بكر بن عبد الرحمن . وفيه قولان آخران أحدهما أن اسمه محمد وكنيته أبو بكر وهو الذى ذكره البخارى فى التاريخ فى الحمديين .

وذكر من رواية شعيب ويونس ومعمّر وصالح عن الزهرى أنه ساء كذلك . ثم ذكر فى آخر الترجمة قول سمي التقدّم . والقول الثالث وهو الصحيح أن اسمه كنيته وهذا جزم ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل وابن جبان فى الثقات وقال المزى فى التهذيب إنه الصحيح .

( قوله ) ومن غير الصحابة أبو الأبيض الراوى عن أنس بن مالك انتهى .

وما ذكره المصنف من أن أبا الأبيض لا يعرف اسمه يخالف لما ذكره ابن أبي حاتم فى الكنى فإنه قال فى كتاب له مفرد فى الكنى أن اسمه عيسى وقال فى الجرح والتعديل ( ٢٤٠ عبيد ج ١ )

أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص بالنون المفتوحة في أوله وقيل  
بالتاء المضمومة باثنتين من فوق . أبو حرب بن أبي الأسود الدئلي . أبو حريز  
الوقفي ، والموقف محلة بمصر روى عنه ابن وهب وغيره والله أعلم .

في باب تسمية من اسمه عيسى فمن لا ينسب عيسى بن الأيضا العنسي يروى عن أنس  
ابن مالك روى عنه ربي بن حراش وإبراهيم بن أبي عتبة هكذا ذكر في الأسماء منه .  
ثم قال في أواخر الكتاب في ذكر من روى عنه العلم بمن عرف بالكنى ولا يسمى  
في باب الأفراد من الكنى من باب الألف أبو الأيضا روى عن أنس بن مالك روى  
منصور بن المنذر عن ربي بن حراش عنه سمعت أبي يقول ذلك . سئل أبو زرعة عن  
أبي الأيضا الذي يروى عن أنس فقال لا يعرف اسمه انتهى . وهذا يخالف لما قاله في  
الأسماء وخالف لما ذكره في كتاب الكنى المفردة ولم أر أحدا ممن صنف في الكنى  
أن اسمه عيسى ولا ذكروا له اسماً آخر وقد أجاب أبو القاسم بن عساكر في تاريخ  
دمشق عن هذا الاضطراب الذي وقع فيه ابن أبي حاتم بل قال أهل ابن أبي حاتم وجد  
في بعض رواياته : أبو الأيضا عيسى . فتصحف عليه بجيسى والله أعلم .

( قوله ) أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص بالنون المفتوحة في أوله  
وقيل بالتاء المضمومة باثنتين من فوق انتهى .

وفيه أمران أن أحدهما أبا النجيب المذكور ليس هو مولى عبد الله بن عمرو  
ابن العاص وإنما هو مولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح كما ذكره ابن يونس في تاريخ  
مصر وابن حبان في الثقات وابن ماكولا في الإكمال وعبد الكريم الحلبي في تاريخ  
مصر وبه جزم المزى في التهذيب ولا أعلم بينهم في ذلك اختلافاً .

( الأمر الثاني ) أن ذكر المصنف لأبا النجيب هذا فيمن لا يعرف اسمه ليس بجيد  
فقد روى أبو عمر الكندي في موالى أهل مصر بإسناده إلى عمرو بن سواد أن اسم  
أبا النجيب ظلم وبه جزم بن ماكولا في الإكمال في موضعين من كتابه في باب الباء  
للوحدة وفي باب الطاء للمجمة بأنه ظلم بفتح الطاء للمجمة وكسر اللام وبه جزم  
عبد الكريم في تاريخ مصر وحكاه قبل ذلك يونس في تاريخ مصر فقال يقال أن اسمه  
ظلم ولم يصح انتهى . فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بمن لم يذكر له اسم أصلاً وفي قول  
كبعض الطاء والله أعلم .



الضرب الثالث الذين لقبوا بالسكنى ولم غير ذلك كنى وأسماء .

مثاله على بن أبي طالب رضى الله عنه يلقب بأبى تراب ويكنى أبا الحسن .  
أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الزناد لقب .  
وذكر الحافظ أبو الفضل الفلكى فيما بلغنا عنه أنه كان يفضب من أبى الزناد  
وكان عالماً مقبناً .

أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصارى كنيته أبو عبد الرحمن ، وأبو الرجال  
لقب لقب به لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال .

أبو تميلة بناء مضمومة مثناة من فوق يحيى بن واضح الأنصارى الروزى  
يكنى أبا محمد وأبو تميلة لقب وثقه يحيى بن معين وغيره وأنكر أبو حاتم الرازى  
على البخارى إدخاله إياه فى كتاب الضعفاء . أبو الآذان الحافظ عمر بن إبراهيم  
يكنى أبا بكر ، وأبو الآذان لقب لقب به لأنه كان كبير الأذنين .

أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد الحافظ كنيته أبو محمد وأبو الشيخ لقب .  
أبو حازم العبدي الحافظ عمر بن أحمد ، كنيته أبو حفص وأبو حازم لقب  
ولما استفدناه من كتاب الفلكى فى الألقاب والله أعلم .

(الضرب الرابع) من له كنيستان أو أكثر ، مثال ذلك عبد الملك بن عبد العزيز  
ابن جريح كانت له كنيستان أبو خالد وأبو الوليد . عبد الله بن حفص العمري أخو  
عبد الله روى أنه كان يكنى أبا القاسم فتركها واكتفى أبا عبد الرحمن . وكان  
لشيخنا منصور بن أبى المعالى النيسابورى حفيد القراوى ثلاث كنى أبو بكر  
وأبو الفتح وأبو القاسم والله أعلم .

(الضرب الخامس) من اختلف فى كنيته فذكر له على الاختلاف كنيستان  
أو أكثر واسمه معروف ، ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمى المروى من التأخرين  
فيه مختصر . مثاله أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كنيته

أبو زيد وقيل أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو خارمة .  
أبي بن كعب أبو المنذر وقيل أبو الطفيل . قبيصة بن ذؤيب أبو إسحق  
وقيل أبو سميد .

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد .  
سليمان بن بلال اللدني أبو بلال وقيل أبو محمد ، وفي بعض من ذكر في هذا  
القسم من هو في نفس الأمر ملتحق بالضرب الذي قبله والله أعلم .  
( الضرب السادس ) من عرفت كنيته واختلف في اسمه . مثاله من الصحابة  
أبو بصرة الغفاري على لفظ البصرة البلدة قيل اسمه جميل بن بصرة بالجم وقيل جميل  
بالحاء للمهمل المضمومة وهو الأصح . أبو جحيفة السوائي قيل اسمه وهب بن عبد الله  
وقيل وهب الله بن عبد الله .

أبو هريرة الدوسي اختلف في اسمه واسم أبيه اختلاف كثير جداً لم يختلف  
مثله في اسم أحد في الجاهلية والإسلام . وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين  
قوله في اسمه واسم أبيه وأنه لكثرة الاضطراب لم يصح عنده في اسمه شيء  
يعتمد عليه إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في  
الإسلام . وذكر عن محمد بن إسحق أن اسمه عبد الرحمن بن صخر قال وعلى

---

( قوله ) سليمان بن بلال اللدني أبو بلال وقيل أبو محمد انتهى .  
وفيما صدر به الصنف كلامه عن تركيته بأبي بلال نظر فإني لم أجد أحداً ممن  
صنف في أسماء الرجال كناه بذلك والمعروف إنما هو أبو أيوب وبه جزم البخاري في  
التاريخ الكبير وإن أبي حاتم في المبرج والتعديل والنسائي في الكنى وبه صدر  
ابن حبان في الثقات كلامه . والذين حكوا الخلاف في كنيته اقتصروا على قولين إما أيوب  
وإما أبو محمد كذا في ثقات ابن حبان والتهذيب للرمزي والأول أشهر كنى بابنه أيوب  
ابن سليمان بن بلال والله أعلم .

هذا اعتمدت طائفة ألفت في الأسماء والكنى . قال وقال أبو أحمد الحاكم أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر .

ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أكثرهم على أن اسمه عامر وعن ابن معين أن اسمه الجارث . أبو بكر بن عياش راوى قراءة عاصم اختلف في اسمه على أحد عشر قولاً قال ابن عبد البر إن صح له اسم فهو شعبية لا غير وهو الذى صححه أبو زرعة . قال ابن عبد البر وقيل اسمه كنيته وهذا أصح إن شاء الله لأنه روى عنه أنه قال مالى اسم غير أبى بكر والله أعلم .

( السابع ) من اختلف في كنيته واسمه مع ذلك قليل مثله سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه عمير وقيل صالح وقيل مهران كنيته أبو عبد الرحمن وقيل أبو البخترى والله أعلم .

( الثامن ) من لم يختلف في كنيته واسمه وعرفا جميعا واشتهرا ومن امثله أئمة المذاهب ذوو أبى عبد الله مالك ومحمد بن ادريس الشافعى وأحمد بن حنبل وسفيان الثورى وأبو حنيفة النعمان بن ثابت في خلق كثير .

( التاسع ) من اشتهر بكنيته دون اسمه ، واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث ولا بن عبد البر تصنيف مליح فيمن بعد الصحابة منهم .

مثاله أبو ادريس الخولاني اسمه عايد الله بن عبد الله . أبو إسحق السبعى اسمه عمرو بن عبد الله . أبو الأشعث الصنعاني صنعاء دمشق اسمه شراحيل بن آدة بهمة ممدوده بعدها دال مهمل مفتوحة مخففة ومنهم من شذذ البال ولم يده . أبو الضحى مسلم بن صبيح بضم الصاد للمهمل . أبو حازم الأعرج الزاهد الراوى عن سهل بن سعد وغيره اسمه سلمة بن دينار ومن لا يحصى والله أعلم .

## ( النوع الحادى والخمسون )

معرفة كنى المروفين بالأسماء دون الكنى

وهذا من وجه ضد هذا النوع الذى قبله ومن شأنه أن ييوب على الأسماء  
ثم تبين كنهاها بخلاف ذلك ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام ذلك  
من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى وقل من أفرد بالتصنيف . وبلغنا  
أن لأبى حاتم بن حبان البستى فيه كتابا . ولنجمع فى التمثيل جماعات فى كنية واحدة  
تقريباً على الضابط .

فمن يكنى بأبى محمد من هذا القبيل من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين طلحة  
ابن عبيد الله التيمى . عبد الرحمن بن عوف الزهرى . الحسن بن على بن أبى طالب  
المهاشمى . ثابت بن قيس بن الشماس . عبد الله بن زيد صاحب الأذان الأنصارى .

---

## ( النوع الحادى والخمسون . معرفة كنى المروفين بالأسماء والكنى )

( قوله ) فمن يكنى بأبى محمد من هذا القبيل من الصحابة فذكر جماعة منهم ثابت  
ابن قيس بن شماس انتهى .

وحق هذا أن يذكر فى النوع الذى قبله فى الضرب الخامس منه وهو ممن اختلف  
فى كنيته واسمه معروف فإن ثابت بن قيس قد اختلف فى كنيته ومع ذلك فقد رجح المزي  
فى التهذيب أن كنيته أبو عبد الرحمن فقال ثابت بن قيس بن شماس أبو عبد الرحمن .  
ويقال أبو محمد وكأنه تبع فى ذلك ابن حبان فإنه قال فى الصحابة كنيته أبو عبد الرحمن .  
وقد قيل أبو محمد ولم يكن البخارى فى التاريخ الكبير ولا ابن أبى حاتم فى الجرح .  
والتعديل ولا النسائى فى الكنى وكأن للصنف تبع فى ذلك ابن منده وابن عبد البر فإن  
ابن منده جزم بأن كنيته أبو محمد ورجحه ابن عبد البر أيضاً فقال يكنى أبا محمد بانه  
محمد وقيل يكنى أبا عبد الرحمن وكذا فعل أبو أحمد الحاكم فى الكنى ومع ذلك فكان  
المكان اللائق به الضرب الخامس من النوع الذى قبله والله أعلم .

كعب . بن عجرة . الأشعث بن قيس . معقل بن سنان الأشجعي . عبد الله بن جعفر  
ابن أبي طالب . عبد الله بن بحينة . عبد الله بن عمرو بن العاص . عبد الرحمن  
ابن أبي بكر الصديق . جبير بن مطعم . الفضل بن العباس بن عبد المطلب . حويطب  
ابن عبد المزي . محمود بن الربيع : عبد الله بن ثعلبة بن صير .

وعمن يكنى منهم بأبي عبد الله . الزبير بن العوام . الحسين بن علي  
ابن أبي طالب .

سلمان الفارسي . عامر بن ربيعة العدوي . حذيفة بن اليمان . كعب بن مالك  
رافع بن خديج . عمار بن حزم . النعمان بن بشير . جابر بن عبد الله .

( قوله ) فيمن يكنى أبا محمد من الصحابة عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فيه نظر  
من حيث أن المعروف أن كنيته أبو جعفر هكذا كناه البخاري في التاريخ الكبير  
وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والنسائي في الكنى وابن حبان والطبراني  
وابن منده وابن عبد البر في كتبهم في الصحابة . وكان المصنف اغتر بما وقع في  
الكنى النسائي في حرف الميم . أبو محمد عبد الله بن جعفر . ثم روى بإسناده أن  
الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر يا أبا محمد انتهى . ثم قال بعد ذلك في  
حرف الجيم أبو جعفر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب المدني فلم ينسب عبد الله  
ابن جعفر المسكني بأبي محمد إلى جده واستدل على كنيته بقول الوليد بن عبد الملك  
ونسبه عند ذكر تكنيته بأبي جعفر . وقد روى البخاري في التاريخ الكبير بإسناده  
إلى ابن الزبير أنه قال لعبد الله بن جعفر يا أبا جعفر . وذكر البخاري أيضاً أن  
ابن إسحاق كناه أبا جعفر وابن الزبير عرف بعبد الله بن جعفر من الوليد  
ابن عبد الملك إن كان النسائي أراد بعبد الله بن جعفر المذكور ابن أبي طالب  
وهو الظاهر وإن كان أراد به غيره فلا مخالفة والله أعلم .

( قوله ) فيمن يكنى أبا عبد الله : عمار بن حزم ينظر فيه فإني لم أر من كناه بذلك  
ولم يذكروا له كنية فيما وقعت عليه كالبخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم  
في الجرح والتعديل والنسائي وأبو أحمد الحاكم وابن حبان وابن منده وابن عبد البر .

. عثمان بن حنيف . حارثة بن النعمان . وهؤلاء السبعة أنصار يرون . ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . المغيرة بن شعبة . شرحبيل بن حسنة . عمرو بن العاص . محمد بن عبد الله بن جعش . معقل بن يسار وعمرو بن عامر الزنبيان .

ومن يكنى منهم بأبى عبد الرحمن : عبد الله بن مسعود . معاذ بن جبل . زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب . عبد الله بن عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة الأنصارى . عويم بن ساعدة على وزن نعم . زيد بن خالد الجهنى . بلال بن الحارث الزنى . معاوية بن أبى سفيان . الحارث بن هشام الخزومى . السور بن مخرمة . وفى بعض من ذكرناه من قيل فى كنيته غير ما ذكرناه والله أعلم .

( قوله ) فيمن يكنى بأبى عبد الله : وعثمان بن حنيف فيه . نظر من حيث أن المشهور أن كنيته أبو عمرو ولم يذكر الزى فى التهذيب له كنية وبه صدر ابن عسدر البر فى الاستيعاب كلامه وكثير من الأئمة لم يذكروا له كنية كالبخارى فى التاريخ وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل وابن منده فى الصحابة نعم جزم ابن حبان بما ذكره المصنف . وذكره أبو أحمد الحاكم فى البايين معاً فى باب أبى عبد الله وفى باب أبى عمرو والله أعلم .

( قوله ) فيمن يكنى بأبى عبد الله : والمغيرة بن شعبة . فيه نظر فإن المشهور أن كنيته أبو عيسى هكذا جزم به النسائى فى الكنى وبه صدر أبو أحمد الحاكم فى الكنى كلامه وهكذا صدر به الزى كلامه ، نعم صدر البخارى فى التاريخ وابن أبى حاتم وابن حبان كلامهم بما ذكره المصنف .

( قوله ) فيمن يكنى بأبى عبد الله معقل بن يسار وعمرو بن عامر الزنبيان فيه نظر فهما معاً .

أما معقل بن يسار فإن كنيته أبو على على المشهور وهو قول الجمهور على بن الدبنى وخليفة بن خياط وعمرو بن على القلاس وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي وبه جزم ابن منده فى معرفة الصحابة وبه صدر البخارى فى كلامه فى التاريخ الكبير وكذلك ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل وابن حبان فى طبقة الصحابة والنسائى فى الكنى .

وأما ما جزم به المصنف من أنه أبو عبد الله فهو قول إبراهيم بن النضر الخزاعي حكاه أبو أحمد الخاقم في الكنى عنه والمشهور ما قدمناه . قال العجلي لا تعلم أحداً من الصحابة يكنى بأبي على غير معقل بن يسار .

قلت بلى قيس بن عاصم وطلق بن علي من الصحابة كلاهما يكنى بأبي على كما ذكره النسائي في الكنى وغيره والله أعلم . وأما عمرو بن عامر المزني فإنه لا أعرف في الصحابة من تسمى عمرو بن عامر إلا اثنين أحدهما ما ذكره أبو عبد الله بن منده في معرفة الصحابة فقال عمرو بن عامر بن مالك بن خنساء بن مبدول بن مازن بن النجار أبو داود المازني شهد بدرأ قاله محمد بن يحيى الذهلي انتهى . فهذا كما تراه ليس مزنيا ولا كنيته أبو عبد الله وإنما هو مازني وكنيته أبو داود وقد تحبط فيه ابن منده فذكره أيضاً بعد ذلك فقال عمرو بن عامر بن مازن من بني خنساء بن مبدول شهد بدرأ قاله محمد بن إسحاق لا تعرف له رواية انتهى .

وعلى كل حال فقد وهم على بن إسحاق من سباه عمراً وإنما هو عمير بن عامر هذا هو الصواب وهكذا سباه محمد بن إسحاق وذكره على الصواب ابن عبد البر وابن منده أيضاً في باب عمير وهو مشهور بكنيته قاله ابن عبد البر ثم ذكره في الكنى . وحكى الخلاف في اسمه هل هو عمرو أو عمير وعلى كل تقدير فليس مزنيا وليس كنيته أبا عبد الله . وأما عمرو بن عامر الثاني فذكره ابن فليحون في ذيله على الاستيعاب فقال عمرو بن عامر بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن عامر بن البكاء أحد بني عامر بن مصصة . فهذا كما تراه ليس مزنيا ولا يكنى بأبي عبد الله . والظاهر أن ما ذكره المصنف سبق قلم وإنما هو عمرو بن عوف المدني فإن كنيته أبو عبد الله كما جزم به ابن منده وابن عبد البر والله أعلم .

وقد ذكر المصنف في هذا النوع جماعة اختلف في كنانهم وهم كعب بن عجرة ومعقل ابن سنان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وجير بن مطعم . وحويطب بن عبد العزى ، وعمود بن الربيع ، والفضل بن العباس ، ورافع بن خديج ، وكعب بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمرو بن العاص ، وشرجيل بن حنة ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن الخطاب ،

( النوع الثانى والخمسون . معرفة ألقاب المحدثين )

ومن يذكر معهم وفيها كثرة ومن لا يعرفها يوشك أن يظلمها أسامى وأن يجعل من ذكر باسمه فى موضع وبقية فى موضع شخصين كما اتفق الكثير من ألف ومن صنفها أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازى الحافظ ثم أبو الفضل ابن الفلكى الحافظ وهى تنقسم إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب . وإلى ما لا يجوز وهو ما لا يكرهه الملقب . وهذا أنموذج منها مختار . رويناه عن عبد الغنى بن سعيد الحافظ أنه قال رجلان جليان لزمهما لقبان قبيحان معاوية ابن عبد الكريم الضال وإنما ضل فى طريق مكة وعبد الله بن محمد الضعيف وإنما كان ضعيفاً فى جسمه لا فى حديثه .

قلت وثالث وهو عارم أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسى وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة والضعيف هو الطرسوسى أبو محمد سمع أبا معاوية الضرير وغيره كتب عنه أبو حاتم الرازى وزعم أبو حاتم بن حبان أنه قيل له الضعيف لإلقائه وضبطه .

ومحمد بن مسلمة ، وزيد بن خالد ، وبلال بن رباح ، فكل هؤلاء مختلف فى كنانهم . وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله فى آخر النوع وفى بعض من ذكرناه من قبل فى كنيته غير ما ذكرناه والله أعلم .

وعلى هذا فاللائق بهؤلاء أن يذكر فى الضرب الخامس من النوع الذى قبله وإنما اعترضت عليه بمن رجح فى كنيته غير ما حزم به المصنف على أن الرازى قد رجح خلاف ما حزم به المصنف فى كنية محمود بن الربيع والفضل فى العباس ومحمد فى مسلمة وبلال فى رباح فصدر كلامه بأن كنية محمود فى الربيع أبو نعيم وإن كنية كل من الفضل ومحمد ابن مسلمة وبلال بن رباح أبو عبد الله والله أعلم .



غُنْدَرُ لقب محمد بن جعفر البصري أبي بكر . وسببه ماروينا أن ابن جريح قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري فأنكروه عليه وشغبوا وأكثروا محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له اسكت يا غندر ، وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً .

ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغندر ، منهم محمد بن جعفر الرازي أبو الحسن غندر روى عن أبي حاتم الرازي وغيره . ومنهم محمد بن جعفر أبو بكر البغدادي غندر الحافظ الجوال حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره . ومنهم محمد ابن جعفر بن دُرَّان البغدادي أبو الطيب .

روى عن أبي خليفة الجحى وغيره . وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس بمحمد بن جعفر .

غُنْجَارُ لقب عيسى بن موسى التيمي أبي أحمد البخاري متقدم حدث عن مالك والثوري وغيرهما لقب بنجار لحرمة وجنتيه . وغنْجَارُ آخر متأخر وهو أبو عبد الله محمد ابن أحمد البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخاري مات سنة ثمان مائة وأربع مائة والله أعلم . صاعقة هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ روى عنه البخاري وغيره . قال أبو علي الحافظ إنما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكرته ومطالبتة .

شِبَابُ لقب خليفة بن خياط المصفرى صاحب التاريخ سمع غندراً وغيره . زَنْجِجُ بالنون والجيم لقب أبي غسان محمد بن عمرو الأصبهاني الرازي روى عنه مسلم وغيره .

رُسْتَقُ لقب عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني . سَفِيدُ لقب الحسين بن داود المصيصي صاحب التفسير روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الحفاظ وغيرهما . بَنْدَارُ لقب محمد بن بشار البصري روى عنه البخاري ومسلم والناس . قال ابن الفلكي إنما لقب بهذا لأنه كان بNDAR الحديث .

قيصر لقب أبو النصر هاشم بن القاسم المعروف روى عنه أحمد بن حنبل وغيره .  
الأخفش لقب جماعة منهم أحمد بن عمران البصرى النحوى متقدم روى عن  
زيد بن الحباب وغيره وله غرب الموطأ . وفى النحوين أخافش ثلاثة مشهورون  
أكبرهم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد وهو الذى ذكره سيبويه فى كتابه .  
والثانى سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذى يروى عنه كتاب سيبويه  
وهو صاحبه .

والثالث أبو الحسن على بن سليمان صاحب أبوى المباس النحوين أحمد  
ابن يحيى الملقب بثلعب ومحمد بن يزيد الملقب بالمبرد . مربع بفتح الباء المشددة  
هو محمد بن إبراهيم الحافظ البندادى .

جَزَرة لقب صالح بن محمد البندادى الحافظ لقب بذلك من أجل أنه سمع من  
من بعض الشيوخ ماروى عن عبد الله بن بسر أنه كان يرقى بخزفة فصحنها وقال  
جزرة بالجيّم فذهبت عليه وكان ظرفنا له نوادر تحكى .

عبيد المجل لقب أبى عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البندادى الحافظ .

كيلجة هو محمد بن صالح البندادى الحافظ . ما غمه بلنظ النفى لقل الغم  
هو لقب علان بن عبد الصمد وهو على بن الحسن بن عبد الصمد البندادى الحافظ  
ويجمع فيه بين اللتين فيقال علان ما غمه . وهؤلاء البنداديون الخمسة روين أن  
يحيى بن معين هو لقبهم وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث . سَجَّادة المشهور  
هو الحسن بن حماد سمع وكيعاً وغيره .

مشككاته ومعناه بالفارسية حبة المسك أو وعاء المسك لقب عبد الله بن عمر  
ابن محمد بن أبان .

مطّين بفتح الياء لقب أبى جعفر الحضرمى خالطهما بذلك أبو نعيم الفضل  
ابن دكين فلقبا بهما .

عبدان لقب لجماعة أكرمهم عبد الله بن عثمان الروزى صاحب ابن المبارك وروايته رويانا عن محمد بن طاهر القدسي أنه إنما قيل له عبدان لأن كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله فاجتمع في كنيته واسمه العبدان وهذا لا يصح بل ذلك من تغيير العامة للأسماء وكسرم لها في زمان صفر للسمى أو نحو ذلك كما قالوا في علي علان وفي أحمد بن يوسف السلي وغيره حمدان وفي وهب بن بقة الواسلي وهبان والله أعلم .

### ( النوع الثالث والخمسون )

( معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها )

وهو ما يأتلف أى يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته

هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر غنائه ولم يعدم مخجلا وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفرع إليه وإنما يضبط بالخط تنجيلا .

وقد صنفت فيه كتب مفيدة ومن أكلها الإكل لأبى نصر بن ماس ولا على اعواز فيه . وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط مما يكثر ذكره . والضبط فيها على قسمين على العموم وعلى الخصوص .

فن القسم الأول سلام وسلام جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة وهم :

### ( النوع الثالث والخمسون . معرفة للمؤتلف والمختلف )

( قوله ) فن القسم الأول سلام وسلام جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة قد كرم قلت بغيره أربعة آخرون أو ثلاثة بالتخفيف أحدهم سلمة في سلام أخو عبد الله في سلام ذكره ابن منده في الصجاية ، وذكر ابن فتحون في ذيله على الاستيابة أنه ابن أحمى عبد الله في سلام ولم يسم أباه ، وقد يقال ذكر المصنف أم عبد الله أن سلام كف عن ذكره هذا ، لأنه عرف أن أخاه وابن أخيه منسوبان إلى سلام والله عبد الله .

سلام والد عبد الله بن سلام الإسرائيلي الصحابي ، و سلام والد محمد بن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري لم يذكر فيه الخطيب وابن ماكولا غير التخصيف .  
وقال صاحب المطالع منهم من خفف ومنهم من ثقل وهو الأكثر .  
قلت التخصيف أثبت وهو الذي ذكره غنجار في تاريخ بخاري وهو أعلم بأهل بلاده .

وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي ، روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني .  
وسماه الطبراني سلامة . وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام التكم الجبائي أبي علي المعتزلي . وقال المبرد في كامله ليس في العرب سلام مخفف اللام إلا والد عبد الله بن سلام وسلام بن أبي الحقيق قال وزاد آخرون سلام بن مشكم خثرا  
كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد والله أعلم .  
عمارة وعمارة ليس لنا عمارة بكسر العين إلا أبي بن عمارة من الصحابة ، ومنهم من ضمّه ومن عداه عمارة بالضم والله أعلم .

والثاني سلام ابن اخت عبد الله بن سلام ذكره ابن فتحون في الصحابة في ذيله على الاستيعاب في أفراد حرف السين . والثالث سلام أحد أجداد أبي نصر النسفي واسم أبي نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي السلاوي مخفف النسب أيضاً نسب إلى جده توفي بعد الثلاثين وأربعمئة ذكره الذهبي في مشقه النسبة .  
والرابع سلام بن جد سعد بن جعفر بن سلام السدي مات سنة أربع عشرة ومائة ذكره ابن نقطة في التكملة .

( قوله ) ليس لنا عمارة بكسر العين إلا أبي بن عمارة من الصحابة . ومنهم من ضمّه ومن عداه عمارة بالضم والله أعلم انتهى .

قلت يرد على إطلاقه عمارة بفتح العين وتشديد الليم ومن ذلك عبد الله بن زياد ابن عمرو بن زمزمة بن عمرو بن عمارة البلوي شهد بدرأ وهو المعروف بالجذر ويزيد وبجاث وعبد الله بنو ثعلبة بن خزيمة بن اصرم بن عمرو بن عمارة معدودون في

كُريز وكُريز حكى أبو علي النسائي في كتابه تقييد المهمل عن محمد بن واضح أن كُريزا بفتح الكاف في خِزاعة وكُريزا بضمها في عبد شمس بن عبد مناف . قلت وكُريز بضمها موجود أيضاً في غيرها ولا نستدرك في المفتوح بأبواب ابن كُريز الراوى عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغنى ذكره بالفتح لأنه بالضم كذلك ذكره الدارقطني وغيره .

الصحابه شهد يزيد العقبين وشهد بحاث وعبد الله بداراً وبنو عمارة البلوى بطن منهم . ومدرّك بن عبد الله بن التمام بن عمارة ولاء عمر بن عبد العزيز الجزيرة ذكرهم الدارقطني وابن ماكولا . وجعفر بن أحمد بن علي بن عبد الله بن عمارة الحاربي روى عن سعيد بن البنا وولده قاسم وأحمد ابنا جعفر بن أحمد بن عمارة وأبو عمر محمد ابن عمر بن علي بن عمارة الحاربي ذكرهم ابن نقطة في التكملة وأبو القاسم محمد ابن عمارة التجار الحاربي ذكرهم الذهبي .

وفي النسوة جماعة بهذا الاسم منهن عمارة بنت عبد الوهاب بن أبي سلمة الحمصية . وعمارة بنت نافع بن غمر الجمحي . وعمارة جدة أبي يوسف محمد بن أحمد الصناداني الرقي يروى عن أبي ظلال القسبي روى عنها أبو يوسف ذكرهم ابن ماكولا في الإكمال .

وأما كون والد أبي بن عمارة فرداً فهو مشهور وهو الذي اقتصر عليه ابن ماكولا وغير واحد إلا أن الدارقطني قال أن قريشا يقال لها عمارة بكسر العين . وهذا لا يمحس بقريش وإنما قاله الدارقطني مثالا لما دون القبائل وفوق البطون من السرب فإنه قال وما كان من فوق بطون العرب دون قبائلهم فهي عمارة بكسر العين . قال الزبير كن بكار العرب على ست طبقات شعب . وقبيلة . وعمارة . وبطن . وغذ . وفضيلة . وامينها من الآباء فإنما يعرفها أهلها . ففصر شعب وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم غذ وبنو العباس فضيلة انتهى .

وقد نظمها في بيت :

للعرب العرباً طباق عدة	* فصلها الزبير وهي ستة
أعم ذاك الشعب فالقبيلة	* عمارة بطن غذ فضيلة

حزام بالزاي في قريش وحرام بالراء المهملة في الأنصار والله أعلم .

ذكر أبو علي بن البرداني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول العيشيون بصريون والعبيسون كوفيون والعنسيون شاميون .

قلت وقد قاله قبله الحاكم أبو عبد الله وهذا على الغالب . الأول بالشين للمعجمة والثاني بالباء الموحدة . والثالث بالنون والسين فيهما غير معجمة .

أبو عبيدة كله بالضم . بلخنا عن الدارقطني أنه قال لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح

( قوله ) حزام بالزاي في قريش وحرام بالراء المهملة في الأنصار والله أعلم انتهى .

والمراد مع كسر الحاء المهملة في الأول وفتحها في الثاني وقد يتوهم من عبارة الشيخ أنه لا يقع الأول إلا في قريش ولا الثاني إلا في الأنصار وأيس ذلك مراد المصنف وإعما أراد أن ما وقع من هذا في قريش يكون بالزاي وما وقع من ذلك في الأنصار يكون بالراء وقد ورد الأمران في عدة قبائل غير قريش والأنصار وأكثر ما وقع في بقية القبائل بالراء المهملة ووقع الأمران معاً في خزاعة فمن الأول في خزاعة . أبو صخر خنيس بن خالد الأشعر بن ربيعة بن كعب بن عمرو . وقيل الأشعر بن خليف بن منقذ بن اصرم بن خنيس بن حرام بن حبشية بن سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة الخزاعي . وقال ابن عبد البر حبشية بن كعب بن عمرو وهو أبو خزاعة انتهى .

وقتل حبش يوم فتح مكة مع خالد بن الوليد وابن ابنه حزام بن هشام بن حبش روى عن أبيه عن أم معبد قصتها المشهورة في الهجرة روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم وابن ادريس والقعقي وأم معبد واسمها عاتكة بنت خليف وقيل عاتكة بنت خالد بن خليف بن منقذ بن ربيعة بن اصرم بن حبش بن حزام بن حبشية الخزاعية وهي عمه حبش المذكور على الأول وهي أخته على القول الثاني وبه جزم ابن عبد البر ذكرهم ابن ماكولا في الإكمال . ومن الثاني في خزاعة أيضاً ما حكاه الدارقطني وابن واكولا عن ابن حبيب أن في خزاعة حزام بن حبشية بن كعب بن سلول بن كعب قلت هكذا ذكر ابن ماكولا حرام بن حبشية وحرام بن حبشية فيهما جميعاً والظاهر

وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متنبها من ذكرهم الدارقطني وعبد الفتي

أنه واحد اختلف في ضبطه ويان نسبته ابن حبيب بالراء المهمة وجعله غيره بالزاي ويحتمل أن حرام بن حبشية وحزام بن حبشية أخوان وهو لقبه . ووقع حزام بالزاي في بني عامر بن صعصعة وبني عامر ابن كلاب فمن بني عامر بن صعصعة حزام بن ربيعة ابن مالك العامري من بني عامر بن صعصعة أخو لييد بن ربيعة الشاعر وابنه عبد الله ابن حزام بن ربيعة قتله المختار بن أبي عبيد . ومن بني عامر بن كلاب أم البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة بن عامر بن كعب بن عامر بن كلاب تزوجها علي بن أبي طالب وحزام بن إسماعيل العامري لا أدري من أي بني عامر هو فقد ذكره ابن أبي حاتم وابن مأكولا منسوباً غير مبين والله أعلم .

ووقع حرام بالراء في بني وختم وجذام وتيم بن مر وخزاعة وعذرة وفزارة وهذيل وغفار والنخع وكنانة وبني يعمر ففي بني حرام بن عوف البلوي وفي ختم حرام ابن عبد عمرو النخعي . وقال ابن حبيب في بني حرام بن جمل بن عمرو بن جشم بن ودم . قال وفي جذام حرام بن جذام قال وفي تيم بن مر حرام بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تيم . قال وفي عذرة حرام بن ضنة . وقال الزبير بن بكار حن ورزاح ابنا ربيعة ابن حرام بن ضنة أخوا قصي بن كلاب لأمه ومن ولده جميل بن عمار الشاعر وفي فزارة حرام بن وابصة الفزاري أحد بني قيس بن عمرو بن تومة بن عمار بن لؤي بن سبيح ابن فزارة شاعر فارس ذكره الأمدى .

وفي هذيل الداخل بن حرام شاعر منهم . وقال الأصمعي الداخل اسمه زهير بن حرام أحد بني سهل بن معاوية بن هذيل . وفي غفار حرام بن غفار بن مليل بن ضمرة ابن بكر بن عبد مناة من ولده أبو ذر التفاري وأبو سريحة الغفاري وفي النخع حرام بن إبراهيم النخعي وفي كنانة حرام بن ملكان بن كنانة بن خزاعة بن مدركة . وفي بني يعمر شبيب بن حرام بن نهان بن وهب . بن لقيط بن يعمر ويعمر هو الشداخ . شهد شبيب الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكره ابن السكبي والطبري والله أعلم .

وابن ما كولا . منها السفر بإسكان الفاء والسفر بفتحها وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بالإسكان . ومن الغاربة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن محمد وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث حكاه الدارقطني عنهم .

( قوله ) السفر بإسكان الفاء والسفر بفتحها وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بإسكان الفاء انتهى قد يرد على قوله والباقي بإسكان الفاء أن لهم في الأسماء وفي الكنى ما هو بإسكان القاف ولهم ما هو بالعين المعجمة والقاف كما ستراه . فأما سفر في الأسماء يسكون القاف فجماعة منهم سقر بن عبد الرحيم وهو ابن أخى شعبة وسقر بن حبيب التنوخي حدث عن عمر بن عبد العزيز وسقر بن حبيب آخر روى عن أبي رجاء الطاردي وسقر بن عبد الله روى عن عروة . وسقر بن عبد الرحمن بن مالك بن منول شيخ لأبي يعلى الموصلي وسقر بن حسين الحذاء شيخ لأحمد بن علي الأبار وسقر ابن عباس المالكي شيخ لمطين .

وأما في الكنى فأبو السقر يحيى بن زداد شيخ لأحمد بن العباس البهزي . وأما الشقر بفتح الشين المعجمة وكسر القاف فهو معاوية الشقر شاعر لقب بذلك ببيت قاله وهو معاوية بن الحرث بن تميم بن مر والبيت المذكور قوله :

وقد أحمل السكب (١) الأصم كعبه به من دماء القوم كالشقرات

هكذا ذكر السمعاني في موضع من الأنساب أن معاوية بن الحرث يقال له الشقر وأن هذا البيت له وكذا قال ابن ما كولا في الإكمال في باب السين المهملة وخالف ذلك في باب الشين المعجمة فقال إن معاوية بن الحرث هذا شقرة بزيادة هاء التأنيث في آخره وهذا هو المشهور وبه جزم الدارقطني وحكامه عن ابن حبيب وكذا جزم به الرشاطي في الأنساب .

وحكامه عن ابن الكلبي وكذا حكاه السمعاني في أول ترجمة الشقرى عن ابن الكلبي وعن ابن حبيب أيضاً إلا أن الرشاطي حكى عن ابن حبيب أن البيت المذكور قاله شقرة بن بكرة بن كثير فسمى به وظاهر كلام الدارقطني أن البيت قاله شقرة بن ربيعة ابن كعب والمشهور الأول أنه قاله معاوية بن الحرث وهو قول الكلبي وأبي عبيد القاسم بن سلام وهو الذي نقله ابن السمعاني عن ابن حبيب أيضاً والله أعلم .



عُسل بكسر العين المهملة وإسكان السين المهملة وعُسل بفتحهما وجدت الجميع من القبيل الأول . ومنهم عُسل بن سفيان ، الأعس بن ذكوان الاخبارى البصرى فإنه بالفتح ذكره الدارقطى وغيره ووجدته بخط . أم أبى منصور الأزهرى فى كتابه تهذيب اللغة بالكس والإسكان أيضا ولا أراه ضبطه والله أعلم .

غنام بالعين المعجمة والنون المشددة وغنام بالعين المهملة والثاء المثناة المشددة لا يعرف من القبائل شئى غير غنام بن على العامرى والكوفى والد على بن عثمان الزاهد والباقون من الأول منهم غنام بن أوس صحابى بدرى والله أعلم .  
قُمَيْر وقُمَيْر الجميع بضم القاف ومنهم مكى بن قُمَيْر عن جعفر بن سليمان الإمارة مسروق بن الأجدع قُمَيْر بات عمرو فإليها بفتح القاف وكسر الميم والله أعلم .

قال ابن حبيب والشقرات شقائق قن وإعنا سمى شقائق النعمان لأن النعمان بن مجلساً وسماه ضاحكاً ورزع هذه الشقرات فسميت شقائق النعمان . وبظاهر أن الصنف إنما أراد ضبط ما هو بانماء فقط فلا يرد عليه ما هو بالقاف وإنما ذكرته لبيان الفائدة .

( قوله ) عند ذكر عُسل بن ذكوان أنه بفتح تعين والسين المهمتين ووجدته بخط الإمام أبى منصور الأزهرى فى كتابه تهذيب اللغة بالكسر والإسكان أيضاً ولا أراه ضبطه والله أعلم انتهى . وقد اعترض عليه بعض المتأخرين بأنه لم ير هذا فى تهذيب الأزهرى . فإن أراد أنه ليس فى التهذيب فى باب العين والسين مع اللام فهو كما ذكر فقد نظرت فلم أجده فيه ولكن لا يلزم من كونه ليس فى هذا الباب أن لا ينقل الأزهرى عنه شيئاً فى بقية كتابه فإنه إخبارى ينقل كلامه وهذا هو الظاهر فإن الصنف رآه فى التهذيب بخطه فلا يرد عليه بقول من لم يره فى هذا الباب والله أعلم .

( قوله ) غنام بالعين المعجمة والثاء المشددة وغنام بالعين المهملة والثاء المثناة المشددة لا يعرف من القبائل شئى غير غنام بن على العامرى والد على بن عثمان الزاهد والباقون من الأول انتهى .

مُسَوَّرٌ وَمُسَوَّرٌ أما مسور بضم الميم وتشديد الواو وفتحها فهو مسور بن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة . ومسور بن عبد الملك اليربوعي روى عنه معن بن عيسى ذكره البخاري ومن سواهما فيما نعلم بكسر الميم وإسكان السين والله أعلم .

قالت بل أهم من الثقيل الثاني أيضاً حفيد المذكور وهو عثام بن علي بن عثام بن علي العامري والله أعلم .

( قوله ) مسور ومسور أما مسور بضم الميم وتشديد الواو وفتحها فهو مسور ابن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة ومسور بن عبد الملك اليربوعي روى عنه معن بن عيسى ذكره البخاري ومن سواهما فيما نعلم بكسر الميم وإسكان السين والله أعلم انتهى .

لم يذكر الدارقطني وابن ماكولا بالتشديد إلا مسور بن يزيد المالكي فقط وقالوا إن مسورا بالتخفيف جماعة ولم يستدرك ابن تقيّة عليهما غيرهما ولا من ذيل علي ابن نقطة . نعم تبع ابن الصلاح الذهبي في المشتبه . وأما ما حكاه المصنف عن البخاري من جعله مسور بن عبد الملك بالتشديد فقد اختلف نسخ التاريخ الكبير في هذا مع اتفاق ما وقعت عليه من النسخ الصحيحة على ذكره في باب مسور بالتخفيف فذكره في باب مسور بن مخزومة والذي وقعت عليه منه ثلاث نسخ صحيحة ولم يذكره في أقدم النسخ الثلاثة في غير هذا الباب وذكره في النسختين الأخيرتين في باب الواحد أيضاً فذكر مسور بن يزيد الكاهلي .

ثم ذكر بعده مسور بن عبد الملك وذكر في كل من البابين أنه روى عنه معن بن عيسى زاد في باب مسور المخفف أنه روى عنه ابن وهب أيضاً . وعلى هذا فيسأل كيف ذكره في باب الواحد وذكر فيه إسمين وقد يجاب بأن عاداته يقدم ذكر الصحابة في أول كل باب فاعلم أراد أن مسور بن يزيد فرد في الصحابة ومسور بن عبد الملك فرد فيمن بعد الصحابة ولم يذكر مسور بن عبد الملك في أقدم نسخ التاريخ التي وقعت عليها في باب الواحد . بل اقتصر على ذكره في باب مسور بن مخزومة وهذا يدل على أنه عنده مخفف . وأما إirاده في النسختين الأخيرتين في البابين فيحتمل أنه الاختلاف في ضبطه أو أنه لم يتحرر عنده من أي البابين هو فأورده فيهما ورأته في النسخة القديمة من التاريخ أيضاً التي لم يذكر فيها في باب الواحد مسور بن عبد الملك ذكر مسور

الجمال والجمال لا تعرف في رواية الحديث أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة الجمال بالحاء المهملة صفة لا إسم إلا هارون بن عبد الله الجمال والد موسى ابن هارون الجمال الحافظ .

حكى عبد النفي الحافظ أنه كان بزازاً فلما تزهد حمل ، وزعم الخليلي وابن النلكي أنه لقب بالجمال لكثرة ما حمل من العلم ولا أرى ما قلاه يصح . ومن عدها فالجمال بالجيم منهم محمد بن مهران الجمال حدث عنه البخاري ومسلم وغيرها والله أعلم .

وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللانظ فيه مصيباً كلف ما قال مثل عيسى بن أبي عيسى الخياط وهو أيضاً الخياط والخياط إلا أنه اشتهر بعيسى الخياط بالحاء والنون كان خياطاً للثياب . ثم ترك ذلك وصار خياطاً يبيع العنطة . ثم ترك ذلك وصار خياطاً يبيع الخبط الذي تأكله الإبل . وكذلك مسلم الخياط بالباء المنقوطة بواحدة اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة حكى اجتماعها هذين الشخصين الإمام الدارقطني والله أعلم .

---

ابن يزيد الصحابي ثم ذكر بعده محبة بن مسعود الصحابي .

ثم ذكر بعده مسور بن مرزوق من التابعين وهذا يدل على أن ابن مرزوق أيضاً بالتشديد وفصله بينهما بمحبة دال على ما ذكرناه من الجواب للتقدم أن ذكر الصحابة أولاً في باب الواحد ثم انتقل إلى الأفراد في التابعين ومن بعدهم وهو يرجح كون المسور بن مرزوق بالتشديد وأما ابن أبي حاتم فإنه ذكر الثلاثة المذكورين في باب مسور الخفيف الذي ذكر فيه المسور بن مخزومة ولم يذكر أحداً في الأفراد مشدداً والله أعلم .

( قوله ) الجمال والجمال لا تعرف في رواية الحديث أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة الجمال بالحاء المهملة صفة لا إسم إلا هارون بن عبد الله الجمال والد موسى بن هارون الجمال الحافظ . حكى عبد النفي الحافظ أنه كان بزازاً فلما تزهد حمل إلى أن قال ومن عدها الجمال بالجيم انتهى .

القسم الثاني : ضبط مافي الصحيحين أو مافيهما مع الشوط من ذلك على الخصوص فمن ذلك بشار بالشين المنقوطة والد بندار محمد بن بشار وسائر من في الكتابين يسار بالياء المثناة في أوله والسين المهملة ذكر ذلك أبو علي النسائي في كتابه وفيهما جميعاً سيار بن سلامة وسيار بن أبي سيار وردان ولكن يساعلي هذه الصورة وإن قارباً والله أعلم .

وفيه أمور إحداها أن ماحكام المصنف أن عبد النبي بن سعيد من أن هارون الحمال كان بزأراً قبل أن يحمل خالفه فيه ولده موسى بن هارون الحافظ وهو أعرف بأبيه . فقال إن أباه كان حمالاً ثم تحول إلى البر حكام أبو محمد بن الجارود في كتب الكشي ولذي قله المصنف عن عبد النبي حكام عنه القاصي أبو الطاهر الذهلي :

( الأمر الثاني ) أن المصنف احتقر بقوله صفة لا يساعلي اسمه حمال . منهم حمال بن مالك الأسدي شهد القادسية وأبيض بن حمال المازني صحابي له في السنن أحاديث والأعرج ابن عبيد الله بن الحارث بن حمال شاعر فارس من بكر بن وائل .

( الأمر الثالث ) إنه قد روى الحديث . جماعة موصوفون بالحمال منهم بنان بن محمد الحمال الزاهد أحد أولياء مصر سمع الحديث من يونس بن عبد الأعلى وأربع بن سلمان المرادي والحسن بن عرفة والحسن بن محمد الزعفراني وجر بن نصر ويزيد بن سنان في آخرين روى عنه أبو بكر بن المقرئ في معجم شيوخه والحسن بن رشيق وبكار بن قتيبة وآخرون وقد وقع لنا حديثه . أخبرنا الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن عبد الكافي أذنا . قال أنبأنا عبد المؤمن بن خلف الحافظ قال أنبأنا يوسف بن خليل الحافظ قال أنبأنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبان ، أنبأنا الحسن بن أحمد الحداد ، أنبأنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ حدثنا محمد بن علي بن حبيش حدثنا إسحق بن سلة حدثنا بنان بن نصر حدثنا محمد بن الحكم من ولد سعيد بن العاصي حدثني محمد بن جفان حدثني يحيى بن أبي زائدة عن بنان عن قيس عن أبي بكر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سعد « اللهم سدد رميته وأجب دعوته » وذكر ابن يونس في تاريخ القرباء بنان الحمال . وقال كان زاهدا متعبدا وكان ثقة . وقال الدارقطني كان فاضلا وقال الخطيب في تاريخه كان عابدا يضرب به المثل . ومنهم حفيد المذكور أبو القاسم مكى بن علي بن محمد بن بنان بن محمد الحمال حدث عن أبي الحسن علي بن الحسين الأديني حدث عنه

جميع ما في الصحيحين والموطأ مما هو على صورة بشر فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء . إلا أربعة فإنهم بالسين المهمة وضم الباء . وهم عبد الله بن بسر المازني من الصحابة ، وبسر بن سعيد ، وبسر بن عبيد الله الحضرمي ، وبسر بن معجم الديلي ، وقد قيل في ابن محجن بشر بالشين المنقوطة حكاه أحمد بن صالح المصري عن جماعة من ولده ورهطه ، وبالأول قال مالك والأكثر والله أعلم

وجميع ما فيها على صورة بشير بالياء انشئة من تحت قبل الراء فهو بالشين المنقوطة والباء الموحدة المفتوحة إلا أربعة فائنان منهم بضم الباء وفتح الشين المعجمة وهما بشير بن كعب العدوي وبشير بن يسار ، والثالث يسير بن عمرو وهو بالسين المهمة وأوله ياء مثناة من تحت مضمومة ويقال فيه أيضا أسير والرابع قطن بن نسير وهو بالنون المضمومة والسين المهمة والله أعلم

---

سعد بن علي الزنجاني نزيل مكة ذكره ابن نقطة في التكملة . ومنهم أبو العباس أحمد ابن محمد بن الدبس الحمال أحد شيوخ أبي الزرعي ذكره في معجم شيوخه حدث عن أحمد بن أبي دارة الضبي ذكره ابن نقطة أيضا في التكملة . ومنهم الفقيه أبو الحسن رافع بن نصر البغدادي الحمال الفقيه نزيل مكة كان يفتي بها روى عن أبي عمر بن مهدي وغيره . ذكره أبو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق . وقال حكي عنه عبد العزيز ابن أحمد وأبو عبد الله محمد بن موسى بن عمار الكلاعي المازني وزكاه . وذكر أبو الفضل بن خيرو أن توفى بمكة سنة سبع وأربعين وأربعمائة وذكره ابن نقطة أيضا .

( قوله ) جميع ما في الصحيحين والموطأ مما هو على صورة بشر فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء إلا أربعة فإنهم بالسين المهمة وضم الباء وهم عبد الله بن بسر المازني من الصحابة إلى آخر كلامه . وقد كنت اعترضت على المصنف في شرح الألفية حيث لم يذكر أبا بسر بن أبي المازني فإن حديثه في صحيح مسلم وكنت فقدت في ذلك الحافظ أبا الحجاج المزني فإنه قال في تهذيب الكمال إنه روى له مسلم ورقم له علامة مسلم في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية ولده عبد الله بن بسر عنه م تين لي أن

كن ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء المثناة من تحت الاثلاثة أحدها  
بريد بن عبد الله بن أبي بردة فإنه بضم الباء للموحدة وبالراء المهملة . والثاني محمد بن  
عمر بن البرند فإنه بالباء الموحدة والراء المهملة المكسورتين وبعدهما نون ساكنة  
وفي كتاب عمدة الحديث وغيره أنه بفتح الباء والراء والأول أشهر ولم يذكر ابن  
ما كولا غيره . والثالث على بن هاشم بن البريد فإنه بفتح الباء الموحدة والراء المهملة  
المكسورة والياء المثناة من تحت والله أعلم .

كل ما يأتي فيها من البراء فهو بتخفيف الراء إلا أبا معشر البراء ، وأبا العالية  
البراء فانهما بتشديد الراء ، والبراء الذي يبرى المود والله أعلم .

ذلك ولم وأنه لم يخرج له مسلم وإنما أخرج لابنه عبد الله بن بسر ، قال نزل النبي صلى الله  
عليه وسلم على أبي فقدمنا له طاماً وليس لأبيه بسر فيه رواية ولا ذكر باسمه إلا في  
نسب ابنه عبد الله بن بسر وإنما وقع في رواية في اليوم واليلة للنسائي أن هذا الحديث  
من روايته عن أبيه ولم أر ذلك في شيء من طرق مسلم . وسبب وقوع المزى في ذلك  
تقليده لأصحاب الكمال فإنه سبقه لذلك نعم يرد على إطلاق المصنف في أن من عد هؤلاء  
الأربعة بالمعجمة أن مسلماً روى في صحيحه من رواية أبي اليسر حديث « من أنظر  
معسراً أو وضع له » الحديث .

وأبو اليسر هذا بالياء المثناة من تحت والسين المهملة المفتوحين . وقد يحاب عن  
المصنف بأن هذه الكنية ملازمة لأداة التعريف فلا يشتبه واسم أبي اليسر كعب بن  
عمرو الأنصاري السلمي والله أعلم .

( قوله ) وكل ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء المثناة من تحت إلا ثلاثة :  
أحدها بريد بن عبد الله بن أبي بردة فإنه بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة إلى آخر كلامه .  
وقد يرد على ما ذكره من المعسر ما وقع في صحيح البخاري من حديث مالك بن  
الحويرث في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في آخره كمللة شيخنا  
أبي بريد عمرو بن سلمة فذكر أبو ذر الهروي عن أبي محمد الحموي عن القريري عن  
البخاري أنه بريد بضم الموحدة وفتح الراء ووقع عند بقية رواية البخاري يزيد كالجادة

ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم الا جارية ابن قدامة ويزيد بن جارية ومن عداها فهو حارثة بالحاء والثاء والله أعلم .

ليس فيها حرز بالحاء في أوله والزاى في آخره ، الا حرز بن عثمان الرحبي الحمصي . وأبو حرز عبد الله بن الحسين القاضي الراوى عن عكرمة وغيره ومن عداها جرير بالجيم ، وربما اشتبها بحدير بالدال وهو فيها والد عمران بن حدير ووالد زبد وزباد ابني حدير والله أعلم .

ليس فيها حراش بالحاء المهملة الا والد ربيع بن حراش ومن بقي ممن اسمه على هذه الصورة فهو خراش بالحاء المعجمة والله أعلم . .

ليس فيها حصين بفتح الحاء الا في أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي ومن عداه حصين بضم الحاء وجميعه بالصاد المهملة الا حصين بن النذر أبا ساسان فإنه بالضاد المعجمة والله أعلم .

كل ما فيها من حازم وأبي حازم فهو بالحاء المهملة الا محمد بن حازم أبا معاوية الضرير فإنه ببناء معجمة والله أعلم .

وما يرجع رواية أبي ذر عن الحموي أن مسلماً كذلك ذكره في الكنى في الباء الموحدة وكذا ذكره النسائي في الكنى ، وبه جزم الدارقطني في المؤلف والمختلف وابن ماكولا ثم قال : وقيل أبو يزيد وقال عبد النبي بن سعيد ولم أحجمه من أحد بالزاي قال : ومسلم ابن الحجاج أعلم انتهى . وبه جزم الذهبي في مشبه النسبة فيما قرأته بخطه .

( قوله ) ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية ومن عداها فهو حارثة بالحاء والثاء والله أعلم انتهى .

وايس هذا الحصر بمحمد فإن في الصحيحين اسمين آخرين بالجيم والمنشأة من تحت أحدهما الأسود بن العلاء بن جارية الثقفي روى له مسلم في كتاب الحدود عن أبي هريرة حديث ( البر جبار ) والآخر عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي روى له البخاري عن أبي هريرة قصة قتل خبيب بن عدي . وروى له مسلم عن أبي هريرة حديث « لكل

الذى فيها من حَبَّانٍ بالخاء المفتوحة والباء الموحدة المشددة حبان بن منقذ والد  
واسع بن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان . وجد حبان بن واسع بن حبان .  
وحبان بن هلال منسوباً وغير منسوب عن شعبة وعن وهيب وعن همام بن يحيى  
وعن أبان بن يزيد وعن سليمان بن المغيرة وعن أبي عوانة .

والذى فيها من حَبَّانٍ بكسر الخاء حبان بن عطية ، وحبان بن موسى وهو  
حبان غير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك وابن العرقه اسمه أيضاً حبان ومن  
عدا هؤلاء فهو حيان بالياء المثناة من تحت والله أعلم .

الذى فى هذه الكتب من خبيب بالخاء المعجمة المضمومة خبيب بن عدى  
وخبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف وهو خبيب غير منسوب عن حفص  
ابن عاصم وعن عبد الله بن محمد بن معن وأبو خبيب عبد الله بن الزبير ومن عدام  
فبالخاء المهمل والله أعلم .

ليس فيها حكيم بالضم إلا حكيم بن عبد الله ورزيق بن حكيم والله أعلم .  
كل ما فيها من رباح فهو بالباء الموحدة إلا زياد بن رباح وهو أبو قيس الراوى

نبى دعوة يدعو بها » الحديث . وأما اللذان ذكرهما المصنف فليست لهما رواية فى  
الصحيحين ولا فى الموطأ وإنما لجارية بن قدامة ذكر فى صحيح البخارى فى كتاب  
الفتن قال فيه . فلما كان يوم حرق ابن الحضرى حرقه جارية بن قدامة . وليزيد بن  
جارية ذكر فى الموطأ وأما لولديه عبد الرحمن وجمع رواية فى الموطأ والبخارى وهو  
مذكور فى نسبهما فقد أخرج مالك والبخارى قصة خنساء بنت خدام من رواية  
عبد الرحمن وجمع ابني يزيد بن جارية عنها وأخرج النسائى فقط ليزيد بن جارية حديثاً  
عن معاوية والله أعلم .

( قوله ) كل ما فيها من رباح فهو بالباء . الموحدة إلا زياد بن رباح وهو أبو قيس



عن أبي هريرة في اشراط الساعة ومفارقة الجماعة فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين . وقد حكى البخارى فيه الوجهين بالياء والياء والله أعلم .

زُبَيْد وزبيد ليس في الصحيحين إلا زبيد بالياء والياء الموحدة وهو زبيد بن الحارث اليماني .

وليس في اللوطأ من ذلك إلا زبيد يثاين مثناتين من تحت وهو زبيد بن الصلت بكسر أوله ويضم والله أعلم .

فيها سليم بفتح السين واحد وهو سليم بن حيان ومن عداها فيها فهو سليم بالضم والله أعلم .

---

الراوى عن أبي هريرة في اشراط الساعة ومفارقة الجماعة فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين وقد حكى البخارى فيه الوجهين بالياء والياء انتهى . وفيه أمران أحدهما أن ما ذكره المصنف من أن كنيته أبو قيس قد خالفه المزى في التهذيب فرجح أبو رباح بالثناة كاسم أبيه فقال زياد بن رباح ويقال ابن رباح القيسى أبو رباح ويقال أبو قيس وقد كنت قللت المزى في ترجيحه لذلك فصدرت به كلامى في شرح الألفية ثم تبين لى أنه وهم أو خلاف مرجوح وأن الصواب ما ذكره المصنف ، فقد وقع كذلك مكئى فى صحيح مسلم فى كتاب المغازى من رواية غيلان بن جرير عن أبى قيس بن رباح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قل « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات ، مات ميتة جاهلية » الحديث ولم يقع مكئى بأبى قيس فى موضع من الصحيح إلا هنا عند مسلم وله عند مسلم حديث آخر فى الفتن وقع فيه مسمى غير مكئى . وهكذا كناه البخارى فى التاريخ الكبير وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل . ومسلم فى الكنى . والنسائى فى الكنى . وأبو أحمد الحاكم فى الكنى وابن حبان فى الثقات والدارقطنى فى المؤلفات والمختلف والخطيب فى كتاب المتفق والمفترق . وابن ماكولا فى الإكمال وصاحب المشرق وغيرهم .

وفى المؤلفات والمختلف للدارقطنى أن جرير بن حازم كناه كذلك وبه جزم المزى فى الأطراف ولم أر أحداً من المتقدمين كناه أبا رباح واسكن المزى تبع صاحب الكمال

وفيهما سلم بن زهير وسلم بن قتيبة ، وسلم بن أبي الديال . وسلم بن عبد الرحمن هؤلاء الأربعة يأسكان اللام ومن عداهم سالم بالألف والله أعلم .

وفيهما سريج بن يونس ، وسريج بن النعمان ، وأحمد بن أبي سريج هؤلاء الثلاثة بالجيم والسين المهملة ومن عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء المهملة والله أعلم .

في ذلك وكأن سبب وقوع الوم في ذلك أن لهم شيخاً آخر يسمى زياد بن رياح أيضاً وهو بصري كالأول ولكنه متأخر الطبقة عن ذلك رأى أنساً . وروى عن الحسن البصري وكنية هذا أبو رياح كما كناه البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والنسائي في الكنى وابن حبان في الثقات . وأبو أحمد الحاكم في الكنى والدارقطني وابن ماكولا في المؤتلف والمختلف والخطيب في المتفق والمفترق . وإنما نهت على ذلك وإن كان الصواب ما قاله المصنف لتلافت بكتلام اللزى في التهذيب وتقليدي له في شرح الألفية .

(الأمر الثاني) أن قول المصنف أن البخاري حكى فيه الوجهين فيه نظر فإن البخاري لم يخرج له في صحيحه شيئاً وإنما ذكره في التاريخ الكبير وحكى الاختلاف فيه من وروده بالاسم أو الكنية والاختلاف في اسم أبيه ولم يتعرض للاختلاف في كونه بالوحدة أو المثناة من تحت وهذه عبارته في التاريخ الكبير . زياد بن رياح أبو قيس روى عنه الحسن . قال أيوب ومهدي بن ميمون عن عيلان بن جرير عن زياد بن رياح وقال ابن المبارك أنا جرير بن حازم عن عيلان عن أبي قيس بن رياح القيسي . وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن يونس بن عبيد . عن عيلان عن زياد بن مطر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العصية انتهى .

هكذا هو في نسخ التاريخ ابن رياح بالمثناة في الموضعين وإنما أراد بالإختلاف ما ذكرته لاضطراب الحروف ولكن المصنف تبع في ذلك صاحب المشرق فإنه حكى عن البخاري فيه الوجهين . وحكى عن ابن الجارود أنه ضبطه بالوحدة والله أعلم .

(قوله) وفيها سلم بن زهير وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الديال وسلم بن عبد الرحمن هؤلاء الأربعة يأسكان اللام ومن عداهم سالم بالألف والله أعلم انتهى .

وفيه سلمان الفارسي ، وسلمان بن عامر ، وسلمان الأغبر ، وعبد الرحمن بن ابن سلمان ومن عدا هؤلاء الأربعة سليمان بالياء . وأبو حازم الأشجعي الراوي عن أبي هريرة . وأبو رجاء مولى أبي قلابة كل واحد منهما اسمه سلمان بغير ياء لكن ذكرا بالكنية والله أعلم .

فيها سلمة بكسر اللام عمرو بن سلمة الجرمي امام قومه ، وبنو سلمة القبيلة من الأنصار والباقي سلمة بفتح اللام ، غير أن عبد الخالق بن سلمة في كتاب مسلم ذكر فيه التمهيد والكسر والله أعلم .

---

وفيه امران أحدهما أن أصحاب المؤلف والمختلف كالأدقطنى وابن ماكولا وغيرهما لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم لأنها لا تأتلف خطأ لزيادة الألف في سالم وإنما ذكرها صاحب المصنف .

( الأمر الثاني ) أنه فات المصنف وصاحب المصنف قبله أن يستثنى حكم بن مسلم الرازي . فقد روى له مسلم في الصحيح في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين . وذكره البخاري في البيوع غير منسوب عند حديث النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فقال . ورواه علي بن بحر عن حكيم عن عنبسة عن زكريا بن خالد عن أبي الزناد .

( قوله ) وفيها سلمان الفارسي . وسلمان بن عامر . وسلمان الأغبر وعبد الرحمن ابن سلمان ومن عدا هؤلاء الأربعة سليمان بالياء انتهى .

وفيه امران أحدهما أن أصحاب المؤلف والمختلف لم يوردوا هذه الترجمة في كتبهم كالأدقطنى وابن ماكولا لمدام اشتباههما لزيادة الياء في المصنف . وإنما ذكر ذلك صاحب المصنف فيتمه المصنف .

( الأمر الثاني ) أنه فات المصنف وصاحب المصنف قبله أن يستثنى سلمان بن ربيعة الباهلي . فقد روى له مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة من رواية أبي واثل عن سلمان ابن ربيعة قال : قال عمر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسماً فقلت والله لنبر هؤلاء أحق منهم قال إنهم خيروني بين أن يسألوني بالفحش أو يبخلوني ولست يباخل . وكذلك روى مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديثاً من رواية صفوان بن سليم عن عبد الله ابن . لمان عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله

وفيها سنان بن أبي سنان الدؤلى وسنان بن سلمة ، وسنان بن ربيعة أبو ربيعة وأحمد بن سنان وأم سنان وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني ومن عدا هؤلاء الستة شيبان بالشين المنقوطة والياء والله أعلم .

ربحاً من الجن ألين من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضه .  
 ووقع في الأطراف لحاف في هذا الحديث عبيد الله بن سلمان بتصغير عبيد الله وهو وهم .  
 وإنما هو عبد الله مكبر . وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي في الأطراف على الصواب  
 وعبد الله بن سلمان هذا أبو هو سلمان الأغر ولكن كان ينبغي المصنف أن يذكره أيضاً  
 لأن أباه لم ينسب في هذا الحديث فربما ظن أنه آخر . وقد روى مالك في الوطواط والبخاري  
 من طريقه لأخيه عبيد الله بن سلمان لكنه لم يسم أباه بل كناه . رواه مالك عن زيد  
 ابن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر كلاهما عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما  
 سواه من المساجد إلا المسجد الحرام » فأبو عبد الله الأغر هو سلمان . وقد روى مسلم  
 في التين حديثين من رواية محمد بن فضيل عن أبي إسماعيل عن أبي حازم عن أبي هريرة  
 مرفوعاً « والذي نفسى بيده لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على تقبر » الحديث .  
 وحديث « والذي نفسى بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدرى القاتل  
 فيم قتل » الحديث . وأبو إسماعيل هذا اسمه بشر بن سلمان ولكن لا يلزم المصنف ذكر  
 هذا وذكر عبيد الله بن سلمان بكون سلمان غير مذكور في الصحيح وإنما ذكرهما  
 لكون المصنف ذكر أبا حارم وأبا رجاء لكون كل منهما اسمه سلمان . وإنما  
 ذكرنا في الصحيح بالكنية . وقد قيل أن أبا إسماعيل المذكور في الحديث الأخير هو  
 يزيد بن كيسان وخضاً المزى في الأطراف قائل ذلك قال : والصحيح أنه بشر أبو إسماعيل  
 كما في الحديث الذي قبله لوجوه منها أن ابن فضيل مشهور بالرواية عنه دون يزيد  
 ابن كيسان . ومنها أنه مشهور باسمه دون كنيته . وقد اختلف في كنيته فقيل أبو إسماعيل  
 وقيل أبو منير ومنها أنه أسلمى ويزيد بن كيسان يشكرى والله أعلم انتهى .

قلت لم يقع في مسلم نسبة أبي إسماعيل هذا أنه أسلمى في واحد من الحديثين  
 المذكورين نعم وقع عند ابن ماجه في الحديث الأول أنه أسلمى والله أعلم -

( قوله ) وفيها سنان بن أبي سنان الدؤلى وسنان بن سلمة وسنان بن ربيعة أبو ربيعة  
 وأحمد بن سنان وأم سنان وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني ومن عدا هؤلاء الستة  
 شيبان بالشين المنقوطة والياء والله أعلم انتهى .

عبيدة بفتح العين ليس في الكتب الثلاثة إلا عبيدة السلامي ، وعبيدة بن حميد وعبيدة ابن سنيان ، وعامر بن عبيدة الباهلي ومن عدا هؤلاء الأربعة فعبيدة بالضم والله أعلم .

وفيه أمور أحدها أن سنان لا ياتبس بشيان لزيادة الثاني بحرف ولذلك لم يورد الترجعتين مجتمعتين من صنف في المؤلف والمختلف إنما أورد الدارقطني وابن ماكولا سنان ويسار وشبان زاد ابن ماكولا وشبان ولم يوردا شيان في هذه الترجمة ولكن المصنف تبع في ذلك صاحب المشارك فإنه أورده كذلك موافقاً لما ذكره المصنف .

( الأمر الثاني ) أن في الصحيح اسماً آخر بالسين المهملة والنون غير الستة الذين ذكرهم منهم الهيثم بن أبي سنان روى له البخاري في صلاة الليل أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه وهو يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخاً لكم لا يقول الرفث . يعني بذلك عبد الله بن رواحة الحديث . ومنهم محمد بن سنان العوفي بفتح الواو وبالقف حديثه في صحيح البخاري روى في كتاب الجباز عنه عن سلم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أصحمة وروى عنه بهذا الإسناد في صفة النبي صلى الله عليه وسلم حديث « مثلي ومثل الأنبياء قبلي » الحديث . ومنهم أبو سنان الشيباني وهو غير ضرار بن مرة . روى مسلم في كتاب الصلاة من رواية وكيع عن أبي سنان الشيباني عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً في السجد قال : من دعا إلى الجمل الأحمر الحديث . وأبو سنان الشيباني هذا اسمه سعيد بن سنان هكذا سباه أحمد في مسنده عن وكيع في هذا الحديث . وقد ذكره أبو القاسم اللالكائي في رجال مسلم وخائفه أبو بكر بن منبجويه فلم يذكر فهم إلا أبا سنان ضرار بن مرة وهو أبو سنان الشيباني الأكبر . وأما أبو سنان الشيباني الأصغر فهو سعيد بن سنان . قال اللزى والأول أولى بالصواب أي ما فعله اللالكائي ولم يروا آخر يقال له سعيد بن سنان روى له ابن ماجه حديثاً عن أبي الزاهرية .

( الأمر الثالث ) أن أم شيان التي ذكرها المصنف ليست لها رواية في الصحيحين ولا في اللوطاً وإنما لها ذكر في الصحيحين في حديث ابن عباس قال لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجته قال لأُم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج الحديث . وفيه فإن عمرة في رمضان تقضى حجة وذكر المصنف لها في جملة سنان صواب ولكنه ترك ذكر الحرامى بالمهملة وأجاب عن تركه بأنه مذكور عند مسلم من غير رواية وسيأتي التنبيه عليه هناك .

عبد بنير هاء التأنيث هو بالزيم حيث وقع فيها . وكذلك عبادة بالضم حيث وقع الا محمد بن عبادة الواسطي من شيوخ البخارى فإنه بفتح العين وتخفيف الباء والله أعلم .

عَبْدَةُ ٥٠ : إسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب إلا عامر بن عبدة في خطبة كتاب مسلم والإبجالة بن عبدة على أن فيهما خلافاً منهم من سكن الباء منها أيضاً وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد بلا هاء ولا يصح والله أعلم .

عَبَادٌ هو فيها بفتح العين وتشديد الباء الا قيس بن عباد فإنه بضم العين وتخفيف الباء والله أعلم .

ليس فيها عَقِيل بضم العين إلا عقيل بن خالد ويحيى بن عقيل وبنو عقيل لقبيلة ومن عدا هؤلاء عَقِيل بفتح العين والله أعلم .

وليس فيها وafd بالفاء أصلاً وجميع ما فيها واقد بالقاف والله أعلم .

ومن الأنساب ذكر القاضى الحافظ عياض أنه ليس في هذه الكتب الأئبلى بالباء الموحدة أى المضمومة وجميع ما فيها على هذه الصورة فإنما هو الأئبلى ، بالياء المنقوطة بائنتين من تحت .

قلت روى مسلم الكثير عن شيبان بن فروخ وهو أئبلى بالياء الموحدة لكن إذا لم يكن فى شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً منه تخطئة والله أعلم .

---

( قوله ) ذكر القاضى عياض أنه ليس فى هذه الكتب الأئبلى بالياء الموحدة وجميع ما فيها على هذه الصورة فإنما هو الأئبلى بالياء المنقوطة بائنتين من تحت . قلت روى مسلم الكثير عن شيبان بن فروخ وهو أئبلى بالياء الموحدة لكن إذا لم يكن فى شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً فيه تخطئة والله أعلم انتهى .

وقد تبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه شيبان بن فروخ منسوباً فلا تخطئة على القاضى عياض حينئذ فيما قاله والله أعلم .

لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهمة في آخره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح البزار ، وأما محمد بن الصباح البزار وغيره فهما فهو بزائين والله أعلم .

وليس في الصحيحين والموطأ النصرى بالنون والصاد المهمة إلا ثلاثة مالك بن أوس بن الحذثان النصرى . وعبد الواحد بن عبد الله النصرى . وسالم مولى النصريين وسائر ما فيها على هذه الصورة فهو بصري بالباء الموحدة والله أعلم .

ليس فيها التوزي بفتح التاء المثناة من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي إلا أبو يعلى التوزي محمد بن الصلت في كتاب البخاري في باب الردة ومن بعده فهو الثوري بالتاء المثناة . ومنهم أبو يعلى منذر بن يعلى الثوري خرجا عنه والله أعلم .

سميد الجريري وعباس الجريري . والجريري غير مسمى عن أبي نضرة . هذا ما فيها بالجيم المضمومة وفيها الحريري بالحاء المهمة يعي بن بشر شيخ البخاري ومسلم والله أعلم .

( قوله ) لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهمة في آخره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح البزار انتهى .

وقد اعترض عليه بأن أبا علي الجبائي ذكر في تقييد المهمل أن يعي بن محمد بن السكن البزار من شيوخ البخاري في صحيحه وأن بشر بن ثابت البزار استشهد به البخاري قلت الترجعتان كما ذكر في صحيح البخاري لكن غير منسوبتين فلا يردان على المصنف والله أعلم .

( قوله ) سميد الجريري وعباس الجريري غير مسمى عن أبي نضرة هذا ما فيها بالجيم المضمومة . وفيها الحريري بالحاء المهمة يعي بن بشر شيخ البخاري ومسلم والله أعلم انتهى .

وفيه أمور أحدها أن تقييد المصنف ما فيها من الجريري غير مسمى بكونه عن ( ٢٦٢ تقييد ج ٢٠١ )

وفيهما الجريى بفتح الجيم يحى بن أيوب الجريى فى كتاب البخارى من ولد  
حرير بن عبد الله والله أعلم .

الجارى فيها بالجيم شخص واحد وهو سعد منسوب إلى الجار مرفأ السفن  
بإساحل المدينة . ومن عداه الحارثى بالحاء والثاء والله أعلم .

أبى نضرة قلده فيه القاضى عياضاً فإنه هكذا قال فى المشرق ورد عليهما عدة مواضع  
فى الصحيح ذكر فيها الجريى غير مسمى عن غير أبى نضرة والمراد به فى المواضع كلها  
سعيد الجريى من ذلك فى الصحيحين فى كتاب الصلاة رواية الجريى غير مسمى  
عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن منفل مرفوعاً « بين كل أذانين » الحديث  
ومن ذلك عند مسلم فى الأظعمة رواية الجريى غير مسمى عن أبى عثمان أنهدى عن  
عبد الرحمن بن أبى بكر قال نزل علينا أنصاف لنا الحديث والحديث رواه البخارى فى  
الأدب مصرحاً بتسمية الجريى أنه سعيد .

ومن ذلك عند البخارى فى الأحكام رواية الجريى غير مسمى عن طريف أبى تيمية  
عن جندب مرفوعاً « من سمع الله به » الحديث . ومن ذلك عند مسلم فى  
الكسوف رواية الجريى غير مسمى عن حيان بن عمير عن عبد الرحمن بن سمرة قال  
« بينما أنا أترامى بأسهمى فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كسفت  
الشمس » الحديث .

ومن ذلك عند مسلم فى الصلاة رواية الجريى غير مسمى عن أبى الهلاء يزيد  
ابن عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم قال فتخضع فداكها  
بنعله اليسرى .

ومن ذلك عند مسلم فى الحج رواية الجريى غير مسمى عن أبى الطفيل قل قات  
لابن عباس « رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف » الحديث .

ومن ذلك عند مسلم أيضاً فى المناقب رواية الجريى غير مسمى عن أبى الطفيل قال  
قلت له : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم كان أيضاً مليح الوجه .

( الأمر الثانى ) أن أباً على الجبائى زاد على هذين الاسمين حيان بن عمير الجريى  
له عند مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة الحديث المتقدم فى الكسوف وزاد أيضاً أبان



بن ثعلب الجري مولا م روى له مسلم أيضاً : صحيحه قلت وهذا لا يردان على المصنف لأنهما في كتاب مسلم باسميهما غير منسوين .

( الأمر الثالث ) أن قول المصنف أن يحيى بن بشر الحريرى شيخ البخارى ومسلم وهم قلد فيه صاحب المشرق وتبع صاحب المشرق في ذلك أبا على الجبانى فإنه كذا قال في تقييد المهمل وسبقهما إلى ذلك أبو أحمد بن عدى فذكر في كتاب له جمع فيه من اتفق الشيخان على إخراج حديثه أن الشيخين أخرجا له . وكذلك ذكر أبو نصر السكلابازى يحيى بن بشر الجري فى رجال البخارى ولم يصنوا كلهم شيئاً وإنما روى مسلم وحده حديثاً واحداً عن معاوية بن سلام وهو يحيى بن بشر بن كثير الأسدى الجريى السكوفى .

وأما الذى روى عنه البخارى فهو يحيى بن بشر البلخى القلاى فى موضعين من من صحيحه غير منسوب الأول فى باب الحج فى باب قول الله تعالى ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ .

والثانى فى باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث عمر إذ قال لأبى موسى ﴿ هل يترك إسلامنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ الحديث . وقد وهم الجبانى والسكلابازى فى جمعهم بين الترجمتين وقد فرق بينهما ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل وابن حبان فى الثقات وأبو بكر الخطيب فى كتاب المتفق والمفترق وبه جزم الحافظ أبو الحجاج المزى فى التهذيب وهو الصواب وهما رجلان معروفان مختلفا البلدة والوفاة . فأما الجريى فهو كوفى . توفى سنة تسع وعشرين ومائتين قاله محمد بن سعد وأبو القاسم النبوى زاد محمد بن سعد فى جمادى الأولى فى خلافة الواثق وقال مطين توفى فى جمادى الأولى سنة سبع وعشرين ومائتين .

وأما الذى روى عنه البخارى فهو بلخى فهو توفى سنة اثنتين وثلاثين ومائتين قاله البخارى فى التاريخ وأبو حاتم الرازى وأبو حاتم بن حبان زاد البخارى أنه مات لحس مضين من المحرم ولم يذكر البخارى فى تاريخه من هذين الرجلين إلا يحيى ابن بشر البلخى ولم يذكر الجريى فى التاريخ وذكر أبو أحمد بن عدى فى شيوخ البخارى يحيى بن بشر المروزى وقال أنه روى عن عبد الله بن المبارك وهم ابن عدى

ليس في الصحيحين والموطأ الهمداني بالذال المنقوطة وجميع ما فيها على هذه الصورة فهو الهمداني بالذال المهملة وسكون الميم . وقد قال أبو نصر بن ماكولا الهمداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر وفتح الميم في التأخرين وهو كما قال والله أعلم .

هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة راجحة إن شاء الله تعالى . ويحق على الحديث إبداءها في سويداء قلبه . وفي بعضها من خوف الانتقاض ما تقدم في الأسماء المفردة وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض ومعتصم بالله فيه وفي جميع أموري وهو سبحانه أعلم .

### ( النوع الرابع والخمسون )

( معرفة التثنية والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها )

هذا النوع متفق لفظاً وحفظاً بخلاف النوع الذي قبله فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ . وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك وزلق

في ذلك لم يرو البخاري عنه ولم يرو هو عن ابن المبارك وهو متقدم الطبقة . روى عنه ابن المبارك وروى هو عن عكرمة وكنيته أبو وهب هكذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن حبان في الثقات والخطيب في التقيق والمفترق وذكره الأزدي في الضعفاء وإيسر مجيد فقد قال فيه عبد الله بن المبارك إذا حدثك يحيى بن بشر عن أحد فلا تبال أن لا تسمعه منه وسئل عنه ابن معين فقال ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الخطيب في التقيق والمفترق أن يحيى بن بشر أربعة هؤلاء الثلاثة والرابع يحيى بن بشر بن عبد الله يكنى أبا صعدة روى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري روى عنه سعيد بن كبير بن غفر المعمرى هكذا أورده الخطيب في يحيى بن بشر وروى في ذلك وإنما هو يحيى بن قيس بن عبد الله هكذا ذكره ابن يونس في تاريخ النبلاء الذين قدموا معمر وأبو أحمد الحاكم في كتاب الكنى وأورد له هذا

الحزامى حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهمة والله أعلم .

السلى إذا جاء فى الأنصار فهو بفتح السين نسبة إلى بنى سلة منهم . ومنهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة . ثم إن أهل العربية يفتحون اللام منه فى النسب كما فى النمرى والصدقى وبأيهما . وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل وهو لحن والله أعلم .

الحديث الذى أورده الخطيب له وقال إنه حديث منكر وهكذا ذكره صاحب الميزان وهو الصواب فتحرر أن يحيى بن بشر ثلاثة لا أربعة والله أعلم .

( الأثر الرابع ) أن المصنف اقتصر فى هذه الترجمة على الجرى يضم الجيم والجرى بفتح الحاء المهمة وزاد فيها أبو على الجيانى فى تقييد المهمل والقاضى عياض فى المشارك الجرى بفتح الجيم قال القاضى عياض وفى البخارى يحيى بن أيوب الجرى بفتح الجيم فى أول كتاب الأدب وسبقه إلى ذلك الجيانى فقال ذكره البخارى مستشهداً به فى أول كتاب الأدب . قلت لا يرد هذا على ابن الصلاح فإنه ليس مذكوراً فى البخارى بهذه النسبة إنما قال وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة مثله .

( قوله ) الحزامى حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهمة والله أعلم انتهى .

قات وقع فى صحيح مسلم فى أواخر الكتاب فى حديث أبى اليسر قال . كان لى على فلان بن فلان الحرامى مال فأتيت أهله الحديث .

وقد اختلفوا فى ضبط هذه النسبة فقال القاضى عياض إن الأكثرين روه بحاء مهمة مفتوحة وراء قال وعند الطبرى الحزامى بكسر ها وبالزاي قال وعند ابن ماهان الجذامى يضم الجيم وذال معجمة . وقد اعتذر المصنف عن هذا الاعتراض حين قرئ عليه علوم الحديث فى حاشية أملاها على كتابه بأن قال لا يرد على هذا فإن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك فى أنساب الرواية وهكذا قال النووى فى كتاب الإرشاد وهذا لا يحسن جواباً لأن المصنف وتبعه النووى فى مختصره قد ذكرا فى هذا القسم غير واحد ليس لهم فى الصحيحين ولا فى الموطأ رواية بل مجرد ذكر . منهم بنو عقيل القيلة وبنو سلة القيلة وخبيب بن عدى له ذكر فى البخارى دون رواية وكذلك حبان بن المرقعة له ذكر فى الصحيحين من غير رواية وكذلك أم سنان المذكورة فى حديث عمرة فى رمضان كما تقدم ذكره كذلك والله أعلم

بسببه غير واحد من الأكابر ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم .  
والخطيب فيه كتاب المتفق والمفترق وهو مع أنه كتاب حفيظ غير مستوف للاقسام  
التي أذكرها إن شاء الله تعالى .

فأحدها المفترق من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم . . مثاله الخليل بن أحمد سنة  
وفات الخطيب منهم الأربعة الأخيرة . فأولهم النحوى البصرى صاحب العروض  
حدث عن عاصم الأحول وغيره قال أبو العباس المبرد فتن الفتشون فما وجد بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد .

وذكر التاريخ أبو بكر أنه لم يزل يسمع النساين والأخباريين يقولون إنهم  
لم يعرفوا غيره . واعترض عليه بأبي السفر سعيد بن أحمد احتجاجا بقول يحيى بن  
معين في اسم أبيه فإنه أقدم . وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه سعيد بن  
يحمد والله أعلم .

والثاني أبو بشر المزنى بصرى أيضا حدث عن السنين بن أخضر عن معاوية  
ابن قرة .

روى عنه العباس العنبرى وجماعة . والثالث أصبهانى روى عن روح بن عبادة  
والرابع أبو سعيد السجزي القاضى الفقيه الحنفى المشهور بخراسان حدث عن ابن  
خزيمة وابن صاعد والبنوى وغيرهم من الحفاظ السندين .

---

#### ( النوع الرابع والخمسون — معرفة المتفق والمفترق )

( قوله ) الخليل بن أحمد سنة ذكر الأول والثاني ثم قال والثالث أصبهانى روى عن روح  
ابن عبادة وغيره انتهى . وهذا وهم من اللصنف وكأنه قلده فيه غيره فقد سبقه إلى ذلك  
ابن الجوزى في كتاب التلخيص وسبقهما إلى ذلك أبو الفضل المروى في كتاب حشبه  
أسماء المحدثين فقد هذا فيمن اسمه الخليل بن أحمد وإنما هو الخليل بن محمد المجلى  
يكنى أبا العباس وقيل أبا محمد هكذا سماه أبو الشيخ بن حيان في كتاب الطبقات

والخامس أبو سعيد البستي القاضي المهلبى فاضل روى عن الخليل السجزي المذكور وحدث عن أحمد بن المظفر البكري عن ابن أبي خيثمة بتاريخه وعن غيرها حدث عنه البيهقي الحافظ .

والسادس أبو سعيد البستي أيضا الشافعي فاضل متصرف في علوم دخل الأندلس وحدث ولد سنة ستين وثلثمائة . روى عن أبي حامد الإسفرائيني وغيره . وحدث عنه أبو العباس المنزى وغيره والله أعلم .

الأصبهانيين وكذلك أبو عبيد الأصبهاني في تاريخ أصبهان وروى له أحاديث في ترجمته عن روح بن عباد وغيره فقال حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن جعفر حدثنا أبو الأسود عبد الرحمن بن محمد بن الفيض حدثنا الخليل بن محمد حدثنا روح بن عباد حدثنا موسى ابن عميد أخبرني عبد الله ابن دينار قال قال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا مشيت أمي الطيطاء » الحديث وروى له حديثين آخرين من روايته عن عبد العزيز بن أبان وحدثنا من روايته عن أبي بكر الواسطي وهكذا ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في الوفاة عن روح بن عباد الخليل بن محمد العجلي الأصبهاني ولم أر أحداً من الأصبهانيين تسمى الخليل بن أحمد بل لم يذكر أبو نعيم في تاريخ أصبهان أجداً اسمه الخليل غير الخليل بن محمد العجلي هذا . والوهم في ذلك من أبي الفضل المروى وتبعه ابن الجوزي والمصنف . ويشبه هذا ما وقع في أصل سماعتنا من صحيح ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني أخبرنا الخليل بن أحمد يوابط حدثنا جابر بن السكودي فذكر حديثاً والظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة وإنما هو الخليل بن محمد فقد سمع منه ابن حبان بواسطة أحاديث متفرقة في أنواع الكتاب وهو الخليل بن محمد ابن الخليل الواسطي البرزاز أحد الحفاظ وهو ابن بنت عم المنصور وإنما ذكرت هذا هنا لئلا يتدرك هذا بأنه من جملة من اسمه الخليل بن أحمد .

( قوله ) والخامس أبو سعيد البستي القاضي المهلبى ثم قال والسادس أبو سعيد البستي أيضاً الشافعي إلى آخر كلامه . قلت وأخشى أن يكون هذان واحداً فيحرر من فرق بينهما غير المؤلف فإن كان واحداً فقد سقط من الستة الذين ذكرهم المصنف اثنان فرأيت أن اذكر من سمي بالخليل بن أحمد من غير من ذكره المصنف ليعوض منهم

( القسم الثاني ) المترك من انتقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك ومن أمثلته أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم في عصر واحد أحدهم القطيعي البغدادي أبو بكر الراوى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل . الثاني السقلى البصرى أبو بكر يروى أيضا عن عبد الله بن أحمد ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورق . الثالث دينورى روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثورى . والرابع طرسوسى روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسى تاريخ محمد بن عيسى الطابع .

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى اثنان كلاهما في عصر واحد وكلاهما يروى عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره فأحدهما هو المعروف بأبى العباس الأسم . والثانى هو أبو عبد الله بن الأخرم الشيبانى ويعرف بالحافظ دون الأول والله أعلم .

عن سقط . وم الخليل بن أحمد بصرى أيضا يروى عن عكرمة ذكره أبو الفضل الهروى فى كتاب مشته أسماء المحدثين فيما حكاه ابن الجوزى فى التلخيص عن خط شيخه عبد الوهاب الأنماطى عنه والخليل بن أحمد بن إساعيل القاضى أبو سعيد السجزى الحنفى روى عنه أبو عبد الله الفارسى .

وهذا غير الخليل بن أحمد السجزى الحنفى القاضى فإن هذا ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور واسم جده الخليل وأما الذى ذكرناه فاسم جده إسماعيل ذكره عبد النافى فى السياق وهو ذيله على تاريخ الحاكم . والخليل بن أحمد أبو سليمان بن أبى حنيفة الخالدى الفقيه سمع من أبى بكر أحمد بن منصور بن خاف والقضاة الصاعدية يتوفى فى سنة ثلاث وخمسة ذكره عبد النافى أيضا فى السياق . والخليل بن أحمد أبو القاسم المصرى ذكره أبو القاسم بن الطحان فى ذيله على تاريخ مصر وقال توفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة . والخليل بن أحمد البغدادي روى عن سيار بن حاتم ذكره ابن النجار فى ذيله على تاريخ الخطيب والخليل بن أحمد بن على أبو طاهر الجوسقى المصرى سمع من ابن البطى وشهده وروى عنه الحافظ بن النجار وابن الدينى وذكره كل منهما فى القليل وقال ابن النجار توفى سنة أربع وثلاثين .

القسم الثالث ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً . مثاله أبو عمران الجوني اثنان : أحدهما التابى عبد لثلك بن حبيب . والثاني اسمه موسى ابن سهل بصرى سكن بغداد روى عن هشام بن عمار وغيره روى عنه دعلج ابن أحمد وغيره .

ومما يقاربه أبو بكر بن عياش ثلاثة أولهم القارىء الحدث وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه . والثاني أبو بكر بن عياش الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو مجهول وجعفر غير ثقة . والثالث أبو بكر عياش السلمي الباجداني صاحب كتاب غريب الحديث واسمه حسين بن عياش مات سنة أربع ومائتين بباجدا روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره والله أعلم .

(القسم الرابع) عكس هكذا . ومثاله صالح بن أبي صالح أربعة أحدهم مولى التوأمة بنت أمية بن خلف . والثاني أبوه أبو صالح السمان ذكوان الراوى عن أبي هريرة . والثالث صالح بن أبي صالح السدوسي روى عن علي وعائشة روى عنه خلاد بن عمرو . والرابع صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن أبي حريث روى عن أبي هريرة روى عنه أبو بكر بن عياش والله أعلم .

(القسم الخامس) المقترب من اتفقت أسماءهم وآبائهم ونسبتهم . مثاله محمد بن عبد الله الأنصارى اثنان متقاربان في الطبقة أحدهما هو الأنصارى المشهور

(قوله) ومثاله صالح بن أبي صالح أربعة قد كرم قلت فإنه خامس وهو صالح بن أبي صالح الأسدي روى عن الشيباني روى عنه زكريا بن أبي زائدة روى له النسائي حديثاً سكن في كتاب ابن أبي حاتم أنه صالح بن صالح وذكر البخاري الاختلاف فيه في التاريخ الكبير قال وصالح بن أبي صالح أصح .

(قوله) مثاله محمد بن عبد الله الأنصارى اثنان متقاربان في الطبقة قد كرمها قلت هكذا اقتصر المصنف على كونهما اثنين تبعاً للخطيب في كتاب التوفيق والمقترب . وزاد الحافظ أبو الحججاج المزي ثانياً فقال محمد بن عبد الله الأنصارى ثلاثة فزاد فيهم محمد بن عبد الله

القاضي أبو عبد الله الذي روى عنه البخاري والناس . والثاني كنيته أبو سلمة  
ضعيف الحديث والله أعلم

( اتسم السادس ) ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية  
خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك . مثاله مارويناه عن ابن  
خلاد القاضي الحافظ قال إذا قال عارم حدثنا حماد فهو حماد بن زيد وكذلك  
سليمان بن حرب .

وإذا قال التبوذكي حدثنا حماد فهو حماد بن سلمة . وكذلك الحجاج بن منهال  
وإذا قال عفان حدثنا حماد أمكن أن يكون أحدهما . ثم وجدت عن محمد بن يحيى  
الذهلي عن عفان قال إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة وذكر محمد  
ابن يحيى فيمن سوى التبوذكي ما ذكره ابن خلاد . ومن ذلك مارويناه عن سلمة  
ابن سليمان أنه حدث يوماً فقال أخبرنا عبد الله فقيل له ابن من فقال ياسبحان الله  
أما ترضون في كل حديث حتى أقول حدثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن  
الحنظلي الذي منزله في سكة صفد . ثم قال سلمة إذا قيل بمكة عبد الله فهو  
ابن الزبير . وإذا قيل بالمدينة عبد الله فهو ابن عمر . وإذا قيل بالكوفة عبد الله  
فهو ابن مسعود وإذا قيل بالبصرة عبد الله فهو ابن عباس وإذا قيل بخراسان  
عبد الله فهو بن المبارك .

ابن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري روى عنه ابن ماجه وآخرون .  
وذكره ابن حبان في الثقات . قلت ولهم رابع وهو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه  
الأنصاري ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ويحجب عن المصنف بأنه اقتصر عليهما  
لتقاربهما في الطبقة كما أشار إليه المصنف والطيب قبله . وزاد كونهما بصريين .  
والثالث وإن كان بصرياً أيضاً فهو متأخر عنهما فإنه روى عن محمد بن عبد الله بن النخعي  
الأنصاري أحد المدكورين وأما الرابع فهو متقدم الطبقة عليهما انتهى .  
( قوله ) وإذا قال التبوذكي حدثنا حماد فهو حماد بن سلمة انتهى .



وقد اعترض على المصنف بما ذكره ابن الجوزي في كتاب التلخيص أن موسى بن إسماعيل التبوذكي ليس بروى إلا عن حماد بن سلمة خاصة وإذا كان كذلك فلا حاجة لتقييد ذلك بما إذا أطلقه لأنه إنما يشكل الحال في حالة إطلاق حماد بالنسبة لمن روى عنهما جميعاً والجواب أن ما ذكره ابن الجوزي غير مسلم له فقد ذكر المزي في تهذيب الكمال أنه روى عن حماد بن زيد أيضاً إلا أنه قل يقال . روى عنه حديثاً واحداً وخالف ذلك في أصل ذكره في ترجمة حماد بن سلمة فقال وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة أو أشهر بالرواية عنه يزن بن أسد وموسى بن إسماعيل وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد . وقد يجمع بين كلاميه بأنه قال هنا أو أشهر بالرواية عنه فيكون أراد أن موسى بن إسماعيل أشهر بالرواية عنه دون الانفراد عنه والله أعلم .

وقد اقتصر المصنف على ثلاثة رواه ممن يحمل إطلاقهم حديثاً حماد على حماد بن سلمة وهم التبوذكي وحجاج بن سفيان وعفان على قول محمد بن يحيى الذهلي وزاد المزي في التهذيب معهم هبة بن خالد فإذا أطلق حماد فهو ابن سلمة وبقي وراء ذلك أمر آخر وهو أن جماعة من الرواة يطعنون بالرواية . حماد من غير تبيين ويكون منهم إنما يروى عن حماد بن زيد دون ابن سلمة وبعضهم عن حماد بن سلمة دون ابن زيد فربما كان غير أهل الحديث أو غير المتبحر منهم أو لا يميزون بينهما ولا يميز مرادهم لسكونه في مسود فأردت بيان من يروى عن واحدتهما دون الآخر بغيره ، بذلك مراده في حالة الإطلاق فمن يروى عن حماد بن زيد دون ابن سلمة أحمد بن إبراهيم الموصلي وأحمد بن عبد الملك الحراني وأحمد بن عبدة الضبي وأحمد بن المقدام العجلي وأزهر بن مروان الرقاشي وإسحاق بن أبي إسرائيل وإسحاق بن عيسى بن إطباع والأشعث بن إسحاق والد أبي داود وبشر بن معاذ وجبارة بن المفلس وحامد بن عمر البكرأوى والحسن بن الربيع والحسن بن الوليد وحفص بن عمر الحوضي وحماد بن أسامة وحميد بن مسعدة وحوثة بن محمد المقرئ وخالد بن خديش وخلف بن هيثم البرزنجي وداود بن عمرو وداود بن معاذ وزكريا بن عدى وسعيد بن عمرو الأشعثي وسعيد بن منصور وسعيد بن يعقوب الطائفي وسفيان بن عيينة وسليمان بن داود الزهراني وصالح بن عبد الله الترمذي والصلبي بن محمد الحاركي والفحاح بن محمد أبو عاصم التميمي وعبد الله بن الجراح القهستاني وعبد الله بن داود التمار الواسطي وعبد الله بن عبد الوهاب الحبيبي وعبد الله بن

وهب وعبد الرحمن بن المبارك العيشي وعبد العزيز بن الميرة وعبيد الله بن سعيد  
السرحدي وعبيد الله بن عمر القواريري وعلي بن المديني وعمر بن زيد السيارى وعمرو  
ابن عون الواسطي وعمران بن موسى القزاز وعنان بن الفضل السجستاني وفنيل بن  
عبد الوهاب القناد وفطر بن حماد وقتيبة بن سعيد وايث بن حماد الصفار وليث بن خالد  
الباهلي ومحمد بن إسماعيل السكري ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن زنبور السكي  
ومحمد بن زياد الزياتي ومحمد سليمان لوين ومحمد بن عبد الله الرقاشي ومحمد بن عبيد بن  
حساب ومحمد بن عيسى بن الطباع ومحمد بن موسى الحرشي ومحمد بن النضر بن مساور  
الروزي ومحمد بن أبي نعيم الواسطي ومحمد بن الحسن البصري ومحمد بن خدّاش  
البصري ومسدد بن مسرهد ويحيى بن منصور الرازي ومهدي بن حفص وهلال بن  
بشر والهيثم بن سهل التستري وهو آخر من روى عنه ووهب بن جرير بن حازم ويحيى  
ابن بحر الكرماني ويحيى بن حبيب بن عربي الحارثي ويحيى بن درست البصري ويحيى  
ابن عبد الله بن بكير المصري ويحيى بن يحيى النيسابوري ويوسف بن حماد المعنى ،  
وممن يروى عن حماد بن سلمة دون ابن زيد إبراهيم بن الججاج الشامي وإبراهيم بن  
أبي سويد الدراع وأحمد بن إسحاق الحضرمي وآدم بن أبي إياس وإسحاق بن عمر بن  
سليط وإسحاق بن منصور السلولي وأسد بن موسى وبشر بن السري وبشر بن عمر  
الزهراني وبهر بن أسد وحبان بن هلال والحسن بن بلال والحسن بن موسى الأشيب  
والحسين بن عروة وخليفة بن خياط وداود بن شبيب وزيد بن الحباب وزيد بن أبي الوركاء  
وشريح بن النعمان وسعيد بن عبد الجبار المصري وسعيد بن يحيى النخعي وأبو داود سليمان  
أبن داود الطيالسي وشعبة وشهاب بن معمر الباهلي وطائوت بن عباد والعباس بن بكار  
الضبي وعبد الله بن صالح المجلي وعبد الرحمن بن سلام الحمصي وعبد الصمد بن حسان  
وعبد الصمد بن عبد الوارث وعبد الغفار بن داود الحراني وعبد الملك بن عبد العزيز  
ابن جريج وهو من شيوخه وعبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار وعبد الواحد بن  
غياث وعبيد الله بن محمد العيشي وعمرو بن خالد الحراني وعمرو بن عاصم الكلبي  
والعلاء بن عبد الجبار وعسان بن الربيع وأبو نعيم الفضل بن دكين والفنيل بن عنبسة  
الواسطي وقبيصة بن عقبة وقرئش بن أنس وكامل بن طلحة الجحدري ومالك بن  
أنس وهو من أقرانه ومحمد بن إسحاق بن يسار وهو من شيوخه ومحمد بن بكر البرساني

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني إذا قال ناصري عن عبد الله وذ ينسبه فهو ابن عمرو يعني بن العاص وإذا قال لنسكي عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن ماس .

ومحمد بن عبد الله الخزازي ومحمد بن كثير المصيصي ومسلم بن أبي عاصم النبيل وأبو كامل منظر بن مدرك ومعاذ بن خالد بن شفيق ومعاذ بن معاذ ومهنا بن عبد الحميد وموسى ابن داود الضبي والنضر بن شمل وأبو بكر بن محمد الجرشي والعباس بن عبد السلام وهشام بن عبد الملك الطيباني والهيثم بن جميل ويحيى بن إحق السيلحي ويحيى بن حماد الشيباني ويحيى بن الفريس الأزدي ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وأبو سعيد مولى أبي هاشم وأبو عامر العقدي .

قال المزي في التهذيب وعامة من ذكرناه في ترجمة حماد بن زيد دون ترجمة حماد ابن سلمة فإنه لم يرو أحد منهم عن حماد بن سلمة ثم قال : وعن انقرد بالرواية عن حماد ابن سلمة أو اشتهر بالرواية عنه بهز بن أسد وموسى بن إسماعيل وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد فإذا جاءك عن أحد من هؤلاء عن حماد غير منسوب فهو ابن سلمة والله أعلم انتهى .

وما أدري لم فرق المزي بين من ذكرهم في ترجمة حماد بن زيد دون ابن سلمة وبين من ذكرهم في ترجمة حماد بن سلمة دون ابن زيد فقال في الأولين إنهم انقردوا بالرواية عن حماد بن زيد ، وقال في الآخرين إنهم انقردوا أو اشتهروا بالرواية عن حماد بن سلمة فزاد في الآخرين أو اشتهروا بذلك فيفهم منه أن بعضهم روى عن حماد بن زيد ولكن لم يشتهروا بالرواية عنه فما أدري وقع ذلك منه قصداً للفرقة بين الترجمتين أو اتفاقاً والله أعلم .

(قوله) وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني إذا قال المصيري عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمرو يعني بن العاص انتهى . قلت وما حكاه الخليلي عن المصيريين حكاه الخطيب في السكافية عن بعض المصيريين بعد أن صدر كلامه بأن الشاميين يفعلون ذلك دروي بإسناده عن النضر بن شميل قال إذا قال الشامي عبد الله فهو ابن عمرو يعني بن العاص وإذا قال المدني عبد الله فهو ابن عمر . قال الخطيب وهذا القول صحيح ثم قال وكذلك يفعل بعض المصيريين في عبد الله بن عمرو بن العاص انتهى . وكلام الخطيب يدل على أن هذا في الشاميين أكثر منه في المصيريين والله أعلم .

ومن ذلك أبو حمزة الحلاء والزاي عن ابن عباس إذا أطلق .

وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة الحلاء والزاي إلا واحداً فإنه بالجيم وهو أبو حمزة نصر بن عمران الضبي ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال عن أبي حمزة عن ابن عباس وأطلق فهو عن نصر بن عمران وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه والله أعلم .

(قوله) وذكر بعض الحفاظ أن شعبة يروي عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة الحلاء والزاي إلا واحداً فإنه بالجيم وهو أبو حمزة نصر بن عمران الضبي ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال عن أبي حمزة عن ابن عباس وأطلق فهو نصر بن عمران وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه والله أعلم انتهى . وفيه نظر من حيث أن شعبة قد يروي عن غير نصر بن عمران ويطلقه فلا يذكر اسمه ولا نسبه مثاله ما رواه أحمد في مسنده حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي حمزة سمعت ابن عباس يقول «مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألعب مع الغلمان فاخترت منه خالف باب» الحديث فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبي حمزة وليس هو نصر بن عمران وإنما هو أبو حمزة الحلاء المهملة والزاي انقصاب واسمه عمران بن أبي عطاء وقد نسبه مسلم في روايته في هذا الحديث فرواه من رواية أمية بن خالد ثنا شعبة عن أبي حمزة انقصاب عن ابن عباس تذكره ولم يسمه مسلم في روايته وسماه النسائي في روايته لهذا الحديث في كتاب الكافي فقال أنا عمرو بن علي حدثني سهل بن يوسف قال ثنا شعبة عن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء عن ابن عباس تذكره وكان يابني مسلم أن يسميه في روايته وإن لم يكن سماه شيخه بقوله هو عمران بن أبي عطاء أو يعني عمران بن أبي عطاء لأن أبا حمزة انقصاب اثنان : أحدهما هذا والآخر اسمه ميمون انقصاب الأعور وقد نجا عن فعل مسلم بأن ميمونا انقصاب لا يروي عن ابن عباس ولا يروي عنه شعبة وإنما يروي عنه سفيان الثوري وشريك بن عبد الله النخعي وآخرون . وروى هو عن إبراهيم النخعي والحسن البصري في آخرين من التابعين وهو ضعيف عندهم والأول ثقة من التابعين وميمون من أتباع التابعين فلا يلتبس والله أعلم .

( القسم السابع ) المشترك المتفق في النسبة خاصة ومن أمثاله الأملى والآملى  
فالأول إلى آمل طبرستان . قال أبو سعد السمعاني أكثر أهل العلم من أهل  
طبرستان من آمل .

والثاني إلى آمل جيحون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملى روى عنه  
البخارى في صحيحه وما ذكره المافظ أبو علي الفسافي ثم القاضي عياض المغربيان  
من أنه منسوب إلى آمل طبرستان فهو خطأ والله أعلم .

ومن ذلك الحنفى والحنفى فالأول نسبة إلى بنى حنيفة والثاني نسبة إلى مذهب  
أبي حنيفة وفي كل منهما كثرة وشهرة وكان محمد بن طاهر النقدي وكثير من  
أهل العلم والحديث وغيرهم يفرقون بينهما فيقولون في المذهب حنفى بالياء ولم أجد  
ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر بن الإنبارى الإمام . قاله في كتابه

وقد يروى شعبة أيضاً عن أبي حمزة عن ابن عباس وهو نصر بن عمران وينسبه .  
مأله مارواه مسلم في الحج من رواية محمد بن حمفر قال حدثنا شعبة قال سمعته أبا حمزة  
الضبي يقول « تمتعت فنبأني ناس عن ذلك فأثبت ابن عباس » الحديث فهو شعبة لم يطلق  
الرواية عن أبي حمزة بل نسب به بأنه الضبي . وهذا لا يرد على عبارة المصنف ولكن  
أردت بإبراده أنه ربما نسب أبا حمزة الذي بالجيم وربما لم ينسب أبا حمزة الذي بالحاء  
كما تقدم من مسند أحمد والله أعلم .

( قوله ) والثاني إلى آمل جيحون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملى روى  
عنه البخارى في صحيحه انتهى . وفيه نظر فني حيث أن البخارى لم يصرح في صحيحه  
بروايته عن عبد الله بن حماد الآملى وإنما روى في صحيحه عن عبد الله بن حماد بن  
حديثين أحدهما عنه عن يحيى بن معين والآخر عنه عن سليمان بن عبد الرحمن بن موسى  
ابن هاشم . ونال البرق فظن بعضهم أنه عبد الله بن حماد الآملى فذكره السكلا بندي في رجال  
البخارى . قال الزى ويحتمل أن يكون عبد الله بن أبي القاضي الحوارزمي انتهى .

ويؤيد هذا الاحتمال أن البخارى روى عنه في كتاب الضعفاء الكبير عدة أحاديث  
عن سليمان بن عبد الرحمن وغيره سماعاً وتلقااً والله أعلم .

الكافي . ولحمد بن طاهر في هذا انقسم كتاب الأنساب المتفقة . ووراء هذه الأقسام أقسام أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها .

ثم إن ما يوجد من التفرق المقترب غير مقرون ببيان فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته وكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها وقد يدرك بالنظر في حال الراي والمروى عنه وربما وبذلك بظن لا يقوى .

حدث القاسم الطرز يوماً بحديث عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ من سفيان هذا ؟ فقال هذا الثوري فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ بل هو ابن عينة فقال له الطرز من أين قلت فقال لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عينة والله أعلم .

( قوله ) حدث القاسم الطرز يوماً بحديث عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ من سفيان هذا ؟ فقال له الطرز هو الثوري فقال له أبو طالب بل هو ابن عينة فقال له الطرز من أين قلت ؟ فقال لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عينة والله أعلم انتهى .

قامت أقر المصنف تصويب كلام الحافظ أبي طالب أحمد بن نصر وتعليل ذلك بكون الوليد بن مسلم ماياً بابن عينة وفيه نظر من حيث أنه لا يانم من كونه ماياً بابن عينة على تقدير تسامحه أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه بل يجوز أن يكون هذا من تلك الأحاديث المعدودة التي رواها الوليد عن سفيان الثوري وإذا عرف ذلك فإني لم أر في شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية الوليد بن مسلم عن سفيان ابن عينة البتة وإنما رأيت فيها ذكر روايته عن سفيان الثوري وبمن ذكر ذلك البخاري في التاريخ الكبير وابن عساكر في تاريخ دمشق والزي في التهذيب وكذلك لم أر في شيء من كتب الحديث رواية الوليد عن ابن عينة لا في الكتب الستة ولا غيرها .

## ( النوع الخامس والخمسون )

( نوع يتركب من النوعين اللذين قبله )

وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكوران في النوع الذي قبله أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف أسماؤهما ويتفق نسبهما أو نسبتهما إنهما أو كنيته : ويلتحق بالمتألف والمختلف فيه ما يتقارب ويشبهه وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط . وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه كتاب تلخيص المشابه في الرسم وهو من أحسن كتبه لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه .

فمن أمثلة الأول موسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم العين فمن الأول جماعة منهم أبو عيسى الخطلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو علي الصواف وغيرهما .

وروايته عن الثوري في السنن الكبرى للنسائي فروى في اليوم واللييلة حديثاً عن الجارود بن معاذ الترمذي عن الوليد بن مسلم عن سفيان الثوري والله أعلم . ويرجح ذلك وفاة الوليد بن مسلم قبل سفيان بن عيينة بزمان فإن الوليد حج سنة أربع وتسعين ومات بعد انصرافه من الحج قبل أن يصل إلى دمشق في الحرم سنة خمس وتسعين وقيل مات في بقية سنة أربع وتأخر سفيان بن عيينة إلى سنة ثمان وتسعين وتوفي الثوري سنة إحدى وستين ومائة . فالظاهر أن ما قاله القاسم بن زكريا المطرز من أنه الثوري هو الصواب والله أعلم .

## ( النوع الخامس والخمسون )

( نوع يتركب من النوعين اللذين قبله )

( قوله ) موسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم العين فمن الأول جماعة منهم أبو عيسى الخطلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو علي الصواف وغيرهما انتهى .

ف قوله وأبو على الصواف هو معطوف على أبي بكر بن مقسم لا على أبي عيسى الحنطلى وقد توم بعضهم أنه معطوف على أبي عيسى وهو شيخنا العلامة علاء الدين التركمانى فى اختصاره لكتاب ابن الصلاح فقال . فالأول كموسى بن على بفتح العين أبو عيسى الحنطلى وأبو على بن الصواف انتهى .

وهذا لا يصح لأن اسم أبى على الصواف محمد بن أحمد بن الحسن لا موسى بن على فعلى هذا لم يذكر المصنف بمن اسمه موسى بن على بالفتح إلا واحداً فقط . وزاد النووى فى مختصره المسمى بالإرشاد فقال أنهم كثيرون وفيه نظر وليس فى المتقدمين أحد يسمى هكذا . لا فى رجال الكتب الستة ولا فى تاريخ البخارى ولا كتاب ابن أبى حاتم ولا ثقات ابن حبان ولا فى كثير من التواريخ أمهات تواريخ الإسلام كتاريخ أبى بكر ابن خيثة والطبقات لمحمد بن سعد وتاريخ مصر لابن يونس والكامل لابن عدى وتاريخ نيسابور للحاكم وتاريخ أصبهان لأبى نعيم . وفى كتاب تاريخ بندا للخطيب رجلان وفى تاريخ دمشق رجل واحد . وهذه الكتب العشرة المذكورة بعد تاريخ البخارى هى أمهات الكتب المصنفة فى هذا الفن . كما قال المزى فى التهذيب . وقد رأيت ذكر من وقع ذكره فى التواريخ من القسم الأول فالأول موسى بن على بن موسى أبوعيسى الحنطلى وهو أقدمهم روى عنه أبو بكر بن الأنبارى النحوى وابن مقسم والصواف ذكره الخطيب فى التاريخ وكان ثقة . والثانى موسى بن على بن موسى أبو بكر الأحول البراز روى عن جعفر بن محمد الفريانى روى عنه محمد بن عمر بن بكر المقرئ ذكره الخطيب أيضاً . والثالث موسى بن على بن محمد أبو عمران النحوى الصقلئ سكن دمشق مدة روى عن أبى ذر المروى روى عنه عبد العزيز الكنانى وغيره وتوفى سنة سبعين وأربعماية ذكره ابن عساكر فى تاريخ دمشق والرابع موسى بن على بن قداح أبو الفضل المؤذن الحياط سمع منه الحافظان أبو المظفر بن السمعانى وأبو القاسم بن عساكر توفى سنة سبع وثلاثين وخمماية . والخامس موسى بن على القرشى أحد المجهولين ذكره الخطيب فى تايخىس التشابه فى ترجمة قبر بن أحمد وروى له الحديث الآتى ذكره وذكره ابن ماكولا فى الإكمال فى باب القاف وقال أنه روى عن قبر بن أحمد بن قبر وذكره الذهبى فى اليزان وقال لا يدرى من ذا والخبر كذب عن قبر بن أحمد بن



وأما الثاني فهو موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري عرف بالضم في اسم أبيه .

وقد روينا عنه تحريجه من يقوله بالضم . ويقال إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح لذلك وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم . وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح اسماء له وبالضم لقباً والله أعلم .

ومن المتفق من ذلك المختلف المتواتر في النسبة محمد بن عبد الله الحرمي بضم الميم الأولى وكسر الراء المشددة مشهور صاحب حديث نسب إلى الحرم من بغداد .

قبر عن أبيه عن جده عن كعب بن نوفل عن بلال مرفوعاً « كان تثار عرس فاطمة وعلى صكاك بأسماء محبي ما يعتقهم من النار » قال إسناداه ظلمات . والسادس موسى بن علي بن غالب أبو عمران الأموي من أهل غرب الأندلس روى عن أحمد بن طارق بن سنان وغيره ذكره ابن حوط والله وقال توفي ثالث رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسة مائة ذكره ابن الأثير في التكملة . والسابع موسى بن علي بن عامر أبو عمران الجزيري أصله من الجزيرة الخضراء وهو من أهل أشبيلية له مصنفات منها شرح الإيضاح وشرح البصرة للصيمري ذكره ابن الأثير في التكملة أيضاً .

فهؤلاء المذكورون في تواريخ الإسلام من الشرق والغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا حد الكثرة فوصف الشيخ محي الدين رحمه الله لهم بأنهم كثيرون فيه بجوز والله أعلم .

( قوله ) وأما الثاني فهو موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري ثم قال ويقال إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح كذلك وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم انتهى .

أهم المصنف قائل ذلك وآتى به صيغة التقرض والقى قال ذلك محمد بن سعد قاله في الطبقات بافظ أهل مصر يفتحون وأهل العراق يضمون .

( قوله ) وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح اسماء له وبالضم لقباً انتهى . أهم المصنف تسمية الحفاظ القائل ذلك وهو الدارقطني .

ومحمد بن عبد الله المحرمي بفتح الهم الأول وإسكان الخاء المعجمة غير مشهور روى  
عن الإمام الشافعي والله أعلم .

ومما يتقارب ويشبهه مع الاختلاف في الصورة ثور بن يزيد الكلاعي الشامي .  
وثور بن زيد بلا ياء في أوله الدليل المدني وهو الذي روى عنه مالك وحديثه في  
الصحيحين معاً .

والأول حديثه عند مسلم خاصة والله أعلم .

---

(قوله) ومما يتقارب ويشبهه مع الاختلاف في الصورة ثور بن يزيد الكلاعي الشامي  
وثور بن زيد بلا ياء في أوله الدليل المدني وهذا الذي روى عنه مالك وحديثه في  
الصحيحين معاً والأول حديثه عند مسلم خاصة والله أعلم انتهى . وفيه أمران أحدهما  
أن قوله عند ذكر ثور بن زيد وهذا الذي روى عنه مالك يقتضي أن مالكاً لم يرو  
عن ثور بن يزيد وقد ذكر صاحب الكمال أن مالكاً روى عن ثور بن يزيد  
أيضاً وتبعه المزي في تهذيب الكمال على ذلك ولكن لم أر رواية مالك عنه  
لا في الموطأ ولا في شيء من الكتب الستة ولا في غرائب مالك للدaraqطني  
ولا غير ذلك .

(الأمر الثاني) أن قوله ابن ثور بن يزيد حديثه عند مسلم خاصة وهم منه  
لم يخرج له مسلم في الصحيح شيئاً وإنما أخرج له البخاري خاصة فروى له في كتاب  
الأطعمة عن خالد بن معدان عن أبي أمامة قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا  
رفع مائدته قال الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» . وعن خالد عن المقدم بن  
عمد كرب مرفوعاً «كلوا طعامكم يبارك لكم فيه» وحديث «ما أكل أحد طعاماً خيراً  
من عمل يديه» بهذا الإسناد . وروى له في الجهاد عن عمير بن الأسود عن أم حرام  
أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أول جيش من أمتي يغزوا  
البحر قد أوجبوا» .

ومن المتفق في الكنية المختلف للؤتلف في النسبة أبو عمرو الشيباني وأبو عمرو الشيباني تابعيان يفتقان في أن الأول بالشين المعجمة والثاني بالسین المهملة واسم الأول سعد بن إياس ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي اسحق ابن صرار .

وأما الثاني فاسمه زرعة وهو والد يحيى بن أبي عمرو الشيباني الشامي والله أعلم .

وأما القسم الثاني الذي هو على العكس فن أمثله بأنواعه عمرو بن زرارة بفتح العين وعمر بن زرارة بضم العين فالأول جماعة منهم أبو محمد التيسابوري الذي روى عنه مسلم .

والثاني يعرف بالحدثي وهو الذي يروى عنه البغوي المنيعي . وبلغنا عن

( قوله ) أبو عمرو الشيباني وأبو عمرو الشيباني تابعيان يفتقان في أن الأول بالشين المعجمة والثاني بالسین المهملة واسم الأول سعد بن إياس ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي إسحق بن صرار انتهى . اقتصر المصنف على ذكر اثنين بالشين المعجمة وترك ثالثاً أولى بالذكر من أبي عمرو الشيباني اللغوي لكونه أقدم منه ولكون حديثه في السنن وليس لأبي عمرو الشيباني النحوي حديث في شيء من الكتب الستة إنما له عند مسلم أن أحمد بن حنبل سأل عن اخنح اسم فقال بوضع . واسم الذي لم يذكره المصنف هارون بن عترة بن عبد الرحمن الشيباني والعروف أن كنيته أبو عمرو . هكذا كناه يحيى بن سعيد القطان وعلى بن المديني والبخاري في التاريخ ومسلم والنسائي وأبو أحمد الحاكم في كتبهم في الكنى والخطيب في كتاب تاريخ المتشابه . وأما ما جزم به المزني في تهذيب الكمال من تكنيته بأبي عبد الرحمن فهو وهم .

( قوله ) عمرو بن زرارة بفتح العين وعمر بن زرارة بضم العين فالأول جماعة منهم أبو محمد التيسابوري الذي روى عنه مسلم . والثاني يعرف بالحدثي وهو الذي يروى عنه البغوي المنيعي انتهى . واقتصر المصنف على رواية مسلم عنه ليس بجيد فقد روى عنه البخاري في صحيحه أيضاً أحاديث كثيرة من روايته عن إسماعيل بن علية وهشيم

الدارقطنى أنه من مدينة في الثغر يقال لها الحدث وروينا عن أبى أحمد الحافظ الحاكم أنه من أهل الحديث منسوب إليها والله أعلم .

عبد الله بن أبى عبد الله وعبد الله بن أبى عبد الله . الأول هو ابن الأغر سلمان أبى عبد الله صاحب أبى هريرة روى عنه مالك . والثانى جماعه منهم عبد الله بن أبى عبد الله المقرئ الأصهبانى روى عنه أبو الشيخ الأصهبانى والله أعلم .

حيان الأسدى بالياء المشددة المثناة من تحت . وحنان بالنون الخفيفة الأسدى .

فمن الأول حيان بن حصين التابعى الراوى عن عمار بن ياسر .

والثانى هو حنان الأسدى من بنى أسد بن شريك بضم الشين وهو عم مسرهد والد مسدد ذكره الدارقطنى يروى عن أبى عثمان النهدى والله أعلم .

وعبد العزيز بن أبى حازم وأبى عبيدة الحداد والقاسم بن مالك المزنى وزياد بن عبد الله البكائى . وانما روى له مسلم من رواية ابن علية وهشيم وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف فقط وكان المصنف تبع الخطيب في اقتصاره على مسلم فانه قال في كتابهسمى بتالى التلخيص روى عنه مسلم بن الحجاج ومحمد بن إسحق السراج . وأما تعريف المصنف للثانى بأنه هو الذى يروى عنه البهوى المنيعى فهو تعريف صحيح ولا يمتز على بقول الحافظ أبى بكر البرقانى أن ابن منيع يحدث عنهما فقد بين الخطيب في كتابه تالى التلخيص أن البرقانى وهم في هذا القول وإيس يروى ابن منيع عن عمرو بن زرارة شيئاً وانما روايته عن عمرو بن زرارة غصب والله أعلم .

### ( النوع السادس والخمسون )

في معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب التمايزين بالتقديم والتأخير  
في الابن والأب

مثاله يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد فالأول يزيد بن الأسود الصحابي  
الخراساني ويزيد بن الأسود الجرجسي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشام وذكر  
بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق فقال اللهم إنا نستشفع إليك اليوم  
بغيرنا وأفضلنا فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلفون منازلهم . والثاني الأسود بن  
يزيد النخعي التابعي القاضل .

ومن ذلك الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد فمن الأول الوليد بن مسلم البصري  
التابعي الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي . والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور  
صاحب الأوزاعي روى عنه أحمد بن حنبل والناس . والثاني مسلم بن الوليد بن  
ربيع المدني حدث عن أبيه وغيره روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره وذكره  
البخاري في تاريخه قلب اسمه ونسبه فقال الوليد بن مسلم وأخذ عليه ذلك . وصنف  
الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه كتاب رافع الارتباب في التعلوب من  
الأسماء والأنساب . وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور  
في هذا المثال الثاني وليس ذلك شرطاً فيه وأكثره ليس كذلك فساترجناه به  
إذاً أولى والله أعلم .

### (النوع السابع والخمسون)

معرفة المنسوين إلى غير آباءهم

وذلك على ضروب أحدها من نسب إلى أمه منهم معاذ ومعوذ وعوذ بنو عفراء .  
هي أمهم وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصارى . وذكر ابن عبد البر أنه يقال في  
عوذ عوف وأنه الأكثر . بلال بن حمادة المؤذن حمادة أمه وأبوه رباح . سهل  
وأخوه سهل وصنوان بنو بيضاء هي أمهم واسمها دعد واسم أبيهم وهب .  
شرحبيل بن حسنة هي أمه وأبوه عبد الله بن الطاع الكندى . عبد الله  
ابن بحينة هي أمه وأبوه مالك بن القيس الأزدي الأسدى . سعد بن حبة  
الأنصارى هي أمه وأبوه بحير بن معاوية جد أبي يوسف القاضى . هؤلاء  
صحابة رضى الله عنهم .

ومن غيرهم محمد بن الحنفية هي أمه واسمها خولة وأبوه على بن أبى طالب  
رضى الله عنه .

إسماعيل بن عليّة هي أمه وأبوه إبراهيم أبو إسحق . إبراهيم بن هراسة قال  
عبد الفتى بن سعيد هي أمه وأبوه سلمة والله أعلم .

الثانى من نسب إلى جدته منهم يعلى بن منية الصحابى هي في قول الزبير  
ابن بكار جدته أم أيه وأبوه أمية . ومنهم بشير بن الخصاصية الصحابى هو بشير  
ابن مبيد والخصاصية هي أم الثالث من أجداده . ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا

---

( النوع السابع والخمسون . معرفة المنسوين إلى غير آباءهم )

( قوله ) الثانى من نسب إلى جدته منهم يعلى بن منية الصحابى هي في قول الزبير بن  
بكار جدته أم أيه وأبوه أمية انتهى . اقتصر المصنف على قول الزبير بن بكار ، وكذلك  
جزم به ابن ماكولا وقد ضعه ابن عبد البر وغيره قال ابن عبد البر لم يصب الزبير انتهى

أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سكينه وهي أم أبيه والله أعلم.  
الثالث من نسب إلى جده منهم أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة هو عامر  
ابن عبد الله بن الجراح. حل بن النابغة الهذلي الصحابي هو حمل بن مالك بن النابغة.  
مُجَمِّع بن جارية الصحابي هو مجمع بن يزيد بن جارية. ابن جريج هو عبد الملك  
ابن عبد العزيز بن جريج. بنو الماجشون بكسر الجيم منهم يوسف بن يعقوب  
ابن أبي سلمة الماجشون. قال أبو علي النسائي هو لقب يعقوب بن أبي سلمة وجرى على  
بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة.

قلت والختار في معناه أنه الأبيض الأحمر والله أعلم.

ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب ابن أبي ليلى  
الفتية هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله  
ابن أبي مليكة.

أحمد بن حنبل الإمام هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله. أبو أبي شيبه  
أبو بكر وعثمان الحافظان وأخوهما القاسم أبو شيبه هو جدم واسمه إبراهيم بن عثمان  
واسطى وأبوهم محمد بن أبي شيبه.

ومن المتأخرين أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر هو عبد الرحمن  
ابن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي والله أعلم.

والذي عليه الجمهور أنها أمه ، وهو قول علي بن المديني وعبد الله بن مسلمة التقني  
ويعقوب بن شيبه ، وبه حزم البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح  
والتعديل ومحمد بن جرير الطبري وابن قانع والطبراني وابن حبان في الثقات وابن منده  
في معرفة الصحابة وآخرون وحكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث ورجحه ابن عبد البر  
والمزى فقال في التهذيب والأطراف أيضاً وهي أمه ويقال جدته ، وكذا ذكره المصنف  
في النوع السابع والعشرين على الصواب .

الرابع من نسب إلى زجل غير أبيه هو منه بسبب . منهم المقداد بن الأسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي وقيل البهراني كان في حجر الأسود ابن عبد يغوث الزهري وتبناه فنسب إليه . الحسن بن دينار هو ابن واصل ودينار زوج أمه وكان هذا خفي على بن أبي حاتم حيث قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فجعل واصلاً جده والله أعلم .

### ( النوع الثامن والخمسون )

#### معرفة النسب

التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى النعم منها من ذلك أبو مسعود البدرى عقبه بن عمرو لم يشهد بدرأ في قول الأكثر ولكن نزل بدرأ فنسب إليها .

سليمان بن طرخان التيمي نزل في تيم وليس منهم وهو مولى بن مرة . أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن هو أسدى مولى لبني أسد نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم . إبراهيم بن يزيد الخوزي ليس من الخوز إنما نزل شعب الخوز بمكة .

عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي نزل جباة عرزم بالكوفة وهي قبيلة معدودة في فزارة قبيل عرزمي بتقديم الراء المهملة على الزاي . محمد بن سنان العوقي أبو بكر البصرى باهل نزل في العوقة بالقاف والفتح وهم بطن من عبد القيس فنسب إليهم . أحمد بن يوسف السلمى جليل روى عنه مسلم وغيره هو أزدى عرف بالسلمى لأن أمه كانت سلمية ثبت ذلك عنه . وأبو عمرو بن نجيد السلمى كذلك فإنه حافده . وأبو عبد الرحمن السلمى مصنف الكتب للصوفية كانت أمه ابنة أبي عمرو المذكور فنسب سلمياً وهو أزدى أيضاً جده ابن عم أحمد بن يوسف .

ويقرب من ذلك ويلتحق به مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبد الله



ابن الحارث بن نوفل لزم ابن عباس فقيل له مولى بن عباس للزومه إياه . يزيد  
القبير أحد التابعين وصف بذلك لأنه أصيب في قمار ظهره فكان يألم منه حتى  
ينحنى له . خالد الحذاء لم يكن حذاء ووصف بذلك للجلسة في الحذاثين والله أعلم .

### ( النوع التاسع والخمسون . معرفة البهيمات )

أى معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء

وصنف في ذلك عبد الفتى بن سعيد الحافظ والخطيب وغيرهما ويعرف ذلك  
ببروده مسمى في بعض الروايات وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم .  
وهو على أقسام : منها وهو من أبهها ما قيل فيه رجل أو امرأة .

ومن أمثله حديث ابن عباس رضى الله عنه « أن رجلا قال يا رسول الله الحج  
كل عام ؟ » وهذا الرجل هو الأقرع بن حابس بينه ابن عباس في رواية أخرى . .  
حديث أبى سعيد الخدرى في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مروا بحى فلم يضيفهم فلدغ سيدهم فرفاه رجل منهم بغاتحة الكتاب على ثلاثين شاة  
الحديث . الرأى هو الراوى أبو سعيد الخدرى . حديث أنس أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رأى جبلا ممدوداً بين ساريتين في المسجد فسأل عنه فقالوا فلانة  
تصلى فإذا غابت تملقت به . قيل إنها زينب بنت جحش زوج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقيل أختها حمنة بنت جحش وقيل ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين .  
المرأة التى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النسل من الحيض فقال

### ( النوع التاسع والخمسون . معرفة البهيمات )

( قوله ) حديث أبى سعيد الخدرى في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مروا بحى فلم يضيفهم فلدغ سيدهم فرفاه رجل منهم بغاتحة الكتاب على ثلاثين  
شاة الحديث . الرأى هو الراوى أبو سعيد الخدرى انتهى . هكذا جزم به المصنف تبعاً للخطيب

خذى فرصة من مسك هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية وكان يقال لها جطية النساء . وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكل والله أعلم

ومنها ما أتهم بأن قيل فيه ابن فلان أو ابن الفلاني أو ابنة فلان أو نحو ذلك من ذلك حديث أم عطية « ماتت إحدى بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسمها بماء وسدر » الحديث هي زينب زوجة أبي العاص بن الربيع أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وإن كان قد قيل أكبرهن رقية والله أعلم .

ابن الأثبية ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعد أن اسمه عبد الله وهذه نسبة إلى بني لبب بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق بطن من الأسود بإسكان السين وهم الأزد وقيل فيه ابن الأثبية بالهمزة ولا صحة له .

فإنه قال ذلك في كتاب المبهمات له وتبعه النووي في مختصره وفي شرح مسلم أيضاً وفيه نظر من حيث أن في بعض طرق حديث أبي سعيد في الصحيحين من رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد مقام معها رحل منا ما كنا نأمنه برقية فقرأ فأمر له ثلاثين شاة وسقانا لبنا فلما رجع قانا له أكت نحسن رقية أو كنت ترقى قال ما رقيت إلا بأمر الكتاب . وفي رواية لمسلم مقام معها رحل ما كنا نظنه يحسن رقية الحديث . وظاهر هذا أنه غير أبي سعيد والسكن الخطيب ومن تبعه استدلل على كونه أبا سعيد بما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية حنبل بن اياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد وفيه فقالوا هل فيكم من يرقى من القرب قلت نعم أنا ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنما قالوا فأنا نعطيكم ثلاثين شاة فقبلنا فقرأت عليه الحمد سبع مرات فقرأ الحديث لفظ الترمذي وقال حديث حسن صحيح انتهى .

وقد تكلم غير واحد من الأئمة في هذه الرواية . وقد رواه الترمذي بعد هذا من رواية حنبل عن أبي التوكل عن أبي سعيد وقال فيه لحمل رحل منا يقرأ عليه بماحة الكتاب وقال هذا أصح من حديث الأعمش عن حنبل بن اياس أي الرواية المقدمة وضم ابن ماجه أيضاً رواية أبي نضرة بكونها خطأ فقال والصواب هو أبو التوكل انتهى . وقد قال أهل ذلك وقع مرتين مرة لأبي سعيد ومرة لغيره وقد وقع نظير ذلك مع

ابن مريخ الأنصارى الذى أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل عرفة وقال كونوا على مشاعركم اسمه زيد ، وقال الواقدى وكاتبه ابن سعد اسمه عبد الله .

شخص آخر من الصحابة يقال أن اسمه علاقة بن محار وهو عم خارجة بن الصلت رواء أبو داود والنسائى إلا أن ذاك الذى رواء عم خارجة كان معنوها مع أنه ورد في حديث أبي سعيد الخدرى لتقدم عبد النسائى فرض لإنسان منهم في عقله أو لدغ هكذا على الشك ولا مانع من أن يقع ذلك لجماعة والله أعلم .

( قوله ) ابن مريخ الأنصارى الذى أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل عرفة وقال كونوا على مشاعركم اسمه زيد . وقال الواقدى وكاتبه محمد بن سعيد اسمه عبد الله انتهى .

هكذا اقتصر المصنف على قولين في ابن مريخ وفيه قول ثالث أن اسمه يزيد بزيادة ياء مثناه من تحت في أوله وبه جزم المذهب الطبرى في كتاب التقرى وهو الذى رجحه الحافظ أبو القاسم بن عساكر في الأطراف فذكر الحديث في باب الياء فقال ومن بسند يزيد ويقال زيد ويقال عبد الله بن مريخ بن قيطى وساق نسبه . وتبعه الحافظ أبو الحجاج المزى في الأطراف في ترجيح كونه اسمه يزيد فذكره في فصل من اشتهر بالنسبة إلى ابيه أو حده فقال ابن مريخ واسمه يزيد ويقال زيد ويقال عبد الله بن مريخ بن قيطى وكذلك رجحه في التهذيب في هذا الفصل فقال ابن مريخ اسمه يزيد وقيل زيد وقيل عبد الله وخالف المزى ذلك في الأسماء فرجح أن اسمه زيد كما ذكره المصنف فقال زيد بن مريخ بن قيطى وذكر نسبه ثم قال هكذا سماه ونسبه أحمد بن البرق وهكذا أسماه أبو بكر بن أبي خيثمة عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقيل اسمه يزيد وقيل عبد الله قال وأكثر ما يسمى على الحديث غير مسمى انتهى .

قات لم أجده مسمى في شيء من طرق الحديث وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد كما قال الترمذى وحديثه في السنن الأربعة ومسنده أحمد ومعجم الطبرانى وإنما سماه الترمذى عقب الحديث في أصل سماعنا اسمه زيد وفي كثير من النسخ يزيد . وهكذا نقله ابن عساكر في الأطراف وتبعه المزى أيضاً في الأطراف وقد اختلف فيه كلام ابن عساكر كما اختلف كلام المزى فرجح في الأطراف أن اسمه يزيد ورجح في جزءه له رتب فيه أسماء الصحابة الذين في مسند أحمد على حروف المعجم أن اسمه زيد .

ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن اسمه عبد الله بن زائدة وقيل عمرو بن قيس  
وقيل غير ذلك وأم مكتوم اسمها عائكة بنت عبد الله .

---

وسماه الطبراني في المعجم الكبير عبد الله كما فعل الواقدي وابن سعد وليس  
ابن مربع شخصاً واحداً اختلف في اسمه ولكن زيد وعبد الله اخوان اختلف في  
تعيين من كان المرسل منهما بعرفة بقوله كونوا على مشاعركم .

وقد ذكر الدارقطني في المؤلف والختاف وابن عبد البر في الاستيعاب وابن ماكولا  
في الإكمال أنهم أربعة أخوة عبد الله وعبد الرحمن وزيد ومرارة بنو مربع بن قيطي  
وكان أبوم مربع بن قيطي من المنافقين . ذكره الدارقطني وابن ماكولا وذكر ابن حبان  
في الصحابة زيد بن مربع ويزيد بن مربع كل واحد في باب .

( قوله ) ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن اسمه عبد الله بن زائدة وقيل عمرو بن قيس  
وقيل غير ذلك انتهى .

وما رجحه المصنف من أن اسمه عبد الله بن زائدة مخالف أقول جمهور أهل الحديث  
فإن أكثر أهل الحديث على أن اسمه عمرو وحكاه عنهم ابن عبد البر في الاستيعاب في  
موضعين في باب عبد الله وفي باب عمرو . وكذا قال المزني في التهذيب إن كون اسمه  
عمراً أكثر وأشهر انتهى . وهو قول الزهري وموسى بن عقبة وعحمد بن إسحاق فيما  
رواه ابن هشام عن زياد البنكاني عنه والزيبر بن بكار . وأحمد بن حنبل سماه في السند  
كذلك في الترجمة وهو مسمى أيضاً في نفس الحديث عنده من رواية أبي رزين عن عمرو  
ابن أم مكتوم قال « جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات يارسول الله كنت ضريباً  
شامع الدار وأيسر لي قائد » الحديث وكذلك رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية  
زرن حبيش عن عمرو بن أم مكتوم والحديث عند أبي داود بن ماجه من الطريق الأول  
ولكن لم يسم فيه عندهما والجمهور أيضاً أنه عمرو بن قيس كما قال الزهري وموسى بن  
عقبة والزيبر بن بكار ورجحه ابن عساكر في الأطراف وكذلك المزي أيضاً في الأطراف  
فقال واسمه عمرو بن قيس بن زائدة قال ويقال عمرو بن زائدة ويقال عبد الله بن زائدة  
وكذا قال في أواخر التهذيب في فصل من يعرف بابن كذا فقال اسمه عمرو بن قيس  
ويقال عبد الله وقال قبل ذلك في باب عمرو : عمرو بن قيس بن زائدة ويقال عمرو بن  
زائدة تقدم وقال قبل ذلك عمرو بن زائدة ويقال عمرو بن قيس بن زائدة إلى آخر

الابنة التي أراد بنو هشام بن المنيرة أن يزوجوها من علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي العوراء بنت أبي جهل بن هشام والله أعلم .

ومنها العم والعمة ونحوهما . من ذلك رافع بن خديج عن عمه في حديث الحارثة عمه هو ظاهر بن رافع الحارثي الأنصاري .

---

كلامه وما ذكره المصنف من أنه عبد الله بن زائدة هو قول قتاده قال ابن أبي حاتم رحمه أن يكون قتادة نسبه إلى جده . وقال ابن عبد البر أيضا أظنه نسبه إلى جده وقال ابن حبان من قال هو عبد الله بن زائدة فقد نسبه إلى جده زائدة انتهى .

وقد رجح البخاري في التاريخ ما رجحه المصنف فقال هو عبد الله بن زائدة قال ويقال عمرو بن قيس بن شريح بن مالك قال وقال ابن إسحاق عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة انتهى .

وما حكاه البخاري عن ابن إسحاق من أنه عبد الله بن شريح هو الذي اختاره ابن أبي حاتم وحكاه عن علي بن المديني وعن الحسين بن واقد وقال أنه رواه سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق وهو مخالف لما رويناه عن ابن إسحاق في السيرة كما تقدم . وقال محمد بن سعد أما أهل المدينة فيقولون اسمه عبد الله وأهل العراق يقولون اسمه عمرو قال وأجمعوا على نسبه فقالوا هو ابن قيس بن زائدة بن الأصم قال ابن أبي حاتم كيف أجمعوا وقد حكينا عن ثلاثة نفر محمد بن إسحاق وعلي بن المديني والحسين بن واقد يريد قولهم أنه عبد الله بن شريح . وقال ابن حبان هو عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس ابن زائدة فذكر نسبه ثم قال وكان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله انتهى .

وقد ورد أيضا في بعض أحاديث تسميته ببسب الله كما رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث جابر طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجته بالبيت على ناقته الجذعاء وعبد الله ابن أم مكتوم أخذ بخطامها يرتجز . فان قلت فإذا كان قد ورد مسمى ببسب الله هكذا . وانفق علي بن المديني والبخاري والحسين بن واقد وابن أبي حاتم وابن حبان وابن إسحاق في رواية سلمة بن الفضل عنه على تسميته ببسب الله اقتضى ذلك ترجيح ما رجحه المصنف . قلنا حديث جابر هذا لا يصح . فان في إسناده عمرو بن قيس وهو الملقب سندل أو سندول وهو أحد التروكين والأكثرون قالوا أنه عمرو والله أعلم .

زيد بن علاقة عن عمه هو قطبة بن مالك النعلبي بالناء الثلاثة .  
عمة جابر بن عبد الله التي جعلت تبكي أباه يوم أحد اسمها فاطمة بنت عمرو  
ابن حرام وسمها الواقدي هنداً والله أعلم .

ومنها الزوج والزوجة : من ذلك حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا وَلَدَتْ بَعْدَ وَفَاةِ  
زَوْجِهَا بِلْيَالٍ هُوَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ الَّذِي ثَلَاثُ لَهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَاتَ  
بِمَكَّةَ وَكَانَ بِدْرِيَا .

بَرْوَعُ بْنُتِ وَاشِقُ وَهِيَ بَفَتْحِ الْبَاءِ عِنْدَ أَهْلِ الْلُغَةِ وَشَاعَ فِي السَّنَةِ أَهْلُ الْحَدِيثِ  
كَسَرَهَا زَوْجُهَا اسْمُهُ هَالِلُ بْنُ مَرَّةٍ الْأَشْجَعِيُّ عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ . زَوْجَةُ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ بَفَتْحِ الزَّيْ أَلَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ بْنِ سَمُوَالِ الْقُرْفَلِيِّ فَطْلَقَهَا ،  
اسْمُهَا تَمِيمَةُ بِنْتُ وَهَيْبٍ وَقِيلَ تَمِيمَةُ بَضْمِ النَّاءِ وَقِيلَ سَهِيمَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( النوع للموفى ستين . معرفة تواريخ الرواة )

وفيه معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم  
ونحو ذلك .

روينا عن سفيان الثوري أنه قال لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم  
التاريخ أو كما قال : وروينا عن حنص بن غياث أنه قال إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه  
بالسنين يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه . وهذا كنعو مارويناه عن إسماعيل  
ابن عياش قال كنت بالمراق فأتاني أهل الحديث فقالوا ههنا رجل يحدث عن خالد  
ابن معدان فأتيتته فقلت : أي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال سنة ثلاث عشرة  
يعني ومائة فقلت أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين  
قال إسماعيل مات خالد سنة ست ومائة .

قلت : وقد روينا عن غير بن معدان قصة نحو هذه جرت له مع بعض من  
حدث عن خالد بن معدان ذكر غير فيها أن خالداً مات سنة أربع ومائة .

ورويانا عن الحاكم أبي عبد الله قال : لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين قتلت لأصحابنا سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة .  
وبلغنا عن أبي عبد الله الحيدى الأندلسى أنه قال ما تحريره ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها العلل . وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الفارطلى والمؤتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه ابن ماكولا ووفيات الشيوخ وليس وفيه كتاب قلت فيها غير كتاب ولكن من غير استقصاء وتعميم وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات ولذلك ونحوه سميت تواريخ . وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوها فلا يناسب هذا الاسم والله أعلم .

ولنذكر من ذلك عيوناً : أحدها الصحيح فى سن سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبى بكر وعمر ثلاث وستون سنة .  
وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضحى لائتقى شجرة أيلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة .

### ( النوع للوفى ستين — معرفة تواريخ الرواة )

( قوله ) وقبض صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضحى لائتقى شجرة أيلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة انتهى وفيه أمران أحدهما أنه لا يصح أن يكون يوم الثانى عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة يوم الاثنين بوجه من الوجوه وذلك لاتفاقهم على أن حجة الوداع كان يوم عرفة فيها يوم الجمعة لحديث عمر المتفق عليه . وإذا كان كذلك فإن كانت الأشهر الثلاثة وهى ذى الحجة والمهرم وصفر كوامل فيكون ثانى عشر شهر ربيع الأول يوم الأحد وإن كانت أو بعضها ناقصة فيكون الثانى عشر من شهر ربيع الأول إما الخميس أو الجمعة أو السبت . وهذا الإستشكل ذكره السهلبى فى كتاب الروض الأنت وقال لم أر أحداً قطن له انتهى وهو استشكل ( م ٢٨٠ فى ج ١ )

لا يحصى عنه . وقد رأيت لبعض العلماء جواباً عنه فأخبرني قاضي القضاة عز الدين بن جماعة رحمه الله أن والده كان يحمل قول الجمهور لاثنتي عشرة ليلة خلت منه أى بأيامها كاملة فتكون وفاته بعد امتكالم ذلك والدخول في اليوم الثالث عشر وتقرض على هذا الشهور الثلاثة كوامل . وفي هذا الجواب نظر من حيث أن كلام أهل السير يدل على وقوع الأشهر الثلاثة نواقص أو على نقص اثنين منها فأما ما يدل على نقص الثلاثة فروى البيهقي في دلائل النبوة بإسناد صحيح إلى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول مرضه فيه يوم السبت وكانت وفاته يوم العاشر يوم الاثنين فليتين خلتا من شهر ربيع الأول .

وقوله كانت وفاته اليوم العاشر أى من مرضه ويدل على ذلك أيضاً ما روى الواقدي عن أبي معشر عن محمد بن قيس قال اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقيت من صفر إلى أن قال اشتكى ثلاثة عشر يوماً وتوفي يوم الاثنين فليتين خلتا من ربيع الأول . ويجمع بين قول سليمان التيمي ومحمد بن قيس في مدة المرض أن المراد بالأول اشتداده وبالثاني ابتداؤه وكذلك ما رواه الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية سعيد بن سلة بن قتيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية أيام فتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول الحديث . فجعل مدة مرضه ثمانية أيام فلو ثبت حملناه على قوة المرض إلا أنه لا يصح في إسناده أبو بشر الصعي واسمه أحمد بن مصعب بن بشر الروزي وقد اتهمه الدارقطني وإن حبان بوضع الحديث والعمدة على قول سليمان التيمي أنه كانت وفاته في ثاني الشهر وحكاه الطبري عن ابن الكافي وأبي غنief وهو راجح من حيث التسارع وكذلك القائلون بأنه يوم الاثنين مستهل شهر ربيع الأول وهو قول موسى بن عقبة والليث ابن سعد وبه جزم ابن زبر وفي الوفيات . وحكاه السهيلي عن الخوارزمي قال السهيلي وهذا أقرب في القياس مما ذكره الطبري عن الكافي وابن غنief قلت لكن سليمان التيمي ثقة والإسناد إليه صحيح فعليه أولى ولا يتنوع نقص ثلاثة أشهر متوالية . ومن المشكل أيضاً قول ابن حبان وابن عبد البر أنه بدأ به مرضه الذي مات منه يوم الأربعاء فليتين بقيتا من صفر فهذا كما لا يمكن وسببه أنهم أقالا توفي يوم الاثنين ثاني عشرة وجعل



وتوفى أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة . وهر في ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين . وعثمان في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن اثنتين وعشرين سنة وقيل ابن تسعين وقيل غير ذلك . وحلى في شهر رمضان سنة أربعين وهو ابن ثلاث وستين وقيل ابن أربع وستين وقيل ابن خمس وستين .  
وطلحة والزبير جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين . وروينا عن الحاكم أبي عبد الله أن سنهما كان واحداً كانا ابني أربع وستين وقد قيل غير ما ذكره الحاكم .

مدة مرضه ثلاثة عشر يوماً فاتبع لها هذا التاريخ الفاسد وها في ذلك موافقان للجمهور فهو قول ابن إسحاق ومحمد بن سعد وسعيد بن غير ومحمدة ابن الحوزي وتيمم المصنف والنووي في شرح مسلم والزي في التهذيب والذهبي في المبر وفيه ما تقدم .

( الأمر الثاني ) أن قول المصنف أنه مات ضحى بشكل عليه ما في صحيح مسلم من حديث أنس قال آخر نظرة نظرتما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فألقى السجف وتوفى من آخر ذلك اليوم . فهذا الحديث دال على أنه تأخر بعد الضحى وقد يجمع بين الحديث وبين من قال توفى ضحى أن للراد أول النصف الثاني من النهار فهو آخر وقت الضحى وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر يسنده إلى عائشة رضى الله عنها قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا لله وإنا إليه راسعون ارتفع الضحى وانضاف النهار يوم الاثنين . وذكر موسى بن عقبة في منازية عن ابن شهاب توفى يوم الاثنين حين زانت الشمس . فهذا جمع حسن بين ما اختلف من ذلك في الظاهر والله أعلم .

( قوله ) وتوفى أبو بكر رضى الله عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشر انتهى .

وتقيده بجمادى الأولى مخالف لقول الأكثرين فإنهم قالوا في جمادى آخر وبه جزم ابن إسحاق وابن زبر وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وابن الجوزي والذهبي في المبر . وحكى ابن عبد البر عن أكثر أهل السير أنه توفى في جمادى الآخرة ثمانين سنة منه وما جزم به المصنف هو قول الواقدي وعمرو بن الفلاس وبه جزم عبد النبي في السكال وتبعه الزبي في التهذيب والذهبي في مختصراته منه والله أعلم .

( قوله ) وطلحة والزبير جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين انتهى .

وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح وهو ابن ثلاث وسبعين سنة . وسعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين . وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين وهو بن خمس وسبعين سنة . وأبو عبيدة ابن الجراح سنة ثمان عشرة وهو ابن ثمان وخمسين سنة وفي بعض ما ذكرته خلاف لم أذكره والله أعلم .

الثاني شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة . والثاني حسان بن ثابت بن منذر بن حرام الأنصاري . وروى ابن إسحق أنه وأباه ثابتاً والنذر وحراماً عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة .

وتتبعه بمجموع الأولى مخالف أيضاً لقول الجمهور فإنهما قُتلا في وقعة الجمل وكانت وقعة الجمل أشر خلون من جمادى الآخرة . هكذا جزم به الواقدي وكتبه محمد بن سعد وخليفة ابن خياط وابن زبر وابن عبد البر وابن الجوزي وبه جزم الزري في التهذيب في ترجمة طلحة وخالف ذلك في ترجمة الزبير فقال كان قتله يوم الجمل في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين وسبب وقوعه في ذلك تقليد ابن عبد البر فإنه اختلف كلامه في الترجعتين فقال في كل منهما أنه قتل يوم الجمل فقال في طلحة في جمادى الآخرة وقال في الزبير في جمادى الأولى وهو وهم لا يمشي إلا على قول من جعل وقعة الجمل في جمادى الأولى وهو قول الليث بن سعد وأبي حاتم بن حبان وعبد النبي في السكال .

( قوله ) وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح وهو ابن ثلاث وسبعين سنة انتهى . وما قاله ابن الصلاح صبر به عبد النبي في السكال كلامه والمشهور الذي عليه الجمهور أنه كان ابن أربع وسبعين سنة وهو الذي جزم به عمرو بن علي الفلاس وابن زبر وابن قانع وابن حبان والله أعلم .

( قوله ) الثاني شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة . والثاني حسان بن ثابت بن منذر بن حرام الأنصاري انتهى .

وذكر أبو نعيم الحافظ أنه لا يعرف في العرب مثل ذلك لغيرهم . وقد قيل أن حسان مات سنة خمسين والله أعلم .

الثالث أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضى الله عنهم فسفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين .

فات اقتصر المصنف على من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام على هذين . وفي الصحابة أربعة آخرون اشتركوا معهما في هذا الوصف أحدهم حبيب بن عبد العزيز القرشي العامري من مسلمة الفتح قال ابن حبان سنة سن حكيم بن حزام عاش في الإسلام ستين سنة وفي الجاهلية ستين سنة . وقال ابن عبد البر أدركه الإسلام وهو ابن ستين سنة أو نحوها قتل ومات بالمدينة في آخر إمارة معاوية وقيل بل مات سنة أربع وخمسين . وهو ابن مائة وعشرين سنة . قلت وهذا قول الجمهور خليفة بن خياط والميثم بن عدي وأبي القاسم بن سلام ويحيى بن بكير . وأبي موسى الزمن وابن قانع وابن حبان وغيرهم أنه مات سنة أربع وخمسين . والثاني سعيد بن يربوع القرشي من مسلمة الفتح أيضاً مات بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة قاله خليفة بن خياط وابن حبان وكذا قال أبو عبيد وابن عبد البر أنه مات سنة أربع وخمسين . والثالث مخزومة بن نوفل القرشي الزهري والد المسور ابن مخزومة من مسلمة الفتح أيضاً عاش مائة وعشرين سنة فيما حكاه الواقدي وبه جزم أبو زكريا بن منده وقيل عاش مائة وخمس عشرة سنة وبه جزم ابن حبان وابن زبر وابن عبد البر وتوفي سنة أربع وخمسين قاله الميثم بن عدي وابن خنير والدائني وابن قانع وابن حبان . والرابع حماد بن عوف القرشي الزهري أخو عبد الرحمن بن عوف وهو بفتح الحاء المهملة وسكون اليم وفتح النون الأولى عاش أيضاً في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة قاله الدارقطني في كتاب الإخوة والأخوات وابن عبد البر في الاستيعاب .

وفي الصحابة جماعة آخرون عاشوا مائة وعشرين سنة ذكرهم أبو زكريا بن منده في جزئه له جمعة في ذلك لكن لم يطلع على كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام فاقصرنا على هؤلاء الأربعة لشاركتهم لحكيم وحسان في ذلك والله أعلم .

ومالك بن أنس رضى الله عنه توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين بسنة واختلف في ميلاده فقيل في سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة إحدى وقيل سنة أربع وقيل سنة سبع .

وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ببغداد وهو ابن سبعين سنة .  
والشافعي رحمه الله مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر وولد سنة خمسين ومائة .

وأحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وولد سنة أربع وستين ومائة والله أعلم .

الرابع أصحاب كتب الحديث الجليلة المعتمدة رضى الله عنهم . فالبخاري أبو عبد الله ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة ثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومات بخرنك قريباً من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً .

ومسلم بن حجاج النيسابوري مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة .

( قوله ) ومسلم بن حجاج النيسابوري مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة انتهى .

وما ذكره المصنف من أن مسلماً عاش خمسين سنة تبع فيه الحاكم فإنه كذلك قال في كتاب الزكيات لرواة الأخبار بسند نقل كلام ابن الأخرم في تاريخ وفاته وكأنه بقية كلام ابن الأخرم ولم يذكر في تاريخ نيسابور مقدار عمره وإنما اقتصر على نقل تاريخ وفاته عن ابن الأخرم . واقتصر للزبي في التهذيب على أن مولده سنة أربع ومائتين فلي هذا يكون عمره سبعاً وخمسين سنة وجزم الذهبي في العبر بأنه عاش ستين سنة والله أعلم .

وأبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي مات بها ثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوي مات سنة ثلاث وثلثمائة والله أعلم .

الخامس سبعة من الحفاظ في ساقهم أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي مات بها في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة ولد في ذي القعدة سنة ست وثلثمائة .

ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري مات بها في صفر سنة خمس وأربعمائة وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثمائة .

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي حافظ مصر ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربعمائة .

ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ ولد سنة أربع وثلاثين وثلثمائة ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان .

ومن الطائفة الأخرى أبو عمر بن عبد البر النجدي حافظ أهل المغرب ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلثمائة . ومات بشاطبة من بلاد الأندلس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

ثم أبو بكر بن الحسين البيهقي ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة ومات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخسين وأربعمائة ونقل إلى يهق فدفن بها .

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة رحمه الله وإياها والمسلمين أجمعين والله أعلم .

## (النوع الحادى والستون)

معرفة الثقة والضعفاء من رواة الحديث

هذا من أجل نوع وأنخه فإنه الرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه ولأهل  
للمعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة .

منها ما أفرد فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبغارى والضعفاء للنسائى والضعفاء  
للعقلى وغيرها ومنها فى الثقة فحسب ككتاب الثقة لأبى حاتم بن حبان . ومنها  
ما جمع فيه بين الثقة والضعفاء كتاريخ البغارى وتاريخ بن أبى خيثمة وما أغزر  
فوائده وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى .

روينا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال أول من تكلم فى الرجال شعبة  
ابن الحجاج ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين .  
قلت وهؤلاء يعنى أنه أول من تصدى لذلك وعنى به وإلا فالكلام فيه  
جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من  
الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك صوتاً للشرعية ونقياً للخطأ والكذب عنها .  
وكما جاز الجرح فى الشهود جاز فى الرواة . ورويت عن أبى بكر بن خلاد  
قال قلت ليحيى بن سعيد أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك  
عند الله يوم القيامة فقال لئن يكونوا خصمائى أحب إلى من أن يكون خصمى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى : « لم لم تذب الكذب عن حديثى » .

ورويانا أو بلغنا أن أبا تراب النخشبى الزاهد سمع من أحمد بن حنبل شيئاً  
من ذلك فقال له يا شيخ لا تقتات العلماء فقال له ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة .  
ثم إن الآخذ فى ذلك أن يتقى الله تبارك وتعالى ويثبت ويتوقى التساهل  
كيلا يجرح سليماً ويسم برياً بسمه سوء يبقى عليه الدهر طارها .

وأحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم وقد قيل أنه كان يعد من الأبدال من مثل ما ذكرناه خاف . فيما رويناه أو بلغناه أن يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل . فقال له كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكرهم وتفتابهم فبكى عبد الرحمن .

وبلغنا أيضاً أنه حدث وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين أنه قال إنا لنعامن على أقوام لعلمهم قد حطوا رواحهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة فبكى عبد الرحمن وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده .

قال المؤلف وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد فبحرهم بما لا صحة له . من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو إمام حافظ ثقة لا يعاق به جرح أخرجه عنه البخاري في صحيحه . وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه .

ورويناه عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه .

قلت النسائي أمام حجة في الجرح والتعديل وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدى مساوى لها في الباطن مخارج صحيحة يعنى عنها بحجاب السخط لا أن ذلك يقع من مثله بعيداً لقدح يعلم بطلانه فلعل هذا مما من النكت النفيسة المهمة . وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين والله أعلم .

## ( النوع الثاني والستون )

معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرد بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً وهم منقسمون : فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لنير ذلك .

والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدرك هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده .

فمنهم عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة ، لأن سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج

## ( النوع الثاني والستون )

معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

ذكر المصنف رحمه الله في هذا النوع ستة عشر ترجمة ممن ذكر اختلاطهم وذكر في بعضهم بعض من سمع منه في صحته وفي بعضهم بعض من سمع منه في اختلاطه وذكر في آخر النوع أن ما كان من هذا النوع محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط فرأيت أن أذكر ما عرف في تلك الأراجيم ممن سمع منهم قبل الاختلاط أو بعده وأذكر من روايته عن اللذكوريين في الصحيح حتى يعرف أن ذلك مأخوذ عنه قبل الاختلاط كما ذكره المصنف وذلك من تحسين الظن بهما لتلقي الأمة لها بالقبول كما قيل فيها وقع في كتابيهما أو أحدهما من حديث المدلسين بالعننة والله أعلم .

( قوله ) فمنهم عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان وشعبة إلى آخر كلامه . وقد يفهم من كلامه في تنبيه سفيان وشعبة من



برواية من سمع منه آخره ، وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بالآخرة عن زاذان .

الأكابر أن غيرهما من الأكابر سمع منه في الصحة وقد قال يحيى بن معين جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان . وقال أحمد بن حنبل سمع منه قديماً شعبة وسفيان .

وقال أبو حاتم الرازي قديم الدواع من عطاء سفيان وشعبة . وقد استثنى غير واحد من الأئمة مع شعبة وسفيان حماد بن زيد . قال يحيى بن سعيد القطان سمع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل أن يتغير . وقال النسائي رواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة انتهى .

وقال في موضع آخر حديثه عنه صحيح . وصحح أيضاً حديثه عنه أبو داود والطحاوي كما سيأتي ونقل الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خاف بن المواق في كتاب بنية النقاد الاتفاق على أن حماد بن زيد إنما سمع منه قديماً .

واستثنى الجمهور أيضاً رواية حماد بن سلمة عنه أيضاً . فمن قاله يحيى بن معين وأبو داود والطحاوي وحمزة الكاتبي فروى ابن نعدى في الكامل عن عبد الله ابن الدورق عن يحيى بن معين قال حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب مستقيم . وهكذا روى عباس الدورق عن يحيى بن معين . وكذلك ذكر أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين فصحح رواية حماد بن سلمة عن عطاء وميائى نقل كلام أبي داود في ذلك .

وقال الطحاوي وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تنفيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم وهم شعبة وسفيان الثوري وحماد بن سلمة وحماد بن زيد . وقال حمزة بن محمد الكاتبي في أماليه حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء بن السائب نعم قال عبد الله بن عيسى في الأحكام أن حماد بن سلمة من سمع منه بعد الاختلاط حسبما قاله القليل في قوله إنما ينبغي أن يقبل من حديثه ما روى عنه مثل شعبة وسفيان . فأما جرير و خالد بن عبد الله وابن علية وعلي بن عاصم وحماد بن سلمة وبالجملة أهل البصرة فأحاديثهم عنه بما سمع منه بعد الاختلاط لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره انتهى . وقد تصقب الحافظ

أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق كلام عبد الحق هذا بأن قال لا يعلم من قاله غير العقيلي والمعروف عن غيره خلاف ذلك .

قال وقوله لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره غلط بل قدم عليهم مرتين فمن سمع منه في المقدمة الأولى صح حديثه عنه قال وقد نعن على ذلك أبو داود فذكر كلامه الآتي نقله آنفاً .

واستثنى أبو داود أيضاً هشام الدستوائي فقال وقال أحمد قدم عطاء البصرة قدمين فالمقدمة الأولى سماعهم صحيح سمع منه في المقدمة الأولى حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهشام الدستوائي والمقدمة الثانية كان تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل يعني بن عاية وعبد الوارث سماعهم منه فيه ضعف . قال وينبغي استثناء سفيان بن عيينة أيضاً فقد روى الحميدي عنه قال كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ثم قدم علينا قدمته فسمعتة يحدث بعض ما كنت سمعت غلط فيه فأنقته واعتزله انتهى .

فأخبر ابن عيينة أنه اتقاء بعد اختلاطه واعتزله فينبغي أن تكون روايته عنه صحيحة والله أعلم .

وأما من سمع منه في الحالين فقال يحيى بن معين فيما رواه عباس الدوري عنه . سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفي الاختلاط جميعاً ولا يحتج بحديثه . وأما من صرحوا بأن سماعه منه بعد الاختلاط فجير بن عبد الحميد وإسماعيل بن علية وخالده بن عبد الله الواسطي وعلي بن عاصم قاله أحمد بن حنبل والعقيلي كما تقدم . وكذلك وهيب بن خالد كما تقدم نقله عن أبي داود وكذلك ما روى عنه محمد بن فضيل بن غزوان قاله أبو حاتم فيه غلط واضطراب وقال العجلي ممن سمع منه بآخرة هشيم وخالده بن عبد الله الواسطي قلت قد روى البخاري حديثاً من رواية هشيم عن عطاء بن السائب وليس له عند البخاري غيره إلا أنه قرنه فيه بأبي بشر جعفر بن إياس رواه عن عمرو الناقد عن هشيم عن أبي بشر وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الكوثر الحميز الكثير الذي أعطاه الله إياه .

وممن ذكر أنه سمع منه بآخرة البصريون كجعفر بن سليمان الضبعي وروح بن القاسم وعبد العزيز بن عبد الصمد الممي وعبد الوارث بن سعيد . قاله أبو حاتم الرازي وفي

أبو إسحاق السبيعي أخطأ أيضاً ويقال أن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما أخطأ ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي.

حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليف كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره وهذا يوافق ما قاله العقيلي إلا أن أبا حاتم لم يقل أن أحاديث أهل البصرة عنه مما سمع بعد الاختلاط كما قال العقيلي بل ذكر أن في حديثهم عنه تخاليفاً وهو كذلك . وقد صرح أبو داود بأنه قدمها مرتين والتخاليف إنما كان في الثانية والله أعلم .

( قوله ) أبو إسحاق السبيعي أخطأ أيضاً ويقال أن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما أخطأ ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي انتهى .

وفيه أمور ( أحدها ) أن صاحب الزان أنكر اختلاطه فقال شاخ ونسي ولم يختلط قال وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا .

( الأمر الثاني ) أن المصنف ذكر كون سماع بن عيينة منه بعد ما أخطأ بصيغة التريض وهو حسن فإن بعض أهل العلم أخذ ذلك من كلام لابن عيينة ليس صريحا في ذلك قال يعقوب الفسوي قال ابن عيينة ثنا أبو إسحاق في المسجد ليس معنا ثالث قال الفسوي فقال بعض أهل العلم كان قد أخطأ وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه انتهى .

( الأمر الثالث ) أن المصنف لم يذكر أحداً قيل عنه أن سماعه منه بعد الاختلاط إلا ابن عيينة وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس وذكرنا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وكذلك تكلم في رواية زائدة بن قدامة عنه . أما إسرائيل فقال صالح بن أحمد ابن حنبل عن أبيه إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة . وقال محمد بن موسى بن مشيس سئل أحمد بن حنبل أيما أحب إليك شريك أو إسرائيل فقال إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق فإن شريكا أضبط عن أبي إسحاق . قال وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً فقليل لم فقال لا أدري أخبرك إلا أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه خلط وروى عياش الدوري عن يحيى بن معين قال ذكرنا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من سواء إنما أصحاب أبي إسحاق سفيان وشعبة قلت قد خالفنا في ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأبو حاتم فقال ابن مهدي إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري وروى عبد الرحمن بن مهدي عن عيسى بن

يونس قال قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن وقال أبو حاتم الرازي إسرائيل من أتقن أصحاب أبي إسحق وروايته عن جده في الصحيحين . وأما زكريا بن أبي زائدة فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحق من إسرائيل .

ثم قال ما أقرهما . وحديثهما عن أبي إسحق لين سمعا منه بآخرة . وقال أحمد بن عبد الله المجلي كان ثقة إلا أن سمعته عن أبي إسحق بآخرة بعد ما كبر أبو إسحق قال وروايته ورواية زهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس قريب من السوء .

وتقدم قول يحيى بن معين أيضا أن حديث الثلاثة عن أبي إسحق قريب من السوء وروايته عنه في الصحيحين . وأما زهير بن معاوية فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه في حديثه عن أبي إسحق لين سمع منه بآخرة . وقال أبو زرعة ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحق بعد الاختلاط . وقال أبو حاتم زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحق . وقال أيضا زهير ثقة متقن صاحب سنة تأخر سماعه من أبي إسحق وتقدم أيضا قول يحيى بن معين زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحق قريب من السوء . وقال الترمذي زهير في إسحق ليس بذلك لأن سماعه منه بآخرة وروايته عنه في الصحيحين . وأما زائدة بن قدامة فروى أحمد بن حنبل بن الحسن الترمذي عن أحمد بن حنبل قال إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحق . وروايته عنه في سنن أبي داود فقط .

( الأمر الرابع ) أنه قد أخرج الشيخان في الصحيحين جماعة من روايتهم عن أبي إسحق وهم إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق وزكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وسفيان الثوري وأبو الأحوص سلام بن سليم وشعبة وعمر بن أبي زائدة ويوسف بن أبي إسحاق . وأخرج البخاري من رواية جرير بن حازم عنه . وأخرج مسلم من رواية إسماعيل بن أبي خالد ورقبة بن مصقلة وسليمان بن مهران الأعمش وسليمان بن معاذ وعمار ابن رزيق ومالك بن مغول ومسلم بن كدام عنه . وقد تقدم أن إسرائيل وزكريا وزهير سمعوا منه بآخرة والله أعلم .

سميد بن إياس الجريري اختلط وتغير حفظه قبل موته . قال أبو الوليد الباجي  
للملكي ، قال النسائي أنكر أيام الطاعون وهو أثبت عندنا من خاله الحذاء ماسمعه  
منه قبل أيام الطاعون .

(قوله) سميد بن إياس الجريري اختلط وتغير حفظه قبل موته قال أبو الوليد الباجي  
للملكي قال النسائي أنكر أيام الطاعون وهو أثبت عندنا من خاله الحذاء ماسمعه  
قبل أيام الطاعون انتهى .

وفيه أمور أحدها أن نقل المصنف لكلام النسائي بواسطة أبي الوليد الباجي لأن  
الظاهر أنه إنما رآه في كلام الباجي عنه وهو نحرز حسن ولكن هذا موجود في كلام  
النسائي ذكره في كتاب التمديل والجرح رواية أبي بكر محمد بن معاوية بن الأحمر عنه  
قال فيه ثقة أنكر أيام الطاعون وكذا ذكره غير النسائي قال يحيى بن سعيد عن كهمس  
أنكرنا الجريري أيام الطاعون . وقال أبو حاتم الرازي تغير حفظه قبل موته فمن كتب  
عنه قديما فهو صالح . وقال ابن حبان كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين مات سنة  
أربع وأربعين ومائة .

(الأمر الثاني) أن الذين عرف أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط إسماعيل بن عليّ هو  
أرواحم عنه والحدادان والسفيانان وشعبة وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب بن  
عبد الحميد الثقفي ومعمّر وهيب بن خالد ويّزيد بن زريع وذلك لأن هؤلاء الأحد عشر  
سمعوا من أيوب السخيتي . وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري كل من  
أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد .

(الأمر الثالث) في بيان من ذكر أن سماعه منه بعد التغير وهم إسحق الأزرق  
وعيسى بن يونس ومحمد بن عدي ويحيى بن سعيد القطان ويّزيد بن هارون . أما إسحق  
الأزرق فقال يّزيد بن هارون سمع منه إسحق الأزرق بعدنا . وسيأتي أن يّزيد إنما سمع  
منه في سنة اثنتين وأربعين ومائة وليست روايته عنه في شيء من الكتب الستة .  
وأما عيسى بن يونس فقال يحيى بن معين قال يحيى بن سعيد أميى بن يونس أسهمت  
من الجريري قال نعم قال لا ترو عنه قال المزني في التهذيب قال غيره أعله سمع منه بعد  
اختلاطه وروايته عنه في سنن أبي داود وفي اليوم والليلة والنسائي . وأما محمد بن عدي

سعيد بن أبي عروبة قال يحيى بن معين خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة اثنتين وأربعين ومائة . ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء .

فقال يحيى بن معين عن محمد بن عبد الله لا نكذب الله سمعنا من الجريري وهو مختلط وإليه رواية عنه في شيء من الكتب الستة . وأما يحيى بن سعيد فقال ابن حبان قد رآه يحيى القطان وهو مختلط ولم يكن اختلاطه فاحشاً . وقال عباس الدوري عن ابن معين قال سمع يحيى بن سعيد من الجريري وكان لا يروى عنه قال صاحب الميزان لأنه أدركه في آخر عمره . وأما يزيد بن هارون فقال محمد بن سعيد عن يزيد بن هارون سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومائة وهي أول سنة دخلت البصرة ولم ينكر منه شيئاً وكان قيل لنا أنه قد اختلط . وقال أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون ربما ابتدأ الجريري وكان قد أنكر وروايته عنه عند مسلم وقد يجاب عنه بأن يزيد بن هارون أنكر اختلاطه حين سمع منه .

( الأمر الرابع ) في بيان من أخرج له الشيخان أو أحدهما من روايته عن الجريري فروى الشيخان من رواية بشر بن الفضل وخالد بن عبد الله الطحان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوارث بن سعيد عنه . وروى مسلم له من رواية إسماعيل بن علية وجعفر بن سليمان الضبعي وحماد بن أحمد وحماد بن سلمة وسالم بن نوح وسفيان الثوري وسليمان بن المنيرة وشعبة وعبد الله بن المبارك وعبد الواحد بن زياد وعبد الوهاب الثقفي ووهيب بن خالد ويحيى بن زريع ويحيى بن هارون .

( قوله ) سعيد بن أبي عروبة قال يحيى بن معين خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة اثنتين وأربعين ومائة ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء إلى آخر كلامه .

وفيه أمور ( أحدها ) أن ما اقتصر عليه المصنف حكاية عن يحيى بن معين من أن هزيمة إبراهيم سنة اثنتين وأربعين ليس بحيد فإن المعروف في التاريخ إن خروجه وهزيمته مما كانا في سنة خمس وأربعين ومائة وأنه احتز رأسه في يوم الاثنين لخمس إبان بقين من ذي القعدة منها ، وكذا ذكر دحيم اختلاط ابن أبي عروبة

وزيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة ،  
وأثبت الناس جماعاً . عبد بن سليمان .

قلت : ومن عرفت أنه سمع منه بعد اختلاطه وكيع والمعاذ بن عمران الموصلي  
بلنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال ليست روايتهما عنه بشيء . إنما ساعها  
بعد ما اختلط .

وقد روينا عن يحيى بن معين أنه قال لو كيع تحدث عن سعيد بن أبي عروبة  
وإنما سمعت منه في الاختلاط فقال رأيتني حدثت عنه إلا بمحدث مستور .

---

وخروج إبراهيم على الصواب فقال اختلط ابن أبي عروبة . مخرج إبراهيم سنة خمس  
وأربعين ومائة

وكذا قال ابن جبان اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقي خمس سنين في اختلاطه  
مات سنة خمسين ومائة . هكذا قال ابن جبان أنه توفي سنة خمسين ومائة . والشهور  
أن وفاته سنة ست وخمسين . هكذا قال يحمرو بن القلاس وأبو موسى الزمن وعاليه  
انقصر البخاري في التاريخ حكاية عن عبد الصمد . قال المزني وقال غيره سنة سبع  
 وخمسين فلي المشهور تكون مدة اختلاطه عشر سنين . وجزم الذهبي في العبر وخالف  
ذلك في الميزان فقال عاش بعد ثلاث عشرة سنة مع جزمه في العبر وفي الميزان أيضاً أن وفاته  
سنة ست وخمسين فلعل ما قاله في الميزان من مدة اختلاطه بناء على قول يحيى بن معين  
أن هزيمة إبراهيم في سنة اثنين . وأربعين وهو مخالف لقول الجمهور والله أعلم .

( الأمر الثاني ) انقصر المصنف على ذكر اثنين ممن ساعه منه صحيح يزيد بن هارون  
وعبد بن سليمان وهو كما ذكر قاله يحيى بن معين إلا أن عبدة بن سليمان أخبر عن نفسه  
أنه سمع منه في الاختلاط اللهم إلا أن يريد بذلك بيان اختلاطه وأنه لم يحدث عنه  
بما سمعه منه في الاختلاط . والله أعلم .

وقد ذكر أئمة الحديث جماعة آخرين ساعهم منه صحيح وهم أسباط بن محمد  
وخالد بن الحارث وسرار بن مجسر وسفيان بن حبيب وشعيب بن إسحق على اختلاف  
( ٢٩٠ قويد ٢٠١ )

فيه كما سذكروه وعبد الله بن بكر السهمي وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى بن عبد  
الأعلى الشامي وعبد الوهاب بن عطاء الحفاف ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد القطان  
وزيد بن زريع فذكر ابن حبان في التفات أنه سمع منه قبل اختلاطه عبد الله بن المبارك  
وزيد بن زريع وقال ابن عدي أرواه عن عبد الأعلى الشامي ثم شبيب بن إسحق  
وعبد بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء الحفاف وأثبتهم فيه يزيد بن زريع وخالد  
ابن الحرث ويحيى بن سعيد القطان وقال أحمد بن حنبل كان عبد الوهاب بن عطاء من  
أعلم الناس بمحدث سعيد بن أبي عروبة وقال أبو عبيد الأجرى مثل أبو داود عن السهمي  
والحفاف في حديث ابن أبي عروبة فقال عبد الوهاب أقدم فليل له عبد الوهاب سمع  
في الاختلاط فقال من قال هذا؟ سمعت أحمد بن حنبل سئل عن عبد الوهاب في سعيد  
ابن أبي عروبة فقال عبد الوهاب أقدم . وقال ابن حبان كان سماع شبيب بن إسحق  
منه سنة أربع وأربعين قبل أن يختلط بسنة . وقيل إنما سمع منه في الاختلاط كما سيأتي .  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي أسباط بن محمد أحب إليك في سعيد  
أو الحفاف؟ فقال أسباط أحب إلي لأنه سمع بالكوفة . وقال أبو عبيد الأجرى سألت  
أبا داود عن أئمتهم في سعيد فقال كان عبد الرحمن يقدم سراراً وكان يحيى يقدم يزيد  
أبني زريع وقال في موضع آخر سمعت أبا داود يقول سرار بن مجشع ثقة كان  
عبد الرحمن يقدمه على يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحاب سعيد بن أبي عروبة  
ومات قدماً

وقال أبو خاتم الرازي كان سفيان بن حبيب أعلم الناس بمحدث سعيد بن أبي  
عروبة . وقال أحمد بن حنبل قال عبد الله بن بكر السهمي سمعت من سعيد سنة إحدى  
أو سنة اثنين وأربعين يعني ومائة . وقال أبو عبيد الأجرى سألت أبا داود عن سماع  
محمد بن بشر من سعيد بن أبي عروبة فقال هو أحفظ من كان بالكوفة .

( الأمر الثالث ) أن المصنف ذكر من عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه اثنين وهما  
وكيع والماعاني بن عمران . وقد سمع منه في الاختلاط أبو نعيم الفضل بن دكين  
وكذلك غندر محمد بن جعفر وعبد بن سليمان وشبيب بن إسحق على خلاف في  
هؤلاء الثلاثة .



أما أبو نعيم فإنه قال كتب عنه بعدما اختلط حديثين . وقد يقال أنه ما حدث بهما عنه ولذلك لم يده المزى في التهذيب في الرواة عنه . وأما محمد بن جعفر غندير فقال عبد الرحمن بن مهدي سمع منه غندر في الاختلاط وروايته عنه عند مسلم كما سيأتي . وأما عتبة بن سليمان فقد تقدم إخباره عن نفسه أنه سمع منه في الاختلاط . وقد ذكر المصنف أن سماعه منه صحيح وروايته عنه عند مسلم . وأما شعيب بن إسحق فروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد بن حنبل قال سمع شعيب بن إسحق من سعيد بن أبي عروبة بآخر رمق . وقال هشام بن عمار عن شعيب بن إسحق سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومائة . وتقدم قول ابن حبان إنه سمع منه قبل أن يختلط بسنة . وهذا الخلاف فيه مخرج على الخلاف في مدة اختلاطه فإن ابن معين قال إنه اختلط بعد سنة اثنتين وأربعين وقال دحيم وغيره سنة خمس وأربعين ويمكن أن يجمع بين قول أحمد إنه سمع منه بآخر رمق وبين قول من قال سمع منه قبل أن يختلط أنه كان ابتداء سماعه منه سنة أربع وأربعين كما أخبر هو عن نفسه ثم أنه سمع منه بعد ذلك بآخر رمق فإنه بقي إلى سنة ست وخمسين على قول الجمهور . وعلى هذا فحديثه كله مردد لأنه سمع منه في الحالين على هذا التقدير . ويحتمل أن يراد بآخر رمق آخر زمن الصحة فعلى هذا يكون حديثه عنه كله مقبولا إلا على قول ابن معين والله أعلم .

( الأمر الرابع ) في بيان من أخرج لهم الشيخان أو أحدهما من روايتهم عن سعيد بن أبي عروبة فاتفق الشيخان على الإخراج لحاله بن الحرث وروح بن عبادة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الرحمن بن عثمان البكر اوى ومحمد بن سواء السدوسي ومحمد بن أبي عدي ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن بن زريع من روايتهم عنه . وأخرج البخاري فقط من رواية بشر بن الفضل وسهل بن يوسف وعبد الله بن المبارك وعبد الوارث بن سعيد وكهمس بن النبال ومحمد بن عبد الله الأنصاري عنه . أخرج مسلم فقط من رواية إسماعيل بن عاية وأبي أسامة حماد بن أسامة وسالم بن نوح وسعيد ابن عامر الضبعي وأبي خالد الأحمر واسمه سليمان بن حبان وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وعبد بن سليمان وعلى بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر العبدي ومحمد بن بكر البرساني ومحمد بن جعفر غندير عنه .

المسعودى ممن اختلط وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلى وهو أخو أبي العيص عتبة المسعودى ، ذكر الحاكم أبو عبد الله فى كتاب الزكّين للرواة عن يحيى بن معين أنه قال من سمع من المسعودى فى زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع ومن سمع منه فى أيام المهدي فليس سماعه بشيء .  
وذكر حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال سماع عاصم هو ابن على وأبى النضر وهؤلاء من المسعودى بعد ما اختلط .

( قوله ) المسعودى ممن اختلط وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلى وهو أخو أبي العيص عتبة المسعودى ذكر الحاكم أبو عبد الله فى كتاب الزكّين للرواة عن يحيى بن معين أنه قال من سمع من المسعودى فى زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع ومن سمع منه فى أيام المهدي فليس سماعه بشيء . وذكر حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال سماع عاصم وهو ابن على وأبى النضر وهؤلاء من المسعودى بعد ما اختلط انتهى .

وفيه أسور (أخذها) أن المصنف اقتصر على ذكر اثنين ممن سمع منه بعد الاختلاط وهما عاصم بن على وأبو النضر هاشم بن القاسم . وعن سمع منه أيضا بعد الاختلاط عبد الرحمن ابن مهدي ويزيد بن هارون وحجاج بن محمد الأعور وأبو داود الطيالسى وعلى بن الجعد قال محمد بن عبد الله بن نمير كان المسعودى ثقة فلما كان بآخرة اختلط سمع منه عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم .

وقال عمرو بن على القلاس سمعت يحيى بن سعيد يقول رأيت المسعودى سنة راء غلبه الرحمن بن مهدي فلم أكلمه وسأل محمد بن يحيى الذهلى أبا الوليد الطيالسى عن سماع عبد الرحمن بن مهدي من المسعودى فقال سمع منه بمكة شيئا يسيرا . وذكر ابن عساكر فى تاريخ دمشق عن أحمد بن حنبل قال كل من سمع من المسعودى بالكوفة مثل وكيع وأبى ضم . وأما يزيد بن هرون وحجاج ومن سمع منه ينفذاد فى الاختلاط إلا من سمع بالكوفة انتهى . وأما أبو داود الطيالسى فقال الخطيب فى تاريخه أنه سمع من المسعودى ينفذاد وقد تقدم قول أحمد . وقال ابن عمار من سمع منه ينفذاد فسماعه ضعيف .

وقال عمرو بن علي الفلاس سمعت أبا قتيبة هو مسلم بن قتيبة يقول رأيت للسعدي سنة ثلاث وخمسين وكتبت عنه وهو صحيح ثم رأيت سنة سبع وخمسين (أى ومائة) والدر يدخل في أذنه وأبو داود يكتب عنه فقلت له أنطعم أن تحدث عنه وأنا حى . وقال عثمان بن عمر بن فارس كتبنا عن السعدي وأبو داود جرو يلب بالتراب . وأما علي بن الجعد فإن سماعه منه أيضاً ينفاد فإن علي بن الجعد إنما قدم البصرة سنة ست وخمسين ومائة والسعدي يوشد ينفاد .

(الأمر الثانى) فى بيان ابتداء اختلاطه . وقد اقتصر للصف على حكاية كلام ابن معين أن من سمع منه فى زمان أبى جعفر فهو صحيح السماع وعلى هذا فكانت مدة اختلاطه سنة أو سنتين فإن أباجعفر التصور مات بظاهر مكة فى سادس ذى الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة وكانت وفاة السعدي على الشهور فى سنة ستين ومائة قاله سليمان بن حرب وأبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن حنبل وبه حزم البخارى فى تاريخه نقلاً عن أحمد وابن حبان فى الضعفاء وابن زبر وابن قانع وابن عساكر فى التاريخ والمزى فى التهذيب والدهبى فى العبر والإيزان . وما اقتضاه كلام يحيى بن معين من قدر مدة اختلاطه صرح به أبو حاتم الرازى فقال تميز بأخرة قبل موته بسنة أو سنتين . وفى كلام غير واحد أنه اختلط قبل ذلك وتقدم بقول أبى قتيبة سلم بن قتيبة أنه رآه سنة سبع وخمسين والدر يدخل فى أذنيه .

وقال عمرو بن علي الفلاس سمعت معاذ بن معاذ يقول رأيت السعدي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب يعنى أنه قد تميز حفظه . وهذا موافق لما حكاه عبيدالله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه أنه قال إنما اختلط للسعدي ينفاد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد وكان قدوم السعدي ببنداد سنة أربع وخمسين ولكن لم يختلط فى أول قدومه ببنداد فقد سمع منه شعبة ينفاد كما ذكره ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل وعلى هذا فقد طالبت مدة اختلاطه لا سيما على قول من قال أنه مات سنة خمس وستين وهو قول يعقوب بن شعبة رواء الخطيب فى التاريخ عنه وابن كان المشهور أنه توفى سنة ستين ومائة كما تقدم لكن قد رويناه بالإسناد الصحيح إلى علي بن المدينى سمعت معاذ بن معاذ يقول قدم علينا السعدي البصرة فقدمت على علينا إملأ ثم لقيت السعدي ينفاد سنة أربع

وختين وما أنكر منه قليلا ولا كثيرا فجعل على غلى ثم أذن لى فى بيته ومعى عبد الله بن عثمان ما أنكر منه قليلا ولا كثيرا قال ثم قدمت عليه مرة أخرى مع عبد الله بن حسن قال : فقات لماذ سنة كم قال سنة إحدى وستين فقالوا دخل عليه فذهب ببعض سماعه فأنكره لذلك . قال معاذ فتلقانا يوماً فسألته عن حديث القاسم فأنكره وقال ليس من حديثى قال ثم رأيت رجلاً تجاه بكتاب عمرو بن مرة عن إبراهيم فقال كيف هو فى كتابك قال عن علقمة وجعل يلاحظ كتابه فقال معاذ فقلت له انك إنما حدثتنا عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن عبد الله قال هو عن غلقمة فى هذا أنه تأخر إلى سنة إحدى وستين . وقد رواه هكذا ابن عساكر فى التاريخ وغيره . وذكره الزى فى التهذيب وكتب على قوله إحدى وذلك أنه اقتصر فى التهذيب على أنه توفى سنة ستين فرأى هذا مخالفاً لما ذكر من وفاته فكتب عليه والله أعلم .

( الأمر الثالث ) فى بيان من سمع منه قبل اختلاطه قال أحمد بن حنبل سماع وكيع من المسعودى بالكوفة قديم ، وأبو نعيم أيضاً قال وإنما اخاطب المسعودى بغداد . قال ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد انتهى . وعلى هذا فتقبل رواية كل من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد وهم أمة بن خالد وبشر بن الفضل وجعفر بن عون وخالد بن الحرث وسفيان بن حبيب وسفيان الثورى وأبو قتية سلم بن قتية وطلق بن غسان وعبد الله بن رجاء الغداني وعثمان بن عمر بن فارس وعمرو بن مرزوق وعمرو بن الهيثم والقاسم بن معن بن عبد الرحمن ومعاذ بن معاذ العبدي والنضر ابن شمير وزيد بن زريع .

( الأمر الرابع ) أنه قد شدد بعضهم فى أمر المسعودى ورد حديثه كله لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير . قال ابن حبان فى تاريخ الضعفاء كان المسعودى صدوقاً إلا أنه اختلط فى آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله وكان يحدث بما يجب لحمل عنه فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميز فاستحق الترك . وقال أبو الحسن القطان فى كتاب بيان الوهم والإيهام كان لا يتميز فى الأغلب ما رواه قبل اختلاطه عما رواه بعد انتهى . والصحيح ما قلناه من أن من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد فسماعه صحيح كما قال أحمد وابن عمار وقد ميز بعض ذلك والله أعلم .

ريعة الراى بن أبى عبد الرحمن أستاذ مالك قيل أنه تغير في آخر عمره وترك  
الاعتقاد عليه لذلك .

( قوله ) ريعة الراى بن أبى عبد الرحمن : أستاذ مالك قيل أنه تغير في آخر عمره  
وترك الاعتقاد عليه لذلك انتهى . وما حكاه المصنف من تغير ريعة في آخر عمره لم أره  
لغيره وقد احتج به الشيخان ووثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازى ويحيى بن سعيد  
والنسائى وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف  
إلا أن الثبائى أوردته في ذيل الكامل وقال إن البسقى وهو ابن حبان ذكره في الزوائد  
مقتصرأ على قول ريعة لابن شهاب أن حالى ليست تشبه حالك أنا أقول برأى من شاء  
أخذه وذكر البخارى قول ريعة هذا في التاريخ الكبير . وقال ابن سعد في الطبقات  
بعد توثيقه كانوا يثقون لموضع الراى قال ابن عبد البر في التمهيد وقد ذنب جماعة من أهل  
الحديث لاعترافه في الراى ورووا في ذلك أخباراً قد ذكرتها في غير هذا الموضع . قال  
وكان سفيان بن عينة والشافعى وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه لأن كثيراً منه يوجد  
له بخلاف المسند الصحيح لأنه لم يتبع فيه وروى ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم  
يأسناده إلى مالك قال قال لى ابن هرمز لا تمسك على شيء مما سمعت منى من هذا الراى  
فإنما افتجرت به أنا وريعة فلا تمسك به : وروى ابن عبد البر أيضاً فيه عن موسى بن  
هارون قال الذين ابتدعوا الراى ثلاثة وكلامهم من أبناء سبأيا الأمم وهم ريعة بالمدينة ،  
وعثمان البقى بالبصرة وفلان بالكوفة قال ابن عبد البر وذكر العقيل في التاريخ الكبير  
يأسناده إلى الليث قال رأيت ريعة في المنام فقلت له ملاحاك فقال حضرت إلى خير إلا أنى  
لم أحمد على كثير مما خرج منى من الراى انتهى .

فهذا كما تراه إنما تكلم فيه من قبل الراى لا من اختلاطه فإنى لم أر أحداً ذكره  
غير ابن الصلاح على أن غير واحد قد برأوه من الراى فروينا عن عبد العزيز  
ابن أبى سلة أنه قال يا أهل العراق تقولون ريعة الراى والله ما رأيت أحداً أحفظ  
لسنة منه .

وذكر ابن عبد البر في التمهيد قال كان عبد العزيز بن أبى سلة يجلس إلى ريعة  
فلما حضرت ريعة الوفاة قال له عبيد المرزبية أبا عثمان إنا قد صلينا منك وربما جاءنا  
من يستتينا في الشيء لم نسمع فيه شيئاً فترى أن رأينا له خبر من رأيه لنفسه ففقيه فقال

صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف روى عنه ابن أبي ذئب والناس  
قال أبو حاتم بن حبان تثير في سنة خمس وعشرين ومائة واختلط حديثه الأخير  
بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك .

حصين بن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتثير . ذكره النسائي وغيره  
والله أعلم .

ريعة اجلسوني فجلس ثم قال ويحك يا عبد العزيز لأن ثخوت جاهلا خير لك من أن تقول  
في ثوبة بشير علم لا لالا ثلاث مرات .

( قوله ) صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف روى عنه ابن أبي ذئب  
والناس قال أبو حاتم بن حبان تثير في سنة خمس وعشرين ومائة واختلط حديثه الأخير  
بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك انتهى .

وقد اتهم المصنف من أقوال من تكلم في صالح بالاختلاط على حكاية كلام ابن حبان  
فانقض ذلك ترك جميع حديثه وائس كذلك فقد ميز غير واحد من الأئمة بعض من سمع  
منه في صحته ممن سمع منه بعد اختلاطه .

فمن سمع منه قديما محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قاله علي بن المديني ويحيى  
ابن معين والبخاري وأبو أحمد بن عدى . ومن سمع منه أيضا قديما عبد الملك بن  
جرير وزيد بن سعد قاله ابن عدى . قلت وكذلك سمع منه قديما أسيد بن أبي سيد  
وسعيد بن أبي أيوب وعبد الله بن علي الأفريقي وعسارة بن غزية وموسى بن عقبة .  
ومن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة  
والله أعلم .

( قوله ) حصين بن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتثير ذكره النسائي وغيره  
والله أعلم انتهى .

وفيه أمران أحدهما أن حصين بن عبد الرحمن الدلوقي أربعة ذكرهم الخطيب  
في التمعق والمفرق والمزى في التهذيب والقهي في البران فكان ينبغي للمصنف أن يميز  
هذا المذكور منهم بالاختلاط في آخر عمره بذكر نسبه أو كنيته . ونسبه سلمى وكنيته

أبو الهذيل وهذا هو المعروف المشهور بمن يسمى هكذا . وروايته في الكتب الستة وليس لغيره من بقية الأربعة المذكورين رواية في شيء من الكتب الستة وإنما ذكرهم المزى في التهذيب للتمييز . وحسين بن عبد الرحمن الكوفي هذا ثقة حافظ وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة العجلي والنسائي في الكنى وابن حبان وغيرهم . وقال أبو حاتم الرازي ثقة ساء حفظه في الآخر . وقال النسائي تفيّر وقال يزيد بن هارون طلبت الحديث وحسين حتى كان يقرأ عليه وكان قد نسي . وعن يزيد بن هارون أيضاً أنه قال اختلط .

وذكره البخاري في الضعفاء . وكذلك العقيلي وابن عدى ولم يذكروا فيه تضعيفاً غير أنه كبر ونسى . وقد أنكر علي بن عاصم اختلاطه فقال لم يختلط . والثاني حسين ابن عبد الرحمن الحارثي الكوفي حدث عن الشعبي وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد والحجاج بن أرطاة ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل . وحكى عن أحمد أنه قال فيه ليس يعرف ما روى عنه غير الحجاج وإسماعيل بن أبي خالد . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ليس هذا بالأول مات سنة تسع وثلاثين ومائة . والثالث حسين بن عبد الرحمن النخعي الكوفي أخو مسلم بن عبد الرحمن النخعي روى عن الشعبي أيضاً قوله روى عنه حمص بن غياث ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والخطيب . وروى عن أحمد بن حنبل قال هذا رجل آخر لا يعرف . وقال الخطيب لم يرو عنه غير حمص بن غياث . وذكره ابن حبان في الثقات قال وليس هذا بالأوّلين قال هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة وقد رويوا ثلاثتهم عن الشعبي روى عنهم أهل الكوفة . قال وربما يتوهم أنهم واحد وليس كذلك أحدهم سلمي والآخر حارثي والثالث نخعي . والرابع حسين بن عبد الرحمن الجعفي أخو إسماعيل بن عبد الرحمن كوفي أيضاً روى عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب روى عنه طحمة بن عيلان الكوفي ذكره الخطيب في المتفق والمفترق وتبعه المزى في التهذيب والتهجي في الميزان وقال مجهول .

( الأمر الثاني ) لم يذكر المصنف في ترجمة حسين هذا من عرف أنه ضع منه في الصحة أو من عرفه أنه سمع منه في الاختلاط كما فعل في أكثر من ذكره ممن اختلط .

عبد الوهاب الثقفي ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال  
اختلط بآخرة .

سفيان بن عيينة وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلی أنه سمع يحيى

وقد سمع منه قديماً قبل أن يثير سليمان التيمي وسليمان الأعمش وشعبة وسفيان  
وألفه تعالى أعلم .

وقد اختلف كلامهم في سنة وفاته . فالشهور أنه توفي سنة ست وثلاثين ومائة قاله  
محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمطين وعليه انصر الخطيب في التتبع والمفتري  
والرازي في التهذيب واختلف فيه كلام ابن حبان في الثقات فإنه ذكره في طبقة التابعين  
وفي طبقة أتباع التابعين أيضاً وقال في طبقة التابعين أنه مات سنة ثلاث وستين ومائة  
وقال في طبقة أتباع التابعين أنه مات سنة ست وستين ومائة وهكذا نقلته من خط الصدر  
البركري في الموضوعين فإن لم يكن من خطأ النساخ فهو وهم من ابن حبان والمعروف سنة  
ست وثلاثين وبه جزم الذهبي أيضاً في اللبر وألفه أعلم .

( قوله ) عبد الوهاب الثقفي ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال  
اختلط بآخرة انتهى .

لم يبين المصنف مقدار مدة اختلاطه ولا من ذكر أنه سمع منه في الصحة أو في  
الاختلاط . فأما مقدار مدة اختلاطه فقال عقبه بن مكرم العمي اختلط قبل موته بثلاث  
سنين أو أربع سنين انتهى . وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائة بتقديم التاء على  
السين وهو قول عمرو بن علي الفلاس وأبو موسى الزمن وبه جزم ابن زبر وابن قانع  
والذهبي في اللبر والرازي في التهذيب وقيل سنة أربع وثمانين وبه صدر ابن حبان كلامه .

وأما الذين سموه منه في الصحة لجميع من سمع منه إنما سمع منه في الصحة قبل  
اختلاطه قال الذهبي في الميزان ما ضرر تغيره حديثه فإنه ما حدث بمحدث في زمن  
التغير ثم استدلل على ذلك بقول أبي داود تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي  
فحجب الناس عنهما .

(قوله) سفيان بن عيينة وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلی أنه سمع يحيى



ابن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فممن سمع منه في هذه السنة وبعد هذه فسماعه لا شيء . قلت توفي بعد ذلك بنحو سنتين سنة تسع وتسعين ومائة .

عبد الرزاق بن همام ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقي فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء . قال النسائي فيه نظر لمن كتبه عنه بآخرة .

---

ابن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فممن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء . قلت توفي بعد ذلك بنحو سنتين سنة تسع وتسعين ومائة انتهى . وفيه أمور ( أحدها ) أن المصنف لم يبين من سمع منه في سنة سبع وتسعين وما بعدها وقد سمع منه في هذه السنة محمد بن غاصم صاحب ذلك الجزء الثاني كما هو مؤرخ في الجزء المذكور . وهكذا ذكره أيضاً صاحب الميزان قال فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ولم يلقه فيها أحد فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر قال ويطلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع .

( الأمر الثاني ) أن هذا الذي ذكره المصنف عن محمد بن عبد الله بن عمار عن القطان قد استبعده صاحب الميزان فقال وأنا استبعده وأعد غلطاً من ابن عمار فإن القطان مات في مفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج ووقت تحدثهم عن أخبار الحاج فممن تمكن يحيى بن سعيد بن أن يسمع اختلاط سفيان ثم جهد عليه بذلك والموت قد نزل به ثم قال فله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع .

( الأمر الثالث ) أن ما ذكره المصنف من عند نفسه كونه بقي بعد الاختلاط بنحو سنتين وممن سمع منه وسبب ذلك ومعه في وفاته فإن المعروف أنه توفي بمكة يوم السبت أول شهر رجب سنة ثمان وتسعين قاله محمد بن سعد وابن زبر وابن قانع . وقال ابن جان يوم السبت آخر يوم من جمادى الآخرة .

( قوله ) عبد الرزاق بن همام ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقي فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء إلى آخر كلامه .

لم يذكر المصنف أحداً ممن سمع من عبد الرزاق بعد تميزه إلا إسحق بن إبراهيم

قلت وعلى هذا يحمل قول عباس بن عبد العظيم لما رجع من صنعاء والله لقد  
نحشت إلى عبد الرزاق وإنه لكذاب والواقدي أصدق منه .

قلت وقد وجدت فيما روى عن العابراني عن إسحق بن إبراهيم الدبري عن  
عبد الرزاق أحاديث استذكرتها جداً فأحلت أمرها على ذلك فإن سماع الدبري منه  
متأخر جداً . قال إبراهيم الحربي مات عبد الرزاق والدبري ست سنين أو سبع  
سنين ويحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالي الواقعة عن تأخر سماعه من  
سفيان بن عيينة وأشباهه .

الدبري فقط . وعن سمع منه بعد ما عني أحمد بن محمد بن شبوية قاله أحمد بن حنبل  
وسمع منه أيضاً بعد التميز محمد بن حماد الطبراني والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني  
في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبد الرزاق كلهم سمع منه بعد التميز وهم أربعة أحدهم الدبري  
الذي ذكره المصنف وكان سماعه من عبد الرزاق سنة عشر ومائتين وكانت وفاة الدبري  
سنة أربع وثمانين ومائتين والثاني من شيوخ الطبراني إبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني  
والثالث إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد الشناني . والرابع الحسن بن عبد الأعلى  
البوسى الصنعاني . فهؤلاء الأربعة سمع منهم الطبراني في رحلته إلى اليمن سنة اثنين وثمانين  
وسماعه من عبد الرزاق بآخرة .

وعن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وعلى  
ابن المديني ويحيى بن معين ووكيع بن الجراح في آخرين أخرج لهم الشيخان من رواياتهم  
عن عبد الرزاق . فمن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع إسحق بن  
راهويه إسحق بن منصور الكوسج ومحمود بن غيلان .

وعن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع علي بن المديني إسحق بن إبراهيم  
السعدي وعبد الله بن محمد السندي ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن يحيى بن أبي عمر  
المدني ويحيى بن حعفر اليكندي ويحيى بن موسى البلخي الملقب خب .

وعن أخرج له مسلم عن عبد الرزاق مع أحمد بن حنبل أحمد بن يوسف السلمي  
وحجاج بن يوسف الشاعر والحسين بن علي الحلال وسلمة بن شبيب وعبد الرحمن بن

طارم محمد بن الفضل أبو النعمان اختلط بآخرة فما رواه عنه البخاري ومحمد ابن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه .

بشر بن الحكم وعبد بن حميد وعمرو بن عبد الناقد ومحمد بن رافع ومحمد بن مهران الخصال والله أعلم .

(قوله) طارم محمد بن الفضل أبو النعمان اختلط بآخرة . فيما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه انتهى .

ولم يبين المصنف ابتداء اختلاطه ولا كم قام في الاختلاط ولا من سمع منه قبل الاختلاط وبعده إلا ما ذكر عن البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ وآتى به بصيغة ينبغي ولم ينقله عن أحد يرجع إليه مع أن بعض الحفاظ صاغه منه بعد الاختلاط وهو أبو زرعة الرازي كما سيأتي وأنا آيين ذلك إن شاء الله تعالى .

فإنما ابتداء اختلاطه فقد اختلفوا في ذلك فقال أبو حاتم كتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة يعني ثمانين قال ولم أصح منه بعدما اختلط فمن سمع منه قبل سنة وعشرين وثمانين فسماعه جيد . قال وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين .

وقال أبو داود بأننا أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة وثمانين ثم راجعه عقله واستعكم به الاختلاف سنة ست عشرة ومات طارم سنة أربع وعشرين وثمانين فإذا كان اختلاطه ثمانين سنين على قول أبي داود وأربع سنين على قول أبي حاتم .

وقال الدارقطني ما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر . وأما ابن حبان فإنه قال في تاريخ الضعفاء اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به فوقع الناكثين الكثيرة في روايته فما روى عنه القدماء إذا علم أن سمعهم منه كان قبل تغيره إن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يخرج في فعل ذلك . وأما رواية التأخرين عنه فلا يجب إلا التنسك عنها على الأحوال وإذا لم يعلم التميز بين سماع التأخرين والتقدمين منه يترك السكل فلا يحتج بشيء منه . وقد أنكر صاحب اللباز قول ابن حبان هذا ونسبه إلى التخصيف والتهوير . وقال لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منسكراً فأين ما زعم انتهى .

أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي . رويناه عن الإمام ابن خزيمة أنه قال حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد .

وأما من سمع منه قبل الاختلاط فأحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد السندی وأبو حاتم الرازي وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الزريق . وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري أو مسلم وروى عنه في الصحيح شيئاً من حديثه ومع كون البخاري روى عنه في الصحيح فقد روى في الصحيح أيضاً عن عبد الله ابن محمد السندی عنه .

وروى مسلم في الصحيح عن جماعة عنه وهم أحمد بن سعيد الدارمي وحجاج بن الشاعر وأبو داود سليمان بن سعيد السنجي وعبد بن حميد وهارون بن عبد الله الحمال .

وأما من سمع منه بعد الاختلاط فأبو زرعة الرازي كما قال أبو حاتم وعلي ابن عبد العزيز البغوي على قول أبي داود أنه استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة وذلك أن سماع علي بن عبد العزيز كان في سنة سبع عشرة كما قاله العقيلي فأما على قول أبي حاتم التقدم فسماع علي بن عبد العزيز البغوي منه كان قبل اختلاطه والله أعلم . وجاء إليه أبو داود فلم يسمع منه لما رأى من اختلاطه . وكذلك إبراهيم الحربي .

(قوله) أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي رويناه عن الإمام ابن خزيمة أنه قال حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد انتهى . وظاهر كلام ابن خزيمة أن من سمع منه بالبصرة قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح ، أن من سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط أو مشكوك فيه . فمن سمع منه بالبصرة أبو داود السجستاني وابن ماجه وأبو مسلم الكجي وأبو بكر بن أبي داود ومحمد بن إسحق الصاغاني وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري وأبو عروبة الحسين بن محمد الحراني . ومن سمع منه ببغداد أحمد بن سلمان النجاد وأحمد بن كامل بن سحرة القاضي وأحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي وأبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان وإسماعيل بن محمد الصغار وحبشون بن موسى الحلال وعبد الله بن إسحق بن إبراهيم ابن الحراساني البغوي وأبو عمرو عثمان بن أحمد السماك وأبو بكر محمد بن أحمد ابن يعقوب بن شعبة السدوسي وأبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي وأبو عيسى

ومن بلغنا عنه ذلك من التأخرين أبو أحمد القطري الجرجاني وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة ذكر الحافظ أبو علي البردعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغنا أنها اختلطت في آخر عمرها .

محمد بن علي بن الحسين البخاري بالناء للثناة من فوق للضمومة وأبو جعفر محمد بن عمرو ابن البحتري ومحمد بن محمد النوري وأبو العباس محمد بن يعقوب الأحمي . وما أجزأناه من عبارة ابن خزيمة من أن من سمع منه بالبصرة فهو قبل الاختلاط . ومن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط وليس صريحاً في عبارته بل هو ظاهر منها وبض من ذكرنا أنه سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط كأبي بكر الشافعي . وكذلك محمد بن يعقوب الأحمي فقد ذكر الحاكم في تاريخ نيسابور أن الأحمي لم يسمع بالبصرة حديثاً واحداً وأن أباه رحل به سنة خمس وستين على طريق أصبهان وذكر بقية رحلته للبلدان ثم دخل بغداد سنة سبع وستين إلى آخر كلامه .

(قوله) ومن بلغنا عنه ذلك من التأخرين أبو أحمد القطري الجرجاني وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة ذكر الحافظ أبو علي البردعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغنا أنها اختلطت في آخر عمرها انتهى . وأما القطري فلم أر من ذكره فيمن اختلط غير ما حكاه المصنف عن الحافظ أبي علي البردعي وقد ترجمه الحافظ حمزة السهمي في تاريخ جرجان فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك وهو أعرف به فإنه أحد شيوخ حمزة وقد حدث عنه الحافظ أبو بكر الاسماعيلي في صحيحه إلا أنه دلس اسمه فقال مرة حدثنا محمد بن أبي حامد النيسابوري وقال مرة حدثنا محمد بن أحمد الصفي . وقال مرة حدثنا محمد بن أحمد الوردی . وقال مرة حدثنا محمد بن أحمد البغوي . وقال مرة حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين ولم ينسبه . ونسبته القطري إلى أحد أجداده فإنه محمد بن أحمد بن الحسين القاسم بن السري ابن الطريف القطري الجرجاني الرباطي ولم يدسه الاسماعيلي أضفه ولكن لكونه ليس في مرتبة شيوخه وإنما هو من أقرانه وكان نازلاً في منزل الإسماعيلي وتوفي الاسماعيلي قبله في سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة في غرة شهر رجب وتأخر القطري ست سنين توفي في سنة سبع وسبعين في شهر رجب أيضاً فلذلك أبهم نسبة فإن كان قد حصل للقطري تغير فهو بعد موت الاسماعيلي .

وآخر من بقى من أصحاب القطري القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري

وهو أيضاً سمع منه قبل التغير إن كان حصل له تغير فإن القاضي أبا الطيب رحل إلى جرجان سنة إحدى وسبعين في حياة الاسماعيلي فقدمها يوم خميس فاشتغل بدخول الحمام ثم أصبح فأراد الاجتماع بالاسماعيلي والجماع عليه فقال له ابنه أبو سعد إنه شرب دواء لمرض حصل له فتعال غداً للجماع عليه فجاء من الغد يوم السبت فوجده قد مات فلم يحصل للقاضي أبي الطيب لقي الاسماعيلي ويجمع في تلك السنة من التطريفي فإنه كان نازلاً في منزل الاسماعيلي . ولم يذكر الذهبي في الميزان التطريفي فيمن تغير ولكن ذكر السمعاني في الأنساب أنهم أنكروا على التطريفي حديثاً رواه من طريق مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جبلاً لأبي جهل . قال السمعاني وكان يذكر أن ابن صاعد وابن مظفر أقاداه عن الصوفي هذا الحديث قال ولا يبعد أن يكون قد سمع إلا أنه لم يخرج أصله . قال وقد حدث غير واحد من المتقدمين والتأخرين بهذا الحديث عن الصوفي . قال السمعاني وأنكروا عليه أيضاً أنه حدث بمسند إسحق بن إبراهيم المخطئ عن ابن شيرويه من غير الأصل الذي سمع فيه . وقال حمزة السهمي سمعت أبا عمرو الرزجاني يقول رأيت سماع التطريفي في جميع كتاب ابن شيرويه والله أعلم .

قلت وثم آخر يوافق التطريفي في الاسم واسم أبيه وبلده وتقارباً أيضاً في اسم الجيد وهما مناسيران وقد اختلط في آخر عمره فيحتمل أن يكون اشتبه التطريفي به واسم التطريفي محمد بن أحمد بن الحسين الجرجاني كما تقدم . واسم الآخر محمد بن أحمد ابن الحسن وقد بين الحاكم في تاريخ نيسابور اختلاط هذا فقال ولقد بافر معي وسبرته في الحضر والسفر نيفاً وأربعين سنة فما اتهمته في الحديث قط ثم تغير بأخرة وخلط والله تعالى يخبر لنا وله ويتقن ممن أفسد علمه وتوفي عشية يوم الاثنين الرابع من جمادى الأولى سنة ثلاث وعشرين وثلاث مائة . وأما محمد بن الفضل بن محمد بن إسحق ابن خزيمة فقد بين الحاكم في تاريخ نيسابور مدة اختلاطه فقال إنه مرض وتغير بزوال العقل في ذي الحجة من سنة أربع وعشرين وثلاث مائة فإني قصدته بعد ذلك غير مرة فوجدته لا يعقل وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلققه بمالاته بالدين وتوفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى من سنة سبع وسبعين وثلاث مائة انتهى . فلي هذا تكون مدة اختلاطه سنتين وخمسة أشهر أو مع زيادة بعض شهر آخر .

وأبو بكر بن مالك القطيعي راوى مسند أحمد وغيره اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه .

وأما نقل صاحب الميزان عن الحاكم أنه عاش بعد تغيره ثلاث سنين فنقل غير محرز . وهكذا قال في العبر اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنّبوه . قال في الميزان ما عرفت أحداً سمع منه أيام عدم عقله والله أعلم .

( قوله ) وأبو بكر بن مالك القطيعي راوى مسند أحمد وغيره اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه انتهى .

وفي ثبوت هذا عن القطيعي نظر وهذا القول تبع فيه المصنف مقالة حكيت عن أبي الحسن بن الفرات لم يثبت إسنادها إليه ذكرها الخطيب في التاريخ فقال حدثت عن أبي الحسن بن الفرات قال كان ابن مالك القطيعي مستوراً صاحب سنة كثير الدجاج من عبد الله بن أحمد وغيره إلا أنه خاط في آخر عمره وكف بصره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه انتهى . وقد أنكر صاحب الميزان هذا على ابن الفرات وقال هذا غلو وإسراف . وقال أبو عبد الرحمن السلمي أنه سأل الدارقطني عنه فقال ثقة زاهد سمعت أنه بحباب الدعوة . وقال الحاكم ثقة مأمون وسئل عنه البرقاني فقال كان شيخاً صالحاً غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم تسكن سماعه فمزوه لأجل ذلك وإلا فهو ثقة . قال البرقاني وكنت شديد التنقيح عن حاله حتى ثبت عندي أنه صدوق لا شك في سماعه وإنما كان فيه بله فلما غرقت القطعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه قال ولما اجتمعت مع الحاكم أبي عبد الله بن البيع بنيسابور ذكرت بن مالك ولينته فأنكر على . وقال الخطيب لم أر أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به . وقال أبو بكر بن نقطة كان ثقة وتوفي القطيعي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاث مائة . وعلى تقدير ثبوت مما ذكره أبو الحسن بن الفرات من التغير وتبعه المصنف فمن سمع منه في الصحة أبو الحسن الدارقطني وأبو حفص بن شاهين وأبو عبد الله الحاكم وأبو بكر البرقاني وأبو نعيم الأصبهاني وأبو علي بن المذهب راوى المسند عنه فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين والله أعلم .

واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنما  
نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الإختلاط والله أعلم .

### ( النوع الثالث والستون — معرفة طبقات الرواة والعلماء )

وذلك من المهمات التي اقتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين  
وغيرهم . وكتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد كاتب الواقدي كتاب حفيظ كثير  
الفوائد وهو ثقة غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء . ومنهم الواقدي وهو عمد  
ابن عمر الذي لا ينسبه والطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين وعند هذا قرب  
شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة ومن طبقتين بالنسبة  
إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها . فأنس بن مالك الأنصاري وغيره من أصاغر  
الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى  
تشابههم في أصل صفة الصحبة . وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى والتابعين  
طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة ثالثة وهلم جرا .

وإذا نظرنا إلى تناوت الصحابة في سواهم ومراتبهم كانوا على ما سبق  
ذكره بضع عشرة طبقة ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من  
طبقة العشرة من الصحابة بل دونهم بفافات . والباحث الناظر في هذا الزمن يحتاج  
إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك والله أعلم .



( النوع الرابع والستون — معرفة الموالى من الرواة والعلماء )

وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة كما إذا قيل فلان القرشي أنه منهم صليبة فإن من قبيل فيه قرشي من أجل كونه مولى لهم مهم . واعلم أن فيهم من يقال فيه مولى فلان أو لبني فلان والمراد به مولى العتاقة وهذا هو الأغلب في ذلك . ومنهم من أطلق عليه لفظ المولى والمراد به ولاء الإسلام . ومنهم أبو عبد الله البخارى فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم نسب إلى ولاء الجعفيين لأن جده وأجلته الذى يقال له الأحنف أسلم وكان مجوسياً على يد اليمان بن أخنس الجعفي جد عبد الله بن محمد السندى الجعفي أحد شيوخ البخارى . وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسى مولى عبد الله بن المبارك وإنما ولاؤه له من حيث كونه اسلم وكان نصرانياً على يديه .

ومنهم من هو المولى بولاء الحلف والموالات كاللث بن أنس الإمام ونفره هم أصبحيون حميريون صليبة وهم موال لثيم قرش بالحلف . وقيل لأن جده مالك بن أبي عامر كان عسافاً على طلحة بن عبيد الله أى أجيلاً وطاعة يخلف بالتجارة فليل مولى التميمين لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي وهذا قسم رابع في ذلك وهو نحو ما أسلفناه في مقسم أنه قيل فيه مولى ابن عباس للزومه آياه .

وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليتهم . أبو البختري الطائى . سعيد ابن فيروز التامى هو مولى طى .

( النوع الرابع والستون . معرفة الموالى من الرواة والعلماء )

( قوله ) وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليتهم فذكر جماعة ذكر فيهم عبد الله بن وهب المصرى القرشى مولاهم ثم قال وربما نسب إلى القبيصة مولى مولاهما كآبى الحباب سعيد بن يسار الهاشمى إلى آخر كلامه . فذكر المصنف أميد الله بن وهب فيمن يلحق إلى القبائل من مواليتهم ليس بمحمد فإن ظاهره يقتضى أنه مولى قرشى وإنما

أبو العالية رفيع الرياحي التميمي التابعي كان مولى امرأة من بني رباح .

عبد الرحمن بن هرم الأعرج الهاشمي . أبو داود الراوي عن أبي هريرة وابن بخينة وغيرهما هو مولى بني هاشم . الليث بن سعد المصري النهدي مولاهم .

عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي مولاهم . عبد الله بن وهب المصري القرشي مولاهم . عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث الجعفي مولاهم .

وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبي الحباب سعيد بن يسار الهاشمي الراوي عن أبي هريرة وابن عمر كان مولى لمولى لبني هاشم لأنه مولى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

روينا عن الزهري قال قدمت على عبد الملك بن مروان فقال من أين قدمت يازهري قالت من مكة قال فمن خلفت بها يسود أهلها قلت عطاء بن أبي رباح قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي قال وبم سادهم قلت بالديانة والزواية قال إن أهل الديانة والرواية لينبئ أن يسودوا .

قال فمن يسود أهل اليمن . قال قلت خاوس بن كيسان . قال فمن العرب أم من الموالي .

قال قلت من الموالي . قال وبم سادهم قلت بما سادهم به عطاء . قال إنه لينبئ .

قال فمن يسود أهل مصر . قال قلت يزيد بن أبي حبيب . قال فمن العرب أم من الموالي . قال قلت من الموالي .

هو مولى مولاها فكان ينبغى أن يذكر مع سعيد بن يسار لما ذكر أنه مولى بني هاشم وذلك أن عبد الله بن وهب القرشي القهري مولى يزيد بن زمانة . يزيد بن زمانة مولى أبي عبد الرحمن يزيد بن أنيس القهري ذكر ذلك جماعة منهم ابن يونس في تاريخ مصر . وهب بن يزيد بن أنيس في تهذيب البيهقي . وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والبيهقي .

قال فن يسود أهل الشام قال قلت مكحول : قال فن العرب أم من الموالى  
قال قلت من الموالى عبد ثوبى أعتقته امرأة من هذيل .

قال فن يسود أهل الجزيرة . قلت ميمون بن مهران . قال فن العرب أم من  
الوالى قال قلت من الموالى .

قال فن يسود أهل خراسان . قال قت الضحاك بن مزاحم . قال فن العرب  
أم من الموالى . قال قلت من الموالى .

قال فن يسود أهل البصرة قال قلت الحسن بن أبى الحسن . قال فن  
العرب أم من الموالى . قال قلت من الموالى .

قال وذلك فن يسود أهل الكوفة . قال قلت إبراهيم التميمى قال فن العرب  
أم من الموالى . قال قلت من العرب .

قال ويلك يا زهرى فرجت عنى والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب  
لها على المنابر والعرب تحتها .

قال قلت يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه من حفظه ساد ومن ضيعه سقط .  
وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال لما مات العبادة صار الفقه فى جميع  
البلدان إلى الموالى إلا المدينة فإن الله خصها بقرشى فكان قبه أهل المدينة سعيد  
ابن المسيب خير مدافع .

فى الأنساب مولى رمانة وقال البخارى فى التاريخ الكبير مولى بنى رمانة : وهذا موافق  
لما تقدم عن ابن يونس وهو الصواب وإلى فهر تنسب قريش وعجارب والحارث بن فهر  
قال الشاعر :

قلت وفي هذا بعض الميل فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب قهقاء  
أئمة مشاهير منهم الشعبي والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب  
عرب إلا سليمان بن يسار والله أعلم .

( النوع الخامس والستون — معرفة أوطان الرواة وبلدانهم )

وذلك مما ينتظر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم ومن مظان  
ذكره الطائفت لابن سعد . وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام  
وغلّب عليهم سكنى القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت  
المجم تنسب وأضاع كثير منهم أنسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم .  
ومن كان الناقلة من بلد إلى بلد واران الجمع بينهما في الانتساب فليبدأ بالأول  
ثم بالثاني المنقل إليه وحسن أن يدخل على الثاني كلمة ثم فيقال في الناقلة من مصر  
إلى دمشق مثلاً فلان المصري ثم الدمشقي . ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة  
فجائز أن ينسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة  
أيضاً . ولتقتد بالحاكم أبي عبيد الله الحافظ فنروي أحاديث بأسانيد منبهين على  
بلاد روايتها ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بإسناده ثم يذكر أوطان  
رجاله واحداً فواحداً وهكذا غير ذلك من أحوالهم .

( أخبرني ) الشيخ المسند للعمر أبو خفص عمر بن محمد بن محمد رحمه الله  
قرأت عليه ببنداد قال أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري قال

---

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

قال مؤلفه أعزه الله :

وهذا آخر ما تيسر جمعه على كتاب علوم الحديث والله تعالى ينفع به جامعه وقارءه  
ومن نظر فيه ويلبثنا من رحمته ما نؤمله ونرجيه إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير .

أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي . قال أخبرنا أبو محمد عبد الله ابن إبراهيم بن أيوب بن ماسي . قال حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري . قال حدثنا سليمان التيمي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاهجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام أو قال ثلاث ليال » .

( أخبرني ) الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد محمد بن علي القرشي رحمه الله بقرآتي عليه بنيسابور عوداً على بدء من ذلك مرة على رأس قبر مسلم بن ججاج . قال أخبرنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الزراوي عند قبر مسلم أيضا ( ح ) وأخبرتني أم المؤيد زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشعري بقرآتي عليها بنيسابور مرة وقراءة أخرى مرة أخرى رحمه الله .

قلت أخبرك إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القاري قراءة عليه . قال أخبرنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور قال أخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد السلمي قال أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً ؟ قال تمنعه من الظلم فذلك نصره إياه »

الحديثان عاليان في السماع مع لطافة السند وصحة المتن وأنس في الأول فن دونه إلى أبي مسلم بصريون ومن بعد أبي مسلم إلى شيخنا فيه بغداديون . وفي الحديث

---

قال مؤلفه أمد الله تعالى مدته وكان الفراغ من تبويض هذه النسخة في يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين .

الثاني أنس فمن دونه إلى أبي مسلم كما ذكرناه بصريون ومن بعده من ابن نجيد إلى شيخنا نيسابوريون .

( أخبرني ) الشيخ الزكي أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات ابن الإمام أبي عبد الله محمد بن الفضل القراوى بقراءتي عليه بنيسابور رحمه الله قال أخبرنا جدى أبو عبد الله محمد بن الفضل قال أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحيرى رحمه الله قال أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون قال أخبرنا أبو حاتم مكى بن عبدان قال أخبرنا عبد الرحمن بن بشر قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عبدة بن أبي لبابة أن وراداً مسولى المغيرة ابن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية كتب ذلك الكتاب له وراد أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يسلّم إلّا له إلّا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد .

المغيرة بن شعبة ووزاد وعبدة كوفيون بن جريج مكى وعبد الرزاق صنعاني يمان وعبد الرحمن بن بشر فشيخنا ومن بينهما أجمون نيسابوريون والله سبحانه الحمد الأتم على ما أسبغ من أفضاله والصلاة والسلام الأفاضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين وآل كل نهاية مايسأل السائلون وغاية ما يأمل الآملون .

كتبه يده لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده أقل عبيد الله تعالى وأفقرهم وأحقهم وأصغرهم وأحوجهم إلى مغفرة ربه ورحمته يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى ، الأتفيحي غفر الله وجميع المسلمين .

اللهم ارحمهم رحمة واسعة واغفر لهم مغفرة جامعة لمحمد وآله يارب العالمين .  
وكان القراغ من كتابته يوم الاثنين المبارك ثمان وعشرين ليلة خلت من شهر شعبان المكرم عام ٧٩٣ أحسن الله عاقبتها في خير وغاية بلاحة بمنه وكرمه .  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله ، حدثنا (١) شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر فريد الدهر أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الرحمن العراقي ، إمام من حفظه ولهذه في يوم الثلاثاء ثاني ذى الحجة سنة ست وتسعين وسبعمائة .

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم البمشقي رحمه الله قال : أنبأنا المقداد بن هبة الله القيسي قال : أنبأنا ثابت بن مسرف قال : أنبأنا أبو بكر محمد بن عبيد الله الزاغوني قال : أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن أبي الصقر قال : أنبأنا أبو النعمان تراب بن عمر الكاتب قال : أنبأنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن المفسر الفقيه الشافعي قال : حدثنا القاضي أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي قال : حدثنا بن شاهين قال : حدثنا خالد بن يزيد عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتسبيح والتكبير » هذا حديث رجاله مخرج لهم في الصحيح ، فابن شاهين واسمه إسحق احتج به البخاري ، وخالد : هو عبد الله الواسطي ، اتفقا عليه وزيد ، وهو : ابن أبي زياد ، روى له مسلم في المناقب وعلق له البخاري ، والحديث أوله مشهور من حديث ابن عباس ، وآخره غريب من حديثه ، وإنما يعرف آخره من حديث ابن عمر كما سيأتي . . . وقد أخرج البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، أوله من رواية مسلم البطين ، زاد أبو داود ، ومجاهد ، وأبو صالح ، كلهم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس دون قوله « فأكثروا . . . إلخ » وزادوا فيه قالوا : « ولا الجهاد . . . » ، قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء . فقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب .

(١) هذه الخاتمة كتبها يعقوب بن أحمد بن عبد النعم الأزهري للأطفيحي  
غفر الله لنا ولها ولسائر المسلمين .

أخبرني الشيخ الصالح أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن نصر المقدسي رحمه الله — بقرائي عليه — بصاحبة دمشق ، قال : أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبد الواحد المقدسي قال : أنبأنا محمد بن أبي يزيد بن حمد السكراني في كتابه قال : أنبأنا محمود بن إسماعيل الصيرفي قال : أنبأنا أحمد بن محمد بن الحسين بن قادشاة قال : أنبأنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال : حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي قال : حدثنا شيان بن فروخ قال : حدثنا أبو عرواة عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أفضل عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من أيام العشر فأكثروا فيهن من التسبيح والتهليل والتحميد » .

هذا حديث حسن ، ويزيد بن أبي زياد أخرجه له مسلم في المتابعات كما تقدم في شعب الإيمان عن أحمد بن حنبل أنه قال : ما قال فيه أحد هذا الكلام الأخير إلا أبو عرواة ، يعني « فأكثروا فيهن . . . » ثم اعترض عليه البيهقي بأنه رواه أيضاً محمد بن فضيل وأبو سعد مسعود كلاهما عن يزيد بن أبي زياد ، قلت وقد وقع لنا من طريق محمد بن فضيل أخبرنا به الشيخ أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر الشحطلي رحمه الله بالسرب بظاهر دمشق قال : أنبأنا علي بن أحمد بن عبد الواحد ، قال : أنبأنا عمر بن محمد بن محمد بن معمر قال : حدثنا الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي قال : أنبأنا محمد بن علي بن الحسن التتائي أبو الزائهم قال : أنبأنا محمد وهو ابن أحمد بن محمد بن رزقويه قال : حدثنا حمزة وهو ابن محمد بن العباسي قال : أنبأنا عبد الله وهو ابن محمد بن أبي الدنيا قال : حدثنا يوسف بن موسى قال : حدثنا محمد بن فضيل قال : حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه فيهن العمل من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن التحميد والتهليل والتكبير » . وأما رواية أبي سعد مسعود عن يزيد بن أبي زياد فرواها البيهقي في شعب الإيمان .



قلت : وتابع يزيد بن أبي زياد عليه موسى بن أبي حاشية أحد الثقات عن مجاهد رواه خيشمة بن سليمان الأضرابي بإسناد جيد وبالإسناد للتقدم إلى الطبراني قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبراني عن عبد الرزاق عن ابن عينة عن مسعر عن عمر ابن مرة قال : قيل لمحمد بن علي : ما أفضل ما تقول في هذه الأيام ؟ — لأيام الحج — قال : لا إله إلا الله ، والله أكبر . قال ابن عينة : وأخبرني شيخ مؤذن لأهل مكة عن علي الأزدي قال : سمعهم ابن عمر — يعني في أيام العشر — يقولون : لا إله إلا الله والله أكبر فقال : هي هي فقلت : يا أبا عبد الرحمن ما هي هي ؟ قال : وألزمهم كلمة التقوى . . . والله أعلم .

آخر المجلس الثاني والثمانين من الإملاء .

بلغ مقابلة على مؤلفه فصحه والله الحمد والمنة وحسبنا الله ونعم الوكيل .

---

تم الكتاب

محمد الله تعالى

---



## الإمام أبو عمرو بن الصلاح

قال ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر الكردى الشهرزورى المعروف بابن الصلاح الشرخانى الملقب تقي الدين الفقيه الشافعى .

كان أحد فضلاء عصره فى التفسير والحديث والفتوى وأسماء الرجال وما يتماق به علم الحديث ونقل اللغة . وكانت له مشاركة فى فنون عديدة وكانت فتاويه مسددة وهو أحد الشياخى الذين اتفقت بهم . قرأ الفقه أولاً على والده الصلاح وكان من جملة مشايخ الأكراد المشار إليهم ثم نقله والده إلى الموصل واشتغل بها مدة وبأنفى أنه كرر جميع كتاب المذهب ولم يعار شارب . ثم أنه تولى الإعادة عند الشيخ العلامة عماد الدين أبى حامد بن يونس بانوصل أيضاً وأقام قليلاً ثم سافر إلى خراسان فأقام بها زماناً وحصل علم الحديث هناك ثم رجع إلى الشام وتولى التدريس بالمدرسة الناصرية بالقدس التسربة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب رحمه الله تعالى وأقام بها مدة واشتغل الناس عليه وأتبعوه به . ثم انتقل إلى دمشق وتولى التدريس بالمدرسة الرواحية التى أنشأها الزكى أبو القاسم هبة الله ابن عبد الواحد بن رواحية الحموى وهو الذى أنشأ بالمدرسة الرواحية بحلب أيضاً . وأما بنى الملك الأشرف بن الملك العادل بن أيوب رحمه الله تعالى دار الحديث بدمشق فوُضَّ تدريسها إليه واشتغل الناس عليه بالحديث . ثم تولى تدريس مدرسة ست الشام زمرد خاتون بنت أيوب وهى شقيقة شمس الدولة توران شاه ابن أيوب انتهى هى داخل البلد قبلى التيمارستان النورى وهى التى بنت للمدرسة الأخرى ظاهر دمشق وبها قبرها وقبر أخيها المذكور وزوجها ناصر الدين بن أسد الدين شيركوه صاحب حمص فكان يقوم بوظائف الجهات الثلاث من غير إخلال بشئ منها إلا بقدر ضرورى لا بد منه .

وكان من العلم والدين على قدر عظيم وقدمت عليه في أوائل شوال سنة اثنتين وثلاثين وستماية وأقت تنده بدمشق ملازم الاشتغال مدة سنة ونصف .

وصنف في علوم الحديث كتاباً نافعاً ( هو هذا ) وكذلك في مناسك الحج جمع فيه أشياء حسنة يحتاج الناس إليها وهو مبسوط وجمع بعض أصحابه فتاويه في مجلد ( طبع في مصر سنة ١٣٤٨ وهو في ٣٩ صحيفة ) .

ولم يزل أمره جارياً على السداد والصلاح والاجتهاد في الاشتغال والنفع إلى أن توفي يوم الأربعاء وقت الصبح وصلى عليه بعد الظهر وهو الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستماية بدمشق ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر رحمه الله تعالى .

ومولده سنة سبع وسبعين وخمماية بشرخان . وشرخان بفتح الشين المثلثة والراء وانحاء المعجمة وبعد الألف نون قرية من أعمال إربل قريبة من شهرزور . وروى عنه أنه قال أخبرني الشيخ الصالح علي بن الرواس قدس الله روحه . قال ألهمت في النوم هذه الكلمات . إُدفع للسئلة ما وجدت التحمل يمكنك فإن لكل يوم رزقاً جديداً .

والإلحاح في المطالب بذهب البهائم . وما أحسن الصنيع إلى الملهوف . وربما كانت الخير نوعاً من أدب الله تعالى . والحفاظ مراتب فلا تمجّل على شدة قبل أن تدرك فإنك ستناها في أوائلها ولا تمجّل في حوائجك فتضيق بها ذرعاً ويفشاك القنوط والله أعلم .



في الصفحات التالية راموز للوحات الثلاث الأخيرة من النسخة المصورة المكتوبة بخط يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهرى في سرار شعبان من عام ٧٩٣ هجرية .





ان عبد الله بن وهب القشيري مولى يزيد بن زبارة وزيد بن زبارة مولى  
 الى عبد الرحمن بن زيد بن النسي القشيري ذلك جماعة منهم من يوفى في كادح  
 مصرويه عزم القشيري في تصحيح الكتاب وقال بن ابي كاتم في المرح والقد  
 والسحاب في الاشباب مولى ومات وقال القشيري في المادح القشيري مولى في  
 زمانه وهذا موافق لما تقدم من بن وليس وهو الصواب والى ههنا شئ من  
 ومخاربات ومخاربات بن محمد قال الشاعر جمع الله العبايل من ههنا  
 ههنا اولاد اخرها ومولى الله على سيدنا محمد واله وحبه احسن قال موفقه اعز الله تعالى  
 وهذا اخرها ليس رحمه على كتاب علوم الحديث والله تعالى يرفع عنه طاعة ذرية  
 وكاتبه ومن نظريته وسلفنا من رحمته ما نؤمله ونحبه انه على كل شئ قدير  
 وبالا حابة حديث قال موفقه امده الله تعالى مدته وكان الفراع من تيسر هذه  
 الضميمة في يوم الاحد احدى والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة اثنى  
 وثمانين وسبعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين  
 شهادته لعمري والله تعالى عز وجل اقل عبيد الله تعالى وانتم هم واحترموا وعظموا  
 واحوجهم الى معرفة ربه ورحمته يعقوب بن محمد بن عبد الله النعمان ازمري لا طبع  
 الله ويجمع السبل الى الله اذ جمع رحمة واسعة واعظمهم معرفة طاعة محمد والملائكة  
 وكان الفراع من كتابته يوم الاثنين المارل لثمان وعشرين ليلة خلت من شهر شعبان  
 الحرام عام ٧١٣ اخذ الله عاقبتها في خير وعامه لا يحسنه ورحمه والحمد لله  
 الحكيم فواعل السبح المحدث القاصد سر والسر يعقوب بن محمد بن عبد الله النعمان  
 اللذهي بمواسم كتاب هذه السبح جمع هذه السبح على كتاب في طبع جهات  
 سبع جمع السبح في الامام العالم الهادي النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف  
 ابن السبح العالم الهادي النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف النعمان  
 يوسف النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف النعمان  
 وطاعة السبح في الامام العالم الهادي النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف النعمان  
 من سحر السبح في الامام العالم الهادي النعمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف النعمان  
 وعلى بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير  
 ابن القشيري في كتابه الله ان يصفى على الله وامرنا





فهرست  
کتاب التقييد والإيضاح  
شرح مقدمة ابن الصلاح

الموضوع	صفحة
مقدمة الباب	٣
النوع الأول : معرفة الصحيح	١٨
النوع الثاني . معرفة الحسن	٤٣
النوع الثالث : معرفة الضعيف	٦٣
النوع الرابع : معرفة المسند	٦٤
النوع الخامس : معرفة المتصل	٦٥
النوع السادس . معرفة الرفوع	٦٥
النوع السابع : معرفة الموقوف	٦٦
النوع الثامن : معرفة المقطوع وهو غير المنقطع	٦٦
النوع التاسع . معرفة للورسل	٧٠
النوع العاشر : معرفة المنقطع	٧٩
النوع الحادى عشر : معرفة المفضل	٨١
النوع الثانى عشر : معرفة التذليل ووجه المدلس	٩٥
النوع الثالث عشر : معرفة الشاذ	١٠٠
النوع الرابع عشر : معرفة المنبكر	١٠٥
النوع الخامس عشر : معرفة الإعتبار والمتابعات والشواهد	١٠٩
النوع السادس عشر : معرفة زيادات الثقات وحكمها	١١١
النوع السابع عشر . معرفة الأفراد	١١٥

الموضوع	صفحة
النوع الثامن عشر : معرفة الحديث المطلق	١١٥
النوع التاسع عشر . معرفة المضطرب	١٢٤
النوع العشرون : معرفة المدرج	١٢٧
النوع الحادى والعشرون : معرفة الموضوع	١٣٠
النوع الثانى والعشرون . معرفة المقلوب	١٣٤
فصل	١٣٥
النوع الثالث والعشرون . معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قلدح وحرث ووثيق وتعديل	١٣٦
النوع الرابع والعشرون . معرفة كيفية سماع الحديث وتعلمه وصفة صفة	١٦٣
بيان أقسام نقل الحديث وتحمله ... وعلمها بما تامة أقسام	١٦٦
تقرىعات	١٧١
النوع الثانى من أنواع الإجازة	١٨١
النوع الثالث من أنواع الإجازة	١٨٢
النوع الرابع من أنواع الإجازة المجهول أو بالجهول	١٨٤
النوع الخامس من أنواع الإجازة — الإجازة المعلوم واندر كرمه	١٨٦
الإجازة للطفاء الصغير	
النوع السادس من أنواع الإجازة	١٨٨
النوع السابع من أنواع الإجازة	١٨٩
القول فى عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة	١٩٤
القسم الثامن — الوجادة — وهى مصدر لوجد نجد مولد غير مسموع	٢٠٠
من العرب	

الموضوع	صفحة
النوع الخامس والعشرون — في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده	٢٠٣
النوع السادس والعشرون — في صحة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك	٢٢٢
تقريعات	٢٢٤
النوع السابع والعشرون — معرفة آداب الحديث	٢٤٣
النوع الثامن والعشرون — معرفة آداب طالب الحديث	٢٥٠
النوع التاسع والعشرون — معرفة الإسناد العالي والتارل	٢٥٧
فصل	٢٦٢
النوع الموفى ثلاثين — معرفة المشهور من الحديث	٢٦٣
النوع الحادى والثلاثون — معرفة الغريب والعزيز من الحديث	٢٦٨
النوع الثانى والثلاثون — معرفة غريب الحديث	٢٧٤
النوع الثالث والثلاثون — معرفة المسائل من الحديث	٢٧٦
النوع الرابع والثلاثون — معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه	٢٧٨
النوع الخامس والثلاثون — معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها	٢٨٢
النوع السادس والثلاثون — معرفة مختلف الحديث	٢٨٥
النوع السابع والثلاثون — معرفة الزيد فى متصل الأسانيد	٢٨٩
النوع الثامن والثلاثون — معرفة المراسيل الخفى إرسالها	٢٩٠
النوع التاسع والثلاثون — معرفة الصحابة رضى الله عنهم أجمعين	٢٩١
النوع الموفى أربعين — معرفة التابعين	٣١٧

الوضوع	صفحة
النوع الحادى والأربعون : معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر	٣٢٨
النوع الثانى والأربعون : معرفة المديح	٣٣٢
النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة والأخوات من العلماء الرواة	٣٣٨
النوع الرابع والأربعون : معرفة رواية الآباء عن الآباء	٣٤٤
النوع الخامس والأربعون : معرفة رواية الأساء عن الآباء	٣٤٧
النوع السادس والأربعون : معرفة من أشرك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر	٣٥٠
النوع السابع والأربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابه والتابعين فمن بعدهم رضى الله عنهم	٣٥١
النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت معدودة فظان من لا خبر له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متذاتين	٣٥٨
النوع التاسع والأربعون : معرفة أدرجات الرجال من أسم العلماء ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وأكنابهم	٣٥٩
النوع العاشر والخمسين : معرفة الأسماء والكنى	٣٦٨
النوع الحادى والستون : معرفة كنى المبروفين بالأسماء دون الكنى	٣٧٤
النوع الثانى والستون : معرفة ألقاب الحديثين	٣٧٨
النوع الثالث والستون : معرفة المؤلف والمخالف من الأسماء والألقاب وما ياتبعها وهو ما ياتلف أى يتفق فى الخط صورته ويختلف فى اللفظ صيغته	٣٨١

صفحة	الموضوع
٤٠٤	النوع الرابع والخمسون . معرفة التفرق والافتراق من الأسماء والأنساب ونحوهما
٤١٧	النوع الخامس والخمسون . نوع يتركب من النوعين الذين قبله
٤٢٣	النوع السادس والخمسون . في معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب الممايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب
٤٢٤	النوع السابع والخمسون . معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم
٤٢٦	النوع الثامن والخمسون . معرفة النسب
٤٢٧	النوع التاسع والخمسون . معرفة المبهمات
٤٣٢	النوع العاشر . معرفة تواريخ الرواة
٤٤٠	النوع الحادي والستون . معرفة الثقات الضعفاء من رواة الحديث
٤٤٢	النوع الثاني والستون . معرفة من خاط في آخر عمره من الثقات
٤٦٦	النوع الثالث والستون . معرفة طبقات الرواة والعلماء
٤٦٧	النوع الرابع والستون . معرفة الرواة من الرواة والعلماء
٤٧٠	النوع الخامس والستون . معرفة أوطان الرواة وبلدانهم
٤٧٧	ترجمة الإمام العلامة أبي عمرو بن الصلاح





تطلب جميع منشوراتنا من  
مؤسسة

## دار الكتاب الحديث

للطبع والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير  
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي

ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤

Bibliotheca Alexandrina



0588303